

روسيا مستقبل

في ظل النظام العالمي الجديد

The future of **Russia**
in the new world order

اسم الكتاب : مستقبل روسيا في ظل النظام العالمي الجديد

تأليف : الدكتور برهان علي

الطبعة الاولى : ٢٠٢٢

رقم الإيداع : حصل على رقم الإيداع (١٤٧٧) سنة ٢٠٢٢ من قبل المديرية العامة للمكتبات العامة في إقليم كوردستان – العراق.

العدد: ٢٠٠

طبع على نفقة (مؤسسة مام الانسانية)

Title: The future of Russia in the new world order

Author: Dr. Burhan Ali

Third Edition: 2022

Isbn: 1477

Number: 200

Sponsored by: Mam Humanitarian Foundation



الفهرست

١١	المقدمة
١٩	الباب الأول / الواقع الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي
٢١	الفصل الأول / واقع الميراث الروسي
٢٤	المبحث الأول / عناصر القوة والضعف في الداخل الروسي
٢٥	المطلب الأول / عناصر القوة في الداخل الروسي
٢٦	أولاً: الوضع الاقتصادي
٣٣	ثانياً: الإقليم
٣٥	ثالثاً: القوة السكانية
٣٧	رابعاً: القوة الاقتصادية
٣٩	خامساً: القوة العسكرية
٤٠	سادساً: النظام السياسي
٤٢	المطلب الثاني / عناصر الضعف في الداخل الروسي
٤٣	أولاً: الجانب الاقتصادي
٤٥	ثانياً: الجانب السياسي
٤٦	ثالثاً: السكان
٥٢	رابعاً: الجانب السوسيو ثقافي
٥٦	المبحث الثاني / موقع روسيا في المحيطين الإقليمي والدولي
٥٧	المطلب الأول / روسيا في المحيط الإقليمي
٦٤	أولاً: أفغانستان
٦٤	ثانياً: منغوليا

٦٥	ثالثاً: الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق.....
٦٧	المطلب الثاني / روسيا في المحيط الدولي.....
٧٠	أولاً: موقع روسيا الاقتصادي في المحيط الدولي.....
٧٧	ثانياً: المسألة السورية.....
٧٨	ثالثاً: روسيا والأحادية القطبية.....
٨٠	رابعاً: روسيا والنظام المتعدد الأقطاب.....
٨٣	خامساً: روسيا في النظام العالمي الجديد.....
٨٦	المبحث الثالث/ الدوران الإيراني والتركي وأثرهما في العلاقات الروسية - العربية.....
٨٦	المطلب الأول / العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الدول العربية.....
٩٠	أولاً: التناقض الروسي - الإيراني.....
١٠٢	ثانياً: أثر العلاقات الروسية - الإيرانية على الدول العربية.....
١٠٨	المطلب الثاني / روسيا وتركيا وانعكاس العلاقات على الدول العربية.....
١٠٨	أولاً: العلاقات الروسية التركية وظروف المنطقة المتواترة.....
١١٣	ثانياً: تداعيات تفكك الاتحاد السوفيتي على الدور التركي وأثره في المنطقة العربية.....
١٢١	الفصل الثاني / معوقات القوة الروسية.....
١٢٤	المبحث الأول / فشل الكومونولث وإعادة الاحتواء.....
١٢٥	المطلب الأول/ فشل الكومونولث.....
١٢٦	أولاً: الأسباب الخارجية.....
١٢٦	الأسباب الاقتصادية.....
١٣٠	الأسباب السياسية.....
١٣٣	ثانياً: الأسباب الداخلية.....

ثالثاً: الدول المشاركة في فشل الكومونولث.....	١٣٨
المطلب الثاني/ إعادة احتواء الكومونولث.....	١٤٠
أولاً: الاتحاد الجمركي.....	١٤١
ثانياً: احتواء الخلافات العسكرية.....	١٤٧
ثالثاً: إعادة احتواء العلاقة مع رابطة الدول المستقلة.....	١٤٨
رابعاً: منظمة شنغن.....	١٥٠
المبحث الثاني / معوقات النظام الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.....	١٥٣
المطلب الأول/ المعوقات السياسية.....	١٥٣
أولاً: فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين.....	١٥٣
ثانياً: فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين.....	١٥٧
المطلب الثاني/ المعوقات الاقتصادية.....	١٦٣
أولاً: تفشي الفساد والجريمة.....	١٦٥
ثانياً: الديون الروسية.....	١٦٥
ثالثاً: تراجع جودة السلع الروسية المصدرة.....	١٦٦
رابعاً: رداءة حال رأس المال البشري والمادي للصناعة.....	١٦٦
المطلب الثالث/ المعوقات الكاريزمية.....	١٧١
الباب الثاني / مقومات القوة الروسية ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين.....	١٨٥
الفصل الأول/ إعادة إحياء القوة الروسية.....	١٨٦
المبحث الأول / إحياء القوة الروسية.....	١٨٨
المطلب الأول / إحياء القوة الروسية داخلياً.....	١٨٩
أولاً: البعد السياسي.....	١٩٥

١٩٨	ثانياً: بعد العسكري
٢٠١	المطلب الثاني / أحياء القوة الروسية خارجياً
٢٠٥	أولاً: المجال السياسي
٢١٠	ثانياً: المجال الاقتصادي
٢١٥	ثالثاً: المجال العسكري والتكنولوجي
٢١٨	المبحث الثاني / مظاهر إحياء القوة الروسية
٢٢٠	المطلب الأول / تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي
٢٢٠	أولاً: الاستقرار السياسي
٢٢٣	ثانياً: إعادة الاستقرار والبناء الداخلي
٢٢٨	المطلب الثاني / التنافس الدولي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية
٢٣٠	أولاً: التنافس الروسي في المجال السياسي
٢٣٤	ثانياً: التنافس الروسي في المجال الاقتصادي
٢٣٧	ثالثاً: التنافس الروسي في المجال الأمني
٢٤٣	المبحث الثالث / روسيا والأزمة السورية
٢٤٥	المطلب الأول / العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية - السورية
٢٤٨	أولاً: القراءة الروسية للنظام الدولي
٢٥١	ثانياً: الحراك العربي
٢٥٣	ثالثاً: المصالح المادية
٢٥٥	رابعاً: مبيعات السلاح
٢٥٧	خامساً: قاعدة طرطوس البحرية
٢٦٣	المطلب الثاني / الأبعاد الإقليمية للموقف الروسي

٢٦٤	أولاً: الأبعاد الإقليمية
٢٦٨	ثانياً: الدور الديني
٢٧٠	ثالثاً: علاقات موسكو الأخرى
٢٧٣	رابعاً: تحولات السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية وأبعاده.
٢٧٧	خامساً: مواقف روسيا في الأمم المتحدة
٢٧٩	سادساً: مؤتمر جنيف
٢٨١	سابعاً: إمكانية التعاون الروسي - الغربي
٢٨٥	الفصل الثاني / إستراتيجية روسيا العالمية في القرن الحادي والعشرين
٢٨٦	المبحث الأول / مواجهة الهيمنة الأمريكية
٢٩٠	المطلب الأول / أساليب ووسائل مواجهة الهيمنة الأمريكية
٣٠٢	المطلب الثاني / دور القوى الصاعدة في مساندة روسيا لمواجهة الهيمنة الأمريكية
٣٠٦	أولاً: مجموعة الاقتصادات الصاعدة
٣١٢	ثانياً: تكامل بريكس لا تنافس
٣١٧	المبحث الثاني / سيناريوهات المستقبل الروسي في ظل النظام العالمي الجديد
٣١٨	المطلب الأول / سيناريو الصعود والازدهار
٣٢٨	عوامل تعزيز الدور الروسي
٣٣١	المطلب الثاني / سيناريو التراجع والانهيار
٣٣٣	تحديات تراجع الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط:
٣٣٣	أولاً: رؤية روسيا لحدود دورها في المنطقة
٣٣٤	ثانياً: مقاومة الولايات المتحدة وحلفائها للدور الروسي
٣٣٦	أولاً: المظهر السياسي

٣٣٧	ثانياً: المظهر العسكري
٣٣٩	ثالثاً: المظهر الاقتصادي
٣٤٠	رابعاً: المظهر الثقافي والتكنولوجي
٣٤٤	المطلب الثالث/ سيناريو بقاء الوضع الراهن.
٣٥٧	الخاتمة
٣٦١	أولاً: الاستنتاجات
٣٦٦	ثانياً: المقترنات
٣٦٩	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

أسهم تفكك الاتحاد السوفيتي وكتلته الاشتراكية، في إحداث تغييرات جوهرية في النظام الدولي. وأعاد طرح أسئلة مفصلية في تركيبه المحتملة بعد عودة روسيا إلى الساحة الدولية بمختلف أوجهها، وبخاصة الموقع الذي يمكن إن تشغله مستقبلاً، باعتبارها وريثة الاتحاد السوفيaticي بمختلف مكونات قوته وارثه المادي والمعنوي.

بيد أن ثمة أسباب وعوامل ألغت بظلالها على عودة روسيا إلى الواجهة الدولية. فبعد تراجع حضورها في العقد الأول لظهورها، شكل العقد الثاني مناسبة لعودة الأمل الذي نظر إليه كل من حلم بعودة الثانية القطبية، خاصة بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين الرئاسة لدورتين متتاليتين، ومن ثم عونته لولاية ثالثة بعدما أودع ميدفيديف لأربع سنوات في الرئاسة.

فقبل أربعة أشهر من انطلاق الانتخابات التشريعية الروسية في العام ٢٠١٢، أطلق الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، حملته الرئاسية منطلاقاً من مشروع الاتحاد الأوروبي - آسيوي، وهو الوجه الجديد القديم لاتحاد الدول المستقلة، أو الكومونولث الروسي، الذي أنشئ في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي. وبالتالي يعتقد بعض المحللين والمراقبين للوضع الروسي الداخلي والخارجي، أن حلم بوتين بالعودة إلى الساحة الدولية بات قاب قوسين أو أدنى من التحقق، ليس بفعل الانتخابات الرئاسية فحسب، وإنما بفعل السياسات الروسية المعتمدة في غير مكان من العالم، وبالتحديد الشرق الأوسط، الذي يشهد تغيرات بنوية سريعة تعزّز السياسات الروسية الدفينة بالعودة للقيام بأدوار عالمية عظمى.

بداية، تمكّن بوتين في ولايته الأولى والثانية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، من إعادة رسم صورة مغايرة لروسيا، عما سبقها في العقد الأخير من القرن المنصرم، وتمكّن أيضاً من إيصال ديمتري مدفيديف كوديعة رئيسية في سياق حلمه الرئاسي لفترة ثالثة. فمع أنه غادر الرئاسة، إلا أنه ظل اللاعب الأقوى في رسم سياسات روسيا الداخلية والخارجية، بل اعتبر المسؤول الرئيس عن تهيئة الظروف لأجواء الحرب الباردة، التي من خلالها يحاول إعادة تمويض روسيا في ظل نظام عالمي جديد يسعى إلى تحقيقه، قوامه وركائزه ليس بالضرورة ثانوي على صورة النظام الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، وإنما نظام تعدّدي تكون موسكو أحد دعائمه الأساسية إلى جانب لاعبين تقليديين كالصين مثلاً، وبمساعدة لاعبين إقليميين جدد ولو بشكل ثانوي.

إن الوصول إلى الإستراتيجية الروسية ليس أمراً مستحيلاً، إذ ترتكز روسيا على إعادة فرز سياسي إقليمي جديد، قوامه خروج الولايات المتحدة الأميركيّة من العراق، وبالتالي محاولة اللعب في ورقة ملء الفراغ. علاوة على القراءة المستقبلية للوضع الأميركي والغربي في وسط آسيا، وبالتحديد في حدود الحيوية الجنوبيّة في أفغانستان.

وبصرف النظر عن هذه الرؤية التفاوليّة للطموح الروسي، ثمة معوقات لا يستهان بها، وهي بمثابة عثرات يمكن أن تطيح بأحلام كثيرة بني عليها بوتين رؤيته لمستقبل روسيا. صحيح إن روسيا تمتلك الإمكانيات المادية والمعنوية، إلا أن عالم اليوم مختلف عن عالم العقود السبعة الماضية، وبالتالي إن سياسات الوصول إلى مستويات ذات طابع استراتيجي رفيع، تستلزم وسائل وآليات مختلفة، فضلاً عن الإمكانيات التي يمكن أن تكون متوفرة ولو بكثرة.

إن الروح القومية التي نمت بشكل متسرع في الواقع الاجتماعي الروسي مؤخراً، تعتبر المبدأ الأول في السياسة العامة الروسية للدفع نحو تحفيز المواجهة مع الآخرين، لانتزاع موقع أو دور في النظام العالمي الجديد، والدليل على ذلك، ما تعرض له بوتين شخصياً في أعقاب فوز حزبه في الانتخابات التشريعية، إذ تحركت النخبة المعارضة باتجاه رفض النتائج، فضلاً عن الاعتراض على مشاريع وسياسات داخلية وخارجية.

علاوة على ذلك، إن الذاكرة الجماعية للشعب الروسي بشكل عام، وإن كانت تحن إلى إعادة إحياء دور روسيا القيصرية في بعض الفترات، وأمجاد روسيا السوفيتية في بعضها الآخر، إلا أن هذا الأمر، لا يعني بالضرورة ترجمته إلى حنين العودة للمواجهات الخارجية، فمتطلباتها اليوم تبدو مختلفة عن السابق، فهي في الوقت الذي تأثرت بالمبدأ الرأسمالي طلباً للتقارب مع الغرب، تمسكت بالمبدأ الاشتراكي كأساس القوة الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها، وباتت تبحث في ثابتاً السياسة عن رفاهية ربما العهود السابقة لم تقدم لها شيئاً منها.

صحيح إن ثمة نمواً مضطرباً لشريان سياسية روسية أخرى، كالشيوعيين مثلاً، لكنها لم تصل إلى الحد القادر على التأثير في محمل سياسات روسيا، وبالتالي إن مجموع القوى الموازنة الروسية، لم تبلغ مستوى الذروة في فائض القوة للدفع بها إلى الخارج، ما يعني أن الكثير من السياسات والأهداف، يمكن أن تبقى في حدودها غير الواقعية لفترات أطول مما هو متوقع.

وهنا تبقى مسألة التعويل على المواقف في السياسة الخارجية تجاه بعض القضايا، وإن كانت هامة في مكانها وزمانها، لا تعد بالضرورة موازن

الحقيقي في إعادة الاعتبار على المستوى العالمي، للعديد من الأسباب من بينها، إن القضايا الخارجية التي يستند إليها غالباً ما تتغير تأثيراتها، وبالتالي غالباً ما يتعرض التعويل عليها للانهيار بفعل عواملها غير الصلبة.

وليس بالضرورة أن يكون المطلوب عالمياً، هوبقاء الوضع على ما هو عليه، إذ ثمة ضرورة لإعادة التوازن على المستوى الدولي بين قوى ولاعبي متعددين، بوصفه حلاً معقولاً ومحبلاً ومجرباً في فترات تاريخية سابقة. فالثانيةقطبية، وإن أبعدت الحرب بين الطرفين، إلا أنها أشعلت الحروب بالوكالة التي كانت نتائجها وآثارها وتداعياتها أعظم بكثير من الصدام بين الكبار، كما إن الأحاديةقطبية، أشعلت حروباً وأوضاعاً لم يشهد النظام العالمي مثيلاً لها، لكنه ليس من المؤكد، إن يكون بوتين قادرًا على إيصال روسيا إلى موقع يقود تعدديةقطبية فاعلة تبعد أو تزيل التنمر والتبرم السائدين في أنحاء العالم كافة، فمع أنها مهمة صعبة، إلا أنها ليست مستحيلة، إذا ما توفرت شروط أخرى لا تزال غير موجودة حتى الآن.

وبالنسبة لأهمية الموضوع، نرى أن محمل التحديات التي تطرح نفسها عن مكانة روسيا ومستقبلها في النظام العالمي، هي تحديات لها اعتباراتها الخاصة، والتي تستحق التدقيق فيها، والبحث في مضامينها، بوصفها يمكن أن تجيب عن أسئلة محيرة في نطاق العلاقات الدولية وفاعليها. فروسيا اليوم يمكن أن تكون على عتبة مهمة في تاريخها السياسي الحديث، ومن الممكن أن تشكل تحديات مهمة لفواضل دولية طامحة للعب دور القوى الدولية الفاعلة.

ولهذا، لعبت روسيا أدوارا فاتحة في مختلف الأنظمة العالمية قديماً وحديثاً، أو بالاعتماد على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. فروسيا حتى في ظل الاتحاد السوفيتي السابق، شكلت ثغلاً في إبراز مكانته على المستوى الدولي، وتمكنّت من ترك بصمات مختلفة في العديد من القضايا الدولية.

وبهذا الشكل مثلت روسيا، منافسة حقيقية لدول أخرى، وجعلت من مسألة البحث عن سيناريوهات النجاح أو الإخفاق، أمراً أكاديمياً ملحاً، لا سيما في المنطقة العربية، التي تحاول روسيا العودة من خلالها إلى لعب أدوار مؤثرة في رسم سياسات دولية – إقليمية، يمكن من خلالها إعادة النظر بالكثير من المسائل والقضايا التي طرحت في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. ولهذا، حاولنا في هذا الدراسة، تقديم نظرة موضوعية تحليلية قائمة على الإحصائيات والبيانات والمعلومات، بعيداً عن الانطباعات والأنحيازات والرؤى الشخصية غير العلمية، بما يسهم في فهم ما يدور إقليمياً وعالمياً، ويسمم في بلورة رؤى إستراتيجية واضحة لمستقبل المجتمع الدولي ودور روسيا المحتمل فيه.

تنطلق إشكالية موضوعنا، من أن روسيا تمتلك من القدرات المادية والمعنوية التي تؤهلها للعودة إلى النظام الدولي، هذه المقومات وإن تراجعت في بعض الفترات، نتيجة ظروف ذاتية وموضوعية، إلا أنها ما زالت تشكل دعامة رئيسية في طموحات روسيا. ومع أن هناك من يرى، أن هذه العوامل ليست كافية وأن مصدر المعوقات يمكن في قوة الآخر المهيمن على النظام العالمي، وبالتحديد الولايات المتحدة الأميركيّة، فهذا يعني أن ثمة متطلبات أخرى من الصعب أن تمتلكها أو تصل إليها روسيا في سياق المواجهة والتنافس الدولي، ومنها التطور التكنولوجي

وفائض القوة وغيرها من المقومات، بحيث تصبح إشكالية بحثنا في كيفية تفعيل القدرات المادية والمعنوية الروسية والارتقاء بهما إلى مستوى التطور التكنولوجي الذي سيسمح لها بالوصول إلى دور منافس للولايات المتحدة في رسم ملامح السياسات الدولية المعاصرة.

أما فرضية بحثنا فتتعلق من رؤية مفادها، أن لروسيا دور فاعل ومؤثر في مجمل السياسات الدولية، وأن الحكومة الروسية تعمل جاهدة على إعادة إحياء التوازن مع القوة الأمريكية في المستقبل القريب. ولهذا ومن أجل إثبات صحة الفرضية أعلاه سنعمد إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. هل إن مقومات روسيا المادية والمعنوية كافية للوصول بها إلى مصاف الدول الفاعلة في النظام العالمي، أم أن ثمة أشياء أخرى يجب توافرها أيضا؟
٢. هل أن قدرات المنافسة الإيديولوجية انتقت تماماً في مواجهة الآخرين، أم ما زالت تشكل حافزاً للتمايز عالمياً؟
٣. ما هي حدود المنافسة الروسية؟ هل هي مقتصرة على الولايات المتحدة الأمريكية، أم أن ثمة لاعبين آخرين محتملين يشكلون بيئة منافسة قوية ومنها الصين؟
٤. هل أن قدرات الولايات المتحدة الحالية، وقفت عند حد معين، وبالتالي يمكن تحديد عناصر المنافسة؟ أم أن هناك قدرات أخرى يمكن مراكمتها، وبالتالي من الصعب على القوى المنافسة اللحاق بها لقيادة النظام العالمي؟

٥. هل إن المنافسة الروسية مقتصرة على الطموح للوصول إلى الثنائية القطبية؟ أم هناك تواضعاً في أهداف روسيا تصل إلى حد القبول بالمنافسة على تعددية قطبية؟

وهكذا يصبح هدفنا من خلال هذه الدراسة توضيح واقع روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ودورها الجديد في المحيطين الإقليمي والدولي، من خلال تسلیط الضوء على مقومات القوة الروسية ومعوقاتها. كما تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء رؤية مستقبلية للدور الروسي في ظل النظام العالمي الجديد.

استناداً إلى ما جاء أعلاه، فقد ارتأينا اعتماد مناهج عده، حيث تم اعتماد المنهج التاريخي أولاً لقراءة الخلفية التاريخية للواقع الروسي. كما اعتمدنا المنهج التحليلي بهدف مقاربة المعطيات والواقع. وأخيراً اعتمدنا منهج الاستشراف المستقبلي بهدف بيان ما يمكن أن يصل إليه الواقع الروسي مستقبلاً.

وبناءً عليه، تم تقسيم البحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة إلى بابين، حيث تطرقنا في الباب الأول إلى واقع روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من خلال فصلين،تناولنا في الأول، واقع الميراث الروسي، وفي الثاني عالجنا أبرز معوقات القوة الروسية في العقد الأول، من خلال الحديث عن فشل الكومنولث الروسي وإعادة الاحتواء، إضافة إلى المعوقات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها روسيا.

أما في الباب الثاني، فقد بينا فيه مقومات القوة الروسية ومستقبل روسيا في القرن الحادي والعشرين، من خلال فصلين، تناولنا في الفصل الأول، إعادة إحياء القوة الروسية ومظاهرها، أما الثاني، فقد خصص لدراسة إستراتيجية روسيا العالمية في القرن الحادي والعشرين، من

خلال مواجهة الهيمنة الأمريكية، إضافة إلى سيناريوهات المستقبل الروسي، وحاولنا مراعاة الجانب الشكلي في الدراسة، مشيرين أخيراً إلى جملة استنتاجات ومقررات تم التوصل إليها في خاتمة الدراسة.

الباب الأول

الواقع الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي

لم يكن تفكك الاتحاد السوفيتي حالة عرضية أو نتيجة حرب أو أزمة طارئة، بقدر ما كان نتيجة العديد من الأزمات التي واجهها، وأدت بالنتيجة إلى الانهيار، ومن ثم إلى فشل التجربة الشيوعية. ومن هذه الأزمات، على سبيل المثال لا الحصر، ازدياد حدة المواجهة في الحرب الباردة ما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت بدورها إلى زيادة الإنفاق على التسلح الذي دمر الاقتصاد بحلول العام ١٩٨٦، كما كان النقل الاقتصادي من جراء الحرب على أفغانستان قد تفاقم بفعل هبوط أسعار النفط؛ إذ أن حصول الاتحاد السوفيتي السابق على العملات الصعبة، اعتمد إلى حد كبير على أسعار النفط. وهو ما أثر بنحو مباشر في رفاه المواطن، ليؤدي إلى خلق مشكلة جديدة أثارت ضغطا داخل المجتمع السوفيتي، تجلت في إهمال السلطة العليا لباقي دول الاتحاد بعيد عن موسكو، مما ساعد على عدم تماستك جسد الدولة. لقد أدى تفكك الاتحاد السوفيتي رسميا في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، عقب اجتماع أستانة عاصمة كازاخستان وإعلان ميخائيل غورباتشوف رسميا، إلى إنهاء وعود الاتحاد السوفيتي في الدولة الفيدرالية، وقيام كومونولث من جمهوريات مستقلة محل الدولة السوفيتية، ولم يعد أمام الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف، إلا إعلان إنهاء مهمته. ولقد حاول تجديد نفسه داخل إطار الاشتراكية الجديدة، لكنه لم ينجح في تحقيق ذلك. وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال تقسيم هذا الباب إلى فصلين كالتالي:

الفصل الأول: واقع الميراث الروسي.

الفصل الثاني: معوقات القوة الروسية.

الفصل الأول

واقع الميراث الروسي

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، أصبحت روسيا الاتحادية الوريث الشرعي والقانوني، باعتبارها أكبر الجمهوريات المستقلة، من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية، ولم يتردد قادة رابطة الدول المستقلة^(١)، في الاتفاق على إعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي السابق في مجلس الأمن بعد التشاور مع باقي أعضاء رابطة الدول المستقلة. وعلى هذا الأساس، امتلكت روسيا مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بدور كبير في الساحة الدولية. فإذا ما حاولنا النظر إليها من زاوية عناصر قوة الدولة، سنجده إنها تمتلك مواد هائلة لم تستثمر بعد، من شأنها جعلها واحدة من أغنى دول العالم، إذ ما استثمرت بنحو جيد. أما من الناحية الجيوسياسية، فروسيا الاتحادية في حقيقة الأمر، هي قلب أوراسيا وجناحاها، وفقاً للنظرية الاوراسية التي تعد واحدة من أهم النظريات الجيوبوليтика البارزة، فهي تشكل القلب القريب جداً من قوس النفط، وقوس الأزمات في آن واحد، وإذا ما أضفنا الإرث السياسي والاستراتيجي لروسيا الاتحادية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي

(١) معتز محمد سلامة، أمن الكونفدرالية بين الدور الروسي ومصادر التهديد، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٢١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ديسمبر - فبراير ١٩٩٥، ص ٢٣.

السابق، فإن ذلك كله، سيجعل روسيا الاتحادية إحدى الأطراف الرئيسية على الساحة الدولية^(١).

إلى جانب ذلك، ورثت روسيا العديد من المشاكل بعد خمسة وسبعين عاماً من النظام الاشتراكي، وقد ظهرت هذه المشاكل في الصراع الذي دار بين البرلمان (مجلس النواب - الدوما) والرئاسة التي استحوذ عليها بورس يلتسن. وهكذا حل يلتسن البرلمان بالقوة العسكرية، واعتقلا نوابه، وفرض دستوراً جديداً عرف بـدستور العام ١٩٩٣، الذي أعطاه صلاحيات واسعة للتصريف في خططه الإصلاحية ضمن نظام رئاسي قوي^(٢)، حيث أعلن الدستور الجديد روسيا، جمهورية ديمقراطية فدرالية، يتم توزيع الصلاحيات والسلطات فيها بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولكن مع صلاحيات واسعة للرئيس، تفوق ما كان موجوداً في الدستور القديم الذي كان معمولاً به في النظام الشيوعي، وعدل أيام غورباتشوف. على الرغم من إن الدستور الجديد منح الرئيس الكثير من الصلاحيات، وأدى إلى استقرار الوضع السياسي داخل روسيا، إلا أن مخططات يلتسن وسياساته واجهت معارضة البرلمان الجديد.

وفي ضوء ما تقدم، سوف نقسم الفصل الأول إلى المباحث الثلاثة الآتية:

(١) لمى مصر الإمارات، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياساتها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣، ٢٠٠٣، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العربية، أبوظبي، ٢٠٠٥، ص ٦٧.

(٢) مجموعة من الباحثين، التقييم الإستراتيجي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ١٩٩٧، ص ٩٤.

- المبحث الأول: عناصر القوة والضعف في الداخل الروسي.
- المبحث الثاني: مكانة روسيا في المحيطين الإقليمي والدولي.
- المبحث الثالث: روسيا والدوران الإيراني والتركي في الشرق الأوسط.

المبحث الأول

عناصر القوة والضعف في الداخل الروسي

ما من شك في أن عودة الفيدرالية الروسية، كانت أبرز التطورات التي شهدتها القرن الواحد والعشرون، والتي ترافقت مع بروز صورة واضحة ومختلفة لمراكز القوة الجديدة للسياسة الدولية والتي تمثلت بظهور مراكز صناعية ومالية جديدة مهمة في شرق آسيا. فاقتصاد اليابان أصبح ناضجاً في حين برزت الصين والهند كقوى محركة في المنطقة، مع امتلاكها للأسلحة النووية والقدرة على إطلاق أقمار اصطناعية إلى الفضاء.

إن تحديد عوامل الضعف والقوة، يرتبط موضوعياً بالبيئتين الداخلية والدولية. ونقصد هنا بمصطلح (البيئة) كل ما يشير إلى الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي والتكنولوجي، كما هو قائم موجود فعلاً. وإذا كانت مثل هذه الدراسة، تشير إلى غلبة عوامل الضعف على عوامل القوة، فثمة عوامل أخرى تفسّر قوة النظام، أو قدرته على البقاء. ومع ذلك، يمكن القول ثمة عوامل ضعف حدّت من فعالية النظام، أو قدرته على البقاء والفعل في المجالين الإقليمي والدولي، وهذه العوامل هي التفاوت الاجتماعي السياسي وضعف البنى

المؤسسية والحصار الخارجي^(١). إن كبر مساحة الدولة يكون عامل قوة لها، لكنه قد يشكل عامل ضعف إن كانت الدولة غير مهتمة بحدود دولتها وبالإقليم البعيدة عن عاصمتها، كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي السابق. فقد أدت السياسات المتأخرة للإصلاح، التي اتبعتها الرئيس ميخائيل غورباتشوف، إلى زعزعة الأوضاع الاجتماعية والسياسية داخل البلد، وأدت بالنتيجة إلى تفكك الاتحاد السوفيتي السابق^(٢)، وبروز روسيا الحالية المعروفة رسميا باسم روسيا الاتحادية.

وفي ضوء ما تقدم سوف نقسم هذا البحث إلى المطلعين الآتيين:

المطلب الأول: عناصر القوة في الداخل الروسي.

المطلب الثاني: عناصر الضعف في الداخل الروسي.

المطلب الأول

عناصر القوة في الداخل الروسي

على الصعيد الاقتصادي، ثمة العديد من العوامل والعناصر التي تحدد قوة الدول، وعناصر القوة الإستراتيجية الروسية في أنها تمتلك من المقومات التي تضعها في مصاف القوى الكبرى "Great Powers" مثل اليابان، والصين والهند، وألمانيا، وفرنسا. فهي تعتبر قوة عظمى

(١) مصطفى كامل السيد، التطورات الداخلية في كومونولث الدول المستقلة وانعكاساتها الخارجية، معهد البحوث للدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٤٣.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٤٤.

في مجال الطاقة، إذ بجانب قدراتها النووية الهائلة، حسب تقديرات سنة ٢٠١٢، تمتلك نحو ١٣٪ من احتياطات الغاز الطبيعي، ونسبة ٢٠٪ من احتياطات الفحم، كما تمتلك أكبر شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم^(١). وتتفوق روسيا على دول، مثل فرنسا، وبريطانيا، في حجم الإنتاج الصناعي، إذ تأتي في المرتبة السادسة عالمياً بنسبة ٢٠٪ مقارنة بحجم الإنتاج الأمريكي، والثانية بعد ألمانيا، ومرد ذلك أساساً إلى صناعاتها الإستراتيجية والعسكرية الضخمة^(٢).

أولاً: الوضع الاقتصادي

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١، وعدم حدوث التحول في النظام الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي إلى نظام السوق بصورة سلسة، وسط مشكلات كبيرة ارتبطت بها عملية التحول، مثل الفساد في عمليات خصخصة الشركات التي كانت مملوكة للدولة. فقد استطاعت روسيا خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية (١٩٩٩-٢٠١٤) من تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي بنحو جيد نسبياً، بحيث تصاعد

^(١) عزت سعد الدين، التحديات أمام مكانه روسيا في الإستراتيجية العالمية، مجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤، العدد ١٩٥، ص ٨٧.

^(٢) Kudrow (Valentin): Russia against the Background of Majd Economies, in Russia in Global Affairs Vol..5. No.1. Jan –March , 2001, p,117.

متوسط النمو الاقتصادي فيها من متوسط الانكمash الذي بلغ ٥,٥٥٪ خلال (١٩٩٣-١٩٩٧)، إلى معدل نمو بلغ ٤٪، في الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٢)، ثم إلى ٧,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، واستقر عند ١,٩٣٪ خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢).^(١)

وتشير تقديرات عديدة، إلى أنه بحلول عام ٢٠١٥، سيكون الناتج المحلي الروسي قريباً من نظيره الألماني، وسيتجاوز نظيريه الفرنسي والانكليزي، وستصل نسبة إسهام روسيا في الناتج العالمي إلى نحو ٣٪ (بالمقارنة مع نسبة ٢,١٪ عام ٢٠٠٠، ونسبة ٦,٢٪ عام ١٩١٣، عندما كانت روسيا القيصرية قاطرة التنمية الأوروبية. وستصل نسبة إسهام روسيا في الإنتاج الصناعي العالمي إلى نحو ٥٪ بالمقارنة بنسبة ٨,٩٪ عام ١٩١٣).^(٢)

ووفقاً لتقارير عديدة، ومنها تقرير غولدمان ساكس عام ٢٠٠١ و٢٠٠٧، فإن روسيا، وكلا من الصين، والهند، والبرازيل وجنوب إفريقيا، الأعضاء في تجمع البريكس (BRICS)، ستكون المفتاح لمستقبل الاقتصاد العالمي، إذ سيتجاوز حجم اقتصادياتها إجمالي الإنتاج المحلي لمجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى مجتمعة بحلول عام ٢٠٣٥. والمراقب لسلوك تلك الدول على المستويين الإقليمي والدولي، يستشعر برغبة واضحة لدى كل منها، كي تصبح قوة عالمية رائدة، كما يمكن رصد قدر متزايد لديها من النقاء والطموح، ليس فقط في قيادة الأحداث،

(١) جمال السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، ط١، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص ٣٦١.

(٢) عزت سعد الدين، مرجع سابق، ص ٨٩.

بل وأيضاً في القيام بذلك على نحو أفضل من قوى أخرى، أو القوى العظمى الموجدة^(١).

أما على الصعيد العسكري، فتملك روسيا إمكانيات هائلة في مجال الصناعات العسكرية، ويرجع الفضل في ذلك للرئيس فلاديمير بوتين، في تعزيز موقع روسيا في السوق العالمية للسلاح، وهو ما يراه أحد أهم إنجازاته خلال فترة ولايته الأولى والثانية (٢٠٠٨ - ٢٠٠٠)، ذلك بعد تراجع الإنتاج الحربي الروسي في الفترة ما بين (١٩٩٣ - ١٩٩٨) بنسبة ٥٠%， إلا أن مبيعات روسيا من السلاح زادت من ٣، ٤ مليارات دولار عام ١٩٩٩ إلى نحو ١٠ مليارات عام ٢٠١١، لتحتل المركز الثاني عالمياً^(٢).

في هذا الصدد، يؤكد وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف: "عودة بلاده لما أسماه السياسات العالمية، والاقتصاد العالمي، والتمويل، كلاعب فاعل وبكمال قوته"، مشيراً في ذلك إلى أن عناصر القوة لدى بلاده، ممثلة في "مكانتها في سوق الطاقة العالمية، وأسواق الحبوب، وزعامتها في مجال الطاقة النووية، واستكشاف الفضاء، وقدراتها في مجال العبور (الترانزيت) أرضاً، وجواً، وبحراً، ودور الروبل كواحدة من العملات العالمية التي يمكن الاعتماد عليها"^(٣).

^(١) المرجع ذاته ، ص ٨٨.

^(٢) William Eldridge Odom: The Collapse of the Soviet Military Yale University Press, 1998 , p.27.

^(٣) عزت سعد الدين، مرجع سابق ، ٩١ .

وتحتفل طبيعة ونوعية هذا العامل أو ذاك بين دولة وأخرى، فالعامل يمكن أن يكون فاعلاً في تحديد قوة دولة ما، بينما لا يلعب الدور ذاته في دولة أخرى. ورغم ذلك، ثمة قواسم مشتركة في مظاهر القوة بين الدول، لا سيما في عوامل الجغرافية السياسية^(١).

كما تستخدم هذه الموارد كأداة للترغيب أو الترهيب في العلاقات الدولية، فامتلاك بعض الموارد والإمكانيات التي تفتقر إليها دولة ما وتحتاج إليها دولة أخرى، يكون من عوامل القوة. وبشكل عام يؤثر العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية من خلال المجالين الآتيين:

١. لجهة مدى ارتباط اقتصاد دولة ما بالاقتصاد العالمي، فالموارد الطبيعية والاستيراد والتصدير ومستوى الإنتاج الاقتصادي، كلها مؤشرات تدل على مدى ارتباط اقتصاد دولة ما بالاقتصاد العالمي، وطبيعة هذه الارتباطات تتيح للدولة التأثير في سياسة غيرها، ومسألة المعونات الاقتصادية للدولة كذلك، تفسح لدولة ما التأثير في غيرها من الدول، لتحقيق أغراض أخرى، سياسة وعسكرية وغيرها.
٢. أما المجال الثاني، فهو القدرة الصناعية القادر على توفير قوة عسكرية لتأمين احتياجات دفاع الدولة وحماية منها القومي، وحماية مصالحها الأساسية، وتحقيق أهدافها الآنية والمستقبلية^(٢).

وعليه، يكون للتطور الاقتصادي والصناعي الأثر البالغ في قوة الدولة، وفي إتباعها سياسة خارجية معينة وفي إمكانية استخدامها الفائض

^(١) خليل حسين، الجغرافية السياسية، ط١، بيروت، دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩، ص ٢١٣.

^(٢) المرجع ذاته ، ص ١٠٨، ١٠٩.

الاقتصادي لنقدم معونات اقتصادية أو عسكرية أو فنية إلى الدول التي تحتاج إلى ذلك، ومن ثم استخدامها وسائل للتهديد السياسي، أي أداة للتأثير في سياسات الدول الأخرى، وهذه الظاهرة ملاحظة في سياسات الدول المتقدمة صناعياً التي تتبع إستراتيجية دولية ذات أهداف توسعية على حساب الدول المحتاجة بحجة حماية مصالحها وأمنها القومي^(١). وتكون أهمية القوة في قدرتها على التأثير، و تستند القوة بشكل عام على امتلاك الدولة لعناصر أساسية متعلقة بالخصائص والمواد والقدرات والمؤسسات التي تشكل بمجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكناها من فرض خيراتها على الآخرين، وفق الجهة التي تخدم مصالحها. وتبهر هذه العناصر بأشكال متعددة ومتنوعة كالمساحة الجغرافية، وعدد السكان، والموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية، والقوة العسكرية، والبنية التكنولوجية، والفعاليات الثقافية، والمؤسسات السياسية، والحالة المعنوية للشعب وغيرها. وعلى الرغم من تداخل هذه العناصر، وتشابكها لتشكل بمجموعها عوامل القوة الشاملة للدولة فإن العبرة تكمن، أولاً وأخيراً في كيفية استعمالها واستغلالها بكفاءة عالية عند تعرض الدولة إلى ضغوط خارجية. واستناداً إلى ذلك تتم عملية تقييم القوة ومدى تأثيرها.

وتعتبر مصادر القوة، هي العناصر التي تمثل الموارد العامة التي يمكن أن تستخدمها الدولة على المدى الطويل لامتلاك قدرات معينة، أو تطويرها لاستخدام في عمليات التأثير، كالموقع الجغرافي، وعدد السكان، والموارد الاقتصادية والقاعدة الصناعية، والإمكانيات العلمية

(١) خليل حسين، الجغرافية السياسية ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

التكنولوجية، والقيم الثقافية، فالسكان مثلاً لا يستخدمون مباشرة في الحروب، وإنما العناصر الفتية القادرة على حمل السلاح، وتمثل هذه المصادر، عموماً أساس قوة الدولة. أما قدرات القوة التي هي العناصر التي تمثل قدرات محددة، فيمكن أن تستخدمها الدولة مباشرة في عملية ممارسة التأثير في المدى القصير كالقوات المسلحة. والاحتياطات النقدية، والأدوات الدبلوماسية، والأجهزة الاستخباراتية^(١).

إن حصر القوة أو تحديدها لأي دولة، يبدو أمراً معقداً ومستحيلاً في الوقت ذاته. فقوة الدولة هي مجموع العناصر الأساسية وما يتفرع عنها وهي: الأرض، والشعب والمؤسسات، وهي العناصر التي تحدد حجم الدولة وتأثيراتها في النظام الدولي^(٢).

يقول لاكوسن: إن "سياسة الدول في جغرافيتها". وهنا نتناول المعنى المتغير للعامل الجغرافي. فالجغرافيا الروسية التي تحافظ إلى حد ما على استقرار حدودها منذ عدة قرون تعاني من امتدادات وتقلصات في خططها الجيو استراتيجية. لقد كان ولا يزال هاجس العقل السياسي الروسي في سياق الأزمنة والأمكنة المختلفة يذهب إلى تحقيق أفضل الممكن بالنسبة لأهدافه القريبة والبعيدة. من هنا فإن تحديد الخارطة الجغرافية للحضور أو النفوذ الروسي في هذا المكان أو ذاك، له أهمية

(١) خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع الأشخاص والقضايا، ط١، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١١، ص ٥١٠.

(٢) عبد الله عطوى، الدولة والمشكلات الدولية في الجغرافية السياسية، مؤسسة عز الدين، بيروت، دون تاريخ، ص ١٣٥.

خاصة باعتباره يحدد رؤيتها لدور روسيا على المستويين الداخلي أو الخارجي^(١).

إن روسيا صاحبة أكبر جغرافيا في العالم، فمساحتها تشكل سدس الكره الأرضية، و٦٠٪ من أراضيها تقع ضمن دائرة القطب الشمالي الذي يعتبره البعض الأكثر حيوية على هذا الكوكب في المرحلة الراهنة^(٢). كما يمكن في سهلها الهائلة الاتساع، فيها أكبر احتياطي العالم من الماء والغابات، وتحتوي طبيعتها على ثروات كبرى من الطاقة والمعادن والأراضي الزراعية. وعلى أرضها تعيش مجموعة كبيرة من الشعوب والاثنيات والثقافات. وعلى هذه الجغرافيا، نشأت وتطورت واندثرت وبعثت العديد من الأفكار والأديان والعلوم والمشاريع السياسية الاقتصادية الكبرى والصغرى، وتركـت انعكاساتها بـنـسب مـتفـاـوـتـة على مـسـيرـةـ الحـضـارـةـ الإـلـنـسـانـيـةـ بـأـسـرـهـاـ. لقد كانـ لـهـذـاـ التـوـسـعـ بـبـعـدهـ المـعـنـوـيـ تـأـثـيرـهـ الجـمـالـيـ وـالـأـخـلـاقـيـ وـالـثـقـافـيـ عـلـىـ الـذـهـنـيـةـ الـحـضـارـيـةـ الـرـوـسـيـةـ بـعـامـةـ، فـانـعـكـسـتـ روـائـعـ فـيـ الشـعـرـ وـالـأـدـبـ وـالـموـسـيـقـىـ وـالـعـلـومـ وـالـرـوـحـانـيـاتـ وـكـلـ الـمـكـونـاتـ الـأـخـرـىـ لـلـقـاـفـةـ^(٣).

(١) سهيل فرح، الجيوبوليتيك الروسي، مجلة شؤون الأوسط العدد ١١٢، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، خريف ٢٠٠٣، ص ٢٧.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٧.

(٣) المرجع ذاته ، ص ٢٨.

ثانياً: الإقليم

يرتكز هذا العامل على العديد من العناصر، ويعتبر عنصر قوة وضعف في آن معاً، بالنسبة للدولة وهو العامل الجغرافي والذي يتضمن:

١. **الموقع**: يعتبر عامل ضعف وقوة بالنسبة لقوة روسيا الداخلية.
٢. **المساحة**: وهي من معايير القوة، وعامل هام من عوامل تحديد المكانة السياسية والاقتصادية. فاختلاف الوحدات السياسية في المساحة، يزيد من أهمية دراسة هذا العامل ومدى تأثيراته الداخلية. وثمة اعتقاد شائع، بأن ثمة علاقة قوية بين المساحة والقوة، فالمساحات الواسعة تعني إمكانية شمولها مقادير أكبر من الموارد واستيعاب عدد أكبر من السكان، والاتساع المكاني للدولة يمكنها من صد العدوان الخارجي، ويوفر العمق اللازم للدفاع. فالدولة الكبيرة المساحة مثل روسيا، تعتبر المساحة عنصراً إيجابياً، ففي حالة الحرب تستطيع إن تتحفظ بمناطق واسعة لا تصل إليها الحروب، ويمكن أن تطلق من خلالها لإعادة تصحيح أوضاعها الاقتصادية والسياسية، هكذا صمدت روسيا أمام غزو نابليون في مطلع القرن التاسع عشر، وكذلك أمام الغزو الألماني في الحرب العالمية الثانية^(١).

وهكذا، فإن المساحة الكبيرة للدولة، تعتبر عنصر قوة، إذ أنها في حالة الحرب كما روسيا الاتحادية التي تبلغ مساحتها ١٧ مليون كيلو متراً مربعاً، وتمتد على إحدى عشرة منطقة زمنية، من لينينغراد الجيب

^(١) عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بلا تاريخ، ص ٣٧.

الروسي بين ليتوانيا وبولندا، إلى فلاديفوستوك وبحر بيرينغ في الشرق الأقصى. وتحد روسيا جمهوريات البلطيق من الشمال الغربي وأوكرانيا وبيلاروسيا من الغرب، ودول القوقاز وآسيا الوسطى والصين من الجنوب، ويحدها من الشمال المحيط القطبي الشمالي^(١)، وتقع بين خطى عرض ٤١ درجة و٨٢ درجة شمالاً، وخطى طول ١٩ درجة شرقاً و١٦٩ درجة غرباً^(٢).

٣. **أقاليم الدولة:** تمتلك روسيا من الموارد المختلفة التي تحدد قوة الدولة وقدرتها في استعمال هذه الموارد، كمصادر الطاقة (النفط، والفحم، والغاز، والموارد النووية) أو الثروات المعdenية (كالحديد، والقصدير، والنحاس، والفضة، والذهب)، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة ومصادر المياه، تتيح إنتاج المواد الغذائية والمواد الزراعية، ويشمل إقليم الدولة كذلك ما حول الأرض من المياه الإقليمية من البحار والمحيطات وامتداداتها تحت البحر (الجرف القاري)، وتتمثل أهمية الموارد الاقتصادية في ما تتيحه للدولة من قدرات مالية تمثل عنصر القوة المزدوج (الموارد + القدرة)، وتنتفاع الدول بشدة من حيث امتلاك مثل هذه الثروات أو عدمها، فروسيا تمتلك

(١) روسيا والدور الجديد، مجلة معلومات، بيروت لبنان: ٢٠٠٨، المركز العربي للمعلومات، العدد ٥٩، ص ٢٣.

(٢) علي كندي، نسكلو بيد ياي كرستان وجيهان، بيروت: المركز الثقافي اللبناني للطبع والنشر والترجمة والتوزيع- الحديث، بدون تاريخ، ص. ٧.

الكثير من هذه الموارد، ولهذا تعد من الدول الأقوى ولها تأثير في قوتها^(١).

٤. **شكل الدولة:** يؤثر شكل الدولة في نموها الداخلي وفي أدائها لوظائفها، كما يؤثر في دفاعها الخارجي، غير أن تطور الأسلحة النووية والبيولوجية، قلل من أهمية الشكل في الدفاع الخارجي وسوف تتحدث عن شكل الدولة الروسية في المطلب الثاني، لأن شكلها يعتبر من عوامل الضعف للدولة الروسية.

٥. **المناخ والنباتات:** يؤثر المناخ في وجود الكائنات الحية، وفي حيوية الإنسان وقدرته على الحركة والنشاط، علما بأن بعض المناطق الباردة تحتوي على معادن ثمينة، ويوجد في سiberيا داخل روسيا مراكز التعدين، وقد زاد تقدم التكنولوجيا والمواصلات من أهمية هذه المناطق، لكونها تبقى في وضع مساعد للدولة و يؤدي إلى قيام دولة قوية. باختصار إن عامل المناخ يؤثر في الاعتبارات الدفاعية للدولة، وفي حركة الطيران الحربي وفي انتقال الجيوش وغذائهم وملابسهم، فضلا عن تأثيره في القوى السياسية والاقتصادية للدولة.

ثالثاً: القوة السكانية

بلغ عدد سكان روسيا ١٤٢ مليون نسمة في العام ٢٠٠٧ والذين ينتمون إلى ١٢٨ مجموعة عرقية أو قومية. وتراجع النمو السكاني منذ ١٩٩٣ نتيجة ارتفاع نسبة الوفيات بين الرجال وتدني نسبة الولادات.

^(١) خليل حسين، العلاقات الدولية والنظرية والواقع الأشخاص والقضايا، مرجع سابق، ص ٥١٤.

أما حالياً فإن عدد السكان في روسيا الاتحادية بلغ (١٥٨,٣٨٨,٠٠٠) مليون نسمة والكثافة السكانية لكل ميل مربع (٢٤٠) شخص والنمو السكاني (٢٨٪)، أما الديانة فإن غالبية السكان من المسيحيين الأرثوذكس.

من حيث المبدأ، يعتبر حجم السكان مصدر قوة للدولة في الدول ذات الحجم السكاني الكبير، ومن الصعب تقدير دور السكان كعامل مؤثر في قوة الدولة، لأن أهميته يمكن أن تتضخم أو تتلاشى بسبب بعض العوامل الأخرى المؤثرة في توزيعه فوق مساحة الأرض أو بسبب نمو السكان أو تناقصه^(٢) فالسكان هم عنصر من عناصر تكوين الدولة، ذلك أن الثروة البشرية، لا تقوم بدونهم. ودراسات السكان لا تتوقف عند العدد وحسب، بل تتناول كذلك النوع. صحيح أن كثرة السكان في الدولة تؤدي إلى وضع أفضل من حيث توفير القوى العاملة في الزراعة والصناعة والقوة العسكرية والمهارات الفنية المتنوعة، إلا أن العدد الكبير لا يدل بمفرده على قوة الدولة، ولا يعتبر عدد السكان وحده معياراً لتحديد الاعتبارات السياسية، ثم إن دراسة السكان لا تتناول العدد فقط، إنما تتوقف عند الفئات العمرية للسكان وببيتهم الاجتماعية من حيث نسبة العناصر الشابة ومدى مساهمتها في القوى العاملة، ونسبة توزيع أعداد الرجال والنساء، ونسبة المتعلمين والفنين، كما أن اعتبارات مستويات التعليم والثقافة، وعمق الوحدة الوطنية وكفاءة العناصر القيادية والمؤسسات تلعب دوراً كبيراً في مقومات فاعلية السكان. ومن

^(١) علي كندي، مرجع سابق، ص.٧.

^(٢) خليل حسين، الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص.٢١٦.

المعروف، أن ثمة مشاكل عدة تتصل بتضخم عدد السكان أو توزيعهم داخل الدولة الواحدة^(١)، وهو ما يقود إلى استنتاج بأن كثرة السكان، ليست دليلا على قوة الدولة بصورة دائمة^(٢). وتؤدي بعض العناصر، مثل التركيب العرقي واللغوي والديني دوراً واضحاً في تقوية الدولة أو إضعافها، ويتوقف على العوامل النفسية لدى الإفراد ومدى تجانسهم مع بعضهم.^(٣)

رابعاً: القوة الاقتصادية

ولا بد من إعادة النظر في مستقبل روسيا في إطار الاقتصاد العالمي المتحول، ومن المهم أن يتقهم الروس وسائر بلدان العالم، بشكل واضح أهمية الدور الایجابي الذي يمكن أن تلعبه روسيا والمتطلبات الدولية لرعاية هذا الدور.

وتمتلك روسيا تكنولوجيا النانو^(٤) المتطوره وكفاءة تصاهي بمستواها أي بلد أوروبى آخر، ولروسيا موقع ثابت في مجموعة الدول الصناعية

(١) عدنان السيد حسين، العامل القومي في السياسة المصرية، بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٧، ص ١٣.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٣١.

(٣) خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع – الأشخاص والقضايا، مرجع سابق، ص ٢١٦ . ٢١٧ .

(٤) تعني تكنولوجيا النانو تقنية المواد المتباينة في الصغر أو التكنولوجية المجهرية. فالنانو هو أدق وحدة قياس متيرية معروفة حتى الآن. ويعرف النانو متر بأنه جزء من البليون من المتر. ولتقريب هذا التعريف الى الواقع فإن قطر =

الثمانية، والأهم من ذلك، أن روسيا الفيدرالية تتصدر قائمة الدول المنتجة للطاقة من المشتقات الهيدروكارbone، أي الغاز والنفط، وخلال ١٥ سنة، ستوفر روسيا نسبة ٥٠٪ من احتياجات أوروبا للغاز بدلًا من نسبة ٢٥٪ توفرها حاليا، ومن المتوقع أن ترتفع الإمدادات باتجاه الصين بنحو سريع لتبلغ المستويات العالمية^(١). وفي عام ٢٠٠٨ أي قبل ستة أشهر من اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية، كانت الصورة مختلفة، تماما عن تلك التوقعات، حيث كانت روسيا تشهد نموا اقتصاديا ناشطا، إذا بلغت قيمة الاحتياط ٧٠٠ مليار دولار في نهاية تموز ٢٠٠٨، ولم يتخط مجموع الدين الخارجي عتبة ٤٠ مليار دولار، مع تسجيل نسبة نمو ٨٪، وبقاء معدل البطالة تحت نسبة ٦٪ وكانت توظيفات روسيا في سندات (فاني ماي) و(فريدي ماك) الشركتين المختصتين بالضمادات العقارية التي تحظى بدعم الإدارة الأمريكية، توازي ٢٠٠ مليار دولار. وتتمتع روسيا بأكبر احتياط بوكسيت في العالم، وأكبر مخزون غاز، وثاني أكبر احتياط من اليورانيوم، وثالث أكبر مخزون نفط، فضلا عن احتياطات كبيرة من الفحم والذهب والألماس والخشب.

كما تقع في روسيا أكبر بحيرة من الماء العذب في العالم، تمتد على طول ٦٠٠ كلم يبلغ عمقها نحو ١٦٤٠ متراً، وتسمى ببحيرة "بايكال".

.BAYCAL

=شعرة الرأس يساوي تقريرياً ٧٥٠٠٠ نانو متر. راجع:-
Saudinanocenter-
sa.com/index.php/joomla-hom.12.9.2012

(١) مروان اسكندر، الولادة الجديدة، الدب ينقلب نمرا، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٧.

كما أن روسيا الفيدرالية هي البلد الوحيد في العالم الذي تحتوي صخوره جميع المعادن الضرورية للبرامج الفضائية.^(١)

وفي بداية العقد الثاني من القرن العشرين، وصل إنتاج النفط في روسيا الاتحادية إلى ٩,٨ مليون برميل في اليوم مقارنة بسنة ١٩٨٨ أيام الاتحاد السوفياتي، وكان في ذروة الإنتاج الذي وصل إلى ١٢,٥ مليون برميل في اليوم، أما بالنسبة للغاز لدى روسيا فهي تملك أكبر احتياطي في العالم وإننتاجها يصل إلى ٢٣,١ تريليون متر مكعب.^(٢)

وثمة عوامل إضافية لها صلة بالطاقة، فروسيا تمتلك ثاني أكبر احتياط للفحم بعد الولايات المتحدة، ولديها ١٧٨ مليار طن من الفحم، كما تعد ثاني أغنى بلد بعد الولايات المتحدة الأمريكية باليورانيوم المخصب، حيث يصل سنوياً لحوالي ٦٠٠ مليون دولار.^(٣)

خامساً: القوة العسكرية

كانت حصة القوة العسكرية الأكبر لروسيا الاتحادية من ورثة الاتحاد السوفياتي، إذ حصلت على ٩٠٪ من القوى الإستراتيجية النووية و٨٥٪ من القوى العسكرية الجوية و٨٥٪ من القوى النووية التكتيكية و٥٥٪ من إجمالي القوة البرية و٨٥٪ من الإمكانيات العسكرية البحرية، واستمرت في إشرافها على عملية نشر ١٢٠٠٠ رأس نووي في أراضيها

(١) مروان اسكندر، الولادة الجديدة، الدب ينقلب نمراً ، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) وليم نصار، روسيا كقوة كبيرة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٠، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، خريف ٢٠٠٨، ص ٢٤.

(٣) مروان اسكندر، مرجع سابق، ص ١٦٧-١٦٨.

وأراضي أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازخستان^(١)، ثم نقلت جميع الأسلحة النووية إلى أراضيها بحلول تموز ١٩٩٢^(٢).

فالروس فخورون بإنجازات بطرس الأكبر وكاترين الكبرى، وبالأعمال الأدبية التي وضعها دوستويفסקי وتولstoi، ومجد الارميتاج، وبالآلية البولشوي، والأعمال الباهرة التي نظمها الموسيقيون الروس من رحمنينوف إلى تشايكوف斯基 وسترافين斯基. ويقال، إنه إذا جرد الروس من كبرائهم وفخرهم ببلادهم فسينال منهم البؤس والميل إلى الانتحار، وهو تحديداً ما حل بهم خلال حقبة بوريس يلتسين عندما نهبت الأصول الوطنية، وظل الجنود والأطباء والمتقاعدون والمعلمون من دون رواتب لأشهر، وللروس طموحات كبيرة في تبوء موقع هام بين قادة العالم، وتدفعهم هذه الرغبة إلى المساهمة في تطوير العلوم والطاقة والتبادل والثقافة والسفر والسلام والازدهار.

سادساً: النظام السياسي

روسيا جمهورية اتحادية، نظامها رئاسي مع تمركز قوى السلطات في يد الكرملين. وينتخب الرئيس بالاقتراع العام المباشر لولاية من أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة^(٣). وانتخب بوتين رئيساً في العام

(١) مروان اسكندر، مرجع سابق ، ص ٢٨.

(٢) خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩، ص ٢٩١.

(٣) تم تعديل المادة ٨١ من الدستور الروسي، بحيث أصبحت مدة الرئاسة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

٢٠٠٠، ثم أعيد انتخابه في العام ٢٠٠٤. وأعلن خليفة المرشح ديمتري مدفييف رئيساً في ٢٠٠٨، وعاد بوتين للمرة الثالثة إلى سدة الحكم في ٢٠١٢^(١).

أما البرلمان، فهو مؤلف من مجلسين مجلس النواب (الدوما) وهو مؤلف من ٤٥٠ نائباً يتم انتخابهم بالاقتراع العام لمدة أربع سنوات، ويضم اليوم أربعة أحزاب رئيسة هي: حزب روسيا الموحدة الموالي للكرمelin (بنسبة ٦٤٪ من المقاعد)، والحزب الشيوعي (١١,٥٪)، الحزب الليبرالي الديمقراطي (٨٪). ومجلس الاتحاد المؤلف من ممثلي عن المناطق الإدارية الإقليمية وعددهم (٨٤) في الاتحاد.

وتلعب الحكومة دوراً مهماً في تسيير أمور الدولة، لكن يصعب حصر هذا الدور، ويمكن تقييم دور الحكومة من خلال كفاءتها في فرض سيطرتها وتنفيذ القانون على كل أجزاء الدولة. وللمواصلات في روسيا أهميتها في حياة الدولة وتطورها وحركة انتقال الأفراد والجيوش وتعزيز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وبات الاهتمام بتطور خطوط المواصلات مهمة عامة لدى الدولة في عصرنا الراهن، بحيث أن روسيا الاتحادية أنشأت خطوطاً عابرة في مناطق سيبيريا والقوقاز وقزوين وجبال الاورال مما ساعد على الاتصال بين المناطق البعيدة عن العاصمة موسكو. كما ازدادت أهمية المواصلات في الحركة التجارية، وفي الربط بين أطراف الدولة الواحدة، وفي ربط العاصمة بالأطراف.

^(١) روسيا والدور الجديد، مرجع سابق، ص ٢١.

للعاصمة أثر كبير في حياة الدولة، فهي مركز السلطة السياسية والإدارية المركزية، ولها دور ثقافي وتجاري وإعلامي مميز^(١). ويكتسب موقع روسيا السياسي والاقتصادي العالمي أهمية حيوية بالنسبة للاستقرار والازدهار الدوليين، ونسعى في هذا البحث إلى استكشاف موقع روسيا اليوم، والعودة إلى الخلفية التي تستند إليها وتوقع الوجهة التي تسير نحوها، وتحديد كيف يمكن لسائر دول العالم، الاستفادة من التفاعل معها. وفي هذا السياق فإن أي محاولة من المواقف الأساسية للقيادة الروسية، لا بد من أن تتعلق من استيعاب دور الاعتذار بتاريخ روسيا، الإمبراطورية التي استمرت على امتداد قرون ثلاثة، والتي تضمنت جميع الأراضي المحاطة بالفدرالية الروسية القائمة حالياً.

المطلب الثاني

عناصر الضعف في الداخل الروسي

بعيداً عن رؤية النخبة الحاكمة لمكانة روسيا ومستقبلها عالمياً، على النحو الذي طرحته، سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسية، يقدر كتاب روس كثيرون أن عقلية المواطن الروسي، لا تزال متأثرة في الفكر الأيديولوجي السوفياتي، وهو ما يمنع الشعب من وضع خطوط فاصلة بين الحاضر والماضي الشيوعي، بكل ما تضمنه من فساد

(١) محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكية، بلا تاریخ ومكان النشر، ص ١٣٧.

وعنف^(١). فكما أن روسيا لا تزال دولة غير مكتملة للإصلاح، بسبب ضعف المؤسسات الحاكمة، وعدم توافر الإدارة السياسية لخلق اقتصاد سوق فاعل، وديمقراطية حقيقة، فإنه لم يقرر الشعب الروسي بعد مادا يريد، وأي طريقة للتنمية يسلك، وبالتالي فإن تعاملها مع السوق مع الاقتصاد المركزي، والنقد مع التخلف، وهو واقع يجب ألا يدهش أحداً، حيث شهدت روسيا ليس فقط سبعين عاماً من الديكتatorية والشيوعية، بل وأيضاً سبعة قرون من الحكم الشمولي"^(٢).

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما مدى قدرة روسيا على الاستمرار في استثمار عناصر قوتها وقدراتها لتقوم بدور عالمي؟. في هذا الصدد، يمكن القول، أن على النخبة الحاكمة في روسيا التعامل مع سلسلة لا يستهان بها من الإصلاحات، تتعلق بالجوانب الاقتصادية والسياسية، حتى يمكن أن تؤدي الدور العالمي الذي تحدث عنه الوزير لافروف.

أولاً: الجانب الاقتصادي

إن علاقة العقل الاقتصادي الروسي بالمكان، لم تكن منضبطة ضمن معايير عقلانية صارمة. فهو دائماً كان يحاول في حياته إعطاء الأولوية للعامل الروحي، بالمعنى الواسع للكلمة، على العامل المادي. من هنا فإن أفكاره وممارساته الاقتصادية لم تشهد أي حضور ملموس للروح البراغماتية - النفعية، وهذا لا نلمسه لدى العقول التي حررت

^(١) عزت سعد الدين، مرجع سابق، ص ٩٠.

^(٢) المرجع ذاته ، ص ٩٠ .

الاقتصادات في الأصقاع الروسية المتعددة التي ترجع إلى مراحل المجتمع ما قبل الصناعي فحسب، بل أيضاً إلى المحاولات العصرية التي تحرك العقل الاقتصادي المشرف على تنظيم معلم الحياة المادية للتجمعات السكنية الكبرى والصغرى. إن توسيع الجغرافيا الروسية يتطلب، في كل مكان يتم فيه استثمار الثروات الطبيعية، تأسيس البنية التحتية لقواه المادية والإنسانية الفاعلة فيه. وهذا يتطلب بطبيعة الأمر، الموازنة المطلوبة والمدروسة بدقة، والتي نادراً ما كانت قوية في البلاد... فالمركز الذي كان سابقاً سان بطرسبرغ، والآن هو موسكو، كان ولا يزال المكان الوحيد الذي يشكل ميزانية المرتبة الأهم في البلاد بنحو يتجاوز نسب واسعة جداً عن بقية المراكز الأخرى. من هنا فإن أغلبية الروس وغيرها من الشعوب الصغيرة والتي هي كثيرة جداً، تترك أماكنها أو ريفها الذي يبدو، بين الحين والآخر شبه مهجور، وتزحف نحو التجمعات السكنية الكبرى وبالذات نحو العاصمة^(١).

يحتاج الاقتصاد الروسي إلى إصلاحات هيكلية بعيدة المدى، أبرزها، تحديث معظم قطاعاته على نحو يخفّض من اعتماده شبه الكامل على صادرات البلاد من المواد الأولية، لا سيما النفط والغاز، إذ يمثل هذا القطاع نصف عائدات الموازنة الفيدرالية، ودخل البلاد من العملة الصعبة. وعلى الرغم من ضخامة حجم الاقتصاد الروسي وقوته الاستهلاكية، فإن الفساد والبيروقراطية، وضعف النظام القانوني

^(١) سهيل فرح، مرجع سابق، ص ٢٩.

والقضاءي، هي كلها عقبات كبرى أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة^(١).

ويبدو أن هناك إرادة سياسية لإعادة النظر في دور الدولة في العملية الاقتصادية بصفة عامة، لا سيما في ما يتعلق بقائمة المشروعات الإستراتيجية والاحتياطات التي تمتلكها الدولة.

وعلى جانب آخر، تعاني روسيا تراجعاً ديموغرافياً خطيراً، إذ تسجل الإحصاءات نقصاً في عدد السكان بمقدار نصف مليون نسمة على الأقل سنوياً، ذلك على الرغم من الحوافز والبرامج الاجتماعية التي تعلن عنها الحكومة لتشجيع المواطنين على زيادة النسل وجذب نسبة الـ ٢٥٪ من الروس الذين يقيمون خارج روسيا منهم ٥٠٪ في دول الفضاء السوفيتي السابق للعودة إليها.^(٢)

ثانياً: الجانب السياسي

يفتقد النظام الروسي إلى أحزاب سياسية فاعلة، أو آليات مؤسسة تسمح بخلق نخبة مؤهلة لحكم البلاد ديمقراطياً. وبدلاً من ذلك يقوم النظام السياسي على الشخصية المطلقة. ووفقاً لبعض الدراسات المتخصصة من قبل الأكاديمية الروسية للعلوم، فإن نسبة ٢٥٪ من المجتمع الروسي على الأقل، مؤهلة لكي تكون طبقة وسطى قوية، إلا أنها تتأى بنفسها

(١) عزت سعد الدين، مرجع سابق، ص ٩١.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٩١.

عن الانحراف في السياسة، خوفاً من فقدان ممتلكاتها، ولعدم استعدادها للتضحية بذلك من أجل سيادة القانون والديمقراطية^(١).

ثمة تحديات عدّة تواجه الداخل الروسي ومن بينها، السكان والصحة، وصورتها الدوليّة، وسلطات الحكومة المركزية في المناطق النائية^(٢) هذا إلى جانب تحديات محلية عديدة وخطيرة، منها تحديات البنية التحتية، والطرق والكهرباء، والعنایة الصحية والمياه والمدارس والمطارات، فضلاً عن مكافحة الأضرار البيئية والمحافظة على الأمان، هذه التحديات تجاهها جميع الدول، الكبيرة منها والصغيرة، الغنية والفقيرة.

وقد خطط الزعماء الروس لإنفاق بليار دولار على البنية التحتية والخدمات على مدى العشر سنوات القادمة، مصممين على اجتذاب ٨٠٪ من الموارد الضرورية من مدخلات الروس^(٣).

ثالثاً: السكان

يشكل سكان روسيا الاتحادية ٢,٢ بالمائة من مجموع سكان العالم، بينما تغطي البلاد ١٧٪ من مساحة الكرة الأرضية. إلا إن عدد السكان الروس يتناقص بسرعة كبيرة، وإذا استمر على هذا الاتجاه، كما كان الحال بين ١٩٩٧ و٢٠٠٧، فسيكون عدد السكان في الاتحاد الروسي

^(١) عزت سعد الدين، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

^(٢) مروان اسكندر، مرجع السابق، ص ٤٢٤ .

^(٣) المرجع ذاته ، ص ٤٢٣ .

١٠٧ مليون بحلول ٢٠٥٠، بالمقارنة مع العام ٢٠٠٨ الذي شكل ١٤١ مليونا.^(١)

إن المؤشرات السلبية تشكل تحديات كبيرة وصعوبة للزعماء الروس، فحتى العام ١٩٩١، كان معدل الولادات في الاتحاد الروسي مليونين في السنة، في مقابل ذلك بلغ معدل الوفيات ١,٣ مليون سنوياً، فيما انقلبت الأمور رأساً على عقب ما بين الأعوام ١٩٩١ و ٢٠٠٨.

فمنذ ١٩٩٢ توفي مليوناً روسي في السنة، أي أكثر بمرة ونصف تقريباً من المعدل المعتمد في البلدان المتقدمة، بينما كان معدل الولادات بين ١,٢ و ١,٥ مليون. ولذلك انخفض عدد سكان روسيا في ستة عشر عاماً (١٩٩٢ إلى ٢٠٠٨) من ١٤٩ مليوناً إلى ١٤١ مليوناً، وكان متوسط الحياة في روسيا، وما زال، أقل منه في أوروبا بكثير، حيث أن معدلاً متوسط العمر لدى الرجال الروس يبلغ ٦٠,٦، بينما معدلاً متوسط العمر لدى النساء يبلغ ٧٣,١. كما أن وفيات الأطفال عند الولادة، ما تزال أعلى مرتين مما عليه في أوروبا. وفي المقابل، فإن متوسط عمر الرجال في أوروبا الغربية يصل إلى ٧٢ سنة، وفي اليابان ٨٢ سنة، أما النساء في أوروبا فيصل المعدل إلى ٧٩ سنة، وفي اليابان ٨٩ سنة.^(٢).

ويعتبر فريد زكريا، مؤلف كتاب «العالم بعد أميركا»، أن الانخفاض في عدد السكان المتواصل في أوروبا الغربية، يعتبر من أهم أسباب عدم تمكن أوروبا من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً خلال العقود الاتينتين، فعدد سكان الولايات المتحدة كان ينمو بمعدل جيد منذ

(١) عزت سعد الدين، مرجع سابق ، ص ٤٢٤ .

(٢) مروان اسكندر ، مرجع السابق ، ص ٤٢٥ .

أواسط ثمانينيات القرن الماضي. وفي تحليله لأسباب نمو عدد السكان في الولايات المتحدة يرى فريد زكريا، أن السبب الرئيس يعود إلى قدرة أمريكا على امتصاص المهاجرين ودمجهم، على عكس البلدان الأوروبية، لأنها أكثر وأصغر حجماً من الولايات المتحدة، ولهذا السبب تعتمد في الوقت الحاضر، سياسات تحدُّ من الهجرة، مثل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا وكلها اعتمدت سياسات تشجع رحيل المهاجرين غير الشرعيين ولكن بنجاح ضئيل لغاية الآن^(١).

لكن قلق روسيا على تناقص سكانها، هو أكثر حدة مما عليه في أوروبا الغربية، ذلك لأن روسيا بلد شاسع وقليل السكان وغير متتطور في كثير من مناطقه وجمهورياته من جهة، ولأن روسيا تأذت من هجرة الأدمغة من جهة أخرى، إذ هاجر ١,٥ مليون يهودي إلى إسرائيل في الفترة ما بين ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠، وعدد كبير منهم كان من ذوي الكفاءات العالية من أطباء وعلماء وخبراء معلوماتية.

كما يؤثر انخفاض عدد السكان سلباً في سوق العمالة في روسيا. وهذه الحالة هي نتيجة طبيعية لسبعين الأول: انخفاض معدل الولادات في روسيا خلال أزمة التسعينيات، والثاني بنوي: لجهة النمو السريع في الصناعة منذ العام ٢٠٠٠ والذي ترافق مع ضعف نظام التعليم المهني^(٢).

(١) يشار إلى أن هذه الظاهرة انقلبت في النصف الثاني من العام ٢٠١٥، حيث فتحت أوروبا أبوابها بشكل غير معتاد أمام اللاجئين السوريين وغيرهم، ذلك لاحتاجها الماسة للأيدي العاملة.

(٢) بيا نبي باريا، أزمة الصحة في روسيا، دون مكان طبع، ٢٠٠٨، ص ٥.

إضافة إلى ذلك، هناك أسباب الموت المبكر في صفوف مواطنيها، حيث سجلت المراتجع الطبية الروسية، أن ٥٥٪ من هذه الأسباب، يعود إلى أمراض القلب، و٢٥٪ منها إلى الإفراط في شرب الكحول أو التسمم أو حوادث الطرق أو الانتحار و١٥٪ تعود إلى التدخين المفرط^(١).

يقول زبيغينيو بريجنسي^(*) في كتابه عن الوطنية الروسية والأمبريالية السوفيتية، : إذا ذهبت إلى نهر امور على الحدود الروسية - الصينية، تجد القرى الروسية القديمة الرائعة على الجهة الروسية بشوارعها غير المعبدة والأرصفة المصنوعة من الخشب، وفي الوقت ذاته، على الضفة الأخرى للنهر، بنى الصينيون بلدات عده مع بنايات حديثة من عشرين إلى ثلاثين طبقة بنوافذ من الألミニوم والزجاج تثار ليلا، وشوارع تعج بالسيارات، "وثمة صينيون آخرون كثر من دون أوراق شرعية، على الضفة الروسية من النهر، يستأجرون مزارع من الفلاحين الروس، الذين لا يعملون لشدة كسلهم، أو يستأجرون غابات أو يعملون بتجارة البيع بالتجزئة، هذا الشكل من الوجود الصيني غير المنظم وغير الشرعي لأكثرتهم، ربما سيصبح في المستقبل غير بعيد، حالة خطيرة من المهاجرين الذين يفرضون أنفسهم فرضا"^(٢).

إلا أن أكبر التحديات التي ستواجه روسيا بحلول العام ٢٠٣٠ هو الحفاظ على الطابع الروسي للاتحاد، فإذا لم يرزق الروس أطفالا أكثر،

(١) مروان اسكندر، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

(*) المستشار الأمني السابق للرئيس الأميركي جيمي كارتر وهو بولوني الأصل.

(٢) زبغيرو بريجنسي، برنت سوكرفت، أمريكا والعالم: أحاديث عن المستقبل، بايزك بوكس، ٢٠٠٨، ص ١٨٣.

ستكون غالبية المواطنين هم أزريون وأوزبكيون وتركمانستانيون وشيشانيون وأنغوشيون، بكلام آخر مسلمين، ذلك لأنهم يتکاثرون بمعدلات سريعة، آنذاك ستكون روسيا مختلفة عما هي عليه الآن^(١). بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واجهت روسيا قوى انفصالية، إذ أن جميع المناطق ذات الحكم الذاتي التي تشكل جزءاً من الاتحاد الروسي أعلنت استقلالها، فضلاً عن مشاكل روسيا المعروفة المتعلقة بالاتجاهات الديموغرافية، والصحة، وصورتها وفاعليتها الإدارية في المناطق المنتشرة على مساحات واسعة.

وهناك ثلاثة تحديات واضحة المعاالم بالنسبة للمجتمع الروسي، وتعكس بمجملها الضعف الداخلي الروسي وهي:

- التجارة العالمية والسفر والأسوق المالية والترابط مع المجتمعات الأجنبية، وهي لغوية في الأساس ومتمثلة، قبل كل شيء باللغة الانكليزية التي يترتب على الكثير من الروس أن يتقنوها، إذ أن اللغة عامل ضروري للأعمال والسفر، وموقع شبكة الانترنت.

- الأراضي الروسية الشاسعة وانخفاض الكثافة السكانية فيها، وما تواجهه روسيا من تحدي بسبب الكلفة العالية لبنائها التحتية.

- من أجل التغلب على عوائق الاعتماد على تصدير السلع (النفط والغاز)، ومن أجل تنوع مصالحها ومصادر دخلها، يجب على روسيا، كدولة ورجال أعمال فيها، تنوع استثماراتهم الخارجية، والتتنوع هنا، لا يعني فقط بين أنواع النشاطات الاقتصادية المختلفة، بل بين البلدان

^(١) زبغيتو بريجنسي، برنت سوكورفت، أمريكا والعالم: أحاديث عن المستقبل ، مرجع سابق ، ص١٨٢ .

أيضاً. ومع ارتفاع احتياطها، واحتمال ارتفاع أسعار النفط والغاز والذهب في السنوات القادمة، يتوجب عليها زيادة استثماراتها في البلدان المتقدمة، وفي بلدان كإيران والعراق ولibia وتركيا والصين والهند والبرازيل وفنزويلا، ويمكن أن تتمتع روسيا بامتيازات لافتة، يمكن الاستفادة منها كنقطة انطلاق لتحقيق النجاح في حقول عده، بما فيها النفط والغاز والإنشاءات المكملة لها.

إن غياب التنافس السياسي الحقيقي وانعدام ثقة الناس بالسياسيين الروس، تعد من المشاكل الرئيسة للبلد، بكونها تقوّض حكم القانون، وتتمكن مجموعات المصالح من الاستيلاء على مؤسسات الدولة، وتشجع الفساد، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال والعقول.

وبالعودة إلى مرحلة الرئيس بوريس يلتسين، يمكن القول، أن ولادة الاتحاد الروسي عرفت مشكلات كبيرة، كان أهمها عدم وجود تشريعات تنظم الحياة الجديدة، فأقتصر التنظيم على أوامر وتعاميم وقرارات أصدرها رئيس الاتحاد بوريس يلتسن، مستندا إلى قوانين وأنظمة الاتحاد السوفيتي، ولم يتمكن من إيجاد حلول لمجموعة كبيرة من المعضلات، أهمها الوضع الاقتصادي الذي أصبح يهدد بمجاعة فعلية للعائلات الروسية، بعد أن تم تحرير الأسعار، دون أن يكون للمواطن القدرة على شراء السلع الضرورية والمستوردة منها، نظراً لتدني دخله، والتضخم الكبير الذي رافق تلك المرحلة. ولم تمض السنة الأولى من ولادة الاتحاد الروسي أي عام ١٩٩٢، إلا وكان الدولار الأمريكي الواحد يساوي ٤١٥ روبرا (العملة الوطنية)، بعد أن كان يساوي روبرا

واحداً أيام الاتحاد السوفيتي، وأصبح في نهاية عهد يلتئن عام ١٩٩٩
يساوي ٢٨٠٠ روبلًا^(١).

رابعاً: الجانب السوسيو ثقافي

أنزلت الحرب الباردة الهزيمة بالعالم الإسلامي، وأطلقت أيضاً موجة شرسة من الصراع بين الاتياث والأديان والحضارات. فالتحول الكاسح في موازين القوى على المستوى الدولي، ساهم منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدعم التيار الروسي المتأثر بالغرب والداعي إلى الالتحاق وبسرعة بالبيت الأوروبي والاندماج في الثقافة المعولمة.^(٢)

إن الاختلال الكبير في التوازن الحضاري داخل روسيا وعلى مستوى علاقاتها مع الخارج، أعاد دوره الحركة للصراع الداخلي على الجانب الفكري والأخلاقي والروحي للشخصية الروسية. والتيرات الرئيسة التي تحتل واجهة المشهد الثقافي وهي ثلاثة: التيار الأول، الذي دعا إلى غربنة روسيا والذي له وجود بارز في الحكم ولدى قطاعات واسعة من رجالات الأعمال وبعض الشرائح التي لها انتمامات اثنية غير روسية.

والثاني الذي سعى لإضفاء الطابع الإسلامي - الأرثوذكسي عليها والمتواجد بشكل واسع بين الأرثوذكس الروس، وغيرهم من الذين ينتمون إلى الإثنية السلافية. والتيار الثالث الذي مال إلى الخيار الأوروبي والذي هو أقرب إلى النزعة النيو سوفياتية المعدلة والذي

(١) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣، ص ١٦٤.

(٢) سهيل فرح، مرجع سابق، ص ٣٠.

تنضوي تحت لوائه شرائح متنوعة من الساسة والمتقين والفعاليات الاقتصادية والدينية التي لها ميول يسارية وقومية معتدلة. ولما كان أنصار التيار الثاني والثالث لم يلمسوا في الغربنة، إلا الاغتراب عن جوهر الحضارة الروسية، فلم يجدوا في منظومة المعتقدات والقيم المغربية، التي تطمح أمريكا لدعمها بكل قوة، وتسعى لجر روسيا إليها كي تعطي الأولوية المطلقة للقيم النفعية البراغماتية على كل مستويات التفكير والسلوك ما يلبي رغباتهم، كما لم يجدوا فيها إلا خلعاً قسرياً

للرداء الروحي، الذي يحتضن منذ آلاف السنين الهوية الروسية.^(١)

وبالتالي وبهدف الدخول إلى البيت الأوروبي، ومنه إلى القرية الكونية المعلومة، لا بد من التحرر من هذا الموروث التاريخي. وعلى الرغم من بعض الدينامية العملية التي أثرت إيجاباً في بعض معالم الحياة الروسية بفضل نشاط هذا التيار، فإن حصيلة التجربة أحدثت الخيبة الكبرى لدى غالبية الروس الذين لمسوا المزيد من الفوضى والتقهقر في كل الميادين الجيو سياسية والجيو اقتصادية والجيو إستراتيجية. وبذا هذا التيار وكأنه يفرد في فضاء مغاير تماماً لأنماط تفكير وسلوكيات أكثرية الروس.

عموماً، يتحدد الأسلوب العام لحساب قوة الدولة في الفرضية التالية: "قوة الدولة هي ناتج القوة والضعف اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً على التأثير في غيرها"^(٢) ذلك أن قوة الدولة لا تتوقف على القدرة

(١) سهيل فرح، مرجع سابق ، ص ٣١.

(٢) لمى مصر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٧٨.

العسكرية والقوى والوسائل المستخدمة في القطاع العسكري، كالقوات المسلحة والأسلحة والمعدات العسكرية فقط، ولا على القدرة السياسية التي تمثل مجموعة عوامل القوة للنظام السياسي، كعنصر القيادة أو درجة التماسک الوطني فقط، ولا على الإمكانيات العلمية والتكنولوجية من خلال المختبرات العلمية ومراکز الأبحاث والاختراعات، ولا على القدرة الاقتصادية فقط؛ وإنما على هذه القوى والقدرات مجتمعة، ففوق أي بلد لا بد وأن تستند إلى قدراته وإمكانياته المتاحة، قبل اعتماده على علاقاته مع العالم الخارجي. لذلك لا بد من الاستناد إلى القدرة الاقتصادية الذاتية، بصفة أساسية لبناء الدولة وبناء القدرة العسكرية وإعدادها بشكل خاص، لكون كلتا القدرتين من وسائل التفوق الاستراتيجي للدولة.

إن القوة العسكرية بمفردها لم تعد في المرحلة المعاصرة قادرة على أنجاز هذا الأمر، ما لم تقترن وتفتاعل مع القدرات الأخرى للأمة، ولا سيما القدرة الاقتصادية والعامل السياسي، وبالتالي يجب أن ندرك جيداً القيمة الحاسمة في عاملين أساسيين متداخلين وللذين لهما تأثير متبادل في السياسة، هما قاعدة اقتصادية متينة وقدرة عسكرية ذات قيمة. فالقدرة العسكرية ذات القيمة الجدية لا يمكن أن تكون دون قاعدة اقتصادية متينة، فضلاً عن الاعتبارات الأخرى.

عموماً، تشير الدراسات إلى العناصر الرئيسية المكونة للقوة، والتي تتمثل عادة بالعوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والعسكرية والسياسية، فضلاً عن الإرادة القومية، وتضاف إليها عوامل أخرى، من قبيل المستوى التكنولوجي، وأسلوب اتخاذ القدرات الوطنية، والقدرة غير الملموسة المتمثلة في الروح المعنوية وغير ذلك من العناصر

التفصيلية. ونؤكد جميع الدراسات أهمية تحديد التفاعلات القائمة بين هذه العناصر والعوامل، باعتبارها غير منفصلة على الإطلاق، بل هي مترابطة بقوة.

وبعد أن ظلت روسيا حتى عام ٢٠٠٨ بنفس مساحتها التي خرجت بها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد جلب لها صيف تلك السنة، مكاسب جغرافية جديدة، فبعدما نشب الحرب الروسية الجورجية، اعترفت موسكو على إثرها باستقلال جمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وهذا النوع من الاعتراف هو اعتراف شكلي أمام دول العالم، أما الواقع فيشير إلى أن هذين الإقليمين تم ضمهمما فعلياً إلى خريطة روسيا الفدرالية منذ أبريل / نيسان ٢٠٠٩، وهو التاريخ الذي حركت فيه روسيا قوات حرس الحدود إلى جنوب هذين الإقليمين، لتتولى مهمة الدفاع عنهما أمام جورجيا.

المبحث الثاني

موقع روسيا في المحيطين الإقليمي والدولي

لم تكن روسيا استثناءً من بين الدول الأوروبية، وربما تميزها في سعيها للتوسيع الجغرافي والتمدد الجيو سياسي، فقد عرفت معظم الدول الأوروبية هذه السياسة بـ“لقوتها أو ضعفها العسكري”. أما بالنسبة لروسيا بالذات، فقد غيرت هذه الدولة ثوبها الجغرافي وبدلّت حدودها عدة مرات خلال الألف سنة الماضية.

وتتشكل الدولة عادة وفق القانون الدولي العام، إما من العدم، والمقصود استقرار جماعة من الناس فوق إقليم غير مأهول أو مأهول من إنسان بدائيين تطوروا من الناحية السياسية، بحيث استكملوا عناصر إنشاء الدولة، وهي السكان والإقليم والنظام السياسي، أو تتشكل نتيجة تفكك الدولة، وتوزعها على دول صغيرة، أو بانفصال دولة أو أكثر عن نظام تعااهدي أو اتحادي، أو عبر استقلاء على إقليم مستعمر أو تابع، وإما عن طريق نشوء دولة عن طريق انضمام دولتين أو أكثر إلى بعضها البعض، لتكوين دولة اتحادية، كما يمكن أن تتشكل عن طريق تنفيذ صك قانوني أو معاهدة دولية أو قرار صادر عن هيئة دولية. ^(١)

يصنف الكثير من المهتمين بدراسة العلاقات الدولية العالم إلى مناطق حسب مدى تغلغل وتأثير القوى الكبرى فيها، والتي اصطلح على

(١) محمد المجنوب، الوسيط في القانون الدولي العام، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٩، ص ١٤١-١٤٢.

تسميتها مناطق نفوذ، والتي تختلف من حيث درجة خصوصها وتبعيتها

للقوى الكبرى، وبحسب ما تشكله من أهمية لتلك القوى لجهة^(١):

- أن النظم الإقليمية الواقعة في الدائرة الجيوستراتيجية الحيوية للقوى الشائعة في النظام الدولي، تمثل للخضوع لإحدى هذه القوى أو تعمل معها بتنسيق تام.

- النظم الواقعة خارج المناطق الجيوستراتيجية الحيوية، والتي تشكل أهمية للدول الكبرى أو إدراها، تدخل في علاقة تبعية جماعية مثل مجموعة الآليات بالنسبة للولايات المتحدة.

- النظم الواقعة على الأطراف البعيدة عن المجال الحيوي للدول الكبرى، والتي تتمتع باستقلال نسبي، مع أن هذا الاستقلال خاضع للموازين الإستراتيجية السائدة في النظام الدولي، وفي ضوء ما تقدم سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول

روسيا في المحيط الإقليمي

ترتبط العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية في جوانب عده مشتركة، من أهمها الجانب الاقتصادي والجانب الأمني، فالأمن الإقليمي

(١) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم النظام الدولي الإقليمي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت مجلس النشر العلمي، ٢٠١١ سبتمبر / أيلول، العدد ٣٣٨، ص ٧٦.

هو أحد أهم دعائم الأمن الدولي والأمن العالمي، وبما أن الأمن هو المقصد والmbا الأول من المقاصد والمبادئ الرئيسية المنشئة لهيئة الأمم المتحدة في فصلها الأول من مادتها الأولى، من فقرتها الأولى، فقد أفردت الأمم المتحدة دوراً بارزاً في دعم تلك التوجهات، حيث أعطى ميثاقها المنظمات الإقليمية حق الأمن الإقليمي، وأقرَّ صراحة أهمية الحفاظ على الأمن في مستوى الإقليمي، باعتباره مسؤولية مشتركة بين الدول في الإقليم. ولقد أجاز للمنظمات الإقليمية العاملة في مجال الأمن، تعزيز الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق التنظيمات الإقليمية، حيث أوضح ذلك في الفصل الثامن من الميثاق في المادة ٥٢، الفقرة الأولى، بالنص على أن ليس في هذا الميثاق، ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين، ما يكون العمل الإقليمي صالحًا فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

ويمكننا من خلال المعايير الخمسة الأساسية المذكورة، ملاحظة التحكم بالعلاقة بين النظمتين الإقليمي والدولي وفقاً للآتي:

١. إمكانية أو قدرات النظام الإقليمي، فالعلاقة بين النظمتين تكون عكسية، أي كلما كانت قدرات النظام الإقليمي قليلة زادت فرص تأثير النظام الدولي.
٢. حجم وكثافة المصالح الدولية في النظام الإقليمي، إذا كانت مصالح القوى الدولية المسيطرة في النظام الدولي عميقه ومتعددة وذات أهمية إستراتيجية في أحد النظم الإقليمية، فإن التحولات التي تحدث في النظام الدولي، تؤدي إلى تحولات قوية في تلك النظم.

٣. شكل الارتباطات الدولية - الإقليمية، والتي تمثل تلك العلاقات المتنوعة، نتيجة للتفاعلات كافة وحجم القضايا السياسية والاقتصادية والتجارية والأمنية والثقافية بينها، أو بحكم التجاور الإقليمي مع قوى دولية ذات التأثير العالمي.

٤. التماسك البنوي للنظام الإقليمي، يكون محكماً في تكوينه، أي على درجة عالية نسبياً من التماسك والانضباط الذاتي، بحيث يكون تأثير التحولات الدولية فيه محدوداً.

٥. وجود قيادة إقليمية، إن وجود قيادة إقليمية شرعية متافق عليها وتحظى بالتأييد من قبل الوحدات في النظام الإقليمي، يؤدي إلى انخفاض درجة التأثير في التحولات الدولية، أما العكس فسوف يزيد من التأثير في التحولات الدولية^(١).

لهذا، تعتبر جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لروسيا الاتحادية، وبالتالي كان من الطبيعي أن تعطي روسيا للدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق حيزاً خاصاً، لكونها منطقة نفوذ، وإحدى بؤر الاهتمام الأساسية للإستراتيجية الروسية، وان تهتم أيضاً بدول الجوار، كما كان في عهد الاتحاد السوفيتي السابق.

وعلى هذا الأساس، مارست روسيا شتى الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية لجعل هذه الدول تدور في فلكها، ولا تبتعد عن سياستها. وكانت ترغب بأن تكون علاقتها بدول الاتحاد السوفيتي السابق، أكثر شبهاً بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول اللاتينية وأمريكا الوسطى والكاريببي. وقد شبه الكثير من المحللين، مبدأ الخارج

(١) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص ٧٧

القريب والخارج البعيد في السياسة الروسية بمبدأ مونرو وعلاقة الولايات المتحدة بأمريكا اللاتينية^(*).

لقد حدد القانون الدولي العام حقوق الدولة، بحق البقاء والحق في الحرية والاستقلال، وحق الاحترام المتبادل، وحق المساواة مع الدول الأخرى، وحق الدفاع المشروع عن نفس، وحق منع التوسيع العدوانى في أراضيها، كما وضح الواجبات القانونية للدولة التي تتلخص باحترام حقوق الدولة الأخرى، ومراعاة قواعد القانون الدولي العام والسير عليه، واحترام العهود التي ترتبط بها، واحترام مبدأ تسوية العلاقات الدولية سلميا، والامتناع عن مساعدة أية دولة تلجأ للحرب، والامتناع عن تشجيع الثورات والحركات ضد السلام، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام التعاون مع الأمم المتحدة، وواجب احترام حقوق الإنسان.

ويعتبر القانون الدولي العام، أن انفصال جزء من الدولة، لا يؤثر في مركزها الدولي وبالتالي في التزاماتها الدولية، فالدولة تبقى مرتبطة بالمعاهدات^(١). فالفترة التي تلت تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، شهدت توجه روسيا الواضح نحو الغرب والولايات المتحدة. وقد تبين ذلك عندما سعى الرئيس الأسبق بوريس يلسن مع وزير خارجيته اندريه كوزيريف، إلى الاندماج في العالم الغربي وحضارته، ويكمّن سبب

(*) مبدأ مونرو: مذهب سياسي أمريكي يقضي بمنع الدول الأوروبية من الاستيلاء على أراضي أمريكا اللاتينية بالاستعمار أو الضم أو المبادلة. وليس مبدأ مونرو معاهدة دولية، بل هو تصريح صدر عن رئيس الولايات المتحدة.

(١) محمد مجذوب، مرجع سابق، ص ٢٧١.

تطور العلاقة بين روسيا والغرب في خدمة مصالح روسيا الاتحادية التي ورثت الاتحاد السوفيتي السابق، ومن أهداف تطور هذه العلاقة الحصول على الخبرة والتكنولوجيا الغربية، والاستفادة منها في شتى مجالات العلم والمعرفة.^(١)

أما بالنسبة إلى العلاقات الروسية التركية، فقد قالت انتهاء الحرب الباردة من أهمية تركيا لدى الغرب ومن الاعتماد عليها، على قاعدة، أن الدور التركي يمثل حاجزاً في وجه أي تحرك روسي محتمل، باتجاه أي هدف سواء في البحر المتوسط أم في الخليج^(٢).

لقد سعت الولايات المتحدة إلى تحويل روسيا إلى جزيرة محاطة بشبه طوق تركي والهؤول دون استعادة دورها في النظام العالمي الجديد، لذلك سعت موسكو في المقابل إلى إيجاد حلفاء آخرين لها، لأنها تريد الخروج من عزلتها التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إبقاءها فيه، وسعت لعزلها داخل إقليمها الجغرافي للهؤول دون استعادة مكانتها كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا بحث موسكو عن حلفاء جدد، ووُجدت في إيران حليفاً استراتيجياً، ذلك لتميز إيران بموقعها الجغرافي الفريد بوصفها جسراً يربط آسيا الوسطى بمنطقة الخليج، ويعد ذلك بالفائدة على روسيا التي تعد دولة شبه مغلقة.

(١) أمجد جهاد عبد الله، التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية الروسية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١١، ص ١٢٣.

(٢) صباح محمود محمد، تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوروبي، بيروت: مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٦، ص ٥.

"أما موقع روسيا بالنسبة للدول الأوروبية، فيقول غوران بورسون^(*): "ليست روسيا بلداً أوربياً، لكنها دولة قارية تشمل على أجزاء في أوروبا وعلى أجزاء في آسيا أيضاً، ويمكنني أن أتصور أنه سيكون لنا في يوم ما، تعاون اقتصادي على نطاق واسع جداً مع روسيا؛ لأن كلاً الطرفين بحاجة إليها، لكن قبول روسيا سيعني تغيير السمة الجوهرية للاتحاد الأوروبي"^(١)، أما موقع روسيا مع الصين واليابان والعلاقة بينهما فستحدث عنها بالتفصيل في ما بعد.

أما فيما يتعلق بالوحدات السياسية التي تقع ضمن حدود منطقة جغرافية واحدة، فهي غالباً ما تكون على درجة من التماثل أو التقارب، وربما التجانس في نواحٍ عدّة ثقافية واجتماعية وفكرية، وبهذا يتيح المتغير المكاني للدول المتقاربة جغرافياً هاماً واسعاً، لأنها تتدخل مع بعضها في شبكة معدّة من الفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالنظام. بعبارة أخرى يمكن القول، إن الحيز الجغرافي يتيح إمكانية إقامة علاقات إقليمية أكبر حجماً وأكثر كثافة من تلك التي تحدث بين دول متباعدة وغير متغيرة، وهذا ما يجعلها تشكل نظاماً إقليمياً متفرعاً، بغض النظر عن هويتها السياسية وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية^(٢).

(*) رئيس وزراء السويد السابق في العام ٢٠٠١.

^(١) Laurent Zucchini .Relations with Russia Extremely Important, Le Monde ,March 23. 2001 .

^(٢) عبد القادر محمد فهمي، نظرية السياسة الخارجية، السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٠ ، ص ٣٧.

ويشكل العامل الجغرافي مصدراً مهماً من المصادر التي تدفع الدور الروسي في المنطقة الجغرافية المحيطة بها إلى الأمام، فهناك شكل من أشكال التواصل الذي تفرضه مجموعة من العوامل المؤثرة في الحراك السياسي الروسي، عبر تاريخ عابر، وصولاً إلى يومنا هذا. ومن هذه العوامل: الممرات المائية والمعابر البرية، حيث كانت أوراسيا تعد، في علم الجيوبولitic عند ماكندر (قلب العالم)^(١). هذا الاعتبار يدفع روسيا بالاهتمام أيضاً بجنوب متتنوع حضارياً ودينياً وثقافياً، كما أنه يحتوي على أراضي وهضاب وبحار وممرات مائية، لها مدلولاتها، وفيها الكثير من العناصر التي تعتبر مصدر جذب للاهتمامات السياسية، لا سيما وأن شمال روسيا متجمد معظم أيام السنة، ويفقد إلى الحركة، ومشرقها بعيد ومتعب، وغربها كان على الدوام مصدر للهموم والقلق والتهديد.

وفي جنوب غرب روسيا، تتنافس وتتلاقي ثلاثة من الكيانات السياسية والجغرافية، هذه التوجهات الثلاثة لها تطلعات نحو آسيا الوسطى وجنوب روسيا، إذ تتنافس على النفوذ بين السكان ذات الأصول الإسلامية، ثلاث توجهات إيرانية وتركية وتوجه وهابي ذات أبعاد عربية^(٢).

(١) الكسندر دوغينين، *أسس الجيوبولتيكا، ومستقبل روسيا*، ترجمة عماد حاتم، بيروت: دار الكتب الجديد ٢٠٠٤، ص ٢٣٢.

(٢) عماد الدين حاتم، *المستقبل الجيوبولتيكي لروسيا*، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٢، ٢٠٠٣، ص ٦٣.

أولاً: أفغانستان

لا تزال أفغانستان لا تتمتع بالأولوية بالنسبة لروسيا في تنفيذ مصالحها الإستراتيجية، لكن روسيا مضطربة لأن تتعاون مع بلدان آسيا الوسطى ضد المخدرات والإرهابيين، وروسيا مقصورة في التعاون مع أفغانستان، وقد تخسرها سياسياً، علمًاً أن لدى الروس التجربة الأغلى في التعاون الإيجابي والسلبي مع الأفغانيين، على الرغم من الصفحات المأساوية في تاريخ العلاقات الروسية – الأفغانية^(١).

ثانياً: منغوليا

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وحدوث الثورة الديموقراطية السلمية في منغوليا نفسها في العام ١٩٩٠، لم تعد منغوليا تشكل أهمية بالغة بالنسبة لروسيا، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى مرحلة تسامي الأمزجة المعادية لروسيا لدى جزء من النخبة السياسية الديمقراطية المنغولية في مطلع تسعينيات القرن الماضي، التي كانت في السلطة آنذاك. لذلك لم تبق منغوليا (الأخ الأصغر) بالنسبة للاتحاد السوفيتي وروسيا، كما كانت قبل العام ١٩٩١، خاصة على الصعيد الاقتصادي، وكانت منغوليا مرتبطة بالاقتصاد السوفيتي ١٠٠٪، وقد شكلت هذه النتيجة بعد عام ١٩٩١ واحدة من أعقد المشاكل التي واجهت منغوليا، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ وجدت نفسها وحيدة بين جارتيها العملاقتين روسيا

^(١) س. غلوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة هاشم حمادي، بغداد: دار المنتدى الثقافة والنشر، ٢٠١٢، ص ١٥٧.

والصين، وانخفض حجم علاقاتها الاقتصادية مع روسيا الاتحادية بمقدار ٣-٢ مرات في التسعينيات. ولقد اضطرت عمليا لأن تبني من جديد النموذج الاقتصادي الخاص بها، كي تبقى حية، وتمكن من إقامة أنموذجأ أكثر ليبرالية من روسيا والصين، ومع ذلك فإن عامل الاتجاه نحو روسيا لا يزال قائما^(١).

ثالثاً: الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق

إثر تفكك الاتحاد السوفيتي السابق أواخر ١٩٩١، وجدت روسيا نفسها أمام الاستقلال العملي للجمهوريات التي كانت تخضع لسيطرتها، وبدأت تساؤلات تطرح عن مستقبل الوجود والنفوذ الروسيين في هذه الدول، لا سيما أن هناك بعض الروابط والاحتياجات المتبادلة بين روسيا وهذه الدول، وخصوصا إذا علمنا أن هذه الجمهوريات، لا تمتلك جيوشا خاصة باستثناء أفواج صغيرة من الحرس الوطني هي بمثابة الحرس الجمهوري للرئاسة الجديدة، فهذه المنطقة تشكل جزءا أساسيا من مجال روسيا الحيوي والجيواستراتيجي، وكانت منذ قرون موقعا متقدما على التخوم الجنوبية والجنوبية الغربية للإمبراطورية الروسية القيصرية، ومن ثم السوفيتية، لذا من الطبيعي أن تتسم ردود الفعل الروسية بالحساسية المفرطة إزاء كل ما يجري هناك.

فهذه الجمهوريات، تعتبر ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لروسيا، لذا اعتبر الجناح الجنوبي على الدوام إحدى الركائز الأساسية في مجال

^(١) س. غلوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، مرجع سابق، ص ٣٧٨-٣٨١.

الأمن القومي، كونه أقرب إلى أوروبا. وعلى هذا الأساس، كان من الطبيعي أن تعتبر روسيا الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق حيزاً خاصاً وحفاً مكتسباً، ومنطقة نفوذ حيوية، وإحدى أهم بؤر الاهتمام الأساسية للإستراتيجية الروسية^(١). وهو ما يبدو واضحاً من ربط هذه الدول برابطة الدول المستقلة^(*) في ٢١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩١ عبر معاهدة الكومونولث، ذلك إدراكاً من روسيا، أنها لا تستطيع الاستغناء عن هذه الدول، ورغبة منها، في المحافظة على بعض الروابط الإستراتيجية الثابتة معها، كما السعي إلى إثبات دور رابطة الدول المستقلة وكيانها ومكانتها في النظام العالمي، وإلى إظهار دورها البارز ضمن كيان جديد يساعدها في ذلك، وجود نوع من الترابط في البنى والهيكلات الاقتصادية والاجتماعية لدول الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن قربها وتدخلها الجغرافي^(٢).

(١) حميد شهاب أحمد، التناقض الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، دراسات سياسية، السنة الأولى، العدد الأول، جامعة بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٢١.

(*) رابطة الدول المستقلة: هي الرابطة التي تتكون من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وهي: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، روسيا البيضاء، كازاخستان، قيرغيستان، روسيا، تركمانستان، طاجيكستان، مالدوڤيا، أوكرانيا، أوزبكستان.

(٢) نفين عبد الخالق، أزمة تفكك الكومونولث، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة ٣١، العدد ١٢٠، نيسان / أبريل ١٩٩٥، ص ١٢٢، ١٢٣.

المطلب الثاني

روسيا في المحيط الدولي

شهد القرن الماضي تطورات عديدة، كانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وانتشار ظاهري التكامل والتفكك بين وحدات النظام الدولي، وقد أتى ذلك متزامناً مع ظهور الثورة التكنولوجية، وتطور تكنولوجيا السلاح، وتشي ظاهرة الإرهاب، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، مما استدعي ضرورة إعادة صياغة مفهوم النظام الدولي الجديد.

ويمكن القول، أن النظام الدولي الجديد يتسم بالتحول وعدم الثبات والتغيير المستمر، الأمر الذي يصعب معه إيجاد تعريف مانع جامع له، بل تعددت التعريفات بحسب المداخل المختلفة في تناول النظام، ويمكننا التمييز بين اتجاهين لتعريف النظام الدولي: اتجاه نظري ذي صفة قانونية وذات طابع مؤسسي، والآخر عملي إجرائي^(١). في تقديرنا يجب التأكد على أنه من الضروري وجود البعدين، لا بل أكثر من ذلك ضرورة توازنهما.

- **التعريفات النظرية للنظام الدولي:** يرى البعض أن النظام، عكس النظام الغوضى، فهو ارتباط الجانب السياسي ارتباطاً عضوياً بتطور المجتمعات البشرية، وأنه يتغير بتغير الزمان تبعاً لتغير الظروف المادية

^(١) سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص ٢١.

والقيم السائدة^(١). وقد كان النظام الدولي ولا يزال ينطوي على بعدين ثابتين متلازمين هما: الانضواء تحت قاعدة مشتركة أي القانون الدولي، وجود سلطة تقوم على تطبيق هذه القاعدة.

- **التعريفات الإجرائية:** وترتکز على التفاعلات الدولية ومحتوها، أكثر مما ترتكز على الطبيعة القانونية والآليات المؤسسية، التي تجري في إطار هذه التفاعلات، إذ يرى بروس رrost (Russt B) بأنها: "جمع من العناصر المتقاعلة"^(٢)، أما عند تشارلز مكيللاند McClelland فيرى: "الصورة الموسعة للتفاعل بين الفاعلين الاثنين". ويقصد بالنظام الدولي كذلك "أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، التي يترتب على نوعية العلاقات ومن بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية ككل"^(٣). وأن التعريف الإجرائي يعتمد على اتجاهات وتوازنات القوى التي تلعب دوراً رئيساً في تشكيل هيكلية النظام الدولي.

ويعني النظام السياسي الدولي، ذلك الإطار الذي تنظم فيه وحدات دولية تتفاعل مع بعضها وفق أنماط سلوكية تتفاوت ما بين التعاون والصراع، فالبنية الهيكلية للنظام الدولي تعني، تحديداً الشكل الذي يتخذه ذلك النظام من خلال ترتيب الوحدات التي يتتألف منها.

(١) محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ١٩٩١، ص ١٥.

(٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص ٢٢.

(٣) Russt B.and Starr H, World Politics: The Mena for Choice Free Man and om., New York. 1985. p.18.

ويفهم الهيكل بدلالة الأنماط العامة للقوة وطرائق توزيعها ودرجات الهيمنة والنفوذ بين الوحدات الدولية داخل الإطار الذي تنظم فيه. وعليه فإن الهيكلية الدولية تعني، الكيفية التي يتم من خلالها وبموجبها، توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الوحدات التي يتشكل منها النظام السياسي الدولي، وبالطريقة التي تجعل من بعضها قوى متقدمة وتشغل مكانة متقدمة بالقياس مع غيرها من الوحدات الدولية الأخرى^(١).

ولما كانت وحدات النظام الدولي، متقاوتة فيما بينهما في مصادر قوتها القومية وحجم ونوعية الإمكانيات المتاحة لها، فإن تفاوت قدراتها على إيقاع الفعل المؤثر يكون عالمياً ويكون، والحالة هذه، أمراً طبيعياً، ذلك أن الواقع الدولي يؤشر إلى حالة من التباين وليس التمايز في قدرات الدول ونوعية تأثيرها. بعبارة أخرى، إن التفاوت في درجات التأثير على الصعيد الدولي ناجم أساساً عن التفاوت في مصادر القوة والإمكانات التي بحوزة أية وحدة من الوحدات الدولية. فبعض هذه الوحدات تملك من عناصر القوة والنفوذ ما لم يتح لأية وحدة دولية أخرى وبالشكل الذي يؤهلها لأن تكون مصدراً للفعل المؤثر على الصعيد الدولي^(٢).

وتعتبر روسيا الاتحادية واحدة من القوى الدولية الأساسية على المسرح الدولي ليس فقط؛ لأنها تُعد الوراثة الرئيسة للاتحاد السوفيتي السابق، بل لأنها تتوافر فيها مجموعة من عوامل القدرة التي توهلها للقيام بهذا

^(١)Robert Keohane and Josephs. Nye, Power and Interdependence, World Politics in Transition, little Brown. 1977.p14.

^(٢)عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص ٣٩.

الدور، حالياً وفي المستقبل. فإذا ما حاولنا النظر إليها من زاوية عناصر قوة الدولة، سنجدها تمتلك موارد هائلة لم تستثمرها بعد، وستكون إذا ما استغلت دافعاً رئيساً لجعل روسيا الاتحادية في حقيقة أمرها هي قلب أوراسيا وجناحها، وتصدق عليها النظرية الأوراسية التي تعد واحدة من النظريات الجيوبيوليتيكية ذات المصداقية العالية، إذ هي تشكل القلب وتقترب جداً من قوس النفط وقوس الأزمات في آن واحد، وإذا ما أضفنا الإرث السياسي والاستراتيجي المتتحقق لروسيا الاتحادية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، فإن ذلك سيجعل روسيا الاتحادية أحد الأطراف الرئيسية على المسرح الدولي.

لذا سنحاول في هذه الدراسة، تحليل هذه الأوضاع منذ ظهور الدولة الروسية الاتحادية وحتى الآن، ومتابعة تطورات الأحداث والظروف المحيطة بالدولة، وأهم السمات التي تميز بها الإستراتيجية الروسية في الوقت الراهن.

أولاً: موقع روسيا الاقتصادي في المحيط الدولي

العنصر الأوروبي الثاني، ولا يتعلّق الترتيب هنا بالأهمية، هي روسيا التي سلخت سنوات من فترة ما بعد الحرب الباردة تحت حكم يلتسين ووصاية الغرب، ثم انتقلت إلى حكم بوتين الذي انتهج سياسة روسية تقليدية تنطلق من إعجابه الشخصي بـ . يوري أندریوف، أكثر الرؤساء السوفيات شجاعة وتطرفاً.

يقول بريجنسي، على طريقته، المتفائلة تجاه روسيا: "لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أوروبا إغراء تغيير روسيا". فالثورة الروسية ينبغي أن تأتي من الداخل، لكن كل من أمريكا وأوروبا

تستطيعان، ليس فقط إيجاد مجال المصالح المشتركة، بل الوصول إلى مجال ثقة واستعداد ذاتي للتغيير، ولهذا، وبالرغم من الرؤية التشاورية المبررة في المدن القريبة نظراً للطابع العام للقيادة الروسية السياسية الحالية، فإن ثمة أسباباً معقولة للتفاؤل في المدى البعيد^(١)، وهو بتفاؤله يحاول تفكيك بنى الرؤية التاريخية للمحافظين الجدد القائلة بتضخم خطر الأقطاب النامية في المدى المتوسط.

اهتم بريجنسي بالتنظير للشراكة مع روسيا، نظراً لما تمثله من نفوذ في أوراسيا، ولما جرى من متغيرات في نقلها الاقتصادي العالمي بعد طفرة أسعار النفط عقب غزو العراق ٢٠٠٣، والاعتماد على الغاز في كل من أوروبا والصين وأنحاء أخرى من العالم على حساب المنتجات النفطية الأخرى، فروسيا تضم أكبر مخزون غاز في العالم. هذه الشراكة المتوازنة التي تحدث عنها بريجنسي تشبه نظرية الاحتواء التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي، والتي نظر إليها جورج كينان في أواسط الأربعينيات، لكنها تختلف عن الاحتواء في الاستبعاد للمجال العسكري نسبياً، نظراً لتدني ارجحيته كعنصر صراع، وإن كان المجال قد قاده جزئياً، إلى مشهد آخر بعد مشروع نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في البلقان. وترتکز هذه النظرية إلى معادلة التوازن بين روسيا وأوروبا المرشحة لخلق توازن قوى وستاتيكو تقليدي بين روسيا والولايات المتحدة، بانتظار المتغيرات الداخلية الروسية. وعلى هذا الأساس، فإن دبلوماسية الإنقاع لها دور في

^(١)Brzezinski, Zbigew/living Russia /the National Interest – Fall , 2000.P 48.

إستراتيجية دمج روسيا بالعالم الغربي، بحسب بريجنسكي، حيث إن السعي الدائم نحو دمج روسيا في المجتمع العابر للأطلسي ينبغي أن يكون الجزء الأساسي من إستراتيجية خلق المناخ الجيوبرولتيكي الملائم عبر إقناع روسيا في أن من مصلحتها التحول نحو دولة أوروبية ديمقراطية، من خلال التخلّي عن طابعها الاستعماري التاريخي، وبهذا يمكنها الانخراط بشكل عميق بالمجتمع العابر للأطلسي^(١).

ولتحقيق هذا الهدف البعيد المدى، يحاول بريجنسكي، بعض الشيء الاتكال على نظريته تداعي الدمينو، فإذا بدأت دول أوروبا الشرقية الاندماج بالناتو والاتحاد الأوروبي، فقد يشجع روسيا على إعادة النظر بإستراتيجيتها تجاه أوروبا، ورغم أنه أدرك مبكراً صعوبة التحول في الجمهوريات السوفيتية السابقة من الاشتراكية إلى الرأسمالية الليبرالية، إلا أنه يرى أوكرانيا قد تشكل خطوة في سلسلة الدمينو، "ليس علينا أن نعمل على عزل روسيا، ولا استضعافها كذلك، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تتخلى عن حضورها في مجموعة الثمانى، لكن ينبغي على أمريكا أن تستغل هذا الحضور لمناقشة روسيا في خنقها للديمقراطية، بما يتضمنه هذا العنوان من قبيل تدخلها في مالدوڤيا ودعمها للانفصاليين في جورجيا، علينا أن نسألها عن رفضها تجديد اتفاقية الطاقة. إن دعوة روسيا للانخراط في مجتمعنا الأطلسي عبر الالتزام بالمعايير الدولية هي الطريق الأفضل لمقاربة العلاقة معها، كما علينا إتباع إستراتيجية مبنية على رؤية تاريخية، فلو حافظت أوكرانيا على استقلالها وبدأت بالالتحاق بالناتو والاتحاد الأوروبي، سيكون ذلك بمثابة

^(١)Brzeinski, Zbignew /Living with Russia /op. cit.

حافظ لروسيا للقيام بالمثل. وهذا سيفتح الباب على المزيد من التعاون والشراكة بينها وبين أوروبا ذات المصلحة البعيدة المدى في العلاقة مع روسيا".^(١)

وعلى هذا الصعيد، ينبغي على روسيا أن تتخلى عن طموحها لاستعادة أمجاد الماضي في التحول إلى قطب منافس للولايات المتحدة، وذلك لتمكن الأخيرة من استيعابها واحتواها ضمن رؤيتها وإستراتيجيتها العالمية، فإذا أرادت روسيا أن تتضمن إلى ساحة السلام العالمية، عليها أن لا تصطحب معها مشروعها الإمبراطوري.

كما قدم زلماي خليل زاده، بالاشتراك مع فرانك كارلوتشي وروبرت هانتر من مؤسسة راند رسالة إلى بوش الابن عقب انتخابه عام ٢٠٠١، حيث تم التأكيد على أن "أمريكا ينبغي أن تسعى لمنع نهوض أي منافس عالمي معاً أو تحالف دولي معاً"^(٢)، وعلى هذه الخلفية قدمت الرسالة تحت عنوان "أجندة عالمية للرئيس الأمريكي" رؤية إستراتيجية لمهام بوش على الصعيد العالمي، وتمحورت حول استراتيجيات مقاربة لتحدي صعود القوى العالمية التي تعتبر منافسا مستقبليا محتملا: الاتحاد الأوروبي، والصين، وروسيا.

فقد رأى خليل زاده، ضرورة احتواء روسيا التي تسير في عهد بوتين في مسار يأخذها بعيداً عن النظام الأحادي القطب، وإحتواء الطموحين

^(١) The Christopher Makins Lecture / by: Zbrezinskit/the Atlantic council – 31-5,2006.

^(٢) wolfowitz, paul / Defence planning Guidance / us Department for Defence – 1992.

من جهة والاشتراك مع بوتين في القضايا الدولية التي تتيح له تنفيذ
فائض طموحه مع إبقاءه تحت النظر الأمريكي فـ . "على الولايات
المتحدة أن تعمل على تحجيم الترسانة النووية الروسية، والإصلاح داخل
الجيش الروسي وإنهاء أي دور روسي في مجال انتشار الأسلحة النووية
أو أسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن تبحث "موجهاً الكلام إلى بوش
الابن عن المجالات العالمية للتعاون مع روسيا. فالولايات المتحدة أيضاً
تحتاج إلى حماية المصالح الغربية في القوقاز ووسط آسيا، فينبغي العمل
على استغلال هذه الدول الثنائي، وتقديم النصيحة لهم بإقامة علاقات
مستقرة مع روسيا"^(١).

منذ منتصف التسعينيات، بلورت روسيا تصوراً استراتيجياً فيما يتعلق
بهيكل القوة في النظام الدولي، وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة القوة
الواحدة على النظام العالمي، في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة،
كما عارضت توسيع حلف الأطلسي، وعبرت عن قلقها تجاه احتمالات
تنامي الهيمنة الأمريكية في ظل سعي الولايات المتحدة إلى السيطرة
على مصادر الطاقة الأساسية في العالم، ومد نفوذها شرقاً إلى الحدود
الروسية في أوروبا الشرقية ودول الكومونولث.

وخلال مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في ١٠ شباط / فبراير ٢٠٠٧،
وجه بوتين انتقادات حادة إلى السياسة الأمريكية، وانتقدها لاستخدامها
المفرط للقوة، الذي يكاد أن يكون غير خاضع للسيطرة في العلاقات
الدولية، وتجاوزها حدود الوطنية في كل الاتجاهات. وحذر بوتين من

^(١)Brzezinski, Zbignew. Lecture Transcript, New American Strategies for Security and Peace – 28-10-2003.

أن قيادة الولايات المتحدة لعالم أحادي القطب غير مقبول، والذي أدى إلى مزيد من الحروب والصراعات في العالم ورأى أن " توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة " خاصة في ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث، مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين إن " بلاده تمتلك حق السؤال عما يهدف إليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، في حين أن التهديد الحقيقي العالمي يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل "، ولا شك في أن تصريحات بوتين السابقة، كانت بمثابة تقييم للسياسة الأمريكية، وتعبير عن رفض روسيا لها، لما تمثله من تهديد مباشر للمصالح الروسية، كما تعد هذه التصاريح تعبيراً عن الفجوة القائمة بين مواقف الولايات المتحدة والموقف الروسي المتوازن، في العديد من القضايا التي ترى الولايات المتحدة مساراً وحيداً لها يتفق ومصالحها، كما ترى استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمراً ضرورياً لتحقيق أهدافها بالكامل. فروسيا تمثل فاعلاً أساسياً في النظام الدولي، وقدرتها تؤهلها ل تقوم بدور مستقبلي أوسع نطاقاً على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبخاصة في مجال الشراكة الاقتصادية والتكنولوجية التي تعتبر المحك الأساسي في ترتيب الدول وتمديد موقعها في النظام الدولي.^(١)

وفي الواقع، لا تزال روسيا ظلاً لما كان عليه الاتحاد السوفيتي، على حد وصف فريدمان. ويذكر اقتصارها بشكل كبير على صادرات

(١) نورهان الشيخ، الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية، المجلة العربية للعلوم والسياسة، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، خريف ٢٠٠٩، العدد ٢٤، ص ٥٨.

الطاقة، واعتمادها على أسعار عالية لا يمكنها السيطرة عليها. فخارج موسكو وسان بطرسبرغ تبقى الحياة صعبة ومتوسط العمر المتوقع قصير، ولا يمكن مقارنته بالولايات المتحدة. ويضيف فريدمان، أن التفوق على الولايات المتحدة في هذه اللعبة، أمر بالغ الخطورة، بغض النظر عن أهميته. فقد كانت قضية "سنودن" الذي فضح برنامج التجسس الاستخباراتي الأمريكي" مثالية بالنسبة للروس، فقد تورطوا في قضية سنودن من البداية، أو دخلوا فيها في وقت لاحق، فهذا أمر غير مهم، فقد خلقت القضية انطباعين هامين، الأول هو أن روسيا لا تزال قادرة على إصابة الولايات المتحدة، وهو الرأي السائد بين أولئك الذين يعتقدون أن الروس، حركوا طبيعة العلاقة، وقد أيده بشكل هادئ وغير رسمي أولئك الذين رأوا ذلك انقلاباً مخابراتياً لروسيا، على الرغم من أنهم أنكروا ذلك في العلانية.

وكان الانطباع الثاني، هو أن الولايات المتحدة دولة نفاق. فكثيراً ما اتهمت الروس بانتهاك حقوق الإنسان ولكن مع سنودن، كان الروس في وضع يمكنهم من حماية الرجل الذي كشف ما رآه كثيرون، بمثابة انتهاك واسع لحقوق الإنسان، ورأى فريدمان، أن ذلك أذل الأميركيين من الناحية الأمنية المترافقية لديهم، كما أضعف قدرة الولايات المتحدة على لوم روسيا على انتهاكات حقوق الإنسان.

وكان أوباما غاضباً من تدخل روسيا في قضية سنودن وألغى اجتماع قمة مع بوتين. لكن الآن، وضعت الولايات المتحدة في حساباتها، توجيه ضربة للنظام السوري، بعد الاشتباه في استخدامه أسلحة كيميائية، وهو أمر قد يجعل واشنطن في وضع يمكنها من هزيمة دولة تابعة لروسيا، وبتبعية موسكو نفسها.

ثانياً: المسألة السورية

ترجع علاقات نظام الرئيس الراحل حافظ الأسد بروسيا إلى العام ١٩٧٠، عندما قام حافظ الأسد، والد الرئيس الحالي بشار الأسد، بانقلاب عسكري، وقاد سوريا إلى معسكر الاتحاد السوفيتي، ويرى فريدمان، أن سقوط الأسد يقوّض الإستراتيجية الروسية بشكل كبير، إلا إذا تمكن من توجيه الولايات المتحدة إلى صراع آخر لفترة طويلة ومكلفة في الشرق الأوسط.

في الماضي، ساعد انغمام الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان على خدمة مصالح روسيا، لكن ليس من المرجح أن تتغمّس الولايات المتحدة بشكل عميق في سوريا، كما فعلت في تلك البلدان، فقد يقوم أوباما بإسقاط النظام، ويقوم بتشكيل حكومة سنية ذات معتقدات غير محددة، أو قد يختار شن هجوم مؤقت بصواريخ كروز، وهذا لن يتحول إلى سيناريو العراق في عام ٢٠٠٣، إلا إذا فقد أوباما السيطرة تماماً على حد قول فريدمان.

ويرى التحليل، أن تحوّلاً في التاريخ لن يحدث، بناءً على هذا الحدث، ولا يعتمد مستقبل بوتين - ناهيك عن روسيا - على قدرته على حماية الحليف السوري لروسيا، فسوريا ليست مهمة إلى هذه الدرجة، وهناك عدة أسباب تشير إلى، أن الولايات المتحدة قد لا ترغب في الانخراط في سوريا. ومن هنا، بدت أكثر ميلاً لتأجيل الضربة، بعد موافقة نظام الأسد، بدعم روسي، على إخضاع الأسلحة الكيميائية للرقابة الدولية، ولكن إذا أردنا أن نفهم الأزمة بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن سوريا، فمن المنطقي أن ننظر إلى الأزمة في سياق التاريخ الحديث،

بدءاً من كوسوفو في عام ١٩٩٩، ومروراً بجورجيا عام ٢٠٠٨ وصولاً إلى ما نحن فيه اليوم.

ثالثاً: روسيا والأحادية القطبية

طوال أكثر من عقدين، انكفت روسيا عن ممارسة دورها الدولي، راضية بالنتائج المتحققة على الأرض، تاركة الأميركيين لممارسة الإفراط في القوة، وفي أي موقع كان لهم تماس مباشر معها، مما عرضهم للاستنزاف في مناطق كثيرة من العالم.^(١) هذا المتغير العميق، دفع روسيا التي عاشت حالة من الذهول والفووضى مع ما رافق ذلك من انهيار اقتصادي واجتماعي وأخلاقي، وبروز مافيات تعرض كل شيء للبيع، خلال العقد الأخير من القرن الماضي، لكن شعبها سرعان ما استعاد وعيه، بعد أن عرف حجم الكارثة وعمقها، وهو ما ترافق في تلك المرحلة مع مجيء الرئيس فلاديمير بوتين في الموقع الرئاسي، فعمل بصمت وإخلاص، من خلال اعتماده على الكوادر الأمنية والعسكرية والاستخبارية في إدارته لمؤسسات الدولة التنفيذية والقضائية والتشريعية التي وقعت فيها أثناء حقبتي الرئيسين غورباتشوف ويلتسين. وفي هذا الجانب وتأكيداً على الدور العالمي الروسي، فإن بوتين ومن جاء بعده يسعون وبإصرار عنيد من أجل العمل لبناء نظام عالمي جديد، قادر على استيعاب روسيا الجديدة والمتعددة، كما أن السياسة الروسية الجديدة لا تقبل العمل ك وسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات

(١) نيكولاي زلوبين، سياقات السياسة الخارجية الروسية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٦، ص ١٣٧.

القوCAS وآسيا الوسطى لصالح أية قوة كبرى، لأنها تعد هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها، ترتبط ارتباطاًوثيقاً بأمنها القومي ومعالمها الاقتصادية والإستراتيجية^(١).

إن روسيا، لم تطل غفوتها، لا سيما بعد مجيء بوتين لموقع الرئاسة، الذي بدا زعيمًا نشطاً يعيد للتاريخ الروسي حضوره على الساحة الدولية، وهذا ما بان في العديد من القضايا الرئيسة والملتهبة، مثل العدوان الأمريكي على العراق واستمرار العدوان، واستكمال البرنامج النووي الإيراني بفاعل بوشهر، أو في تحديث المكانة الصناعية والعسكرية الروسية، من خلال إنتاج أحدث مقاتلة في العالم أو في تصنيع صاروخ عابر للقارات بقوة دفع ذاتي وقدر على حمل رؤوس نووية ذرية والكثير من القضايا الأخرى.

إن عودة روسيا لمسرح الصراع الدولي، بات حاجة عالمية، إزاء الاندفاع والغرور والانفلات الذي طبع السلوك الأمريكي، في هيمتهم على المسرح السياسي الدولي. وهذه العودة، مع ما يرافقها من نمو لقوة الاتحاد الأوروبي ومع الصعود المتتامي لقوة الصينية، تكون جميعها المسالك الرئيسة لإنجاز عالم متعدد الأقطاب، تتنافس فيه قوى متعددة، بعد أن وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نهاية التفرد والهيمنة على النظام الدولي كقطب وحيد، مما يهيئ الأجواء للجميع، لإنجاز

(١) ايمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الاوتوقراطية الداخلية والولايات الجيوپوليتیکیة الخارجية، مجلة المستقبل العربي، بيروت / ديسمبر ٢٠٠٨، العدد ٣٥٨، ص ٨٧.

السلام العالمي، بعيداً من أجواء القوة والانفلات التي كانت أبرز ملامحها عصر الهيمنة والتفرد منذ عقد التسعينيات في القرن الماضي.

رابعاً: روسيا والنظام المتعدد الأقطاب

يجر بنا الانتباه إلى أن قراءة التاريخ، تؤكد أن انبثاق أي نظام دولي جديد، يرتبط في الغالب، بحوادث مفصلية، تحمل في ثناياها، ملامحه، والقوى الصاعدة منه، وتهيء لانتقال بشكل حاسم من وضع عالمي إلى آخر. هكذا كان التاريخ الإنساني، دائماً وأبداً، يتمثل في سقوط إمبراطوريات وصعود أخرى، وهي قضايا اعتاد النظام الدولي التعامل معها في الانقلالات الحادة في مجرى التاريخ الإنساني.

فتقاك الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية وهيمتها على المسرح السياسي الدولي، منذ بداية عقد تسعينيات القرن الماضي، استثناء في التاريخ بالرغم من أن السقوط كان سلبياً، لكنه من وبأكثر مما تعله الحروب، بسبب التفرد الذي مكن أميركا في إدارة الشؤون وأزمات المسرح الدولي، من خلال تنصيب نفسها قطباً عالمياً أوحداً بلا منافسة من أحد. وما حصل، كان علامة على عصر جديد في العلاقات الدولية لم يألفه مجتمع الدول منذ ظهور الدولة القومية بعد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، مما أضفي مظهراً متفرداً للقوة المهيمنة في المسرح الدولي.^(١)

(١) حميد أحمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد، عمان: دار الطليعة العربية، ٢٠٠١، ص ٩١.

النقطة الأخرى، التي ينبغي ملاحظتها ونحن بصدده مناقشة سيناريو انتهاء عصر الأحادية القطبية، هي أن الطابع الأيديولوجي واختلاف المذاهب الاقتصادية، قد حكم الصراع بين العمالقين، أثناء مرحلة الحرب الباردة. هذا الطابع الإيديولوجي، وانشطار العالم على أساس العقائد السياسية، لن يكون له مكان في عالم متعدد الأقطاب، لأن كل القوى الصاعدة اقتصادياً والمهيأة للتنافس مع الولايات المتحدة، في النظام العالمي الجديد، ملتزمة باقتصاد السوق المفتوح وبالديمقراطية وحقوق الإنسان على الرغم من بعض التعاون في ماهية هذه المفاهيم الدولية وكيفية تطبيقها من نظام إلى آخر^(١). وهذا التطابق والانسجام بين أطراف النظام الدولي، كان قد تم التعبير عنها بشكل واضح. خلال معركة، عاصفة الصحراء عام ١٩٩١، وهي النقطة المفصلية في الإعلان عن الأحادية القطبية. لكن هزيمة المشروع الأمريكي في العراق، بعد أن جرى احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣، كانت هي نقطة أخرى مفصلية، في الإعلان عن انتهاء التفرد الأمريكي على صناعة القرار العالمي، وقيام عالم متعدد الأقطاب^(٢). فهزيمة المشروع الأمريكي على الأرض العراقية، باتت واضحة ولا تحتاج لدلالات إضافية، بعد أن استهلكت الولايات المتحدة، قوتها وهيبتها ونفوذها في المسرح، لم تستطع أن تطبقه بحيث يمتلك من التأثير الشيء الكثير في ما يحيط به من عوالم، فضلاً عن فشلها في تقديم الأنماذج الذي يستقطب من حوله، قوى إضافية، تكون قادرة بفعلها الجماعي، أن

^(١) حميد أحمد السعدون، مرجع سابق ، ص ٨٩.

^(٢) المرجع ذاته، ص ٦٧.

تشييع جوًّا من الأمان والرفاهية والسلام. وما حصل على المسرح العراقي، شكل فضيحة أخلاقية كبرى للولايات المتحدة فضلاً عن انكاساتها السياسية والاقتصادية والأمنية، وهي مشاهد لا يمكن أن تتوافق، ومستوى قوة ونفوذ وهيبة الدولة الأعظم في العالم، وهي أمور، سرّعت في تقصير مدة التفرد الأمريكي العالمي^(١).

إن تنامي الدور الروسي، وسعيه الحديث لعالم متعدد الأقطاب يستند إلى مقومات قوة حقيقة ويمكن تلمس ذلك، في مجالات الاقتصاد والسياسة والأمن، إذ شهد الاقتصاد الروسي، منذ عام ٢٠٠٠، طفرات اقتصادية هائلة، كذلك فإن تبني روسيا سياسة خارجية ناضجة وحكيمة، انعكس بشكل واضح على طبي مشكلاتها الإقليمية ببراعة واضحة، إذا كان التعامل العقلاني مع الأزمة الشيشانية، ومن ثم الاستخدام الفاعل للمزاج بين القوة والدبلوماسية في التعامل مع الأزمة الجورجية، قد استقطب إعجاب كثير من دول العالم، ولفت الأنظار إلى القدرة غير المسبوقة لروسيا الاتحادية، التي كانت على إدراك تام بأن عالم التفرد الدولي لن يكون حصرياً ونهائياً، ومن ثم فهي دائمة السعي لتشكيل عالم متعدد الأقطاب، وربما سيكون تعبيراً واضحاً، عن إعادة الوجه السوفييتي. ونجد أن ملامح هذا العالم، كانت بادية في دعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في إشراك الأطراف الدولية المهمة، في حل المشكلات الدولية، في إشارة إلى انتهاء مرحلة الهيمنة الأحادية، ومن ثم، يمكن

(١) روبرت سميث، جدوى القوة؛ من الحرب في العالم المعاصر، ترجمة وتحقيق مازن جندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨، ص ٢١٦.

القول، إن العقود القادمة، ستسجل ملامح عالم جديد، متعدد القطبية الدولية، ولا يبقى فيه مكاناً للدولة القابضة على زمام العالم بشكل منفرد.

خامساً: روسيا في النظام العالمي الجديد

الأمة الروسية، كما هو حال الأمم الكبرى، تمتلك النزعة الإمبراطورية، فهي لا تستطيع أن تعيش داخل حدودها فقط، أي دون مدى حيوي، أو امتدادات خارجية، ترضي طموحاتها على غرار الأمة الفرنسية أو الأمة الانكليزية على سبيل المثال.

شعرت روسيا الاتحادية أن دورها يتقلص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وولادة النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي تصرفت، على مدى سنوات عديدة، على أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم. كانت الدولة الروسية تعاني من الانحلال والترهل والضعف خلال تسعينيات القرن الماضي، ولم يكن لديها القدرة على التأثير في مجرى الأحداث الدولية كما ترغب، فعلاً أنها لم تكن تبالي إلى حد كبير بهذه الأحداث جراء أزماتها الداخلية. بعد أن استعادت الدولة أنفاسها منذ بداية القرن الحالي بدأت تتوضّح لروسيا، أن هناك العديد من الملفات والقضايا الروسية التي ترتبط بأمنها ومكانتها الخارجية، ولعل منطقة الشرق الأوسط كانت في مقدمة الأماكن التي عملت روسيا على عدم التخلّي عن التأثير فيها، ومناؤة الأحادية القطبية من خلالها^(١).

لقد أصبح اسم بوتين مرتبط بشكل واضح بعودة روسيا لتمارس دورها كقوة عظمى على الساحة الدولية، الأمر الذي سيصطدم قطعاً بمصالح

^(١) ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

القوى الكبرى الأخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أثبتت فترة حكم بوتين لروسيا، من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٨ للثريين، أن لدى هذا الشخص مكانة دولية عظمى. وقد انعكس ذلك بوضوح في تصريحه الشهير الذي أطلقه أثناء وجوده في الكرملين، والذي لا ينساه العالم كله، إذ قال في خطابه أمام البرلمان الروسي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٥: "إن انهيار الاتحاد السوفيتي كانت الكارثة الجيوسياسية الأكبر في القرن العشرين ومسألة حقيقة" كما زادت حدة الخوف من بوتين في الغرب وواشنطن، بعد التعبير عن احترامه وتقديره لشخص الزعيم السوفيتي الحديدي جوزف ستالين الذي اعتبره بوتين مؤسس القوة السوفيتية العظمى، وأمر بإعادة تدريس الحقبة ستالينية للتلاميذ في المدارس الروسية بعد تحريمه لأكثر من ستين عاماً مضت^(١).

لقد أظهرت التفاعلات الدولية خلال الأعوام الخمسين الماضية، على أن التغيير هو سمة التحول من النظام الدولي إلى النظام العالمي، ويمكن النظر إلى النظام العالمي الجديد على أنه نظام دولي برغم الفارق الكبير بينهما. هناك معايير كثيرة يمكن من خلالها قياس الفروق الجوهرية، بين النظامين ومن أهمها: الفاعلون الرئيسيون، وصنع القرار الدولي، وطبيعة العلاقات الدولية، ودور المجتمع المدني، والاقتصاد، والسيادة القومية، والعلاقة بين الداخلي والخارجي للدول، ومدى انتشار القيم

(١) إينا ميخائيلوفنا، لماذا تحارب أمريكا شعبية بوتين الكاسحة، البيان الإماراتية .٢٠١١/٩/٦

العالمية، والنظام القانوني^(١). وهناك بعض السمات المشتركة التي ستظل مستمرة ما دام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة المرتكزين اللذين يحكمان العلاقات بين الدول، فالدولة لم تخف تماماً في النظام العالمي الجديد، وإن كان دورها ومكانتها قد تراجعاً. ومن هذه السمات انتشار الأزمات بأنواعها، واستمرار التفاف الدولى، وانتشار الصراعات المسلحة^(٢).

يمكن القول، أنه تكاد لا توجد مشكلة جيو سياسية في العالم إلا ولروسيا الكلمة فيها. فلروسيا دور في الأزمة النووية الإيرانية والكونية، وكذلك نجد حضورها في سباق اللاعبين الرئيسيين في سوق السلاح، وفي أزمات بحر الكاريبي، وفي تصدير النفط والغاز، وفي الصراع العربي الإسرائيلي، وفي الأزمة الأوكرانية، بل حتى في مشاهد تفصيلية داخل دول كثيرة ومنها دول عربية.

(١) جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٢) بهجت قرني، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٥، العدد ١٦١، ص ٤٢.

المبحث الثالث

الدوران الإيراني والتركي وأثرهما في العلاقات الروسية - العربية

أدى انتهاء الحرب الباردة وما أعقبها من تداعيات، كحرب الخليج الثانية وانهيار الإتحاد السوفيتي إلى تعزيز حالة الفراغ الإستراتيجي في منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى، مما أتاح المجال لكل من تركيا وإيران للحركة السياسية وممارسة النفوذ في هاتين المنطقتين.

المطلب الأول

العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الدول العربية

قامت سياسة الإتحاد السوفيتي منذ أوائل القرن العشرين على أساس تغيير ديموغرافي للدول الواقعة تحت سلطتها وتركيبتها السكانية من خلال إتباع سياسة قائمة على دمج هذه الدول في المنظومة الإشتراكية، وضمان خضوعها على المدى البعيد لمركز القرار في موسكو، وخلق أرضية قومية أثبية تجعل الفرار من النفوذ السوفيتي، أمرا شبه مستحيل، وجعل هذه الأقليات الروسية ذات تأثير قوي في مختلف المجالات السياسية والتعليمية وحتى العسكرية في تلك الجمهوريات^(١). ومع تفكك الإتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي، ظهرت إلى الوجود حقيقة

^(١) غيف غيود، الإتحاد السوفيتي، دار النقدم، موسكو ١٩٧١، ص ٢٢٢

جغرافية جديدة تمثلت في ظهور عدة دول تعيد اندماجها في العالم من جديد، وكانت هذه الدول تحت مظلة الإتحاد السوفيتي السابق، وهي منطقة وسط وشمال آسيا، وبالتالي سعت روسيا الإتحادية إلى تعميق العلاقات معها. وثمة جملة أهداف سعت موسكو إلى تحقيقها من أبرزها^(١):

١. الحفاظ على صيغة التعاون التي تكفل لروسيا للحصول على المواد الأولية.
٢. الحفاظ على النفوذ الروسي، ذلك لحاجة روسيا الإتحادية للتحكم بالموقع الإستراتيجية والمضايق البحرية التي تمكنها من الوصول إلى المياه الدافئة.
٣. إن أغلب هذه الجمهوريات المسلمة، تشكل حلقة الوصل بين روسيا الإتحادية والعالم، باعتبارها تمثل الحزام الذي يحيط بروسيا من الجنوب والغرب. فحتى وقت قريب كانت روسيا الإتحادية وجمهوريات آسيا الوسطى، تتبعان لدولة واحدة وهي الإتحاد السوفيتي، وبعد اختفاء وتفكك الإتحاد انشغلت روسيا بإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، سيما وأنها عانت جملة مشكلات اقتصادية، وبعد مدة قصيرة في العلاقات مع الغرب أدركت روسيا، أن دول الإتحاد السوفيتي السابق، هي المجال الأهم للنفوذ والسيطرة.

لقد أدّت المزايا الإستراتيجية الكامنة في آسيا الوسطى إلى اندلاع سباق دولي أساسه محاولة القيام بدور سياسي واقتصادي حاكم في تلك

^(١) نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، ندوة مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٠٥، ١٩٩٣، ص ٩٨

المنطقة، سواء في استغلال مواردها الطبيعية أو التأثير في تطورها السياسي والاقتصادي والتحكم في نمط تفاعلاتها الإقليمية، وقد شمل هذا التناقض القوى العالمية كروسيا الإتحادية والولايات المتحدة الأمريكية والصين، فضلا عن القوى الإقليمية وأبرزها تركيا وإيران وباكستان والهند وبعض الدول العربية وإسرائيل^(١) إبان الحقبة الروسية القيصرية، بخلاف المرحلة السوفيتية التي لم تكن آسيا الوسطى محل تنافس دولي، إذ اعتبرت جزءا من الإمبراطورية الروسية أو الدولة السوفيتية، وبعد تفكك الإتحاد السوفيتي وخروج روسيا الإتحادية ولو مؤقتا من آسيا الوسطى، ظهر فراغ استراتيجي جزئي، أدى بدوره إلى نشوء تنافس دولي حولها، ذلك أن دول آسيا الوسطى لم تكن مهيأة للاستقلال، ولم تكن تمتلك البنى التحتية أو الهياكل التنظيمية والخبرات التي تمكنتها من بناء الدولة الحديثة. ومن الطبيعي أن يدعو ذلك الفراغ القوى الإقليمية المحيطة بها إلى محاولة استثماره لصالحها، وتوظيف الفراغ الموجود، وهنا يظهر الرابط بين الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى والتنافس الدولي حولها. كما أن الروس الموجودين في الجمهوريات السوفيتية السابقة ساعدوا روسيا في تحقيق أهدافها، فتلك الأقلية والتي تتجاوز ٢٥ مليون روسي تعطي لروسيا مبررا للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه

(١) محمد سلامة معتز، مستقبل الدور الروسي في الكومونولث الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١١٢)، نيسان ١٩٩٣، ص ١٥٧-١٥٨.

الدول بحجة الدفاع عن حقوقهم^(١). والجدول التالي يوضح نسبة الروس في الجمهوريات السوفيتية:

إقليم	الدولة	النسبة
آسيا الوسطى	١ . كازاخستان	كازاخ (٪٥٣,٤) ، روس (٪٣٠) أوكران (٪٣,٧)، اوزبك (٪٢,٥)، ألمان (٪٢,٤)، وأقليات أخرى (٪٨) .
	٢ . تركمانستان	تركمان (٪٨٥)، اوزبك (٪٥)، روس (٪٣,٥) ، أقلية (٪٦,٦)
	٣ . أوزبكستان	اوزبك (٪٨٠)، روس (٪٥,٥)، طاجيك (٪٥)، كازاخ (٪٢,٥)، تatar (٪١,٥). أقلية (٪٥,٥) .
	٤ . قيرغيزستان	قيرغيز (٪٦٤,٩)، اوزبك (٪١٣,٨) روس (٪٢,٥) أوكران (٪١) أقلية (٪٧,٨) .

وفي ضوء هذا التفکك، أصبح من الواضح أن هذه الجمهوريات يمكن أن تشهد أنواعاً من التنافس والصراع لاحتواها على أقلية وقوميات مختلفة وفي ظل تنافس دولة أو دول، فتركيا التي تحظى بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب تعتمد على تصدير النموذج العلماني، في

(١) نبيل شبيب، شبح الاتحاد السوفيتي، مجلة قضايا دولية، القاهرة، معهد الدراسات السياسية، العدد (٢٢٦)، أبريل ١٩٩٦، ص ١١.

حين نجد أن إيران تسعى لتنبيت موقعها لها هناك من خلال نفوذها الثقافي أو بمقتضى جوارها وقربها لتلك الجمهوريات.

أولاً: التنافس الروسي - الإيراني

يمكن القول، أن القوى العالمية على اختلاف مصالحها سعت للحصول على موطن قدم في المنطقة، والأهم هو نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي ظلت فيه روسيا الاتحادية تحاول الإبقاء على نفوذها القوي هناك، لا سيما بعد إعادة هيكلة علاقاتها مع دول المنطقة على أساس السيادة والاستقلال السياسي.

فالولايات المتحدة، لم تهتم بآسيا الوسطى، إلا لجهة تجريدها من السلاح النووي وضمان عدم عودتها للنفوذ الروسي، ولكنها لم تسع لإخراج روسيا الاتحادية من آسيا الوسطى إدراكا منها لأهمية تلك المنطقة في الحسابات الروسية، وحتى لا تدفع الأخيرة إلى تحدي الدور الأمريكي ولمنعها من الدخول إلى المنطقة العربية.

فالصراع كان وما زال بالأساس صراعا ثالثيا ما بين (روسيا وإيران وتركيا) نظرا للمزايا الجيوسياسية التي تتمتع بها كل من تلك الدول، فآسيا الوسطى وأذربيجان يتأخمان روسيا مباشرة ويعدان قسما مهما من الإمبراطورية الروسية القيصرية والاتحاد السوفيتي منذ حوالي (١٥٠) عاما، وإيران تتاخم آسيا الوسطى وأذربيجان، ولها روابط ثقافية قوية مع طاجكستان الدولة الوحيدة الناطقة بالفارسية في آسيا الوسطى، فضلا عن روابطها المذهبية مع أذربيجان، ورغم عدم وجود اتصال

جغرافي بين تركيا وآسيا الوسطى، إلا أنّ شعوب آسيا الوسطى تربطها بتركيا روابط ثقافية لغوية واسعة^(١).

لقد خسرت روسيا دولاً كانت لها موقع مهم ومتميز لأوكرانيا التي تحكم بالبحر الأسود، وتمثل البوابة الحيوية لروسيا الإتحادية للتجارة عن طريق البحر المتوسط، وخسرت أيضاً اقتصاداً زراعياً يحمل إمكانيات كبيرة، فضلاً عن أن استقلال أوكرانيا حرم روسيا الإتحادية من موقعها المحكم بالبحر الأسود، فكانت خسارة أوكرانيا حاسمة من الناحية الجيوстрاتيجية لأنها ضيّقت بشكل خطير خيارات روسيا الجيوستراتيجية، إذ كان بوسع روسيا أن تظل قادرة على السعي لزعامة المنطقة الأوراسيوية، فتستطيع بذلك السيطرة على الشعوب غير السلافية جنوب شرق الإتحاد السوفيتي السابق لو أنها استطاعت السيطرة على أوكرانيا، ولكن بدون أوكرانيا، فإن أيّة محاولة تقوم بها موسكو للسيطرة والنفوذ، قد تقود إلى توريط روسيا منفردة في نزاعات طويلة، ولعل الحرب مع الشيشان لم تكن سوى مثالاً واضحاً عن تلك النزاعات^(٢).

كما تكررت الخسارة مع روسيا الإتحادية لموقع مهم آخر، حيث خسرت دول القوقاز الثلاث (جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان) ما عزز من فرص تركيا في إعادة إرساء نفوذها في المنطقة، وعلى الرغم من أن روسيا

(١) سعيد سليم السيد، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢١٩.

(٢) عبد الحميد عاطف معتمد، روسيا والبحر الأسود جغرافية سياسية جديدة الموقع www.Aljazeera.net

الإتحادية، لم يبق لها سوى شريط ساحلي صغير على ساحل البحر الأسود، إلا أنها استطاعت حل قضية الأسطول الموجود في البحر الأسود الذي تقرر تقسيمه بنسبة ٨٠٪ لروسيا الإتحادية و ٢٠٪ لأوكرانيا^(١). أما إيران فقد خلق استقلال روسيا الوسطى لها فضاءً استراتيجياً جديداً، مكنها من مواجهة الحملة الأمريكية الموجهة ضد إيران التي لم تتوان عن توظيف تلك الفرصة التاريخية الذهبية، ليس فقط لنشر أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية، ولكن أيضاً للخروج من دائرة الحصار الأمريكي؛ وترى إيران أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب الدور القيادي في آسيا الوسطى، فهي تجاور تركمانستان وأذربيجان جغرافياً، وتعتبر أيضاً منفذاًها البري الطبيعي إلى الخليج، إضافةً لصلاتها الثقافية والحضارية مع الطاجيك ذوي اللغة الفارسية، وإن لم ينتموا للمذهب الشيعي، فالأذربيجانيون يشكلون ما يقارب ٧٠٪، وبهذا حاولت إيران ربط دول آسيا الوسطى بعلاقات اقتصادية طويلة الأمد، فمثلاً وقعت إيران وأذربيجان في ٢٠٠٢ معاهدة تعاون وعدم اعتداء، وكذلك افتتح الأنابيب النفطي الذي يربط بين البلدين، وتتوى إيران أن تورد في إطار الاتفاقية المعقدة لمدة خمس وعشرين سنة (٨٠,٥) مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، وقد زار باكو وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار، الذي أعلن أن "أمن

(١) عبد اللطيف الحيالي نزار إسماعيل، روسيا وخيارات نظام امني اقليمي، نشرة قضايا دولية، نشرة متخصصة بالشؤون الروسية ودول القوقاز، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (٤٠)، ٢٠٠٠، ص ٣٠.

"أذربيجان هو أمن إيران أيضا، وان قدراتنا الدفاعية هي قدراتكم أيضا"
(١).

ويمكن القول، أن إيران ظلت متخوفة من جارتها الشمالية القوية، فلم يعد لها اليوم حدود مؤثرة بل أصبحت حدودها الشمالية مشتركة مع دول ضعيفة وهي تركمانستان وأذربيجان وأرمينيا، ما أدى إلى شعور إيران، بأنها أصبحت أكثر أمنا بعد زوال هاجس الدولة الشمالية القوية التي قد تجتاحها في أي وقت، مما يتيح لإيران أن تؤدي دورا أكثر استقلالية في السياسة الدولية، فضلا عما يضافه وجود الجمهوريات الإسلامية الجديدة على حدودها من فرص جديدة أمام طموحاتها الإقليمية، وما يمكن أن تؤديه سياستها الخارجية من أدوار في هذه المنطقة والتي لم تكن متاحة لها من قبل، لذلك سارعت إيران لمزج الصلات التاريخية والقواسم المشتركة الثقافية والعرقية واللغوية مع الجمهوريات الإسلامية، ولم تبعاً بمعوقات التعاون معها، وحضرت في محاولات النفوذ داخل هذه الجمهوريات، وهكذا سعت إيران لأجل تحقيق التعاون الإقليمي معها وتسيير سبل العلاقات التجارية ل تستثمر هذا التدخل في الشمال سبيلاً لتعزيز علاقاتها. ففي ١٣ أيار / مايو عام ١٩٩٦ تم افتتاح ما أطلق عليه طريق الحرير الذي يوفر منفذًا لآسيا الوسطى مع الخليج العربي عبر إيران، وبالعكس ليصل الخط إلى ميناء بندر عباس، وكذلك فإن الانقلابات الأكثر أهمية كانت في منطقة بحر قزوين ذات الثروة

(١) عبد الجليل زيد المرهون، روسيا - الملف الامني الايراني،
www.islamicnews.net تاريخ التصفح ٤-١-٢٠١٤.

المعدنية الكبيرة ولا سيما النفط^(١). ظهر تنافس أوروبي وآسيوي وأمريكي حولها، وهذه المنطقة التي تحتل المراتب المتقدمة في كميات النفط والمراتب الأخيرة في استثماره، إذ هرعت شركات نفطية أجنبية وأمريكية إلى منطقة بحر قزوين بعد تفكك الإتحاد السوفيتي للمشاركة في تلك الثروة النفطية الكبيرة، فالتقارير الأولية أكدت أن كميات النفط المؤكدة في هذه المنطقة تقدر بحوالي ٢٠٤٤ مليار برميل من النفط، كما أن إجمالي الاحتياطي المؤكد يقدر بحوالي ٢,٣٪ من الاحتياطي العالمي^(٢).

لقد كان بحر قزوين بحيرة بين إيران وبين الإتحاد السوفيتي قبل تفككه، إلا أن ذلك التقى واستقلال جمهوريات الإتحاد ودخول شركات النفط الغربية كمنافس لروسيا الإتحادية في منطقة بحر قزوين، جعل من روسيا واحدة من خمس دول تمتلك ثروات حوض بحر قزوين، وبهذا لم تتمكن روسيا التصرف بتلك الثروات. فهذا البحر يعتبر حوضاً مائياً مغلقاً، كما جاء في توصيف القانون الدولي، وتحده دول أذربيجان وروسيا وكازاخستان وتركمانستان وإيران. وأثار الموقف في تحديد طبيعة الدول المتباطئة عليه وفرص استغلال كل دولة لثرواته المعدنية

(١) طه احمد، إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٢٧)، السنة (٢٢)، كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧، ص ٢٠٥.

(٢) عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٦٤) نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، ص ٩٣ وما يليها.

الكثير من الخلافات، وهناك موقفان الأول قادته روسيا ومعها إيران وتركمانستان، دعتا فيه إلى اعتبار بحر قزوين كحوض مائي مغلق تقاسمه الدول المطلة عليه بصورة متساوية، والموقف الثاني رأى ضرورة تقسيم البحر بحسب طول ساحل كل دولة عليه، ما يجعل مناطق وجود النفط تابعة لـأذربيجان وكازاخستان اللتان بنتا هذا الموقف^(١).

إن منطقة آسيا الوسطى تحتوي على ثروات اقتصادية هائلة، فهي تمتلك احتياطاً ضخماً من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والفحم، فضلاً عن مساحات شاسعة من المراعي الجيدة والأراضي الخصبة، كما أن تلك الجمهوريات كانت تسهم بحوالي ٩٠٪ من الصادرات السوفيتية المعدنية^(٢). وعليه يمكننا القول، أن المتغير الإقليمي أثر في سياسة روسيا الاتحادية حيال إيران، حيث أن لدى روسيا وإيران مصلحة مشتركة في الحد من انتشار النفوذ الأمريكي داخل آسيا الوسطى والقوقاز، عن طريق أذربيجان ولا سيما بعد اكتشاف النفط فيها والسعى لبناء أنابيب النفط في بحر قزوين باتجاه أوروبا، كما أن روسيا الاتحادية وإيران، لا تريدان أية قوة غربية أن تكون حرمة في هذه المنطقة واستخدامها لشواطئ بحر قزوين.

(١) محمود أبو الفضل، الصراع النفطي في آسيا الوسطى ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٣٢)، يناير ١٩٩٨، ص ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) حسن علي الجميلي، مستقبل العلاقات الروسية مع الجمهوريات الإسلامية (السوفيتية السابقة)، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

إن روسيا الاتحادية تريد ضمان مرور أنابيب نفط بحر قزوين عبر أراضيها في سبيل الحصول على الرسوم والخدمات الأخرى، والأهم أنها تستطيع ممارسة الضغط على الدول من خلال القدرة على التحكم في صخ النفط، إلا أن تلك المساعي الروسية لا تمثل سوى الجانب الظاهري من المهمة الإستراتيجية الأشمل المتمثلة باستعادة روسيا الإتحادية لمكانتها ونفوذها في دول الخارج القريب^(١)، فضلاً عن استعادتها لمكانتها على الصعيد الدولي.

إن المخاوف الروسية من تصدير إيران للثورة الإسلامية تلاشت بعد ظهور أزمات ومشكلات مسّت الأمن القومي الروسي والتي لم يكن لإيران ضلع فيها. فإيران تمتلك دوافع سياسية وأهداف أمنية واقتصادية تزيد تحقيقها في المنطقة، وكسب ودّ روسيا الإتحادية من أجل إنجازها. ويلاحظ في الوقت نفسه، أن الدور الإيراني كان مسانداً لروسيا الإتحادية في قضايا مهمة منها إنهاء الحرب في طاجاكستان، ، حيث لم تتدخل فيها، وكذلك النزاع في قره باخ بين أذربيجان وأرمينيا والذي قامت إيران بدور الوسيط لحلّه بالطرق السلمية، وأهم من ذلك الحرب

(١) إن مصطلح الخارج القريب يقصد به الجمهوريات السوفيتية السابقة وبدأ استعمال هذا المصطلح في روسيا الإتحادية عام ١٩٩٢، للمزيد انظر إبراهيم عرفات، إعادة التعريف الإقليمي في رابطة الدول المستقلة وأثره على النظام الإقليمي العربي، ندوة الوطن العربي وكمولث الدول المستقلة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، دار الهلال، حزيران، ١٩٩٤، ص ٤٦٥.

في الشيشان. فـإيران اعتبرت الحرب في الشيشان مسألة داخلية وشأن روسيا لا يمكن التدخل فيه^(١).

لقد أثر المتغير الإقليمي في سياسة روسيا الإتحادية تجاه إيران، حيث أن روسيا الإتحادية تعتبر دول آسيا الوسطى والقوقاز مناطق نفوذ روسية، ومن ثم فإنها لن تسمح بتوارد قوى غريبة تهدد مصالحها في المنطقة، لذا فـإيران تمثل الحليف الأقل خطراً والأقرب إلى مصالحها من تركيا، ليس فقط لكون روسيا الإتحادية المصدر الأساس للتسليح الإيراني، بل لأن المحاولات الأمريكية لتوسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه موسكو، قد تكون أحد أهم الدوافع الروسية للتأثير في المنطقة، لاسيما وأن القيادة العسكرية الروسية أكدت على بناء قاعدة للتعاون الدائم مع إيران بما يخدم مصلحة أمنها في الجنوب، كما أن لروسيا الإتحادية وإيران مصلحة مشتركة في الحد من اندفاع تركيا في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، لا سيما وأن تركيا المدعومة من الغرب، تقوم بتنفيذ سياسات تعتبرها الدولتان مؤذية لمصالحها في المنطقة، وبالتالي فمن مصلحة إيران عودة السيطرة والنفوذ الروسي في المنطقة بهدف الحد من نفوذ القوى الغربية فيها.

لقد تقاطع التوجه الروسي مع الحاجة الإيرانية، حيث أن الطرفين يبحثان عن سبيل للخروج من العزلة، فـروسيا الإتحادية سعت لإيجاد تحالفات والخروج من التبعية للغرب، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية

(١) عيسى نديم، إيران والجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى والقوقاز، الدراسات الدولية، مركز بحوث جريدة الجمهورية، دار الجماهير للطباعة، بغداد، العدد الثاني، ١٩٩٣، ص ٢٥.

المساعية لعزل روسيا الإتحادية داخل إقليمها والحايلولة دون استعادة مكانتها كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن إنهاء دورها في آسيا الوسطى عن طريق تحالف أمريكي تركي يهدف لتحويل روسيا الإتحادية إلى منطقة محاطة بشبه طوق تركي. ومع كل هذه التحركات لعزل روسيا وإنها سيطرتها في آسيا الوسطى، وجدت روسيا أن أنساب توجه لها نحو الجنوب هو التعاون مع إيران ، سيمما أن إيران تتمتع بموقع جغرافي مميز بوصفها الجسر الذي يربط بين آسيا الوسطى والخليج العربي ، فضلاً عن أنها تقع في الجهة الجنوبية لبحر قزوين الغني بالنفط وبمصادر الطاقة، ولديها علاقات جيدة أيضاً مع الدول المطلة عليه^(١). ولو نظرنا إلى دول آسيا الوسطى لوجدناها دولاً مغلقة وأن روسيا الإتحادية وإيران تشتراك بحدود مع هذه الدول والقوقاز وتمتلك إيران طرق المواصلات البرية والبحرية، تلك الدول لم تستطع الاندماج في الاقتصاد العالمي من دون إيران، ذلك ل حاجتها لطرق نقل . لقد وجد التقارب الروسي الإيراني دوراً مهماً في هذا الجانب. وبعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ ، غدت آسيا الوسطى مسرحاً وجزءاً من خريطة القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى إرساء إمبراطورية برمانية في جنوب ووسط آسيا، فقامت بإنشاء خمس قواعد لها في قيرغيزستان وطاجكستان وتركمانستان، فتغلغلت تلك القواعد في المنطقة بدعوى محاربة الإرهاب ضمن حرب شنتها

(١) ابتسام محمد العامری، آسيا الوسطى - مصادر الطاقة وحوض قزوین ودواعی التفاؤل على النفوذ الإقليمي، قضايا دولية. مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (٤٤)، ٢٠٠١، ص ٣٧.

الولايات المتحدة الأمريكية لتصفية جيوب المقاومة، فهيمنت حينها لتحاول احتواء الترکة النووية السوفياتية الموجودة فيها، ومنع انتشارها إلى الخارج خصوصاً إيران.

هذه التطورات دفعت روسيا لإيجاد المزيد من التعاون بينها وبين إيران، لا سيما في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى وهي المجال الحيوي الذي تبلورت فيه مصالحها الإقتصادية، لذلك وجدت روسيا في تعاونها مع إيران حاجة ملحة لرد المحاولات الأمريكية الرامية إلى السيطرة على آسيا الوسطى وبحر قزوين، خصوصاً بعد وجود قوة أمريكية فاعلة في المنطقة. وقد تجسد هذا التعاون في زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى طهران في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧، في إطار مؤتمر الدول المطلة على بحر قزوين، لبحث كيفية اقتسام ثروات هذا البحر. وقد عقد الرئيس بوتين في إطار زيارته جولة من المفاوضات مع الرئيس الإيراني محمود احمدی نجاد، تناولت مسألة الملف النووي الإيراني وقضايا أخرى واعتبرت هذه الزيارة، كأول زيارة لرئيس روسي لإيران منذ الحرب العالمية الثانية، وكانت من نتائج هذه المفاوضات^(١):

١. التشديد على حق الدول الأعضاء بتطوير التكنولوجيا النووية السلمية.
٢. منع الدول المطلة على بحر قزوين من استخدام أراضيها لضرب بعضها البعض، أو استخدام أراضيها من قبل دولة أجنبية لضرب دول أخرى.

^(١) قناة الجزيرة، ١٦ - ١٠ - ٢٠٠٧، برنامج ما وراء الخبر.

٣. التأكيد على حق الاستفادة من ثروات البحر بالشكل الذي تتفق عليه الدول الخمس.

٤. الدعوة لعقد مؤتمر آخر بغية التوصل لحل نهائي، وفي ضوء ذلك نشأت بسببه تحالفات وتحالفات مضادة أبرزها، محور روسي صيني عبر عنه منظمة شنغهاي للتعاون والذي تتفق معه إيران، يقابلها محور أمريكي تتفق معه عدد من دول المنطقة والإتحاد الأوروبي والناتو. وإن التنافس الدولي في المنطقة مثل مباراة كبرى تتنافس فيها الدول مع بعضها وفيما بينها، وهذا التعاون والتنافس قد يتغير تبعاً للمصلحة وتقديرات اللاعبين للإستراتيجية الأنسب لنجاح حماواتهم للسيطرة على آسيا الوسطى. أما على الصعيد الدولي فيبعد تفكك الإتحاد السوفيتي وهو الأهم في تطور علاقة روسيا بإيران، حيث رأت في تعاونها مع طهران مصلحة لصد نفوذ وهيمنة أمريكا على العالم، أما على الصعيد الإقليمي حيث رأت روسيا الإتحادية أن التقارب مع إيران سيكفل لها مواجهة المنافسة الدولية على آسيا الوسطى، وكذلك الاستفادة من موقع إيران الإستراتيجي وقربها من المياه الدافئة في الخليج. وبقدر ما يتعلق الأمر بإيران فهي كما استفادت من انهيار الإتحاد السوفيتي الذي شكل تهديداً كبيراً على أنها القومي من خلال حدوده معها في أذربيجان وبحر قزوين وغيرها من المناطق الحدودية الأخرى، كذلك استفادت بشكل غير متوقع من أزمة الخليج الثانية التي مزقت نسيج التضامن العربي ، وأسقطت الكثير من المحرمات التي تأسست على القومية وشكلت سياجاً للنظام العربي ولأمنه القومي.

٥. إن تدمير القوة العسكرية العراقية وظهور الجمهوريات الإسلامية المستقلة في آسيا الوسطى، قد أتاح فرصة مثالية لتشييط الدور الإقليمي

الإيراني، سواءً في إطار محاولة المشاركة في إقامة النظام الأمني الإقليمي في الخليج أو في إطار تكثيف الوجود السياسي والاقتصادي والثقافي الإيراني في آسيا الوسطى ، وانعكس السعي الإيراني إلى القيام بهذا الدور في أحد جوانبه في صورة تبني إستراتيجية شاملة لإعادة بناء القدرات العسكرية، والاهتمام بصفة خاصة بامتلاك قدرات صاروخية ونووية باعتبار ذلك أداة رئيسية لكسب المكانة المستهدفة^(١).

وخلال القول في هذا المجال، أن تقارب العلاقات الروسية الإيرانية، قد أثر بشكل واضح على العلاقات الروسية العربية، فقد رأت موسكو أن حجم مصالحها مع طهران في تلك الفترة هي أكبر حجماً ونوعاً، بل ويلاحظ أن موسكو لم تكتثر مثلاً لحساسية العلاقات العربية الإيرانية وبخاصة القضايا العسكرية والأمنية، كالبرنامج النووي الإيراني، الذي يشكل حساسية مفرطة للدول الخليجية. فقد سعت موسكو بكل ثقلها في مفاوضات إيران مع الغرب، ومن غير المستبعد أن تكون موسكو قد قدمت لطهران ضمانات إستراتيجية في اتفاق الإطار النووي مع الغرب، وثمة من يقول أن موسكو وضعت إيران تحت المظلة النووية الروسية كضمانة أمنية إستراتيجية ضد أي اعتداء محتمل من قبل إسرائيل أو غيرها. الأمر الذي يفسره البعض أن التقارب الروسي الإيراني بات

(١) عرفات ابراهيم، آسيا الوسطى والتنافس الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٦٧)، كانون ثاني، ٢٠٠٧، ص ١٢٤.

أقرب إلى التحالف ولو على حساب بعض القضايا العربية المتصلة بإيران^(١).

ثانياً: أثر العلاقات الروسية - الإيرانية على الدول العربية

بصرف النظر عن طبيعة العلاقات الروسية الإيرانية وتداعياتها على الدول العربية، ثمة اعتبارات سياسية وإستراتيجية واقتصادية وثقافية وتاريخية ودينية تجمع الطرفان العربي والإيراني، وهي اعتبارات حيوية فيما إذا عززتها إرادة الطرفين بالحوار والرغبة في مراعاة المصالح في إطار العلاقات الجوارية الممتدة إلى شاطئ الخليج ، وفي البر مع العراق، ومد جسور الصداقة والتعاون لخفيف الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد الطرفين، بعيدا عن محاولة السيطرة والهيمنة التي تمارسها إيران، والتي تشكل خطراً وتهديداً للأمن القومي العربي.

ويمكن القول، أن الإطاحة بنظام الحكم في العراق وصعوبة التوصل لاستقرار سياسي في مرحلة ما بعد الحرب، فتحت الباب أمام إيران للتشبث بدعواها المتعلقة بالزعامة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وبموجب ذلك حصدت إيران مكاسب هائلة وضعتها في موقع استراتيжи تميز؛ فمنذ نهاية الحرب الباردة حدثت تغيرات جوهيرية فيما يتعلق بالأمن القومي ورؤيه طهران له. فالتغيير الكبير حصل بعد

(١) خليل حسين، آثار اتفاق الإطار النووي الإيراني مع الغرب، الخليج- الملحق السياسي، الشارقة، ٢٠١٥-١٧.

هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، إذ قام الحلف الذي تزعمته الولايات المتحدة بغزو أفغانستان والإطاحة بحكومة طالبان ، وبعد أقل من عامين على ذلك وتحديدا في نيسان ٢٠٠٣ ، قام تحالف آخر بزعامة الولايات المتحدة بالإطاحة بنظام صدام حسين، فكانت الإطاحة بهذين النظاريين وانتشار القوات الأمريكية في كلا البلدين بالنسبة لإيران سلاحاً ذا حدين، فقد ازداد القلق الإيراني لجهة استهداف نظامها. والغريب في الأمر أن الدول العربية في تلك الحقبة، لم تستعد من التفاعلات الإقليمية، ومنها الروسية الإيرانية لتقوية أوضاعها بل بالعكس، ارتدت تلك التفاعلات سلباً عليها، وأصبحت هدفاً سهلاً للقوى الطامعة بمقدراتها.

ومن جهة أخرى، فالتحديات التي واجهها التحالف الدولي في أفغانستان والعراق غيرَ ديناميكية الأمن الإقليمي، ونتيجة لذلك فإن احتمالات حدوث مواجهة عسكرية بين واشنطن وطهران، كانت بعيدة آنذاك، مما ساهم في تقوية موقف إيران وإعطائها متسعاً من حرية العمل. وكما يقول مارتن انديك، سفير الولايات المتحدة في إسرائيل: "بعد أن كان نظام طهران في موقف الدفاع على مدى عقد من الزمان، فإنه يشعر حالياً بأن فرصته قد حانت وبناءً على ذلك، فقد أصبح الإيرانيون أكثر عدوانية لتأكيد تطلعهم للزعامة الإقليمية بما في ذلك برنامج نووي طموح"^(١).

(١) باهاغات غاورات، إيران والولايات المتحدة... نموذج للترتيبات الأمنية الجديدة في الشرق الأوسط، ترجمة محمد عمران، مجلة الملك خالد للدراسات العسكرية، الرياض، العدد (٩٠)، ٢٠٠٧، ص ٤٣ - ٤٤.

إن الأهداف الإيرانية الإستراتيجية والإقليمية لا تختلف كثيراً عن أهداف الدول الأخرى في الشرق الأوسط، فإيران تسعى لتوسيع مناطق نفوذها في المنطقة وتعزيز روابطها الاقتصادية والأمنية مع الدول المجاورة لها باستثناء إسرائيل، ومواجهة السياسات الأمريكية وجودها العسكري والسياسي في المنطقة، وعموماً تميز السياسة الإيرانية الإقليمية بصفتين رئيسيتين:

١. منذ حقبة التسعينيات اتسمت السياسة الخارجية عامه وعلاقاتها الإقليمية خاصة، بالتوجهات الواقعية نحو تحقيق المصالح القومية، وبقدر أقل نحو الاهتمامات الأيديولوجية.
٢. التأثير في السياسات الإقليمية وعدم الإقتصار على جهة واحدة إن كان في الداخل أو الخارج، فتعدد مراكز القوة داخل السلطة الإيرانية، أدّت أدواراً إيجابية في تصميم وتنفيذ السياستين الخارجية والعسكرية. وتمكنـت من كسب العديد من الأوراق الإقليمية المهمة التي أدت وظائف مختلفة في تركيز وضعها الإقليمي المتميز.

لقد نظرت القيادة الإيرانية للغزو العراقي للكويت بوصفه خلا صارخاً بميزان القوى في الخليج لصالح العراق، وبالتالي فنتائجـه خطيرة و مباشرة على الأمن القومي الإيراني. ولذلك لم تكتف إيران بمعارضة غزو الكويت، بل طالبت باتخاذ عقوبات رادعة ضد العراق. وفي المقابل رأت أيضاً أن التواجد المكثـف للقوات الأمريكية في الخليج، يعتبر موجهاً ضد إيران أيضاً، لتجريم دورها وفرض الهيمنة عليها، منطلقة من أن أميركا ربما ستتوجه إلى ضرب إيران بعد أن تنتهي من العراق، لذلك اختارت إيران لنفسها موقف الحياد من حرب الخليج الثانية. ففي كانون الثاني / يناير ١٩٩١ وقبل بدء العمليات العسكرية

أوضح الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني، موقف بلاده من أزمة الخليج بقوله: "إننا لن نسفك دمائنا لكي تتحقق الولايات المتحدة النصر، كما أننا لن نسفك دماءنا لكي يبقى العراقيون في الكويت. ففي هذه الحالة سيصبح الخليج الفارسي غداً الخليج العربي أليس ذلك الإنتحار بعينه"^(١). وبعد قيام الحرب استمرت إيران القيام بالوساطة الدبلوماسية لـإيقاف الحرب خشية أن تتطور لتصل إليها. وخرجت طهران من أزمة الخليج الثانية محققة العديد من المكاسب والمصالح الإقليمية، الأمر الذي أنعش آمالها في أداء مهام الدور الإقليمي البارز، فنهاية تلك الحرب أنتجت تحطيمًا للقوة العسكرية العراقية، وإقرار العراق للإتفاقيات المبرمة مع إيران في الجزائر عام ١٩٧٥، وهذا ما أفضى إلى فسح المجال لإيران كي تمارس دوراً نشطاً في الخليج سواء اقتصادياً أو أمنياً. وقد دعم هذا الاتجاه رغبة إيران في الاستفادة من تفكك النظام الإقليمي العربي، وما ترتب عليه من ضعف القوى القومية واليسارية. وبعد انتهاء الحرب طرحت إيران رؤيتها للترتيبات الأمنية في الخليج بما يلي:

١. إن ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة، ينبغي أن تستند إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة.
٢. رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال.
٣. ضرورة التعاون بين جميع دول المنطقة، وفي وقت لاحق طالبت إيران صراحة، أن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية في المنطقة، مع

^(١) السفير، بيروت، ٤/١٢/١٩٩١.

الأخذ في الاعتبار ضمان استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها^(١).

وخلاصة القول، أن إيران قد استفادت بصفة عامة من تفكك الإتحاد السوفياتي من زاويتين أساسيتين، أولاهما تحرير حدودها الشمالية من ضغوط دولة عظمى، وفتح المجال أمامها لممارسة النفوذ والتأثير والتجارة والسياحة والثقافة، فضلاً عن الأسلحة الرخيصة. وثانيهما تعزيز مكانتها في مواجهة النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، ومن ثم فإن الأطروحة الإيرانية حول أمن الخليج وجدت مبرراً لها، كما أن استمرار فرض العقوبات الاقتصادية والعمل على تشديدها قد يسهم في تراجع مكانة إيران في المنطقة، فالولايات المتحدة سعت آنذاك لـإصدار قرار جديد من مجلس الأمن أو من خلال إقناع حلفائها الأوروبيين بتبني عقوبات مشددة خارج قرار مجلس الأمن، بهدف إحداث صدمة للاقتصاد الإيراني من خلال تراجع عوائد إيران من النفط والغاز وإحداث أزمة داخلية للطاقة عن طريق وقف إمدادها بالبنزين، ذلك بهدف تردي الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي زيادة المعارضة الداخلية وإسقاط النظام أو على الأقل إجباره لتغيير مواقفه والتجاوب مع المطالب الأمريكية.

لقد خصصت الولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب ٧٥ مليون دولار لبرنامج نشر الديمقراطية الذي يدعم تغيير النظام في طهران. وفي وقت لاحق حشدت واشنطن الدعم لسلسلة قرارات في الأمم المتحدة ضد

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، مصدر سابق، ص ١٤٥.

البرنامج النووي الإيراني كالقرار ١٩٢٩^(١)، وقد نجحت في دفع الدول الفاعلة على هذه الساحة بتبني عقوبات مالية قاسية حرمت إيران من أسواق واستثمارات مالية دولية، فقد صفت الحرس الثوري الإيراني على أنه من الجهات التي تقوم بنشر أسلحة الدمار الشامل، ووضعت جيش القدس على لائحة التنظيمات الإرهابية، مما يعطي الولايات المتحدة الحق باستهداف أصول وموارد التنظيمين ومواردهما المادية والإقتصادية، وملحقة أعضائهما الناشطين لاسيما في العراق، وسعت واشنطن للحصول على الدعم من حلفائها في الشرق الأوسط لتحقيق هذه الأهداف^(٢).

في المحصلة، استفادت إيران من علاقاتها بروسيا، بشكل جيد، واستثمرت معارضة السياسات الأميركية لحصد نتائج وازنة بمواجهة الدول العربية، كما استطاعت التغلغل إلى بعض الدول العربية وقضياتها، مستفيدة من نعمة المعارضة ضد أنظمتها في غير بلد عربي كالعراق واليمن ولبنان وغيرها من الساحات، مما ساعدتها في إيجاد بيئة إقليمية ممتازة لمد أذرع سياستها الخارجية في المنطقة.

(١) صدر القرار ١٩٢٩ عن مجلس الأمن في جلسته ٦٣٣٥ المنعقدة في ٩ حزيران/يونيو ١٩١٠.

(٢) نصر فال وكاي واي، كلفة احتواء إيران، سياسة واشنطن الجديدة المظللة في الشرق الأوسط، مجلة فردين ايفرز، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ترجمة مجلة آفاق إستراتيجية، العدد ٢٣، ٢٠٠٨، ص ١٠٩.

المطلب الثاني

روسيا وتركيا وانعكاس العلاقات على الدول العربية

جلبت نهاية الحرب العالمية الأولى معها نهاية السلطنة العثمانية، وانحرفت معها السيادة التركية على آسيا الصغرى وشريط من الجانب الأوروبي على البوسفور. وأدى ذلك الإنحسار إلى تقليل السيطرة التركية الواسعة التي حاولت الحفاظ عليها كإمبراطورية امتدت من شبه الجزيرة العربية إلى منطقة البلقان، إلا أنها أصبحت أقل عرضة للخطر مما كانت عليه إبان السلطنة العثمانية. وفي أي حال من الأحوال ثمة قاسم مشترك لكلا الفترتين، وهو الخوف من روسيا التي عانت من ضعف استراتيجي رئيسي، فكلّ مرافقها مثل سانت بطرسبرغ وفلاديفوستوك ومورمانسك وأوديسا، لا يمكن الوصول إليها، إلا عن طريق المضائق التي تسيطر عليها القوى التي قد تعتبر معادية لها.

أولاً: العلاقات الروسية التركية وظروف المنطقة المتواترة

تركت السياسة الروسية على فرض سيطرتها على مضيق البوسفور، لمنع أي حصار عليها، بالإضافة إلى تجسيد قوتها في البحر المتوسط. وبناءً على ذلك كان لموسكو اهتماماً خاصاً في إعادة تشكيل السيادة التركية. ففي الحرب العالمية الأولى قام العثمانيون بالإنحياز للألمان الذين كانوا يحاربون الروس. وخلال فترة ما بين الحربين وفترة الحرب العالمية الثانية، عندما كان الإتحاد السوفييتي يعني من الضعف والتشتت، ظلت تركيا على الحياد حتى شباط / فبراير ١٩٤٥، عندما أعلنت الحرب على دول المحور. وبعد انتهاء الحرب عندما أصبح

السوفيت أقوياء، وقاموا بعدة محاولات سرية بغية تقويض كلاً من تركيا واليونان، تحالفت أنقرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وانضمت لحلف شمال الأطلسي.

خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٥ و ١٩٩١، كانت تركيا في علاقة تبعية مع الولايات المتحدة التي سعت لوضع إستراتيجية لاحتواء الإتحاد السوفييتي على خط يمتد من النرويج إلى باكستان.

من وجهة النظر التركية، لم يكن هناك خيار آخر، فقد خرج الإتحاد السوفيatic من الحرب العالمية الثانية بوضع قوي، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا الغربية تعيش في حالة فوضى، فيما الصين أصبحت دولة شيوعية، وبالتالي تمكن الإتحاد السوفييتي - على الرغم من الأضرار الجسيمة التي تعرض لها في الحرب - من تجريد قدرة الدول الموجودة على حدوده، بما في ذلك تركيا، من أية قدرة على المقاومة. وبالنظر إلى أهمية مضيق البوسفور وأسيا الصغرى للسوفيت، فقد اعتبر تركيا ضمن مصالحه الحيوية، في الوقت الذي تقربت فيه أنقرة من الولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال الحرب الباردة، مثلت تركيا ضرورة إستراتيجية ملحة للولايات المتحدة. إذ أنها تقابل السوفيت في الشمال وقوتين مواليتين للسوفيت في الجنوب وهما سوريا والعراق، إلا أن إسرائيل تمكنت من توجيه اهتمام سوريا بعيداً عن تركيا. ولكن هذا المنطق الإستراتيجي حلّ في عام ١٩٩١ مع سقوط الإتحاد السوفييتي، حيث بات الإتحاد مجزأاً حينها. وانسحبت القوى الروسية من جنوب القوقاز والبلقان، وأدى قيام

الإنقضاضات في شمال القوقاز إلى تقويض قدرات الجيش الروسي^(١). ونالت كلاً من أرمينيا، وجورجيا وأذربيجان استقلالها، وكذلك الأمر لأوكرانيا التي أصبحت دولة مستقلة، مما جعل وضع أسطول البحر الأسود الروسي في شبه جزيرة القرم غير واضح. وللمرة الأولى منذ السنوات الأولى لقيام الإتحاد السوفييتي، تمكنت تركيا التخلص من القلق الروسي، وبالتالي ذهب العنصر الحاسم في السياسة الخارجية التركية، وتقلص معها الاعتماد على الولايات المتحدة.

وعلى أساس الواقع الجديد، رفضت تركيا المشاركة مع الولايات المتحدة في غزو العراق، واعتبرته عملاً لا لزوم له، خاصة بعد التداعيات التي أعقبت عملية الغزو. بتعبير أوضح كان للمتغيرات الدولية الجديدة التي برزت في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات انعكاسات على السياسة الخارجية التركية، لا سيما على المنطقة العربية، فمثلاً كان سقوط جدار برلين قد فتح أوروبا الوسطى والشرقية أمام الغرب، فسقط الإتحاد السوفييتي فتح بلاد القوقاز وأسيا الوسطى أمام تركيا، وبذلك تحررت تركيا من الضغط الروسي الذي استمر لقرنين من الزمن.

ومع أن تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية أكثر فعالية في هذا الشرق الأوسط الجديد، إلا أن التناقض الرئيسي ظل قائماً بين تركيا وروسيا، إذ أن ثمة عثمانية علمانية جديدة أخذت في الظهور تقوم أساساً على التشكيك بالصلات الحضارية مع الجمهوريات الإسلامية

(١) جورج فريدمان، إستراتيجية تركيا، موقع المترجمون السوريون الأحرار، نيسان ٢٠١٢.

التركية، والتي طورت روابطها التجارية والثقافية معها. يشار إلى أن ثمة ثلاثة دوائر شكلت مجال السياسة الخارجية التركية هي^(١):

١. الدائرة الأوروبية حيث سعت تركيا منذ مطلع السبعينيات لتكون عضوا في الجماعة الأوروبية، لكن ثمة شكوكا قوية حول إمكانية حصولها على العضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية، ومرد ذلك عاملين أولهما التضخم السكاني، حيث يقارب عدد سكان تركيا ٦٠ مليون نسمة، ويتوقع أن يصل بعد عشرين عاما إلى مائة مليون ، الأمر الذي يثير قلق أوروبا، إذ ستضطر حينها إلى استيعاب فائض العمالة التركية الكبيرة، وهذا ما يتعارض مع رغبة أوروبا في التخلص من مجتمعات المهاجرين الكبيرة فيها وخاصة من الدول الإسلامية. العامل الثاني هو التباين الحضاري حيث تقتصر عضوية الجماعة الأوروبية على دول أوروبية مسيحية. وقد رفضت طلبات الدول غير المسيحية التي تقدمت بطلب انضمام إلى الجماعة الأوروبية كالمغرب وتركيا. ومن الأمثلة البارزة على اختلاف القيم كمسائل حقوق الإنسان، موقعها من حقوق الأقلية الكردية.

٢. الدائرة الثانية للسياسة الخارجية التركية هي الدائرة الإسلامية: إن اعتماد العلمانية كأحد أسس النظام السياسي والحقوقي في تركيا، أثر سلبا في العلاقات التركية الإسلامية وساهم في تعزيز عزلتها، التي اختارها كمال الدين أتاتورك وخلفائه من بعده. وبذلك لم تكن الدول الإسلامية في وضعها الراهن مركز جذب تصاكي الأسرة الأوروبية أو الولايات المتحدة.

(١) التقرير الإستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ١٥١.

.٣ . الدائرة الثالثة لمجال السياسة الخارجية التركية هي دائرة القومية التركية، حيث يوفر ظهور عالم تركي في آسيا الوسطى والقوقاز فرصة نادرة لإحداث تحول إيجابي في مسار علاقات تركيا بالعالم الإسلامي. فالجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي قادرة أن تكون نقطة جذب للاستثمارات الاقتصادية التركية، وتشكل جسراً لعلاقات تركيا بالعالم الإسلامي. وقد تفاعلـت هذه الدوائر مع بعضها البعض خلال التسعينيات من القرن الماضي على نحو تضمن السعي للتأثير المباشر في الدائرتين الإسلامية والتركية، وهو أمر لم يكن بعيداً عن هدف تركيا في التأثير على الموقف الأوروبي من طلبها لعضوية الجماعة الأوروبية. أما فيما يتعلق بتركيا، فقد دفعت التطورات المتعلقة بأزمة الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتي، إلى زيادة القيمة الإستراتيجية لتركيا من وجهة النظر الأمريكية ، حيث طرحت في ظل هذه المتغيرات إمكانية مشاركة تركيا في إقامة نظام للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والإسهام في حل مشاكله، كما أصبح أمام تركيا فرصة للتحرك السياسي والإقتصادي في منطقة آسيا الوسطى، خاصة وأن هذا التحرك وجد دعماً وقوولاً غربياً واسعاً لمواجهة التغلغل الإيراني في تلك الأنحاء، فضلاً عن أن مجمل تلك المتغيرات أفضـت إلى تنامي التطلعات التركية في الشرق الأوسط مع تزايد الاهتمام بتنمية القدرات العسكرية التركية للقيام بمثل هذا الدور^(١).

فقد أعـطـت تركيا اهتماماً بهذه المنطقة من خلال المشاركة في حرب الخليج الثانية، مستثمرة موقعها الجيو استراتيجي الذي تتمتع به، إذ كان

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

لتلك المشاركة آثارها الفاعلة على المكانة التركية في المنطقة العربية والآسيوية على حد سواء، خاصة وأن تركيا تعتبر تقليديا جزءا من المنطقة بحكم واقعها الجغرافي والتاريخي والثقافي. وبذلك أدرك تركيا أنه بعد هذه الحرب قد تقلصت قدرة العراق العسكرية، وكذلك القضية الفلسطينية التي راحت تتزلق إلى جملة من الإنفاقيات غير المتكافئة مع إسرائيل، وأصبحت جامعة الدول العربية حبرا على ورق، وخرجت إسرائيل وحدها مستفيدة من كل ذلك^(١).

ثانياً: تداعيات تفكك الاتحاد السوفييتي على الدور التركي وأثره في المنطقة العربية

يمكن القول أن تفكك الاتحاد السوفييتي وضع تركيا كالدولة الأقوى في محيطها، أمام تسامي كتلتها السكانية الكبيرة ومميزاتها الجيوسياسية، والفرص الكبيرة التي أتاحها التفكك أمام تسامي قوة الاقتصاد التركي. ومقابل ذلك، ثمة عوامل سلبية عديدة وخطيرة على الوضع التركي، ما كانت لتقع أصلا لو لا غياب الدور الروسي، فلقد ترافق الإنهايار مع حرب الخليج الثانية وتطور الأوضاع شمال العراق (إقليم كردستان)، فتركيا بقدر ما أسعدها سحق قوة إقليمية مثل العراق بقدر ما شعرت بالقلق جراء تطور الأحداث في شمال العراق، إضافة إلى تشعب المسألة

(١) هيثم الكيلاني، البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيليية والاتفاقية العسكرية التركية - الإسرائيليية، في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، إشراف سمعان بطرس، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٣٤.

الكردية داخل تركيا نفسها، فلأول مرة منذ وقت طويل أقامت موسكو صلات علنية مع حزب العمال الكردستاني العدو اللدود لتركيا^(١). في مكان آخر من منطقة الشرق الأوسط، ثمة تأثير واضح لتفكك الإتحاد السوفيتي على العلاقات التركية السورية، فخسارة سوريا للمظلة السوفيتية، أفقدتها أحد عناصر ممانعتها الأساسية إزاء محيطها الإقليمي ومن ضمنها تركيا.

لقد كان لأحداث المنطقة أثراً لها على المنظور التركي الخاص، والذي ينطلق في الأساس من اعتبارها دولة إقليمية مجاورة، تتمتع بموقع جغرافي هام في السياسة الدولية، مما أضفي عليها حضوراً وقدرة على التأثير في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً وأنها تحمل المرتبة الرابعة والثلاثين في العالم لجهة المساحة والمرتبة التاسعة عشر لجهة عدد السكان، فضلاً عن القوة العسكرية الضخمة وكذلك عضويتها في حلف الناتو منذ العام ١٩٥٢، كما تميزت بقدرتها على التعامل مع محيطها الإقليمي (الدول العربية والإسلامية) من خلال انتهاجها لأساليب ومسالك متنوعة دون المساس بارتباطها مع الدول الغربية لتعزيز مصالحها الوطنية العليا، على أساس أن جوهر السياسة التركية، يرتكز على توفير

(١) فيليب روبنسن، *تركيا والشرق الأوسط*، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث، دمشق، ص ٥٨.

الحماية الفعالة للمصالح القومية والمشاركة في تحقيق السلام في المنطقة والعالم استناداً إلى المبادئ التي أرساها أتاتورك^(١).

لقد أدركت تركيا الحاجة للعثور على التوازن الصحيح بين مصالحها القومية وبين الدور الذي ينبغي أن تقوم به في الشرق الأوسط، ويقصد بهذا التوازن أن تذهب تركيا إلى صياغة خياراتها إزاء قضية من القضايا، استناداً للدور الذي يجب أن تقوم به، وقد تراوحت هذه الخيارات بين دور المراقبة، من خلال موقفها من حرب الخليج الثانية، أو دور التورط الكامل من خلال أعمالها العسكرية في شمال العراق. وتراوحت خياراتها المتوسطة فيما يتعلق بمسيرة التسوية المشكلة الفلسطينية. كما أن تركيا تدرك جيداً ما تملكه من إمكانيات وخصائص فريدة من نوعها. ولعل مجال توظيف إمكانياتها إقليمياً يعتبر الأكثر تطبيقاً لواقع نتيجة لوجود جملة معطيات منها:

١. غياب العراق كقوة اقتصادية وعسكرية ذات شأن ضمن الإطارين العربي والإقليمي، لذا اتجه التوازن الاستراتيجي للقوى الإقليمية لصالح تركيا ووفر لها ظروفاً أفضل.
٢. انطلاق عملية التسوية السلمية في مدريد عام ١٩٩١، حيث أصبحت تركيا عضواً في اللجان متعددة الأطراف.
٣. الجهود الأمريكية في احتواء إيران ضد بيئتها الإقليمية، والحد من طموحاتها في إقامة الجمهورية الإسلامية التركية.

(١) سيار الجميل، الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك في العلاقات العربية - التركية حوار مستقبلي، اورهان كوروغلو وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٥٩.

٤. طرح مشروع النظام الشرقي أوسطي بمفاهيمه الإقتصادية والأمنية كنظام إقليمي فرعي عن النظام الدولي الراهن، وعلى العموم تسعى تركيا لتحقيق هدفين استراتيجيين في سبيل تعزيز أدائها الإقليمي في المنطقة، عبر الحصول على العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي والسعى لبناء صالح إقليمية واسعة يجعل من تركيا سلة الغذاء ومركز الإقتصاد لشعوب المنطقة، باستخدام المياه والزراعة المتقدمة والمنتتجات الصناعية والتجارة الدولية، أما على المستوى الدولي فيلاحظ انطلاق تركيا في تلك المرحلة في علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة على المستوى السياسي والإقتصادي والأمني والثقافي.

فتقلديا ظلت تركيا مشدودة إلى أوروبا سعيا منها لنيل عضوية الإتحاد الأوروبي، واستراتيجيا عملت على توطيد علاقتها أكثر فأكثر مع الولايات المتحدة خاصة من الناحية العسكرية، معتقدة أن دورها في الإستراتيجية الأطلسية والأمريكية بشكل خاص سيحقق مهما وفعلا، وإن كان قد تحول في هذه الفترة من دور المراقب للحدود مع الإتحاد السوفيتي السابق، إلى دور المتصدي للتغيرات القومية العربية في المنطقة، والتيارات الإسلامية المتشددة. ولا شك أن النهج الإستراتيجي في صنع السياسة الإقليمية قد دفع بتركيا في تلك الفترة النظر لمعظم جيرانها، كمصدر تهديد محتمل لأمنها، وبعبارة أخرى تبقى الرؤية التركية الإقليمية غارقة في خطر دائم، وازدادت حنته بعد نهاية الحرب الباردة. وبالتالي لا ينفصل ذلك عن منطقة الشرق الأوسط التي تجد فيها تركيا نفسها في موقف حرج، سيما وأنها لا تدخل في علاقات ودية مع دول الجوار الجغرافي، نتيجة لموروثات تاريخية أو مشكلات مزمنة أو آنية، فضلا عن أن الحدود المشتركة بين تركيا ودول المنطقة تشكل

نحو (٦٠ بالمئة) من إجمالي حدودها، فتتميز هذه الدول بخصوصية معينة، فلا تملك تركيا ميزة إستراتيجية بالنسبة للسكان ولمساحة الأرض حيال إيران، لكنها أقوى عسكرياً لجهة الصواريخ والأسلحة التقليدية من سوريا. ومن وجهة النظر التركية فلهذه الدول طموحات إقليمية قيادية باستثناء العراق، فهي منتجة رئيسة للنفط ولها إمكانيات زراعية كبيرة، كما أن عدد السكان فيها كبير بالمقاييس الإقليمية^(١).

وانطلاقاً من المسائل الأمنية، اتجهت تركيا في تلك المرحلة إلى القيام بدور مؤثر في رسم تعاملات المنطقة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، فقد شهدت العلاقات التركية مع عدد من دول الخليج العربي والمغرب العربي ومصر والأردن تطورات إيجابية في مجالات التجارة والنقل والرساميل الصناعية والمشاريع الاقتصادية في حين شهدت العلاقات التركية السعودية والتركية العراقية توبراً متزايداً بسبب مشاكل قديمة متعددة، فرضها الثابت الجغرافي والحدود المشتركة والإتفاقيات الدولية التي رسمت الحدود بين هذه الدول بعد الحرب العالمية الأولى، ومن أهم المشاكل المختلف عليها هي^(٢): المياه، ومشروع الغاب، ومشروع مياه أنابيب السلام، وقضيتاً لواء الأسكندرونة والموصل، وليس آخرأً المشكلة الكردية.

^(١) Malik Mufti, Daring and Caution in Turkey Policy ,Middle East Journal vol,52 no 1 ,Winter. 1998. pp41-42.

^(٢) أحمد الرشيدى، تركيا والأمن القومى العربى، مجلة المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٩، ١٩٩٢، ص ١١٩.

أما العلاقات التركية - الإيرانية فيمكن وصفها، بأنها ليست حميمة وفي نفس الوقت ليست عدائية، ومرد ذلك إلى الحساسية التي تحكم العلاقات بينهما لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرية المتبادلة إزاء (الصراع العثماني - الصفوی) وأسباب معاصرة تتعلق بالأيديولوجية السياسية للبلدين، والتنافس الحاصل بينهما على النفوذ في المنطقة، وفي الوقت نفسه تقاسم أنقرة وطهران الهموم الأمنية المشتركة عبر الحدود، فالاتفاق الأمني الموقع بين البلدين في أيلول ١٩٩٢ لم يحقق الثقة الكاملة بشأن المشاكل الأمنية، كما أن أنقرة اتهمت طهران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني وللإسلاميين في تركيا، فيما طهران اتهمت أنقرة بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق.

أما بشأن العلاقات التركية - الإسرائيلية، فقد تميزت بالتحسن المستمر في كافة المجالات، إذ تعتبر تركيا أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل في آذار عام ١٩٤٩، وأقامت معها علاقات دبلوماسية عام ١٩٥٠، ورغم أن العلاقات بينهما قد مررت ببعض المحطات التي شهدت تراجعاً شكلياً في مجال التمثيل дипломاسي، كما في عام ١٩٥٦ إثر تعرض مصر للعدوان الثلاثي، وعام ١٩٨٠ إثر إعلان إسرائيل القدس عاصمة أبدية لها، فالعلاقات بين الطرفين ظلت متينة وقوية ومنذ مطلع التسعينيات شهدت تلك العلاقات مزيداً من التحسن في مجالات مختلفة، فعمل الطرفان على تطوير علاقتهما تجاه التكامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس أنهما الحليفان الإستراتيجييان لأمريكا في المنطقة. وتطور الإنفاق العسكري التركي الإسرائيلي ليحمل العديد من المخاطر الأمنية على دول المنطقة، لا سيما سوريا، فالاتفاق سمح للطيران الحربي الإسرائيلي باستخدام الأجواء والقواعد التركية. ورغم ما أثاره

هذا الاتفاق من مخاوف، فتركيا لم تعطِ للرفض العربي الإسلامي أهمية، فاتجهت نحو توطيد علاقتها العسكرية مع إسرائيل^(١). ولعل الدافع التركي من هذا الإتفاق يقف في مقدمته تعزيز الوضع الأمني التركي تجاه دول الجوار، حيث سمح لتركيا بتعزيز جيشها وتحديثه ورصد ميزانية قدرها (١٥٠ مليار دولار) لتحديث قواتها العسكرية البالغ عددها نحو (٨٥٠) ألف عنصر.

وخلصة الأمر، يلاحظ أنه بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية وعملية التسوية السلمية العربية - الإسرائيلية، تعرضت السياسة الخارجية التركية للعديد من الإهتزازات، فبعد أن حسمت تركيا خيارها الإستراتيجي لصالح ارتباطها بالغرب، ثم عادت تركيا من جديد لتنظر لنفسها بأنها ليست فقط دولة غربية، بل دولة شرق أوسطية تابعة لمحيطها الإسلامي، ذلك أن الإتحاد الأوروبي الذي لا يفصل بلا أو نعم لجهة قبول تركيا كعضو، دفع بالأخرية إلى توجهها نحو الشرق الأوسط، إلا أن تعثر عملية السلام العربية الإسرائيلية وكذلك الخلافات التركية مع دول الجوار العربية بشأن المياه والأقليات، كل ذلك أخر السعي التركي نحو الشرق الأوسط، فضلاً عن أثر هذه المشاكل على الثقة المتبادلة بين الأطراف، مما انعكس على العلاقات التي تراوحت ما بين القلق والتوتر والعداء، كما لا يخفى الموقف التركي من إسرائيل، فمنذ أواسط التسعينيات توجهت تركيا لتعزيز علاقاتها مع إسرائيل، الأمر الذي أثار مخاوف العديد من الدول

(١) خورشيدلي، المناورات التركية الإسرائيلية في المتوسط، مجلة الاوج، القاهرة، ١٩٩٨، ٧، ص ١١.

العربية والإسلامية. ومع وجود هذه الأجواء، فضلاً عن القدرات التركية التي تتراوح ما بين قدرات مقيدة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة، كل ذلك دفع بتركيا للعب دور شابه الحذر. ويستنتج من كل ما تقدم، أن تلك المتغيرات صبت في اتجاه إضعاف الموقف العربي في الميزان الإستراتيجي الشرقي أوسطي، الأمر الذي أضعف المكانة النسبية للدول العربية في منظومة العلاقات الإقليمية وجعلها عرضة للابتزاز والإرغام في تعاملاتها مع إسرائيل وتركيا وإيران، لاسيما فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي والاتفاق على صياغة التعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والأمنية والمائية وغيرها، خاصة وأنها لم تكون الفرصة المناسبة لإمكانية الاستفادة من روسيا رغم صعوبة إمكاناتها في تلك الفترة.

الفصل الثاني

معوقات القوة الروسية

ظهر فلاديمير بوتين على المسرح السياسي الوطني بشكل غير متوقع لا من قبل الطبقة السياسية الحاكمة، ولا من قبل الشعب، حتى أن أحدا لم يعره أي اهتمام. فلنأخذ الشكل الخارجي، لم يكن هذا الاختيار بالاختيار المتوقع لكي يصبح بوتين زعيماً، فهو لم يمتلك، الشخصية الكاريزمية الساحرة بالمقارنة مع بوريس يلتسين^(١). فتخلي الرئيس بوريس يلتسين للرئيس فلاديمير بوتين عن مهامه الرئاسية، قبل نهاية ولايته بأربعة أشهر، بعد أن عينه رئيساً للوزراء، كان أبلغ تعبير عن أن مرحلة رئاسة يلتسين التي امتدت حوالي ثمانين سنوات، استهلكت ذاتها، ولا بد من منقذ بالرغم من الأوضاع الصحية التي كان يعاني منها الأخير. لم يكن بوتين معروفاً لدى فئات المجتمع الروسي. وقيل عن عملية تنصيبه الكثير، ولحقها كم هائل من التشويش، أقله أنه قادم لحماية طبقة الفساد التي أحاطت بيلتسين، وهذه الفئة هي التي أوصلته ليحافظ على مصالحها ويجنبها الملاحقات القضائية^(٢). يشار إلى أن فلاديمير بوتين المولود في 7 تشرين الأول / أكتوبر سنة ١٩٥٢ في مدينة لينينغراد، تخرج من الدائرة الدولية لكلية الحقوق في جامعة لينينغراد (بطرسبورغ) حالياً سنة ١٩٧٥. ثم التحق بجهاز المخابرات السوفيتية

(١) ليли娅 شيفتشوفا، روسيا بوتين، ترجمة بسام شيخا، ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، ٢٠٠٦، ص ٤٦-٤٧.

(٢) ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(KGB). وعاش في برلين الشرقية من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٠. وكان من مؤيدي الرئيس السوفيتي الأخير ميخائيل غورباتشوف لناحية التخلص من عبء جمهوريات الاتحاد السوفيتي على روسيا من الوجهة الاقتصادية^(١). وتخلى له يلتسين عن رئاسة الدولة في نهاية كانون الأول ١٩٩٩، وفقاً لما يقتضيه الدستور، أي حلول رئيس الوزراء رئيساً للدولة بالوكالة في حال الفراغ، فدعا إلى انتخابات رئاسية مبكرة سنة ٢٠٠٠، ونجح في الجولة الأولى بحصوله على ٥٣٪ من الأصوات، وأعيد انتخابه رئيساً للفترة الرئاسة الثانية في آذار / مارس ٢٠٠٤، وفاز بغالبية ٧١,٣٪ من الأصوات^(٢). وقد ورث بوتين من جملة ما ورثه. بيروقراطية النظام السابق وأجهزة السلطة الرئيسية فيه. أي وزاري الداخلية والدفاع والأجهزة الأمنية. التي أصبحت مدعومة من قبل الجماعات المتنفذة ذات المصالح التي كانت تهدف للحفاظ على القواعد السابقة للعبة، والتي كانت تراقب وتنظر، وهي على أتم الاستعداد لدعم بوتين. أو لإعاقته سياسياً. ثمة مشكلة أخرى كانت تواجه بوتين، هو المزج الحاصل في روسيا بين السلطة ورأس المال، وبين السياسية والاقتصاد وبين الخاص والعام.^(٣)

لهذا سنحاول أن نركز هنا على أهم المعوقات أمام روسيا الاتحادية أيام حكم يلتسين وبوتين. ذلك من خلال تسليط الضوء على أهم أسباب فشل

^(١) وليم نصار، روسيا كقوى كبرى، مرجع سابق، ص ٢٤.

^(٢) ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ١٨٦.

^(٣) ليлиا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ١٠٧.

الكونولث، وكيفية احتواها. ومن ثم على أهم المعوقات في المجالين الاقتصادي والسياسي موضعين ذلك في المبحوثين التاليين:

المبحث الأول: فشل الكونولث الروسي وإعادة الاحتواء.

المبحث الثاني: المعوقات الاقتصادية والسياسية والكاريزمية.

المبحث الأول

فشل الكومونولث وإعادة الاحتواء

الكومونولث هو تجمع سياسي من أكثر من دولة. وهي كلمة تعني في الأصل الثروة المشتركة (COMMON WEALTH) لكن يقصد بها هنا، رابطة الدول المستقلة، أو اتحاد الدول المستقلة. (CIS): وهي منظمة دولية أورو-آسيوية مكونة من ۱۱ جمهورية سوفيتية سابقة. مقرها في مينسك في روسيا البيضاء، تأسست في ۸ كانون الأول / ديسمبر ۱۹۹۱ من قبل الجمهوريات الثلاث: بيلاروسيا، أبي روسيا البيضاء، وروسيا الاتحادية، وأوكرانيا. وانضمت إليها بعد ذلك كل من مالدوفيا، وجورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وتركمانستان، وأوزبكستان، وكازاخستان، وطاجيكستان. والرابطة ليست مجرد تنظيم رمزي بحت، وإنما منظمة تتحدد بتعاون متميز وتشمل مجالات التجارة والتحويل والقوانين، والأمن، كما هدفت إلى تعزيز التعاون في مجال الديمقراطية ومكافحة التهريب والإرهاب. وشارك رابطة الدول المستقلة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة^(۱).

وسوف نحاول توضيح أهم أسباب فشل الكومونولث وإعادة الاحتواء في المطلبين التاليين.

^(۱) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ۲۰۰۱، ص ۱۱۸.

المطلب الأول

فشل الكومونولث

لفشل الكومونولث أسباب عديدة، منها عوامل خارجية وداخلية، ومنها عوامل مرتبطة بالدول المشاركة في اتحاد الدول المستقلة. تكون الاتحاد السوفيتي السابق من ١٥ جمهورية، وفي عام ١٩٩١ بدأت الجمهوريات في إعلان استقلالها، وبدأ الاتحاد السوفيتي ينقسم إلى أجزاء، وتكونت أشتنا عشرة جمهورية كومونولث الدول المستقلة، في كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته، في وقت قصير بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وانضمت جميع الجمهوريات السابقة إلى المنظمة ما عدا استونيا ولاتفيا وليتوانيا.

كان هدف الأعضاء من قيام كومونولث الدولة المستقلة المحافظة على الروابط الاقتصادية التي كانت بين الجمهوريات السوفيتية السابقة، لذا عمل هؤلاء الأعضاء على بناء قوة عسكرية مشتركة، بهدف صيانة استقلال أراضي الدول في المنظمة، واعتقد أعضاء المنظمة أيضاً، أن الكومونولث ربما يطمئن بقية دول العالم، بأن أسلحة الاتحاد السوفيتي السابق النووية سوف تبقى تحت سيطرة قيادة واحدة. وفعلاً وضعوا الأسلحة تحت سيطرة المنظمة، لكن وعلى الرغم من أن هذه المنظمة كانت تهدف إلى مساعدة الجمهوريات السابقة للستمرار في العمل المشترك، إلا أنها سرعان ما بدأت في النزاع حول موضوعات مختلفة. لقد كان هدف كومونولث الدول المستقلة، في الأساس تكوين قوة عسكرية واحدة لكل أعضائه، إلا أن كل من أذربيجان وروسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا، قررت أن تتشكل قواتها المسلحة

الخاصة بها، كما كان هم روسيا استعادة شبه جزيرة القرم الأوكرانية بصفتها شبه جزيرة مهمة من الناحية الإستراتيجية في البحر الأسود. من جانب آخر رفض معظم أعضاء كومنولث الدولة المستقلة، فكرة روسيا إنشاء سوق اقتصادية مشتركة يستمر فيها التعامل بالعملة الروسية أي الروبل^(١)، وبدلاً من ذلك اختارت أن تتشيّع عملتها الخاصة بها.

ويعتقد الخبراء. أن الكثير من مشكلات هذه المنظمة يعود إلى عدم وجود هدف وبناء واضحين، وترى روسيا أن كومنولث الدول المستقلة، يجب أن يستمر، ولكن مع ذلك يعبر الأعضاء الآخرين عن خوفهم من أن روسيا بحجمها وقوتها الكبيرة، سوف تسيطر على المنظمة، ويرى بعض الأعضاء أن كومنولث الدول المستقلة، هو اتحاد مؤقت يساعد فقط الجمهوريات السابقة على الاستقلال الحقيقي، ولا يملك ميثاقاً يوضح واجباته وسلطاته وينقصه سلطة حاكمة تتخذ القرارات وتعامل مع النزاعات^(٢).

أولاً: الأسباب الخارجية

ثمة عدة أسباب خارجية، أسهمت في إضعاف القوة الروسية، ومن بينها، أسباب اقتصادية وسياسية.

الأسباب الاقتصادية:

أ- التفكك الاقتصادي:

^(١) الوحدة النقدية لروسيا الاتحادية في التداول.

^(٢) www.marefa.org.linde. 2013-10-7.

إن أزمة التفكك الاقتصادي التي تجسد آليات تحطيم وإدارة تدفقات السلع والخدمات وتسوية المدفوعات وأجهزة صنع السياسات الاقتصادية الموحدة، ظهرت بانهيار أجهزة الدولة المركزية التي بناها الاتحاد السوفيتي السابق، والتي عجزت عن تأمين التدفقات، التي لم تطرح في الاتفاقيات التي أبرمت بعد إعلان كونفدرالية الدول المستقلة، علماً أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجمهوريات الوراثة للاتحاد السوفيتي، كان متفاوتاً وغير متكافئ، لجهة تفاوت مستوياته بين الوراثة بما في ذلك روسيا، رغم أن تأثير هذا التفاوت على روسيا كان الأقل^(١).

ب- فك الارتباط:

إن أزمة فك الارتباط مع السوق العالمي تعكس تراجع اقتصاديات دول الكونفدرالية في إطار إستراتيجية التنمية التي استندت إلى فلسفة الاستقلال الاقتصادي عن السوق الرأسمالي العالمي. وقد ترتب على هذه الإستراتيجية، ميراث ضعف الاتحاد السوفيتي السابق في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ميراث ازداد بؤساً عشية انهيار الدولة السوفيتية، ومثل قيداً رئيساً في إعادة بناء العلاقات الاقتصادية بين دول الكونفدرالية وبقية دول العالم. وفي الواقع، إن مؤشرات وزن ونوع المشاركة الموروثة في التدفقات العالمية للسلع والخدمات إلى جانب التمويل والاستثمار والتكنولوجيا وغيرها، تكشف بوضوح قيود إعادة

(١) ميخائيل غورياتشوف، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، المقدم للمؤتمر ٢٧. طه عبدالعزيز طه، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، العدد ٩٤، ص ٦٧.

بناء روابط اقتصادية جديدة لدول الكومونولث في الاقتصاد العالمي، إذ إن ضعف الروابط الاقتصادية العالمية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي السابق، كان محصلة لقيود هيكلية، وبالتالي يصعب تجاوز هذا الضعف في الأجل القصير وربما في الأجل المتوسط.

أما برامج الإصلاح الاقتصادي الليبي الذي تبنّته دول الكومنولث، فقد كان ذو معدلات متباعدة ومتحيزة في جذورها وسرعتها وشمولها، لتؤلّف سلسلة مترابطة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى التحول لاقتصاديات السوق الحر، إذ تطبق هذه البلدان في إطار اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الداخلية، كعجز الموازنة والدين العام الداخلي والمديونية الخارجية، وكذلك سياسات تستهدف التصحيح الهيكلية كتحرير الأسعار وإخضاعها لآليات السوق ترشيداً لاستخدام وتخصيص المواد، وتنفيذ برامج التخصصية لتقليل هيمنة القطاع العام في الاقتصاد، وتوفير حواجز الاستثمار الخاص والمبادرة الفردية، وما يهمنا أن العواقب الاجتماعية والسياسية لتنفيذ هذا الانتقال المتسامح من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق في ظروف أزمة التقك الشامل، تخلق الكثير من القيود في عملية إعادة البناء، بل وتهدد أداءه في حال انتصار البيروقراطية، السوفيتية التوجّه، أو القومية الفاشية الطراز.

إن أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الداخلي والخارجي لدول رابطة الكومونولث هي تناقص الإنتاج السلعي طبقاً للإحصاءات الرسمية

للرابطة، والتي قد تزعز إلى التهويين من شأن تدهور المؤشرات الاقتصادية، لكن هذا التدهور كان حاداً في جميع الدول في عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ اللاحقين لانهيار الاتحاد السوفيتي، مقارنة بعام ١٩٩٠ - ١٩٩١ الأخيرين في عمر الدولة السوفيتية، وهكذا ففي عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٩١، فإن الناتج المحلي الصافي، قد انخفض بشدة في جميع دول الكومونولث، باستثناء تركمانستان التي زاد فيها بنحو ٣٥,٨ %، بفضل صادراتها البترولية أساساً. كما انخفض هذا الناتج في دول الكومونولث عدا جورجيا، بحيث جاءت مرتبة دول الكومونولث حسب أنصبتها في الناتج المحلي الإجمالي كالتالي: روسيا ٢٢ %، أوكرانيا ١٦ %، روسيا البيضاء ١١ %، كازاخستان ١٤,٢ %، أوزبكستان ١١,٩ %، أذربيجان ١٨,١ %، مولدوفيا وأرمينيا ٤٦ %، وطاجكستان ٣١ %، قيرغيزستان ١٧ %^(١). كما قدر حجم البطالة بنحو ١٢ مليون، في الدول الإحدى عشرة وحوالي ٧٠ % منهم في روسيا نتيجة العودة الواسعة نسبياً للروس من الخارج مع معدل سلبي للزيادة الطبيعية للسكان خلال عام ١٩٩٣، كما ارتبط تدهور الإنتاج وتعاظم البطالة بتطبيق السياسات المالية والنقدية التقشفية وارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة التضخم، وارتفاع المنافسة من السلع المستوردة. وعلى الرغم من جهود كبح التضخم وما تولده من البطالة وما تدفع إليه من تدهور للإنتاج، فإن مشروع الميزانية المعدل الذي صدق عليه مجلس الدوما (أي البرلمان) المنتخب حديثاً،

(١) اقتصاديات أسرة الدول المستقرة في عام ١٩٩٣ كتاب إحصائي، موسكو اللجنة الإحصائية لأسرة الدول المستقلة ١٩٩٤، جدول (١ - ٣) ص ٢٧.

يتضمن عجزاً يعادل ٧٠ تريليون روبل أو نحو ١٠٪ من الناتج القومي الإجمالي.

الأسباب السياسية:

تتمثل الأسباب السياسية بالعلاقات الروسية الأوكرانية التي تعتبر من الأسباب الأساسية لفشل الكومونولث، فالسبب الرئيس للخلاف بين البلدين، يكمن في شعور روسيا بأنها الأخ الأكبر لأوكرانيا، لكن هذه الأخيرة ومن أجل محاربة هذا الدور، أكدت على استقلالها وسيادتها، وأعلنت أنها تريد التعامل مع روسيا كأخوة متساوين وليس أخ أصغر لروسيا عليه أن ين الصاع لأوامرها ورغباتها. ولقد أدى ذلك إلى توتر العلاقات بين البلدين وإثارة الخلاف حول عدد من القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية فضلاً عن تلك المتعلقة بالحدود .

أ- الخلافات السياسية:

فمنذ اللحظة الأولى لإعلان قيام الكومونولث بُرِزَ الخلاف واضحاً بين روسيا وأوكرانيا حول تصور كل منهما، ففي حين حاولت روسيا استغلاله كأداة لبسط نفوذها على باقي دول الاتحاد السوفيتي السابق، إذ كثفت جهودها من أجل إبرام عدد من الاتفاques التي تضمن لها اليد العليا داخل الكومونولث، والتي شملت اتفاقية الأمن الجماعي التي تمكن روسيا من السيطرة على حدود الاتحاد السوفيتي السابق، والاتفاقية الجماعية لحفظ السلام التي تدخلت روسيا بمقتضاهما في طاجكستان، والاتفاقية الخاصة بإنشاء منطقة الروبل، والذي يتمكن خلالها البنك المركزي الروسي من السيطرة على الشؤون المالية للكومونولث، وكذلك

الاتفاقيات الاقتصادية التي تضمن لروسيا الهيمنة على القرار الاقتصادي^(١).

إلى جانب هذا نشأت خلافات بين روسيا وأوكرانيا ترکزت حول قضيتيْن أساسيتين هما:

(١) إيقاف الدعم الروسي الصادرات البترول والغاز الطبيعي إلى أوكرانيا، والتحول إلى أسعار السوق، الأمر الذي أدى إلى سيطرة روسية محكمة على منطقة الروبل في حلول منتصف العام ١٩٩٢، كما مثل ذلك أزمة للاقتصاد الأوكراني الذي يعتمد على روسيا في الحصول على معظم احتياجاته من الوقود والبترول والغاز الطبيعي، ومن ثم اضطررت أوكرانيا إلى التفاوض مع روسيا، ذلك رغم الاتجاه الشعبي والنخبوi في أوكرانيا، الداعي للاستقلال التام عن روسيا، سياسياً واقتصادياً، واتفاق الدولتان فيما بعد على التعامل بالأسعار العالمية ابتداء من العام ١٩٩٤، سواء بالنسبة لإمدادات الطاقة الروسية إلى أوكرانيا، أو لما تحصل عليه أوكرانيا في مقابل مد أنابيب البترول والغاز الطبيعي الروسي عبر أراضيها.

(٢) الخلاف المتعلق بالأسلحة النووية، فمن المعروف أن أوكرانيا امتلكت ترسانة نووية ضخمة تقدر بحوالي ٤٠٠٠ من الأسلحة النووية التكتيكية والإستراتيجية، وقد أكدت أوكرانيا دوماً على رغبتها في أن تكون دولة غير نووية، خاصة بعد حادثة تشيرنوبيل عام ١٩٨٦، إذ تضمن إعلان السيادة عام ١٩٩٠ الإشارة إلى هذا الموضوع، كما

(١) نورهان الشيخ، أزمة التفكك في الكونفدرالية الروسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١١٣، ص ٦٧.

أصدرت أوكرانيا بياناً مفصلاً في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر، أعلنت فيه عزمها القيام بنقل كل الأسلحة النووية الموجودة على أراضيها من العام نفسه إلى روسيا لتفكيكها، أو أنها ستوقع على معاهدة الحد من الانتشار النووي (WPT) وتصبح دولة غير نووية^(١). إلا أن سرعان ما أدركت أوكرانيا أنها لم تجن شيئاً من وراء ذلك، وأن كل المعونات والمساعدات الاقتصادية اتجهت إلى روسيا. ومن هنا كان التغيير الذي حدث في الموقف الأوكراني، إذ أصرت أوكرانيا على الاحتفاظ بالأسلحة النووية الإستراتيجية التي بحوزتها والبالغ عددها (١٦٥٦) رأس نووي، ورفضت التوقيع على البروتوكول الموقع في لشبونة، في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٣ بين روسيا البيضاء، وكازاخستان والولايات المتحدة، وطالبت أوكرانيا بضمانات أمنية ومساعدة اقتصادية في مقابل قبولها للبروتوكول وانضمامها إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية^(٢).

بــالخلافات المتعلقة بالحدود:

بدأ الخلاف الحدودي بين روسيا وأوكرانيا بإعلان يلتسين في آب/أغسطس ١٩٩١ عن إمكانية النظر في الحدود بين روسيا وجيروانها، كما تساءل البرلمان الروسي عن مدى شرعية سيادة القرم وسيفاستوبول إلى أوكرانيا عام ١٩٥٤.

^(١) نور هان الشيخ، أزمة التفكك في الكومونولث الروسي، مرجع سابق، ص ٦٥.

^(٢) المرجع ذاته ، ص ٦٨.

وأدى هذا الأمر إلى إسراع البرلمان الأوكراني بإعلان الاستقلال، كما صرّح كرافتشوك في خطاب تسلمه للسلطة عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، بأن أوكرانيا ليس لها أي ادعاءات إقليمية تجاه الدول المحيطة، كما أنها لا تعترف بإدعاءات هذه الدول تجاهها، ومن المعروف أن القوميين الروس وكذلك الجماعات اليسارية في روسيا طلبت بضم الأجزاء التي يقطنها الروس في أوكرانيا والذين يمثلون ٢٢٪ من سكان أوكرانيا، ويتركزون أساساً في المناطق الشرقية لأوكرانيا، وهي مناطق صناعية وغنية اقتصادياً، ولقد تركزت هذه المطالب حول شبه جزيرة القرم، قاعدة سيفاستوبول التي أصرت روسيا دوماً على الاحتفاظ بها من خلال مفاوضاتها مع أوكرانيا بشأن أسطول البحر الأسود^(١).

ثانياً: الأسباب الداخلية

أما الكوابح الداخلية فتمثلت بعدد من الأسباب أهمها:

أ- أسباب اقتصادية:

وهي أحد أهم الأسباب التي كبحت لاحقاً النزعة للاستقلال القومي، فقد وقفت الروابط الاقتصادية الإنتاجية أمام طموحات العديد من حكومات الدول التي استقلت حديثاً، والتي سعت إلى فك هذا الارتباط. كما كانت هناك صعوبات من نوع آخر، تعود إلى عوائق التحديث الاقتصادي،

^(١) نور هان الشيخ، أزمة التفكك في الكونفدرالية الروسية، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

وعزم المشاركة في تخصص الإنتاج العالمي، أو إلى قيود التكامل الاقتصادي مع دول الجوار الإقليمي خارج حدود الاتحاد السوفيتي السابق. وفي الواقع أن مميزات الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتكامل الهياكل الإنتاجية يظهران بوضوح من خلال تحليل نسب التدفقات السلعية للجمهوريات السوفيتية سابقاً، إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل منها، أو إلى الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء، لكن باستبعاد معظم الخدمات وفق التعريف السوفيتي. وهكذا، وفقاً للبيانات المتاحة فإن نسبة التدفقات السلعية للجمهوريات السوفيتية السابقة^(١)، إلى الناتج الصافي، فقد بلغت ٧٠٪ لروسيا البيضاء، وهو ما يفسر التراجع لنزعتها الاستقلالية وإعادة توثيق روابطها خاصة الاقتصادية مع روسيا، وتراوحت هذه النسبة بين ٦١٪ إلى ٦٦٪ تقريباً لكل من استونيا ولتوانيا، الأمر الذي يفسر عمق الأزمة الاقتصادية في دول البلطيق، والتي رفضت دورها عضوية كومنولث الدول المستقلة، رغم ما أدت إليه الأعباء الإجمالية الالزامية من تفوق الشيوعيين في الانتخابات البرلمانية في ليتوانيا^(٢).

^(١) The Economy of the Ussr International Monetary Fund: The World Bank:- 1990, p 1151.

أو ينظر طه عبد العليم، ورقة الاتحاد السوفيتي ومصير الكومنولث، مجلة السياسة الدولية، القاهرة:، مؤسسة الأهرام، العدد ١١٣، كانون الثاني / يناير ١٩٩٣، ص ٥.

^(٢) طه عبد العليم، مرجع سابق، ص ٦.

بـ- أزمة التفتت الاقتصاديّة:

لقد انعكست أزمة التفتت الاقتصادي التي عاشتها دول الكومونولث المسقّلة^(١) منذ الانهيار الرسمي للاتحاد السوفيتي السابق، وعجز السياسات الاقتصادية في إدارة الانتقال الصعب من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق، بحيث تراجعت صادرات الإتحاد عشرة دول من ٥٩٧ مليار دولار في العام ١٩٩١ إلى ٥٢٣ مليار دولار في العام ١٩٩٢، ثم إلى ٩،٥ مليار دولار في العام ١٩٩٣، وكان تدهور الواردات أشدّ وقعاً، حيث انخفضت قيمتها من ٥٩٧ مليار دولار في العام ١٩٩٢ إلى ٤٤٤ مليار دولار، ثم إلى ٣٢٩ في عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣؛ يشار إلى أن تباين القدرة الاقتصادية بين المركز الروسي وغيره من الأعضاء يعكس بدرجة أكبر تباين القدرة التصديرية، وهو ما يفسر في الأساس التركيب النوعي للصادرات، حيث يهيمن النفط الروسي وفقاً لحصصها من الصادرات في العام ١٩٩٣ على النحو التالي: أوكرانيا ٣١ مليار دولار، وكازاخستان ١٣ مليار دولار، وتركمانستان ١ مليار دولار، ثم بيلاروسيا وأوزبكستان وأذربيجان وطاجيكستان ومaldoفيا وقيرغيستان، حيث تراوحت قيمة صادرات هذه الدول السبع بين ٠,٧ و١٣ مليار دولار. ولا تختلف الصورة كثيراً بالنسبة للواردات، حيث لم تزد واردات أوكرانيا على ٢٤ مليار دولار وأوزبكستان ١٠ مليار دولار، وبيلاروسيا ٠,٧ مليار دولار، ثم تأتي بقية دول الكومونولث على الترتيب، إذ يقل عن ٠,٥ مليار دولار لكل من تركمانستان وطاجيكستان.

^(١) طه عبد العليم، مرجع سابق ، ص ٣٣.

وكازخستان وأذربيجان ومالدوفيا وأرمينيا وقيرغيستان في مقابل قيمة صادرات روسيا التي بلغت نحو ٤٣١ مليار دولار، بينما قيمة وارداتها بلغت حوالي ٢٧٠ مليار دولار في العام ١٩٩٣. ويلاحظ أيضاً أنه باستثناء روسيا، فإن قيمة صادرات دول الكومونولث في العام ١٩٩٣ بالمقارنة مع قيمتها في العام ١٩٩٢ قد تراجعت، بينما زادت أو انخفضت بمعدل أقل قيمة من وارداتها^(١).

وإذا كان انخفاض حصة روسيا في الصادرات العالمية وتدهور شروط التبادل للصادرات الروسية، مردہ إلى عوامل هيكلية تعود إلى عقود مضت وتمتد لسنوات طويلة قادمة، فإن تداعيات هذا التفكك، انعكست ليس فقط على تدهور إنتاج القطاعات التصديرية الرئيسية وبخاصة قطاع النفط، وإنما أيضاً على الآليات المركزية للتجارة الخارجية الروسية، سواءً مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ودول الكتلة السوفيتية السابقة، أو مع بقية دول العالم.

ج- أسباب خلل توازن القوة الاقتصادية بين دول الكومونولث:

أن تقويض آليات إدارة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجمهوريات الوراثة للاتحاد السوفيتي السابق، يمثل قياداً حاسماً على تطوير العلاقات الاقتصادية بين دول الكومونولث الروسي وبقية دول العالم، ويبدو هذا الاعتقاد غير متكافئ لجهة تفاوت المستويات بين الوراثة، وتعكس صورة تفاوت القدرات على إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية بعد

(١) طه عبد العليم، أزمة الكومونولث الروسي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٩٥، العدد ١٢١، ص ٤١.

الاستقلال، ومن هذا المنظور بالذات، بدأ يكتسب مصداقية اسم الكومونولث الروسي على كومونولث الدول المستقلة، حيث تبرز مركبة وضع الدور الروسي بين هذه الدول، إلى جانب انفرادها بالقدرات الأعظم في تركيبة القوى العظمى السوفيتية، عسكرياً وجيو بوليتيكياً وبشرياً وسياسياً وعسكرياً^(١).

إن تحليل علاقات القوة بين دول الكومونولث، وفق مؤثرات الاعتماد الاقتصادي المتبادل، يكشف أن روسيا هي المركز الأقل اعتماداً على غيرها، ودون تهويل في شأن القدرة الاقتصادية الروسية، فإنه يمكن أن نرصد بوضوح تفوقها، في مجال إدارة العلاقات الاقتصادية البينية في دائرة الكومونولث. وفي تحليل هذا البعد لأزمة التككك الاقتصادي، يتوجب البدء بتحليل مؤثرات الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتكامل البنية الإنتاجية وموقع روسيا على خريطة العلاقات الاقتصادية البينية، ودور إمدادات النفط الروسي في تكريس توجه الدول المستقلة إلى المركز الروسي. ويتسم بالأهمية كشف تأثيرات الدور الروسي على آفاق هذه العلاقات، سواءً لجهة الثوابت السياسية الروسية الخارجية، تجاه النظام الإقليمي الذي تمثل مركزه، أو لجهة متغيرات هذه السياسية المرتبطة بصراع السلطة والمعكسة على خيارات السياسة الاقتصادية^(٢).

إن تطور العلاقات الاقتصادية بين المركز الروسي وأطراف الإمبراطورية القيصرية طوال قرون، وتطور الروابط الاقتصادية بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ومركزها روسيا طوال عقود، خلَف

(١) طه عبد العليم، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٣٩.

اعتماداً اقتصادياً متبادلاً، وتكاملاً إنتاجياً عضوياً بين الورثة في الاتحاد السوفيتي السابق، وهذا ما يفسر أحد أهم عوامل انضمام غالبية الورثة لكومنولث الدول المستقلة.

ثالثاً: الدول المشاركة في فشل الكومنولث

تعتبر الدول المشاركة في الكومنولث، سبباً آخراً من أسباب فشله، حيث تشير التطورات التي حررت في دول الكومنولث منذ تفكك الاتحاد السوفيتي نهاية العام ١٩٩١، إلى وجود شبكة معقدة من التفاعلات العسكرية تدفع في أكثر من اتجاه، فيما يتعلق بمستقبل الرابطة. فقد عقدت أربعة مؤتمرات قمة (الآماتا، ومينسك، وكيف، وطشقند)، تم خلالها إرساء ما يزيد عن ٢٠ اتفاقية ومعاهدة وإعلان، بشأن قضايا أمنية وعسكرية تمثل بمقرراتها المكتوبة إطاراً متكاملاً لرابطة متماسكة، تكاد تكون تكتلاً أو حلفاً أمانياً، لكن في الوقت ذاته كانت الخلافات الحادة تتفجر بين أطراف الكومنولث حول القضايا الأمنية - العسكرية المطروحة، كما سادت توجهات وميل استقلالية وصلت إلى مستويات أثارت في حينه توقعات، بأن تلك الرابطة سوف تتفكك خلال عدة شهور، لكن تفاعلات المرحلة التالية، وصولاً إلى العام ١٩٩٥، قد أشارت إلى تبلور استقرار نسبي لنوع من التوازن الأقرب للتعايش بين التطورات التي تدفع باتجاه استمرار تماست الرابطة والتطورات التي تثير احتمالات تفككها. وفي الوقت الذي كانت فيه بعض دول الكومنولث، تبحث عن نظام أمني جديد، كان تسعه من قادة دول

الكومنولث تعقد لقاء قمة في موسكو في نيسان/ أبريل ١٩٩٤^(١)، تضمن مناقشة عشرين قضية مشتركة، بينها ست قضايا أمنية هامة منها: مناقشة لائحة مجلس دفاع دول الرابطة. لكن كل التفاعلات أشارت إلى العامل الروسي المسيطر إلى حد كبير على التفاعلات داخل الكومنولث، وكانت ضغوط الواقع تجعل معظم أطراف الرابطة، قابلة للتأثير في السلوك الروسي، حتى لو كانت راغبة في التقلل من فلكه، وعلى الرغم من محاولات إقامة هياكل دفاعية مشتركة لدول الكومنولث في إطار ترتيبات الأمن الجماعي، كمؤشر على اتجاه الرابطة نحو صيغة أكثر تماسكاً في مقابل محاولات بناء كل دولة لقواتها المسلحة الوطنية في إطار رؤيتها لمقتضيات أنها القومي، لكن ذلك، اعتبر كمؤشر على اتجاه الرابطة نحو التفكك. وعلى الرغم من أن قضية الهياكل الدفاعية ليست القضية العسكرية الوحيدة ذات العلاقة بمستقبل الكومنولث، إلا أنها قضية عامة تتضمن داخلها قضايا فرعية مختلفة، والأهم أنها تمثل انعكاساً أو محصلة التفاعلات العسكرية السائدة في ساحة الكومنولث.

(١) محمد عبد السلام، أزمة التفكك في الكومنولث الروسي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٢، ٦٧ ص.

المطلب الثاني

إعادة احتواء الكومونولث

يعود سبب فشل اتحاد الدول المستقلة، بالأساس للخلافات السياسية والاقتصادية الحادة التي برزت بين دول الاتحاد السابق، مما أجبرها على الدخول في محاور وكتل أخرى، أو في الاتحاد الأوروبي كبديل لهذا الفراغ الذي أحدثه اضمحلال الإمبراطورية السوفيتية، ذلك بهدف حل خلافاتها بالارتكاز على دول محورية لضمان بقائهما، وقد أشتد الصراع بينها في ظل تراجع أحوال روسيا جراء انهيار ركائزها كقوة محورية كبيرة لها مصالحها وأصدقائها، مما أجبرها، مرحلياً بالتخلي عن دورها وأصدقائها، الأمر الذي سمح للغرب وأميركا باستخدام هذه الدول كممر للوصول إلى الأسواق الروسية؛ ولكن بعد تعافي روسيا اقتصادياً بسبب الطفرة النفطية وطرح نفسها بقوة في مجال الطاقة، حاولت روسيا استعادة مكانها ودورها المفقودين على الساحة الدولية، ولهذا عمدت روسيا إلى إنشاء اتحادات جديدة بديلة لتحمل مكان اتحاد الكومونولث، معتمدة على التحالفات الاقتصادية والأمنية، لتكون هي الأساس في أي تشكيل يؤمن لها حرية الحركة السياسية والاقتصادية داخل الحديقة الخفية. فتم إنشاء الاتحاد الجمركي والاتحاد الأمني ومعاهدة شنغهاي العسكرية والأمنية.^(١)

^(١) خالد ممدوح العزي، الحوار المتمدن، العدد ٤٢٥٧، ٢٠١٣/١٠/٢٦، ص ٦٧.

أولاً: الاتحاد الجمركي

يتتألف الاتحاد الجمركي من الدول الثلاث روسيا، وبيلاروسيا، وكازاخستان. ويلاحظ أن أولى نتائجه تحسن مستوى التبادل التجاري بين الاتحاد ودول العالم^(١).

لقد حاولت روسيا تحويل الاتحاد، من اتحاد اقتصادي ثلثي، إلى اتحاد يتبنى الشراكة الاقتصادية والتجانس السياسي من خلال السماح بإدخال دول جديدة إليه. لكن لا بد من التوقف أمام فشل المفاوضات الأوكرانية الأوروبية، وتأجيل توقيع اتفاقية الشراكة بينهما، طالما أن أوكرانيا لم تلتزم بالشروط القاسية التي وضعتها أوروبا، والتي تعتبر نوعاً من رفع الأيدي للنظام الحالي وإسقاطه وإعادة البرتقاليين مجدداً إلى السلطة، من خلال إطلاق سراح، يوليا تيماشنكو، التي كانت المنافس الفعلي للنظام من خلال الهزيمة الشعبية والسياسية لصفقة الإطلاق المشروطة. وهذا نرى أن أوكرانيا حاولت الهروب من هذه الشروط المجنحة والعلاقة المشروطة، نحو روسيا، التي تحتاجها فعلاً، وإعادة مد جسور العلاقة المقطوعة مع موسكو.

وفي ظل الحالة المبهمة في سياسة أوروبا نحو أوكرانيا، لا بد من الاستفادة السريعة من العروض التي قدمتها روسيا لأوكرانيا، خاصة وأن الوضع الاقتصادي الروسي المرتفع آنذاك، سمح بمساعدة أوكرانيا، والوقوف إلى جانبها بهدف تخطي العروض الأوروبية وشروطها.

^(١) خالد ممدوح العزي، الحوار المتمدن ، مرجع سابق، ص ٦٨١

فقد بادرت روسيا فعلياً لطرح رزمة من العروض الاقتصادية والأمنية والسياسية والدبلوماسية لمساعدة أوكرانيا وإخراجها من هذا الاصطفاف، الذي ضغط عليها وأنقلها بشروط لا تنتهي.

وربما تكون قمة مينسك، نقطة تحول فعلي في حياة أوكرانيا وعودتها إلى مكانها المناسب، وممارستها دورها الطبيعي والعمل الفعلي على حل مشاكلها الداخلية والخارجية التي عانت منها منذ العام ١٩٩١.

وقد أقرّ مجلس الأمن القومي الروسي، إستراتيجية روسيا العسكرية الجديدة في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٩٤، وتمثلت في إعلان موسكو عبر وزير الدفاع الجنرال غراتشوف، عن دعم بلاده لفكرة إنشاء قوات عسكرية موحدة لدول الكومونولث، مشيراً إلى أن إقامة حلف دفاعي مسلح للدول الإثنى عشرة في الكومونولث سيكون منطقياً بعد تشكيل القوات المسلحة الموحدة، وأن هذا الحلف سيكون أوسع من معاهدة الأمن الجماعي. وفي تقرير دائرة الاستخبارات الخارجية الروسية الصادر في أيلول / سبتمبر، ١٩٩٩، تم التأكيد على ضرورة إنشاء مجلس دفاعي وأمني واحد في رابطة الدول المستقلة، للتعامل مع الأخطار المشتركة على أمن دول الكومونولث، مثل التطرف الإسلامي والتوازن المتصل بأطراف خارجية، داخل مناطق في الرابطة، وتفاقم الأزمات داخل الدول المجاورة للكومونولث، وقد طرحت هذه التوجهات

بشكل محدد في ٦ نقاط خلال لقاء رؤساء حكومات دول الكومونولث في موسكو بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٤ والمتمثلة في^(١).

- مناقشة لائحة مجلس دفاع دول رابطة الكومونولث.
- بحث إجراءات إضافية لاستقرار الوضع على حدود طاجيكستان - أفغانستان.
- تمديد فترة قوات حفظ السلام الجماعية المتواجدة في طاجيكستان وتشكيلها ومهامها.
- اختيار قائد قوات حفظ السلام الجماعية، المشكلة من بعض دول الرابطة.
- بحث المعلومات الخاصة بمباحثات روسيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز حول حماية الحدود الخارجية.
- بحث قضية الشراكة من أجل السلام، الخاصة بتأسيس علاقة بين دول الناتو والكومونولث، وقد شهدت اللقاءات التالية لمسؤولي الرابطة اندفاعاً قوياً من جانب روسيا لحفظ السلام، حتى لا تترك هذه المناطق، لتدخلات أطراف خارجية لها حساباتها الخاصة. لكن وعلى الرغم من أن دول الرابطة قد بدأت الاستعداد لإعادة تنشيط آليات الأمن الجماعي نسبياً، على النحو الذي وضع في إقرار تسعه رؤساء من دول الكومونولث، فإن التوجهات القديمة تجاه تشكيل نظام أمن جماعي كانت لا تزال قائمة، لا سيما فيما يتصل باحتفالات سيطرة روسيا على آليات

(١) محمد عبد السلام، مستقبل الهياكل الدفاعية لكومونولث الدول المستقلة، مجلة السياسية الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، نيسان / ابريل، ١٩٩٥، السنة ٣١، العدد ١٢٠، ص ٢٧.

هذا النظام. وقد حذر إسلام كريموف، رئيس أوزبكستان خلال لقاء تشنرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤ رؤساء الدول والحكومات في موسكو، من أية مقتراحات تهدف للمخاطرة بعودة الإمبراطورية القديمة، كما لم تتحقق قمة المآتا التي عقدت في شباط / فبراير ١٩٩٥ في كازاخستان تقدماً في زيادة حجم التعاون في المجالات الدفاعية بين دول الكومونولث على النحو الذي كان مطروحاً من قبل روسيا، فقد تجمّدت توجهات بناء النظام الأمني المشترك (الهيكل والسياسات) لدول الكومونولث عند مستوى معين.

وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ وعلى هامش مؤتمر أمن التعاون الأوروبي في بودابست، أعلنت أوكرانيا انضمامها إلى معايدة الحد من انتشار الأسلحة النووية والتي صدق عليها البرلمان الأوكراني في تشنرين الثاني / نوفمبر من نفس العام، مما مهد الطريق لتنفيذ اتفاقيتي ستارت (٢١و٢) بين روسيا والولايات المتحدة الخاضتين بخفض الأسلحة الإستراتيجية والقوة النووية للبلدين. وفي مقابل ذلك تعهدت كل من روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا بضمان أمن أوكرانيا واحترام استقلالها وسيادتها، والدفاع عنها ضد أي اعتداء عليها، وعدم استخدام أسلحتهم النووية ضدها أو ضد سلامتها الإقليمية ووحدة أراضيها^(١).

كما وعدت الولايات المتحدة بتقديم ٣٠٠ مليون دولار إضافية لأوكرانيا لدعم الإصلاح الاقتصادي من إجمالي المساعدات المقررة لها خلال عامين، والتي تصل إلى ٩٠٠ مليون دولار. من ناحية أخرى أبدت

(١) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأوكرانية بين أزمات الماضي وأفاق المستقبل، مجلة السياسية الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٠، ص ٦٧.

روسيا استعدادها لإعادة جدولة الديون الأوكرانية التي تبلغ ٣٧ مليار دولار.

أما مشكلة الأسلحة النووية، فقد تم تسويتها على نحو مرضٍ لكل من أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة أيضاً. أما القضية الثانية التي أثارت الخلاف بين البلدين، فهي تلك المتعلقة بأسطول البحر الأسود، ولقد نشب هذا الخلاف في فترة ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، إلا أن الوضع تفاقم على قاعدة وقوعه على الأراضي الأوكرانية، يضاف إلى ذلك، أن أوكرانيا تحمل جزءاً من ديون الاتحاد السوفيتي السابق، كما أن روسيا أصرت على أحقيتها في الأسطول كله، بحكم تسلیحه وقيادة الروسیتين، كما أنها هي التي تقوم بأعمال التمويل والصيانة له، وإزاء هذا الخلاف وبعد مفاوضات اتفقت الدولتان في البداية على وضع الأسطول تحت القيادة الثنائية المشتركة، إلا أن الخلاف سرعان ما نشب مرة أخرى بينهما حول الرموز السيادية للأسطول، مثل العلم ونوعية الولاء والقسم الوطني. وقد استمر التوتر بين البلدين حتى اتفقا مؤخراً على اقسام الأسطول بينهما بحيث تحصل على ٢٠٪ إلى ١٨٪ من الأسطول وبحيث يكون لكل منهما قواعد منفصلة^(١).

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إنه من الناحية الرسمية أو القانونية، تم تسوية الخلافات الاقتصادية والعسكرية بين روسيا وأوكرانيا أو حتى المتعلقة بالحدود، وبقي أن تخرج هذه التسويفات والاتفاقيات بين البلدين إلى حيز التنفيذ. فالعلاقات بين روسيا وأوكرانيا كانت لها أهميتها على

(١) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأوكرانية بين أزمات الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سابق، ص ٦٨.

الصعدين الإقليمي والولي، كما أن الاتفاق أو الاختلاف بينهما، له انعكاساته على مدى فعالية الكومونولث، كما له تأثيره في منطقة وسط وشرق أوروبا بما فيها منطقة البلقان والبحر الأسود ذات الأهمية الدولية، ومن ثم فإن مستقبل العلاقات الروسية - الأوكرانية أمر جدير بالبحث والتساؤل، وفي الواقع، من الصعب بمكان وضع سيناريو أو إجابة محددة لهذا التساؤل، والتي كانت من المتوقع أن تسفر عن أحد احتمالين.

أولاً: أن يصل القوميون أو اليساريون إلى السلطة، وفي هذه الحالة قد تتجر النزاعات من جديد بين روسيا وأوكرانيا، خاصة تلك المتعلقة بالقرم وسيفاستوبول^(١).

ثانياً: هو فوز يلتسين واستمراره في السلطة، وفي هذه الحالة من المتوقع أن يستمر التحسن في العلاقات بين البلدين في ظل الموقف المعقول ليلتسين، والرغبة في مزيد من التعاون من جانب الرئيس كوشما، الذي صرّح في خطاب توليه السلطة أمام البرلمان الأوكراني في ١٩ تموز / يوليو ١٩٩٤، بأن روسيا هي حليف استراتيجي لأوكرانيا، وأكد على ضرورة تدعيم الروابط بين البلدين وإقامة علاقات تعاونية بينهما، فعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية الطاحنة في كلا البلدين، إلا أن مجال التعاون ما زال قائماً آنذاك. فأوكرانيا تحتاج للإمدادات الروسية من الوقود والبترول والغاز الطبيعي والآلات

(١) وهذا ما حدث فعلاً بعد عقدين من الزمن، حيث عبرَ سكان القرم الروس بأكثريتهم عن العودة إلى روسيا وأجرى استفتاء كانت نتيجته لصالح انضمام القرم إلى روسيا.

وغيرها، في الوقت الذي تحتاج فيه موسكو إلى القمح الأوكراني وغيره من المواد الغذائية الأولية، فضلاً عن السواحل الأوكرانية الممتدة والصالحة للملاحة والتي تعد منفذًا تجاريًا هاماً بالنسبة لروسيا، ومن ثم فإن تعاون البلدين أمراً هاماً وحيوياً لكل منهما.

تم احتواء أزمة الاقتصاد الأوكراني الذي كان يعتمد على روسيا في الحصول على معظم احتياجاته. أما القضية الاقتصادية الخلافية الثانية، فكانت حول التركة السوفيتية من الديون والممتلكات، فعلى عكس دول الكومونولث الأخرى التي قبلت العرض الروسي بمسؤولية مشتركة عن هذه الترفة، أصرت أوكرانيا لأسباب سياسية، الحصول على نصيب من الممتلكات، وتحمل بعض أعباء الديون وبشكل مستقل. وقد تمت تسوية هذه المشكلة، أيضاً، على الأقل من الناحية الرسمية، حيث وقع البلدان بروتوكولاً يقضي بحصول أوكرانيا على ١٦ عقاراً مختلفاً من ممتلكات الاتحاد السوفيتي السابق، تتضمن مباني وشركات وغيرها، ومن بينها مبني في القاهرة خُصص للسفارة الأوكرانية^(١).

ثانياً: احتواء الخلافات العسكرية

على الصعيد العسكري، ثمة خلاف بين البلدين تعلق بالأسلحة النووية، حيث أسرفت المفاوضات بين أوكرانيا وكل من الولايات المتحدة وروسيا للتوصل إلى اتفاقية ثلاثة في كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ في

(١) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأوكرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل، المرجع السابق، ص ٦٩.

موسكو، وتنصي بنقل كل الأسلحة الإستراتيجية الأوكرانية إلى روسيا لتفكيكها، مقابل ضمانات أمنية من قبل واشنطن وموسكو بالدفاع عنها ضد أي هجوم نووي تتعرض له، كما اشتملت الاتفاقية التأكيد على سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها، والاحترام المتبادل بين روسيا وأوكرانيا، لاستقلال كل منها، وعلى أن علاقتهما هي علاقة شركاء متساوين. من ناحية أخرى اتفقت الأطراف الثلاثة على تطوير التعاون الاقتصادي في ظل الأزمة الاقتصادية الأوكرانية، وإنجاح تجربتها في التحول الاقتصادي، كما تعهدت روسيا بإمداد أوكرانيا بالوقود اللازم لمحطات الطاقة النووية والصناعات القائمة عليها^(١).

ثالثاً: إعادة احتواء العلاقة مع رابطة الدول المستقلة

أثار مستقبل رابطة الدول المستقلة قلق القيادة الروسية التي أخذت تمعن النظر في الأسباب التي جعلت العمليات التكاملية في الرابطة تظهر تلك المصاعب. فدور رابطة الدول المستقلة باعتبارها أداة تكامل بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق منخفض إلى درجة كبيرة، وأن معالجة هذا الخلل الكبير، لا يتم إلا من خلال استمرار اللقاءات على شتى الصعد في إطار الرابطة وعدم توقفها، مع إبراز أهمية المقومات الاقتصادية والجغرافية والتاريخية المتوفرة من أجل تعزيز التعاون، وذلك بهدف تجاوز النشاط المتزايد للدول الغربية في جمهوريات الاتحاد

(١) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأوكرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

السوفيتي السابق، والتي هددت بتغيير الأنظمة في عدد من دول الرابطة التي تتخذ مواقف ودية من روسيا.

لذا تحركت روسيا في اتجاه حشد واستغلال مواردها الاقتصادية لتشجيع جيرانها على التعاون مع سياساتها الإقليمية بدرجة أكبر، وجرى ذلك عبر عدة نماذج منها، مثلاً شركة "غاز بروم" الروسية التي تعتبر جهة الإمداد الأولى للغاز الطبيعي لدول المنظمة عموماً، وشركة "يونايتد إنرجي ستمز" الروسية للكهرباء التي وسعت نطاق أسواقها في القوقاز وأسيا الوسطى وشرعت شركات روسية خاصة، مثل " ويم دان فودز" في الهيمنة على الأسواق الإقليمية لمنتجات الألبان وعصائر الفاكهة، وعبرها عادت جاذبية النموذج الروسي، خاصة مع استغلال روسيا ثقافتها الشعبية ولغتها، باعتبارها اللغة الإقليمية للتجارة والتوظيف والتعليم داخل الدول الاتحاد السوفيتي السابق. لذا فقد أدركت روسيا، أنه في حال استمرار تدفق المهاجرين من الدول المجاورة إلى روسيا، واستمرار الأنشطة الاستثمارية للشركات التجارية الروسية في هذه الدول، واستمرار شبابها في مشاهدة الأفلام الروسية، والإقبال على المنتجات الاستهلاكية، وامتاع موسكو عن استخدام يدها الثقيلة في تلك الدول، وقيامها بدلاً من ذلك، بمد يدها التجارية إليها، فإن روسيا سوف تحقق بذلك هيمنة اقتصادية وثقافية لافتة^(١).

إن الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي والتي تعتبرها موسكو حيزاً خاصاً مكتسباً ومنطقة نفوذ روسية، تعد من بؤر اهتماماتها الأساسية،

^(١)موقع برولينغر، تاريخ التصفح ٢٠١٣/١٢/٢٠

<http://www.brooking.edu/vifwsfhill/2006/00/.pdf>

وقد أنصرف الإدراك الروسي إلى اعتبار أي تهديد جدي لهذه الدول أو أي تهديد جديد ينطلق منها باتجاه روسيا، يمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي الروسي، وما التحرك الروسي ضد جورجيا إلا خير دليل على ذلك.

إن حرب روسيا مع جورجيا في أغسطس / آب ٢٠٠٨، أظهرت أن لا مفر أحياناً من اتخاذ إجراءات صارمة، ومن بينها ما تعتبره روسيا حق لها باستخدام القوة دفاعاً عن مصالحها لمنع محاولات القوى الغربية من احتواها^(١).

رابعاً: منظمة شنغهاي

يعتبر البعض، أن منظمة شنغهاي تسعى لتشكيل منافس لحلف الناتو، أو لتشكيل حلف جديد على أنقاض حلف وارسو الذي سقط مع سقوط الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن الماضي، ليقف بوجه حلف شمال الأطلسي الناتو. كما أن ثمة من يعتقد، أن هدف المنظمة هو منع انقلاب الأوضاع على حدود كل من الصين وروسيا، واندلاع الأزمات التي تسمح للولايات المتحدة وحلفائها بالتدخل على حدود المنطقة القرية من هاتين الدولتين^(٢).

(١) لمى مصر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٣٣٨.

(٢) د. نورهان الشيخ، بالتعاون الروسي الصيني، مجلة السياسة الدولية - عدد ١٦٤ - نيسان ٢٠٠٦، ص ١٦٧.

تألف منظمة شنغيهاي من ست دول دائمة العضوية هي: روسيا، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان وأوزبكستان، ومن أربع دول تملك صفة المراقب وتحضر اجتماعاتها السنوية وهي: الهند، وإيران، ومنغوليا، وباكستان، وشركاء جوارهم كسريلانكا وبيلاروسيا، وضيوف كأفغانستان، ومنظمة دول آسيان وكون夙 الدول المستقلة.

كان هدفها الأولي متواضعاً وبسيطاً، وهو حل الخلافات الحدودية ما بين أعضائها وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق المحاذية لها، وتعزيز الثقة العسكرية ما بين الأطراف الموقعة على الاتفاقية، خصوصاً بين الصين وروسيا، حيث شهدت حدودها نزاعات مسلحة منذ فترة طويلة.

وقد سميت هذه الاتفاقية باسم شنغيهاي نسبة إلى المدينة الصينية التي تم فيها الاجتماع وتوقيع الاتفاقية، وقد عقدت اجتماعات هذه الدول في العواصم والمدن التالية: ١٩٩٨ في ألماتا عاصمة كازاخستان، وفي ١٩٩٩ في بشكىك عاصمة قيرغيزستان، وفي حزيران ٢٠٠٢. كما اجتمع رؤساء دول منظمة شنغيهاي للتعاون في سان بطرسبورغ في روسيا، حيث تم التوقيع على ميثاق المنظمة وقوانينها ومبادئها وهيكلتها، وطرق عملها، وبذلك تم تأسيسها رسمياً وفق القانون الدولي ومبادئه^(١).

وسعـت المنظمة إلى تحقيق الأهداف الآتـية:

١. تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار ما بين الدول الأعضاء.

(١) أحمد علو، بين تحالف المصالح وصراحـ الحضارات، مجلة الدفاع الوطني، بيـروـت، العدد ٢٩٣، تشرين الثاني، ٢٠٠٩، ص ٦.

٢. تطوير التعاون الفاعل بينهما في السياسة والتجارة والثقافة وفي شؤون التربية والطاقة والنقل والسياحة وحماية البيئة.
٣. العمل على توفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.
٤. العمل على تطوير وتقديم الأفكار للوصول إلى نظام سياسي واقتصادي عالمي وديمقراطي، عادل وعقلاني متوازن.
٥. التركيز على مواجهة المخاطر التي تواجهها وأهمها: الإرهاب وحركات الانفصال في بعض أقاليمها والتطرف الديني أو الإثني، كذلك تم التأكيد على محاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر حدودها^(١).

^(١) أحمد علو، بين تحالف المصالح وصراع الحضارات ، المرجع السابق، ص٧.

المبحث الثاني

معوقات النظام الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

سنحاول في هذا المبحث، إلقاء الضوء على المعوقات الاقتصادية والسياسية والكاريزمية، عبر ثلاثة مطالب تناولنا في المطلب الأول المعوقات السياسية خلال مرحلتين من مسيرة روسيا، وأما المطلب الثاني فقد ألقينا الضوء فيه على المعوقات الاقتصادية التي مرت بها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لنصل إلى المطلب الثالث الذي خصصناه للحديث عن ما يسمى بظاهرة الكاريزمية، ومدى تأثيرها على مسيرة التغيير في الأنظمة السياسية ومنها الروسية.

المطلب الأول

المعوقات السياسية

نتناول في هذا المطلب، أهم المعوقات السياسية في الفترة الممتدة ما بين الأعوام ١٩٩١ و٢٠٠٠، ومن المناسب تقسيم المعوقات السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى خلال حكم الرئيس بوريس يلتسين. والثانية: خلال حكم الرئيس فلاديمير بوتين.

أولاً: فترة حكم الرئيس بوريس يلتسين

تحددت هذه المرحلة في الأعوام الأولى من حكم الرئيس الأسبق بوريس يلتسين، وثار الجدل في حينه بين القوى السياسية الممثلة بالتيلارات القومية والليبرالية وبين صانعي القرار لمن هم في سدة الحكم، كرئيس

الجمهورية ورئيس الحكومة ووزرائه حول السياسة الواجب إتباعها بحيث أخذ هذا الجدل اتجاهين:

رأى الاتجاه الأول، ضرورة الاهتمام بالمشكلات الداخلية، أما الثاني، فرأى ضرورة إتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة والحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى. إلا أنه لم يكن هناك من اتفاق بين أصحاب الاتجاه الواحد، حول مضمون السياسات وأولوياتها.

خلال هذه المرحلة، أعلن يلتسن أن بلاده سوف تتبع إستراتيجية متحركة من القيود الأيديولوجية، عبر التعاون مع الغرب لإعادة بناء الدولة، وما يؤكد ذلك العرض الذي قدمه في شباط / فبراير ١٩٩٢ إلى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء زيارته لها، لبناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمي العالم الحر، وتعتمد على تكنولوجيا حرب النجوم الأمريكية والتكنولوجيا الروسية^(١)، كما اقترح الرئيس يلتسن وزير خارجيته كوزيريف، آنذاك على الغرب عمل مشروع مارشال^(*) آخر لروسيا، واقتراح تأسيس وكالة أو بنك أمريكي - روسي لضمان الاستثمارات في

(١) نقلًّا عن: لمى مصر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، المرجع السابق، ص ٩٨.

(*) مشروع مارشال: اسم يطلق على مشروع لإنشاء الدول الأوروبية الغربية لمكافحة "الفقر والجوع واليأس والفوضى" أعلنه وزير الخارجية الأمريكية جورج مارشال في خطاب ألقاه في جامعة هارفارد في ٦/٥/١٩٤٧. ويهدف هذا المشروع في صميمه إلى وقف المد الشيوعي إلى أوروبا الغربية من خلال تقديم مساعدات مالية لإعادة بناء اقتصادات الدول الراغبة في التعاون مع مجموعة الدول الحرة الرأسمالية . للمزيد من التفاصيل، ينظر أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨، ص ١٠٩٤.

الجمهوريات المستقلة، والذي اعتبر بمثابة تحول جذري في نظر روسيا إلى العالم الخارجي^(١).

فكان طبيعياً في ظل هذا التحول في السياسة الروسية انتقاء المواجهة والصراع بين روسيا والغرب من ناحية، وتصاعد المشكلات الداخلية الاقتصادية والسياسية، التي أثرت في وضعها الدولي^(٢) من ناحية ثانية، وقيام كوزيريف، عندما كان وزيراً للخارجية الروسية من تعين كواذر وزارة الخارجية الروسية من الموالين لسياساته، ذلك من خلال الإصلاحات التي وجهت بالدرجة الأولى إلى ضرب كواذر الوزارة المحافظين، خشية عرقلة عمله وتأليب الشارع الروسي عليهم، وهو أمر أدى إلى تقوية قبضة الديمقراطيين ذوي النزعات الغربية على الخارجية الروسية من ناحية ثالثة، فضلاً عن اشتداد الصراع بين الرئيس والبرلمان واستحواذه على الجزء الأكبر من اهتمام الساسة الروس^(٣). بيد أن كل ما تقدم، كان من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من تراجع روسيا عن ممارسة دورها كقوة وارثة لدور الاتحاد السوفيتي، وتراجعاً عن دعم قضايا عالم الجنوب، بل بالعكس لقد اتبعت سياسة موالية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، سعياً منها إلى إرضاء واشنطن والغرب،

(١) نورهان الشيخ، صناعة القرار روسيا وال العلاقات العربية الروسية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨ ، ص ٧٨.

(٢) Sherman W.Garnett, “Russia's Illusory Ambitions” Foreign Affairs, vol ,16 ,no ,2 March – April 1997 ,p 62.

(٣) زكريا محمد عبد الله، العلاقات العربية – الروسية بين الواقع والمستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٩ ،أيلول ، ١٩٩٤ ، ص ١٨٢ .

فأبدت مواقف داعمة لموافقتها، خصوصاً في بعض الأزمات الدولية التي حدثت قبل منتصف التسعينيات.

و عموماً، فإن السياسات التي كان القادة المدنيون الروس يتبعونها، فيما يتعلق بالسياسات الأمنية والخارجية في العقد الأول، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، بدت متقاطعة مع الإيديولوجية " العسكرية الطابع، التي تناولت بين الشيوعيين والقوميين والعسكريين الروس، ومن نظروا إلى العالم الذي يحيط بروسيا باعتباره مصدر تهديد متزايد على المدى البعيد، متأثرين في ذلك بالخصائص التاريخية الموضوعية، مما زال عالم العسكرية لما بعد الحقبة الليتينية، يشير إلى غرب عدواني، ويرى أن حالة الصراع لا مناص منها، وتمثل عنصراً دافعاً لأغلب القوى التي ظهرت بعد الحقبة السوفيتية، فضلاً عن بعض القيادات العسكرية المستمرة منذ الحقبة السوفيتية السابقة. لقد أدت الخلافات الانفعنة الذكر، إلى إلقاء الشلل فترة طويلة في عملية تحديد التوجهات الإستراتيجية الروسية العامة، وتجسيد أعمال البناء العسكري والتسلحي الروسي، وبدت آثار هذا الخلاف واضحة في البلاد.^(*)

(*) على سبيل المثال، قام الرئيس الروسي الأسبق يلتسين بإقالة المارشال يوري سوكوف، السكرتير العام لمجلس الأمن في روسيا، في حزيران ١٩٩٣ جراء خلاف حول قضايا الأمن والتوجهات الإستراتيجية العامة للبلاد، بعد احتدام الجدل حول الصيغة الأولى للعقيدة العسكرية الروسية التي أعلنت في أيار / مايو ١٩٩٢، انظر: أحمد إبراهيم محمود، العقيدة العسكرية الروسية، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٥، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية كانون ثاني ١٩٩٤، ص ٢٣٥.

فمن الملاحظ أن المسح العام للتهديدات التي تعرض لها الأمن الروسي لم يبد إظهاراً واضحاً للمشكلات الأمنية في المنطقة، فبينما تمثل الإدارات المدنية والأمنية إلى جعل التهديدات الداخلية ذات أهمية أكبر من احتمال وجود تهديد بعدهان غربي، نجد أن هذه القناعة ليست قناعة المحللين العسكريين، وقد يكون هنالك سبب محتمل واحد لهذه الحقيقة يتعلق بالقوات المسلحة الروسية التي سيطرت عليها وزارة الدفاع، ولا توجد لديها مسؤولية مباشرة عن إقامة الأمن والنظام داخل حدود الدولة الروسية، وهو عادة دور وزارة الداخلية، التي تيسر لديها قوات عسكرية يصل تعدادها إلى ربع مليون مقاتل جيد التسلیح^(١).

وعلى الرغم من أن مسألة النزاع في الشيشان، قد جعلت الجيش النظامي يقوم بالدور القيادي في عملية السيطرة على الأحداث في الشيشان، فإن هذه القوات لا تعد قادرة على التعامل مع هذه التهديدات باعتبارها مهامات لها الأسبقية الأولى.

ثانياً: فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين

بدأ عهد بوتين بشكل مأساوي مع انتفاضة عارمة في الشيشان، ومع حادثة غرق غواصة نووية روسية في مياه البلطيق على الرغم من عروض الأسطولين البريطاني وال丹ماركي للمساعدة.^(٢)

(١) لمى مصر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢) مروان إسكندر، مرجع سابق، ص ١٤٣-١٤٤.

ثمة مشكلة خطيرة أخرى، واجهت بوتين، هي المزج الحاصل في روسيا بين السلطة ورأس المال وبين السياسة والاقتصاد وبين الخاص والعام. واللافت أن يلتسين، لم يفشل فقط في القضاء عليه بل قام بتعزيزه في بعض النواحي أيضاً، فإذا ما غضينا الطرف عن العاقبة الكارثية المتمثلة بإشاعة الفساد والتسبب بانهيار الدولة الروسية، فإن المزج ما بين السلطة ودنيا التجارة والأعمال، قد ساهم في المحافظة لا بل وتوسيع المنطقة الرمادية، تلك المنطقة المظلمة التي كان يتم فيها إنتاج وبيع كميات هائلة من البضائع والخدمات، دون أن يدفع أي شخص (كوبيكاً^(*)) واحداً كضريبة. بحيث لم تعد تجد هناك الموظفين الرسميين الفاسدين والسماسرة فقط، بل جزءاً كبيراً من السكان يعملون في المنطقة الرمادية في تلك الأثناء، ما يعني أن ما يزيد عن ٣٠ % من الناتج المحلي الإجمالي كان ينتج في تلك المنطقة^(١).

لقد أصبحت المنطقة الرمادية، بمثابة شبكة الأمان بالنسبة للعاطلين عن العمل، ولذوي الأجور المنخفضة، ولأولئك الذين لهم مستحقات متأخرة لدى الدولة. بعبارة أخرى، لقد ساعدت هذه المنطقة المجتمع على تخطي المرحلة الانتقالية، صحيح أن الدولة كانت تخسر مبالغ ضخمة من تلك الضرائب الضائعة، في حين كان الخارجون على القانون يربحون، لكنها لو حاولت القضاء على هذه المنطقة، فقد تعرض الاستقرار الاجتماعي إلى الانهيار، ما لم تتشي في الوقت ذاته، أماكن قانونية لممارسة النشاط الاقتصادي. ولم تكن المناطق الرمادية حكراً على الاقتصاد وحده،

(*) عملة روسية أصغر من الروبل (كل مائة كوبيك تساوي روبل واحد).

(١) ليли娅 شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سابق، ص ١٠٧.

فالسياسة أيضاً، كانت قد انتقلت لتعيش في ظلالها، حيث اتخذت الكثير من القرارات الهامة خلف الأبواب الموصدة، وبحماية الجماعات المتنفذة. باختصار لم يكن بالإمكان السيطرة على المنطقة الرمادية وفوق ذلك، كانت تنطوي على خطر يهدد سلطة الزعيم، ما لم يكن يريد إطاعة قوانينها.

وفضلاً عن إن المشكلة الأخرى التي تمثلت بمسألة الشيشان، وما رافقها من تداعيات داخلية وخارجية أثرت بشكل أو آخر على مكانة روسيا الدولية.

كان موقف بوتين من حرية الصحافة سبباً في إثارة القلق داخل المجتمع، حيث اعتبر أي انتقاد لسياساتة بأنه هو للدولة، وكان يستغل أي فرصة للرد على المنتقدين. وكان أندريله بابيتسي - المراسل الصحفي الذي يعمل لصالح راديو ليبرتى من أبرز المنتقدين لروسيا في الشيشان، من خلال تقاريره التي كان يرسلها من ميدان المعركة خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، وقد أصبح أول ضحايا امتعاض بوتين من استقلال وسائل الإعلام وتحمل بابيتسي جراء تلك الإجراءات القضائية الروسية التعسفية، حيث اتهم بالتجسس لصالح المتربدين الشيشانيين، ووضع في زنزانة انفرادية^(١).

لكن الكرملين لم يجرؤ على إبقاء بابيتسي في السجن أو إعدامه خوفاً من رد فعل المجتمع الدولي والمجتمع الروسي، فأطلق سراحه، وأسقطت جميع التهم الموجهة إليه. وفي الواقع كان هذا التراجع الإجباري من قبل السلطات الأمنية، مؤشراً إلى اعترافها بالواقع

^(١) ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سابق، ص ١١٣.

السياسي الجديد، وثمة عامل فائق الأهمية في أي إدارة للقضية، مفاده أن، عندما تكون السلطة التنفيذية قوية والمؤسسات ضعيفة، تصبح أهمية هذا العامل أكبر بكثير^(١).

ثمة خلاف حول مسألة أن الأسياد الإقطاعيين في الأقاليم كانوا منذ زمن طویل بحاجة لنقليص نفوذهم، أو أن القوانين المحلية كانت بحاجة لأن تتوافق مع الدستور. فمن بين الجمهوريات الـ ٢١ في روسيا الاتحادية، ثمة جمهورية واحدة، هي أودمورديا، يتوافق دستورها توافقاً تاماً مع الدستور القومي. ونحو ٣٠٪ من القوانين المحلية في الجمهوريات، كانت مخالفة للمعايير المثبتة في الدستور، وكان يمكن حل المشكلة بطرقتين: إما عبر تعزيز السيطرة الإدارية، أو عبر تقوية السيطرة القضائية على عمل الإدارات الإقليمية، واستخدام أدوات ضغط مالية واقتصادية يملكها المركز. ولقد اختار بوتين الطريقة الأولى.

بالطبع، ثمة أسباب أخرى وراء تبني الحل الإداري غير رغبة بوتين في زيادة سلطته، إذ أن بناء نظام قضائي وسيطرة مالية على المقاطعات، كان يتطلب وقتاً، فيما كان بناء نظام يعتمد السيطرة الإدارية عبر كواذر موالية للرئيس أسرع بكثير. ولكن لا بد أن بوتين قد نسي – أو أنه لم يكن يعرف أساساً – بأن السيطرة البيروقراطية تخفي دائماً في داخلها عناصر تسبب الفوضى والخروج عن السيطرة^(٢).

(١) فريد عياد، المجتمع الروسي في المرحلة الانقلالية، المركز اللبناني للبحوث والتوثيق والإعلام بيروت، ٢٠٠١، ص ١١٤.

(٢) ليليا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سابق، ص ١٢٣.

لقد واجه بوتين مهمة أكثر صعوبة من تلك، وهي اختيار قاعدته، أو المجموعات التي سيعتمد عليها. بيد أن مجال الاختيار كان محدوداً: فالشركات التجارية الكبرى، التي كانت تمتلكها طبقة النخبة، وجهاز الدولة بوزاراته المتعددة، واللجان الحكومية، والمؤسسات الأخرى التي كانت تشكل العمود الفقري لنظام الحكم والنخب في الأقاليم، وأجهزة السلطة الرئيسية، أي وزارة الدفاع والداخلية وأجهزة الاستخبارات، والشركات التجارية المتوسطة والصغيرة، بحيث أن تلك المؤسسات،

كان يديرها جيشاً من المواطنين لا سلطة للرئيس بوتين عليهم^(١).

لم يكن اختيار تلك القاعدة بالأمر السهل، فمع الأخذ بعين الاعتبار ميل الرئيس الروسي بوتين نحو المركزية، لم يكن باستطاعته الثقة بشكل مطلق بالشركات الكبرى، التي كانت تمتلك امتيازات ومصالح خاصة، والتي أثبتت عدم قدرتها على كبح جشعها. ومع ذلك، لم يكن باستطاعته، أو لم يكن يريد، أن ينأى بنفسه عن المجموعات المتغذية، على الأقل على المدى القصير. ولكنه لم يكن مستعداً أبداً ليشارك السلطة مع تلك المجموعات^(٢).

ومع تولي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السلطة، كانت هنالك إشارات على وقوع تصدام جديد، وكانت هذه الإشارات غير واضحة تماماً، لأن بعضـاً من الأفراد المتغذين في طبقة النخبة ظلوا في معسكره، وهذه المرة كان الهجوم موجه إلى أثنين من ممتلكـي الشركات التجارية

(١) فريد هياد، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢) آدم عبد الخالق، مؤثرات اتخاذ القرارات في روسيا، الأهرام، القاهرة، ٤ - ٢٠٠٠-١١.

الكبرى غوزينسكي وبيريزوف斯基، الذين حاولا القيام بدور مستقل في الحياة السياسية، لكن أنصار البيروقراطية وأجهزة السلطة الرئيسة في النظام، طالبوا بإخراج أشخاص آخرين في طبقة النخبة من فلك الكرملين، غير أن بوتين في سياق تشكيله لقاعدته اختار على ما يبدو الأشخاص الذين ينسجمون مع عقليته أكثر من غيرهم، أولئك الذين لا يرهنون بكل شيء، على ورقة واحدة، والذين يتجنبون المواجهة المباشرة وخاصة مع الأقوياء من الخصوم، والذين يعملون على إضعاف الجميع بشكل تدريجي عن طريق تضييق مساحة مناوراتهم شيئاً فشيئاً. وفي هذا الخصوص، ضغط الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على السلطة البيروقراطية، لكنه لم يمس أولئك الذين كانوا على الولاء له من طبقة النخبة. ومن الواضح أن بوتين أراد تأسيس نظام سلطة، تجد كل المجموعات المتنفذة مكاناً لها فيه، دون أن تتمكن أية مجموعة من الادعاء بامتلاك دور أو نفوذ خاص في الكرملين؛ لأنها، إن فعلت ستفقد ذلك المكان المخصص لها.

كانت المشكلة تكمن في أن كل القوى الأساسية المحيطة بالرئيس وجهاز الدولة، وطبقة النخبة، وأجهزة السلطة لم تكن مهتمة بالقيام بإصلاح منطقي وقابل للاستمرار. ولم يكن واضحاً ما إذا كان الرئيس سينجح في البقاء فوق الخلاف، وتجنب الوقوع تحت سيطرة أحدى القوى السياسية، غير أن عملاً آخرًا، سيؤدي إلى نجاح الرئيس بوتين بالإمساك بزمام السلطة وجسم الأمر لصالحه، وهذا العامل هو صفات القيادة أو كما يسميها البعض الكاريزما.

المطلب الثاني

المعوقات الاقتصادية

عانى الاقتصاد الروسي من الانحلال قبل مدة طويلة من تولي بوريس يلتسين منصبه كرئيس للدولة الروسية، ومن بعده فلاديمير بوتين، وعانى الاقتصاد من الانحلال أساساً عندما تسلم ميخائيل غورباتشوف مقاليد الحكم في الاتحاد السوفيتي السابق، وازداد ذلك التدهور عندما حاول غورباتشوف معالجة الوضع دون استخدام الوسيلة المناسبة لذلك^(١).

لقد ضاعف حجم الأزمة الروسية الضعف السياسي للزعامة الديمقراطية الجديدة، وانسحاب الدولة الروسية من الاقتصاد، والغرق في توقعات مبالغ فيها للحصول على مساعدات غربية، وخصوصاً من الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن تلك المساعدات، لا سيما المقدمة من ألمانيا والولايات المتحدة، قد اتسمت بـ«بـكـرـ حـجمـهاـ وـبـالتـدـريـجـ»، فإنـهاـ لمـ تـكـنـ فيـ أـحـسـنـ الـأـحـوـالـ قـادـرـةـ عـلـىـ إـحـدـاثـ اـنـتـعـاشـ اـقـتـصـاديـ سـرـيـعـ. وقد وفر التذمر الاجتماعي الناجم عن ذلك، ركيزة إضافية لفريق المنتقدين المتزايد الذي ادعى أن الشراكة مع الولايات المتحدة، لم تكن سوى خدعة مغيدة للولايات المتحدة ومدمرة لـ«روسيا».^(٢)

(١) لمى مضر الإمام، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢) أنديز اسلوند، كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق، ترجمة محمد جمال، ، القاهرة: مركز الأهرام، ١٩٩٧، ص ٢٦.

وقد أشار الكثير من المسؤولين والمفكرين الغربيين، إلى المأزق الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي بكونه أحد أسباب تفكك الاتحاد السوفيتي، فحسب وصف ريتشارد نيكسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق، "حاول غورباتشوف أن يعالج اقتصاداً مريضاً بأفراص مهدئة، فبدأ بإصلاحات سياسية لا بإصلاحات اقتصادية".^(١)

فقد انعكس تطبيق السياسة في الدولة، إلى فوضى عارمة في المجال الإداري بشكل واسع، وتفكك البنى الإدارية والتنظيمية للمشاريع، وهو ما يفسر ما ذهب إليه زيوغانوف من ترهل الحزب الشيوعي، بحيث انعدم الدافع الإيديولوجي للحفاظ على الدولة. وقد ورثت روسيا الاتحادية هذا الاختلال البنوي الرئيسي في البناء الاقتصادي للدولة. وبادر يلتسين ومجموعته الاقتصادية إلى محاولة إيجاد حلول لهذه المعطلة بتبني سياسة الإصلاح واقتصاد السوق، إلا أن الخطوة لم تتکل بالنجاح المطلوب، وتبينت بزيادة معاناة شرائح واسعة من المجتمع الروسي، وإلى نقص الاستثمارات، وتعذر إصلاح المؤسسات الاقتصادية والزراعية، وتركز الثروة في يد فئة جديدة من أصحاب رؤوس الأموال.^(٢)

وأدى تفاقم ذلك الوضع إلى اضطرار الرئيس يلتسين إلى التضحية ببعض أقرب مستشاريه الاقتصاديين، خاصة بعد تراكم السلبيات التي

(١) ريتشارد نيكسون، ما وراء الأكمة، ترجمة مالك عباس، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص ٣٩.

(٢) لمى مصر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢٥٤.

أدت بنتيجتها إلى الأزمة الاقتصادية الطاحنة في عام ١٩٩٨، وكان من أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية الروسية^(١).

أولاً: تفشي الفساد والجريمة

كان لانتشار الجرائم في المجتمع الروسي ثلاثة أبعاد الشعبي والتجاري وال رسمي، ومن مظاهر هذه الأزمة الاستمرار بنزوح رؤوس الأموال الروسية إلى الخارج. فقد اعترف الرئيس الروسي بوتين بنزوح أكثر من ٢٠ مليار دولار سنوياً، وهو ما يمثل أكبر استنزاف للأموال الروسية، فضلاً عن استمرار ظاهرة الفساد، وتسليط عصابات المافيا القوية، حيث إنَّ الفساد تسبب في خسارة روسيا ما يزيد على ١٥ مليار دولار سنوياً، وقوض أساس المجتمع الروسي، ومثال ذلك ما أعلنته النيابة العامة الروسية في منتصف العام ٢٠٠١، أن أكثر من عشرة آلاف موظف روسي، بينهم ١٥٠٠ ممثل لقوات الأمن، أدينوا خلال العام ٢٠٠٠ بتهم فساد واختلاس الأموال العامة.^(٢)

ثانياً: الديون الروسية

مثلت قضية الديون المترتبة على روسيا أكبر تحد للبلاد لجهة استنزاف مواردها، إذ وصلت قيمة الديون التي ورثتها روسيا الاتحادية عن

(١) لمى مصر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٥٤.

الاتحاد السوفيaticي حتى العام ٢٠٠٣ إلى ١٧٥ ، ٩ مليار دولار، وهو أمر يتطلب إعادة جدولة الديون، والبحث عن طرق سدادها.^(١)

ثالثاً: تراجع جودة السلع الروسية المصدرة

ساور قلق شديد لدى وزارة الدفاع وبعض المشترين الأجانب للأسلحة الروسية، من تدهور نوعية السلع التي تتجهها المصانع العسكرية. كما سادت مخاوف جدية من أنه بغياب أي إجراء حاسم لتحديث المعايير وإدارة الجودة، ستكون صناعات الأسلحة وأسواقها والتكنولوجيا العالمية والسلع المدنية ذات الاستعمال المزدوج، في مشكلة واضحة.

رابعاً: رداءة حال رأس المال البشري والمادي للصناعة

فبعد أكثر من عقد من الضمور وقلة الاستثمار، ارتفع متوسط العاملين بشدة ولم يوظف سوى القليل. ويفترض أن مهارة العمال المهنية تدهورت بما في ذلك مهارات المسؤولين عن إدارة الجودة. كما أن المعوقات الاقتصادية تتصل عملياً بمشكلة انخفاض السكان، وكهرولة المجتمع الروسي المتزايدة، والتي كان لها آثار اقتصادية سيئة لاحتمال انخفاض قوى الشباب العاملة، كما أن ما يزيد هذه الحالة تقائماً هي الهجرة إلى الغرب وإسرائيل، وال الحرب في الشيشان وما تستنفذه من

^(١) The world Factbook, < <http://www.cia.gov/library/publications/the-world-fact-book/index.html> /

وقد أبدت روسيا على لسان رئيسها بوتين عن ندمها لتحمل أعباء ديون الدول التي كانت خاضعة للاتحاد السوفيaticي.

أموال ورجال، فضلاً عن إدمان نسبة كبيرة من السكان على تناول الكحول والمخدرات، كما يؤخذ على قطاع النفط الروسي ببروغرافية أجهزته الإدارية وتخلفها.^(١)

ومن الحقائق الأخرى أيضاً، أن علماء الرياضيات الروس هم الأفضل في العالم عدداً وكفاية، ومن بينهم علماء الذرة، كما أن روسيا متقدمة بشكل واضح في هندسة الصواريخ وفي علم المعادن وعدة علوم أخرى مرتبطة بالتصنيع العسكري. وإذا كانت هجرة اليهود الروس ومختلف الإغراءات التي تقدم من الغرب لاستنزاف القدرات والخبرات العلمية الروسية، قد أفقدت روسيا عدداً لا بأس فيه من العلماء وخبرائهما، فإن ضخامة أعداد العلماء الروس كفيلة بالمحافظة على القاعدة العلمية القوية القادرة على استمرار وتطوير الصناعات القائمة.^(٢)

ثمة ثلاثة عوامل للاستقرار الاقتصادي في روسيا: قطاع الطاقة والمواد الخام، وأنشطة المجموعات الصناعية المالية الكبرى والتحديث، لكن هذه العوامل كانت تتسبب ببعض المشاكل. فالاتجاه نحو المواد الخام أنتج اقتصاداً غير متوازن يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط والغاز، أما بالنسبة للتحديث من فوق، فقد مثل ضغطاً ببروغراطياً هائلاً، الأمر الذي شكل عائقاً فعلياً وضررياً من المستحيل.^(٣).

(١) لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٢) خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص ٤٠.

(٣) ليли娅 شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

يشار إلى أن، المعوقات الاقتصادية، كانت سبباً في التقرب من دول الاتحاد السوفياتي السابق، إلا أن عرقلة التقارب تعود إلى جملة أسباب منها، عدم الوثوق، حتى بصبح التكامل الاقتصادي مع روسيا، رغم أن هذه الأخيرة، كانت بأمس الحاجة إليها. إذ كانت تخشى مما يمكن أن تتضمنه من عوائق سياسية، إضافة إلى أن روسيا لم تكن قوية اقتصادياً وسياسياً بما يكفي لفرض إرادتها، ولم تكن جذابة اقتصادياً بما يكفي لإغواء الدول الجديدة، فالضغوط السياسية لم تؤد إلا إلى دفع تلك الدول لإقامة المزيد من الروابط الخارجية وفي مقدمتها مع الغرب، ثم في بعض الأحيان، مع الصين والدول الإسلامية المهمة في الجنوب، وفي الوقت ذاته، عملت الأفكار المتعلقة برسالة روسيا الأوراسية والدور الروحي السلافي على عزل روسيا أكثر عن أوروبا والغرب بشكل عام، الأمر الذي فاقم الأزمة وأخرَ تحديث المجتمع الروسي.^(١)

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نجحت الولايات المتحدة عبر مجموعة من الإجراءات العسكرية في أوروبا الشرقية في استدراج روسيا إلى سباق التسلح، واستغلت غفلة موسكو لترتيب الأوضاع في الداخل، وختمت خطواتها بطرح مشروع إقامة درع صاروخية في بعض بلدان أوروبا الشرقية، مثل بولندا وتشيكيا تحت ذريعة صد صواريخ إيرانية محتملة.^(٢)

(١) لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(٢) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩، ص ٥٩.

وفي نهاية العام ١٩٩٩ ظهر أن تحسناً كبيراً قد أدخل على الجيش. وقد بدأت خطوات الإصلاح تؤتي ثمارها منذ تولي الرئيس فلاديمير بوتين رئاسة روسيا في العام ٢٠٠٠، وبصفة خاصة مع الجهد الذي قام بها وزير الدفاع، سيرغي إيفانوف، ورفع المخصصات المالية التي صارت توجه لتطوير الجيش وإصلاحه ودعم وإقامة جيش محترف.^(١)

لكن هذا التحسن ينبغي فهمه من خلال مقارنته بالحالة التي كان عليها وقت تفكك الاتحاد السوفيتي، ولا يعني للمراقبين أن الجيش الروسي، قد وصل إلى المستوى الذي يتاسب مع مكانة روسيا كدولة عظمى، مما زالت المشكلات الكبيرة قائمة وتحديث الأسلحة والمعدات والتقنيات تلاقي عقبات التمويل وعدم كفاية الميزانية السنوية^(٢).

وقد استعرضت روسيا قدراتها العسكرية في القطب الشمالي فأرسلت بعثة في العام ٢٠٠٧، تمكنت من الوصول إلى عمق يربو على أربعة آلاف متر وغرز العلم الروسي في عمق المحيط القطبي في خطوة رائدة في التاريخ البشري، شبّهت برفع العلم الأمريكي على سطح القمر^(٣).

ومن المتوقع أن يتطور التناقض الاقتصادي في تلك المنطقة إلى تناقض عسكري، خاصة مع استعداد كل من الولايات المتحدة وروسيا لعسكرة

(١) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، مرجع سابق ، ص ٥٨.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٥٩.

(٣) المرجع ذاته ، ص ٦٤.

الإقليم، وإعلان كندا نيتها إنشاء قاعدتين عسكريتين لحماية مصالحها في الإقليم.

ولكن تمكنت روسيا في القرن الحادي والعشرين من استعادة قدر كبير من التوازن في مكانتها الدولية، ذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها: مواظبة روسيا على إطلاق مركبات الأبحاث إلى محطة الفضاء الدولية لأغراض متعددة، وفي مقدمتها خدمة التحام المركبات الفضائية، فضلاً عن تمكن روسيا من إقناع المجتمع العلمي الدولي بريادتها الفضائية من خلال إدارة محطة الفضاء الدولية. وكان من أبرز هذه القدرات أن سفن الشحن الفضائية الروسية من طراز "بروغريس"، صارت الوسيلة الوحيدة لنقل المؤمن والمعدات إلى المحطة الفضائية الدولية.^(١)

ومنذ العام ٢٠٠١، أطلقت روسيا خدمة "السياحة الفضائية" والتي تحولت بشكل تدريجي إلى رحلات دورية يتنافس في الاشتراك بها الأثرياء الكبار في العالم. وكانت آخر الرحلات السياحية في شهر آذار / مارس ٢٠٠٩ حين حملت مركبة فضائية روسية المليونير تشارلز سيموني السائح الأمريكي من أصل مجري في رحلته الثانية إلى الفضاء.^(٢)

وفي ميدان آخر، تمضي روسيا قدماً في محاولة تدعيم قدراتها الإستراتيجية. فقد توجهت قطع من الأسطول الروسي إلى بحر العرب وخليج عدن وسواحل القرن الأفريقي تحت ذريعة محاربة القرصنة على سواحل الصومال. كما وتعمل روسيا جاهدة للعودة إلى الشرق الأوسط،

(١) غراهام ايفانزو وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص ٦٥.

(٢) عاطف معتمد عبد الحميد، مرجع سابق ، ص ٦٦.

وبصفة خاصة التعاون مع دول المنطقة التي تعاني من اختلال في ميزان القوى الأقليمية مثل سوريا وإيران ولبنان واليمن. وتلعب المواقع الجغرافية لتلك الدول أهمية كبيرة لروسيا.

ولعل ما نسعى إليه في هذا البحث، هي المرحلة "الانتقالية" التي تمر بها تلك الدولة المهمة على خريطة العالم السياسية. فإذا ما انتقضى عقد آخر من الزمن، وثبتت روسيا هويتها، وتمكنـت من تدعيم خياراتها المستقبلية، ستكون الورقة التي بين أيدينا على نحو ما نأمل، مفيدة في رصد ومتابعة التحولات المهمة التي مرت فيها روسيا خلال عقدين من الزمن.

المطلب الثالث

المعوقات الكاريزمية

الكاريزما كلمة يونانية الأصل، ومعناها النعمة الإلهية، ويقصد بها السمة التي تتميز بها شخصية فرد، وتجعله يؤثر ويملك سلطة غير طبيعية على الناس، وفي علم الاجتماع يشير هذا المصطلح إلى مجموعة من الصفات التي تتحقق عند الذين يملكون قوة القيادة ويمارسونها بصورة خارقة للعادة. والكاريزما - كلمة إغريقية قديمة، تعني موهبة ربانية أو منحة إلهية، وهي بالتأكيد موهبة ربانية، كونها تشير إلى الجانبية الكبيرة والحضور الطاغي الذي يتمتع به بعض الأشخاص. ففي حين يمكن لكل إنسان اكتساب شعبية خاصة ومدرورة، يصعب على معظم الناس

اكتساب كاريزما تضمن ولاء الجماهير وتعلقهم بحامل الرسالة أكثر من
الرسالة نفسها^(١)

والكاريزما عنصر مهم في شخصية القائد، كونها تضمن اجتذاب الجماهير والاحتفاظ بولائهم، بل وغسل أدمغتهم في كثير من الأحيان، وقد تتجسد في مجال السياسة، كما في شخصية تشرشل وغاندي ومانديلا.

وعلى الرغم من ارتباط ظاهرة الكاريزما بالقادة العظام كنابليون ولينين وكينيدي وماوتسي تونغ وجمال عبد الناصر، إلا أنها غير مشاهدة أو ملموسة في قادة اليوم؛ فالرؤساء الحاليون مثل بوش وبيل وشيراك لا ينتهيون بأي جاذبية أو كاريزما شخصية، بل اتضح أنهم يثيرون ملل الناس في أثناء خطبهم المعتادة. وقد يعود السر هنا، إلى وجود نظم انتخابية تضمن وصولهم للمنصب القيادي، اعتماداً على الترشح والترجيح، وليس على الشعبية أو الكاريزما الذاتية.

اعتبر ماكس فيبر الشخصية الكاريزمية، هي شخصية تتميز بعيوب خلقي أو بصفات خارقة أو ما يستدر العطف، ومن ثم الالتفاف حولها، وبحسب رؤية فيبر، يرى فيه التابعون علامه. ويأتي البطل الكاريزمي بشخصيته الطاغية في لحظة فراغ سياسي ليملأ هذا الفراغ، ويصحح مسار التاريخ، بحسب ما يتخيّل تابعوه. وقد قسم علماء السياسة الشخصية الكاريزمية إلى أنواع مختلفة. كما اعتبر فيبر، أن اللحظة ذاتها وليس الشخص فقط، قد تكون لحظة كاريزمية، أي أن اللحظة قد

(١) غراهام إيفانزو وجيفري نوبنهايم، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. ١٦٧.

تساعد على ظهور الشخصية الكاريزمية. ففي العالم المتقدم بلحظاته المتقدمة، يمكن الحديث عن كاريزما التقدم التي تنتج قيادة راشدة تملأ الفراغ السياسي، أما في العالم المتخلف بلحظاته المختلفة، فيصبح الحديث مناسباً عن "كاريزما التقاهة". وهذا هو الحال في عالمنا اليوم.

(١)

وفي ضوء ما تقدم، كان التدخل الأجنبي في أي منطقة من العالم، يأتي عندما يفشل أهل المنطقة في إدارة شؤونهم. وبالطبع يحمل التدخل الخارجي أحنته ومصالحه الإستراتيجية، ولكن إن لم يجد ثغرة لما نفذ منها، فمن المؤكد أنه كان يحلو للأميركيين مثلاً أن يلعبوا دوراً في روسيا الغنية بثرواتها، وهم فعلوا ذلك، عندما كانت روسيا دولة ضعيفة تنهشها عصابات المافيا الدولية والمدمرات، ولكن روسيا فلاديمير بوتين، التي رتبت بيتها الداخلي واستعادت مركزها كدولة كبرى ذات ثقل وزن، قطعت الطريق على الأميركيين وسواهم. على أية حال، ثمة شيء واحد واضح كل الوضوح، وهو أن يلتسين في بداية التسعينيات أصبح زعيم روسيا لسبب رئيسي، وهو أنه جمع في شخصيته وفي حكمه ما بين الارتباط بالماضي والرفض لذلك الماضي في آن معاً. وبطريقة مشابهة إلى درجة تثير العجب، بدأ بوتين، هو الآخر حكمه الادعاء باستمرارية الخط "اليلتسيني" وفي نفس الوقت رفضه.

كان أسلوب يلتسين السياسي، يشتمل على المبادئ الأولية للسياسة السوفيتية النموذجي، إلى جانب رغبته بتنمیر الخواص الشيوعية التي يمتلكها. فهو قد يتصرف كأحد النبلاء المتعجرفين من روسيا القديمة في

(١) أمون فندي، كاريزما التقاهة، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٤/٢/٢٠١٢.

احتقارهم للتابعين والمرؤوسين، ويفضل اتخاذ القرارات بشكل شخصي وخلف الكواليس، ملتجئاً إلى المكائد، وهي الخاصية التي كانت تميز طبقة النخبة في العهود الشيوعية وحتى في أزمنة الإقطاع، ولم يكن يلتسين يستطيع أداء عمله بشكل جيد في نظام يفصل بين السلطات، ولهذا السبب سعى بكل قوته من أجل احتكار تلك السلعة، أي السلطة التي امتلكها في قبضته وأبعد عنها بالقوة كل من تسول له نفسه المطالبة بها.^(١)

وفي الوقت ذاته، أظهر يلتسين ميلاً للديمقراطية من خلال اهتمامه بالحرفيات المدنية الأساسية، وتقبله للنقد حتى عندما يكون قاسياً وجارحاً، فضلاً عن ذلك عرف يلتسين كيف يلجأ إلى الرأي العام في صراعه مع جهاز الدولة ومنافسيه حيث كان يدرك أهمية الرأي العام. وخلال الفترة الأولى من إدارته للسلطة (١٩٩١-١٩٩٢) ركز الرئيس الروسي السابق يلتسين على هدفين أساسيين هما: دمج روسيا في أوروبا وجعلها دولة ديمقراطية قوية ومتمدنة.^(٢)

بيد أنه لم تكن له رؤية واضحة حول كيفية تحقيقهما وهو ما دفعه إلى التراجع عنهما، وتركيزه على محاربة منافسيه وتنمية نظام حكمه الفردي. وهكذا ركز على الإصلاحات الداخلية لكن في سياق حماية موقعه فقط.

في تلك اللحظة، بدأ التفكير في الإصلاحات، ولكن في سياق حماية موقعه فقط. فإذا كانت تلك الإصلاحات غير متعارضة مع سلطته استمر

(١) ليлиا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٨٤.

بها، أما إذا كانت تعمل على تعقيد حياته، فإنه كان يبطئ العمل بها أو حتى يوقفها نهائياً، فظاهرياً كان يلتسين الضامن الوحيد للتوجه الجديد نحو الغرب والليبرالية، لكنه بدأ من العام ١٩٩٣ التوقف عن كونه القوة الدافعة وراء عملية الإصلاحات، التي كانت تزداد ركوداً شيئاً فشيئاً.^(١) ولم تكن سياسة الرئيس الروسي تتصرف بالتناقض فقط، بل معتقداته السياسية أيضاً، فمع أنه جعل من معاداة الشيوعية إيديولوجية ونجح في تدريب الطبقة السياسية على العمل في جو من التعديدية، وأعطى أول حكومة له إلى مجموعة ثانية من التكنوقراطيين الليبراليين غير المعروفين، متزاوجاً بذلك التقليد الروسي المتمثل بحكم الكهول الذي رفض دائماً الاعتراف بسلطة الشباب، باستثناء الفترة الثورية الوجيزة خلال عشرينيات القرن الماضي، إلا أنه ارتد في الحكم بطريقة مختلفة عن أسلافه، فملكيته "المنتخبة" لم تكن سوى نظام حكم فردي غير مجزأ، وغير متغير، كما كان الحال في روسيا منذ زمن طويل، وصحيح أن النظام يتطلب شرعية انتخابية، فهذه البنية السياسية الهجينة القديمة الجديدة، مقدر لها أن تكون من الداخل ممزقة وغير مستقرة ومتناضضة^(٢).

روسيا هي بين خياري التحرر والديمقراطية في الوقت نفسه، ولهذا كانت بحاجة إلى زعيم يمكنه توحيد المجتمع، الذي لم يكن مستعداً للتخلّي عن الماضي السوفياتي، بل كان يريد فقط تجديد النظرية

(١) احمد الرئيس، رؤساء روسيا الجدد، دار قرطبة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ٤٤.

(٢) المرجع ذاته، ص ٥١.

الاشتراكية، من جهة والمجتمع الذي كان يحاول تجاوز الماضي والخلص من آثاره بشكل كامل من جهة أخرى، ولهذا كان يلتسين، الذي عاش في كلتا الحقبتين، السياسي القادر على الجمع، ولو بشكل مؤقت، بين رغبيتين وأجنديتين متعارضتين كلياً.

ومن الناحية النظرية، يمكن أن نشير إلى مسار آخر للتغلب على الشيوعية: والذي يتمثل في اجتثاث جذري لكل العناصر السوفيتية، وتتضمن هذه العملية استبدال طبقة النخبة السياسية وبناء مؤسسات جديدة، لكن هذا التحول الجذري كان سيتطلب زعيمًا مستعداً لاستخدام العنف، من أجل إبطال تأثير الفئات الاجتماعية غير المستعدة لهذه التغيرات الحاسمة، والتي كانت تشكل الأغلبية في روسيا. فضلاً عن ذلك، فمثل هذا النوع من التحول، كان سيتطلب وجوده قوة ديمقراطية منظمة تمتلك خطة للعمل وزعيمًا يملك إرادة سياسية لتوحيد المجموعات السياسية المهمة بمثل هذا التطور.

في أي حال، ثمة تشوه في الصيغ والمؤسسات الجديدة في روسيا الاتحادية بفعل تأثير تقاليد المجتمع الروسي وب بيئته الثقافية وخصائصه التاريخية. ولهذا السبب لم تستطع روسيا تطبيق نموذج بولونيا وتشيكوسلوفاكيا^(١)، الذي تمثل باتفاق القوى السياسية الأساسية في البلد على تقسيم السلطة بين النخبتين القديمة والجديدة، وذلك لأن المعارضة المعادية للشيوعية في روسيا، كانت ضعيفة جداً في حين أن طبقة النخبة الشيوعية كانت قوية جداً، مما أهلها بإصلاحات على أساس من

^(١) ليليا شيفتسوفا، مرجع السابق، ص ٨٧.

الإجماع. وعليه يمكن القول إن التغيير في روسيا الجديدة، كان في جوهره مجرد استمرارية للماضي.

ولكن من أجل خروج تدريجي، وغير دموي من الشيوعية، وبخاصة مع عدم وجود إجماع وطني حول السياسة العامة الروسية الداخلية والخارجية، كانت روسيا بحاجة إلى زعيم من طراز خاص، سياسي يمتلك شخصية كاريزماتية، يمكنه أن يكون بدليلاً عن غياب النخب الجديدة والأجندة المنظمة، ومستعداً لبناء مؤسسات جديدة. ولهذا كان يلتسين أفضل من سيحكم روسيا في مرحلة التغلب على الشيوعية وقاد المرحلة الجديد، لأنه كان يستطيع توحيد الأمة على برنامج ديمقراطي بدلاً من برنامج معاذ للشيوعية.

وبعد العام ١٩٩٦، كان ينبغي على الرئيس الروسي يلتسين أن يتنازل عن السلطة لسبعين: أولاً لأسباب صحية من جهة ولأنه لم يكن يدرك ماذا ينبغي عليه فعله في المرحلة التالية، أو كيف سيغير في الواقع، أنه لم يكن يعرف ما هي الأهداف التي ينبغي عليه وضعها، باستثناء الإبقاء على وضعه هو بالذات من جهة أخرى، ولهذا كان لا بد من أن يترك منصبه كي تتمكن روسيا من المضي قدماً باتجاه المزيد من الديمقراطية المنظمة، وكيف يحافظ على كرامته ويقي في نظر التاريخ زعيمًا "تغييراً".^(١)

إلا أن بقاء يلتسين في الكرملين بعد العام ١٩٩٦، أسهم في إضعاف السلطة وإيقاعها في الفوضى، وكانت إمكانية الإنقاذ معودمة، لأن الرئيس كان قد عمل لسنوات على تدمير أي فرصة لظهور نخب

(١) ليлиا شيفتسوفا، المرجع السابق ص ٨٧.

وزعامت جديدة في روسيا. أضف إلى ذلك ما قامت به غالبية الليبراليين الروس من المراهنة على الزعيم ونبذهم الحاجة إلى مؤسسات مستقلة، الأمر الذي أضعف ثقة المواطنين بفكرة الديمقراطية الليبرالية نفسها. فكانت روسيا واقعة بين طرفي كمashaة. فمن جهة أدت إعادة انتخاب يلتسن لفترة رئاسية ثانية إلى إصابة الحكومة بالركود، ومن جهة أخرى، لم يكن ثمة بديل عنه، وذلك كان جزئياً على الأقل، خطأ الليبراليين والديمقراطيين، وكان الخيار البديل، الوحيد لياتسين في العام ١٩٩٦، هو عودة الحزب الشيوعي إلى السلطة برئاسة زيوغانوف^(١). ولهذا السبب اضطر يلتسن للبقاء في المسرح السياسي، بالرغم من انتقاء الحاجة إلى موحد معاد للشيوعية، وبالرغم من أنه أصبح عقبة في وجه مرحلة من التحول^(٢).

المرحلة الثانية: جاء استلام فلاديمير بوتين للسلطة كعملية تسليم الوصي والوريث، وكان على الزعيم الروسي الجديد اختيار عدة اختيارات صعبة، أولها شكره وامتنانه للفريق الحاكم القديم. فقبل استقالة يلتسن في كانون الأول / ديسمبر من العام ١٩٩٩، قام بوتين بدور المطبع المثالي، حيث قام بكل ما بوسعه لإثبات أنه لم يكن لديه أية طموحات خاصة به، وهذا قد يكون صحيحاً بالفعل في تلك الفترة، لأنه بدا كأنه كان يريد أن يكون مجرد موظف وليس شخصاً مميزاً أو زعيماً ربما،

(١) عامر الجمالي، كيف حكم يلتسن روسيا، مجلة الباحث العربي، دمشق، العدد ٣٣، ٢٠٠٢، ص ٨٧.

(٢) المرجع ذاته، ص ٨٨.

كان خائفاً من تحمل المسؤولية أو من قلة خبرته. أو ربما كان يخشى أن يغير يلتسين رأيه في اللحظة الأخيرة ويعين وريثاً آخر.^(١)

في الحقيقة، لم يكن ثمة أية ضمانة بأن هذا الوريث سيكون هو الخيار الأخير ومن يمكنه أن يعرف بماذا يفكر الرجل المريض أو ابنته في الخطوة التالية؟ ولهذا السبب كان بوتين مرغماً على أن يكون مطيناً وأن لا يجذب الانتباه إليه، وأن يصبر وينتظر فرسته. ربما كان هذا دوراً طبيعياً بالنسبة إليه، بصفته ضابطاً سابقاً في المخابرات، حيث قام في تلك الفترة بدور المساندة والداعم مرات ومرات، وربما قد وجد صعوبة في التأقلم مع الحياة العامة. على أية حال، لم يكن ثمة شك في أن بوتين بعد استقالة يلتسين سيربح الانتخاب الرئاسي المزمع إجراؤه آنذاك في آذار من العام ٢٠٠٠. لكن الأمر الذي لم يكن معروفاً بعد، هو ما إذا كان سيتبع منطق إرث يلتسين أم سيبدأ في تغييره. لكن بصرف النظر عن شعوره إزاء نظام يلتسين، فإنه سيضطر للعيش معه لوقت طويل، أما بشكل سلمي أو بشكل صدامي وستقضى روسيا وقتاً طويلاً في إيضاح موقفها من الرجل الذي ترك الساحة على نحو غير متوقع عشية العام ٢٠٠٠.

كان هناك عشرة مرشحين آخرين إلى جانبه، من بينهم نفس الأشخاص الذين كانوا يتنافسون مع يلتسين في الانتخابات السابقة مثل الزعيم الشيوعي غينادي زيوغانوف وزعيم حزب يا بلوكو الديمقراطي غريغوري يافانيسيكي وزعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي القومي

(١) سامي الشعراوي، روسيا ما بعد يلتسين، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، العدد ١٩٦، ص ٦٥.

الطامع المهرج السياسي فلاديمير جيرينوفסקי.^(١) بينما دخل بقية المرشحين السباق الرئاسي بدون أدنى فرصة ليس فقط في الفوز حتى في الحصول على دعم ذي أهمية، وما كانوا يريدونه، هو الشهرة والتغطية التلفزيونية حتى يتمكنوا لاحقاً من تحقيق مأرب أخرى.

لقد سمحت الحرب الشيشانية لبوتين بأن يلعب دور الزعيم القوي والحاكم، ولكن ثمة عوامل أخرى، ليست أقل أهمية ضمنت نجاحه، فمن جهة كان بوتين الخليفة الرسمي ليلتسين، بمبادرة من الرئيس الروسي الأول نفسه، الأمر الذي ضمن دعم الطبقة الإدارية وانقالاً سلرياً للسلطة، ومن جهة أخرى فإن صورته كزعيم صارم لا يزيح عن مبادئه التي كانت إيجابية بالمقارنة مع صورة يلتسين الضعيف الوهن.^(٢)

عبارة أخرى أمكن لهذا الوريث أن يكون مقبولاً من كل الموالين والمعارضين على حد سواء، ومن أولئك الذين كانوا يريدون انقالاً منظماً وهادئاً واستمرارية كما سبق، وكذلك من أولئك الذين كانوا يطالبون بالتغيير على مستوى القمة وبالقطعية مع الماضي، ومن طبقة النخبة التي ساندت بوتين مساندة كاملة، آملة بأن يحافظ على الوضع الراهن الذي استفادت منه إلى حد كبير، وأرادت الاستمرارية.^(٣) ثم كان هناك أولئك الذين كانوا يريدون من بوتين، بصفته ممثلاً للأجهزة الأمنية، أن يعيد المجتمع إلى الطريقة التي عاشها أيام الاتحاد السوفيتي، أو أن يقدم نظاماً دكتاتورياً صرفاً. فيما كان أمل بعض الليبراليين بأن

^(١) عامر الجمالي، *كيف حكم يلتسين روسيا*، ص ٩٠.

^(٢) المرجع ذاته، ص ٩٧.

^(٣) المرجع ذاته، ص ٩٩.

يتبع بوتين، الإصلاحات الاقتصادية المتوقعة منذ فترة طويلة، لكن الرغبة الساحقة لدى الطبقة السياسية والشعب الروسي عموماً، كانت تكمن في أن يثبت بوتين نفسه كزعيم قادر على جلب النظام بعد الفوضى التي أحدثها يلتسين، ووضع حد لتقلب الكرملين.

قبل الانتخاب، رفض بوتين التفصيل في بيان مبادئه السياسية، محاولة منه للحفاظ على المصداقية عند مؤيديه المتتوعين، لكنه لن يتمكن من بقائه صامتاً إلى الأبد في ذلك الوقت، كان قد تكلم مرة واحدة فقط حول "تطور روسيا في مقالة حملت عنواناً متکلفاً، "روسيا على حافة الألفية" ظهر في ٣٠ كانون الأول من العام ١٩٩٩، في تلك المقالة استند بوتين كثيراً إلى الماضي، حيث دعا إلى مزج القيم الإنسانية العالمية مع العدالة الاجتماعية، الوطنية والمركزية والملكية الجماعية، والتقاليد الروسية. تلك المبادئ كانت رائجة فعلاً في العهود السوفيتية عندما كانت الأمة تحاول شق طريق خاص، ولكن مع سقوط الشيوعية، أصبحت تلك الادعاءات بالفقد الروسي أو البديل الروسي باطلة ضربة واحدة، وكان بوتين على إدراك أو عن غير إدراك، يحاول إعادة إحياء فكرة أن لا مستقبل لها. لربما كان يحاول التأثير في المحافظين من الشعب الروسي، لكنه ارتكب هو أو مستشاره خطأ هنا.

بدأ بوتين عصبياً خلال حفل التولية، تطلب السيناريو منه القيام بمشية طويلة عبر أروقة الكرملين حتى يصل إلى الغرفة التي سيُجرى فيها الاحتفال، في أثناء صعوده أدراج الكرملين التي لا تنتهي، أظهرت الكاميرات التلفزيونية وجهه الشاحب المتوتر وجسده القوي، ولكن الصغير الذي كان ضائعاً تقريباً وسط ضخامة الكرملين وببدلته غير المناسبة، بدأ غير منسجم إلى حد بعيد مع الطقس الملكي. وهذا أمر

طبيعي تماماً بالنسبة لشخص اعتاد على التواجد في الظل، وراء رئيس ما، ينفذ مهامات مساعد رئيس (KGB)، نائب عمدة سان بطرسبورغ، عضو غير ذي أهمية في إدارة رئيسية فإذا به يجد نفسه فجأة سيداً للكرمelin^(١).

كان الزعيم الروسي الجديد في وضع استثنائي لربما يلتسين يحسده عليه، فليس هنالك من منافسين يهدد سلطته والطبقة النخبة بدت مخلصة بل خاضعة له، أما الشعب فقد كان ينظر إليه بأمل، مع أنه لن تكون هناك خيبة أمل شعبية في حال لم تتحقق هذه الآمال.^(٢)

ولكن على الرغم من براغماتية هذه القيادة، فثمة من يرى أن هذه القيادة عانت عدم وجود الإرادة الحقيقية أو القدرة على توظيف عوامل القوة الروسية (دور سياسي وتطلع قومي للزعامة مضافاً إليها قوة عسكرية)، بهدف الارقاء بالقوة الروسية بالشكل الذي يؤدي إلى إعادة الهيبة إليها، كما هو الحال الذي كان عليه الاتحاد السوفيتي السابق.^(٣)

وربما أن السبب الحقيقي وراء ذلك هو ضعف بعض الإمكانيات التي تساعد هذا القائد على البروز والتحدي وفقاً لما كان عليه الاتحاد السوفيتي السابق. ففي الواقع ان كثيراً من المتغيرات قد ظهرت لاحقاً في الوضع الروسي داخلياً وخارجياً، ساعدت الرئيس فلاديمير بوتين،

^(١) ليлиا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ٩١.

^(٢) www.polit.ru, December.30.2013

^(٣) عامر هاشم، التناقض الدولي على منطقة آسيا الوسطى ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، كلية القانون، ٢٠٠٢، ص ١١٥.

من إبراز شخصيته في إدارة هاتين السياسيتين، بحيث، ان كثير من معارضيه يعترفون، بأن شخصيته الكاريزمية ساعدت في نقل روسيا من مكان إلى آخر، الأمر الذي افقده سلفه الرئيس بوريس يلتسين.

الباب الثاني

مقومات القوة الروسية ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين

لقد أصبح اسم الرئيس فلاديمير بوتين، مرتبطةً بشكل واضح في عودة روسيا لتمارس دورها كقوة عظمى على الساحة الدولية، الأمر الذي سيصطدم قطعاً بمصالح القوى الكبرى الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أثبتت فترة حكم بوتين لروسيا من العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٨ للكثيرين، أن لدى هذا الشخص طموحات وطنية بلا حدود، وأنه مؤمن تماماً بأن بلاده تستحق مكانة الدولة العظمى. وقد انعكس ذلك بوضوح في تصريحه الشهير الذي أطلقه في خطابه أمام البرلمان الروسي في نيسان/أبريل ٢٠٠٥: "إن تفكك الاتحاد السوفيتي كان الكارثة الجيو سياسية الأكبر في القرن العشرين وأمساة حقيقية" كما زادت حدة الخوف من بوتين في الغرب بشكل عام وواشنطن بشكل خاص، بعد التعبير عن احترامه وتقديره لشخص الزعيم السوفيتي الحديدي جوزف ستالين، كما سبقت الإشارة الذي اعتبره بوتين مؤسس القوة السوفيética العظمى، حيث أمر بإعادة تدريس الحقبة ستالينية للتلاميذ في المدارس الروسية، بعد منعها لأكثر من ستين عاماً مضت. وستركز في هذا الباب على محاولة روسيا العودة إلى الساحة الدولية، موضحين ذلك من خلال الفصلين الآتيين:

الفصل الأول: إعادة إحياء القوة الروسية.

الفصل الثاني: إستراتيجية روسيا العالمية في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الأول

إعادة إحياء القوة الروسية

إن إحدى القرائن على عزم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إعادة روسيا إلى الواجهة كدولة عظمى، جاءت في تشرين الأول نوفمبر ٢٠١١، عندما أعلن الكرملين أنه سوف يتخلّى عن معاهدة خفض السلاح النووي التي وقّعت مع واشنطن، وطالب بتخلّي الولايات المتحدة عن خططها لنشر منظومات صاروخية دفاعية في أوروبا شرطاً للالتزام بها.

جاء إعلان الكرملين مترافقاً بالكشف عن قاعدة صواريخ روسية في مدينة كالينغراد التي تقع على الحدود مع ليتوانيا وبولندا، وهما عضوتان في حلف الناتو. يذكر أن معاهدة خفض السلاح النووي، الموقعة بين الولايات المتحدة وروسيا في العام ٢٠٠٩، اعتبرت إحدى الإنجازات المهمة للبيت الأبيض في مجال السياسة الخارجية في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما. وفي ذات الوقت، بدأ الرئيس الروسي بوتين بمشروع الاتحاد الروسي، وهو اتحاد تطمح روسيا لإقامته مع عدد من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة وسيسميه إذا ما نجح، في دعم نفوذ روسيا في المنطقة عسكرياً وسياسياً. كما يطمح بوتين إلى فرض طابع سياسي على صادرات روسيا من الطاقة إلى أوروبا. ويشير المحللون في هذا الصدد، إلى أن روسيا ستتصدر نحو ٥٠٪ من احتياجات أوروبا من الغاز الطبيعي بحلول العام ٢٠٣٠، وسوف تتناول في هذا المبحث، أبرز ملامح الصعود الروسي من خلال ثلاثة أبعاد: وهي البعد السياسي والاقتصادي والعسكري، وسنحاول في هذا الفصل

أيضا، التركيز على محاولة إحياء القوة الروسية ومظاهرها، في فترة حكم الرئيس بوتين، موضحين ذلك من خلال المباحثين الآتيين:

المبحث الأول: إحياء قوة روسيا.

المبحث الثاني: مظاهر إحياء القوة الروسية.

المبحث الأول

إحياء القوة الروسية

وصل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم في العام ٢٠٠٠، وعلى كاهله عبء ثقيل، وهو انتقال روسيا مما تعانيه من تدهور في شتى المجالات، واستعادة مكانتها الإقليمية والدولية، لتعود كفاعلاً قوياً على الساحة الدولية، فقد بدأت روسيا تحت قيادة بوتين المضي قدماً نحو استعادة مكانتها الدولية، وشهدت صعوداً قوياً في معظم المجالات، ما دفع ببعض المحللين إلى القول، بأن العالم في طريقه ليشهد حرباً باردة جديدة، ويمكن القول، بأن الصعود الروسي بدأ يبرز بشدة ويصبح في الفترة الثانية لحكم بوتين، خاصة منذ العام ٢٠٠٦، حيث بدأت مرحلة جديدة في النهوض، تميزت بالقطيعة مع السياسات السابقة التي سادت منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، لجهة السياسات الروسية الخارجية والداخلية، إذ انكب على أمرتين أساسين، الأولى إحكام سيطرة الدولة على الثروات الطبيعية، والثانية، العمل على تجديد القدرة العسكرية الروسية، وسنحاول في هذا المبحث التركيز على إحياء القوة الروسية داخلياً وخارجياً، موضحين ذلك من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: إحياء القوة الروسية داخلياً.

المطلب الثاني: إحياء القوة الروسية خارجياً.

المطلب الأول

إحياء القوة الروسية داخلياً

وقد تم ذلك عبر العديد من السياسات والوسائل أبرزها:

١. المزيد من تدخل الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية، وتعزيز أجهزتها وقدرتها على التدخل في الحياة العامة. ومن ذلك قانون المنظمات غير الحكومية، الذي اعتمد مطلع العام ٢٠٠٦، بغية المزيد من مراقبة السلطات الحكومية الإدارية لهذه المنظمات واحتواها والتأثير في حركتها.
٢. توفير الاستثمارات اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى التي تحتاجها البلاد.
٣. استخدام العائدات الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الطبيعية في تنمية الاقتصاد، ورفع مستوى معيشة المواطنين الروس. وفي المقابل تخفيض الضريبة على منتجات التكنولوجيا الرفيعة والصناعة التحويلية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وكان ذلك عبر تعزيز تدخل الدولة الشديد في مجال النفط والغاز، ما أعطى الدولة الروسية دوراً أساسياً في المجال الاقتصادي، ومنها أداة دبلوماسية باللغة الأهمية، وانعكس ذلك في دينامية الاقتصاد الروسي، نظراً لارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز، ما مكّن من عودة العملة الروسية إلى قيمتها قبل أزمة العام ١٩٩٨، مما حررّ البلاد من ديونها الخارجية (٢٥ مليار دولار)، ومنها احتياطاً للعملات الصعبة وصل في أوائل العام ٢٠٠٦ إلى ١٨٥ مليار دولار.

ذلك بفضل التبادلات التجارية التي شهدت نموا بارزا باتجاه المنطقة العربية.

٤. اعتماد سياسة اجتماعية نشطة بفضل فوائض النفط، عبر تطوير سياسات الحماية الاجتماعية والأمن، وجاء توسيع سياسات الحماية الاجتماعية بتطوير أربعة برامج قومية، تتعلق بالصحة والتعليم وبناء المساكن وتنمية الزراعة.

٥. الشروع بمكافحة الفساد، من خلال الملاحقة القضائية لكتاب الفاسدين، وسن التشريعات حول ضبط العلاقة بين موظفي الدولة ورجال الأعمال حيث ينمو الفساد والإفساد.

٦. والأهم من كل ذلك، أن الدولة استعادت السيطرة المباشرة على نمو الصناعات الإستراتيجية وعلى موقعها في الأسواق العالمية. ففي حزيران / يونيو ٢٠٠٦ كانت المنشآت الإستراتيجية تعد (٥١٤) منشأة عامة فيدرالية و(٥٤٨) شركة مساهمة تسيطر عليها الدولة، إضافة إلى ٤٠ شركة هولندية في أهم فروع الإنتاج الإستراتيجي والتي بلغت حصة الدولة فيها أكثر من .٪٥٠

٧. تقييد حرية المستثمرين الأجانب، أو منعهم من الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية، كصناعات الفضاء، والسكك الحديد، والمناجم، وصناعة مدخلات إنتاج الأسلحة.

٨. كما استخدمت الطاقة والتسويق في خدمة السياسة، فلم تكتف روسيا بتسويق النفط لجمع الفائض، لا سيما مع ارتفاع الأسعار واستخدامه في السياسة الداخلية، بل سخرته لخدمة أهدافها الإستراتيجية، بالضغط على خصومها أو باستمالة حلفاء لها.

٩. اعتبر الرئيس بوتين تشويط صادرات السلاح وسيلة جيدة لزيادة الاحترام الدولي لروسيا، فضلاً عن أنها تجارة رابحة. يشار إلى أن تجارة الأسلحة الروسية، تطورت تدريجياً منذ العام ٢٠٠١، وقد بلغت عام ٢٠٠٧، حوالي ٥,٨ مليار دولار، بحيث أصبحت روسيا الثانية عالمياً في تجارة الأسلحة بعد الولايات المتحدة، وسط تنوع الزبائن، من فنزويلا إلى الصين والهند وإيران وسوريا، وهذا ما ألقى واشنطن، ففي العام ٢٠٠٧ سلمت روز وبورونسكبورت الشركة الروسية لتصدير الأسلحة إلى إيران ٢٩ قاعدة لإطلاق صواريخ (Tor M1) المضادة للطيران الشديدة الفعالية، ذلك من ضمن صفقة بلغت قيمتها حوالي ٥٤٣ مليون دولار، ما عزّز القدرة الدفاعية الإيرانية. كما عقدت روسيا صفقة مع الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز بقيمة ٢,٣ مليار دولار، والتي شملت شراء البنادق و٢٤ طائرة مقاتلة وقاذفة من طراز سوخوي ٥٣ و SU30 طوافة عسكرية، وكذلك تحديث وتطوير بعض الأسلحة لسوريا وبخاصة الطيران والصواريخ.^(١)

بدأ الرئيس الروسي بوتين في إنشاء شركات مختلطة بين القطاعين العام والخاص، وفي العام ٢٠٠١ طرد رئيس شركة "غاز بروم" العملاقة التي تُنْتَحِلُّ ٢٥٪ من عائدات الدولة ووضع قسماً من مسؤوليتها في السجن، وعيّن أقرب أتباعه، الكسي ميلر (E.Miler) رئيساً لها. وكانت هذه الخطوة، قاعدة أساسية استند إليها في خطواته الإصلاحية اللاحقة، وبخاصة في عام ٢٠٠٢، لإصلاح شركة الكهرباء (UES)، بعد أن

(١) محمد محمود السيد، أبعاد الصعود الروسي والحوار المتمدن، ٣٦٠٠، ٢٠١٢/٧/١٢، المحور السياسي والعلاقات الدولية، ص ٢٦ - ٢٧.

ضمن ارتياح أغلبية فئات الشعب لخطواته الإصلاحية جراء التجديد له لولاية رئاسية ثانية، حيث قدم مجموعة كبيرة من اقتراحات القوانين تتعلق بتنظيم القطاعات الإنتاجية ومؤسسات الدولة، وإلغاء البيروقراطية الإدارية، وأيد هذه الاقتراحات جميع قوى الدوما بمن فيهم النواب الليبراليون الذين كانوا يتوجّسون من إعادة نفوذ بعض أوجه الإدارة السوفيتية السابقة إلى بعض الواقع.^(١)

وفي أطروحة الدكتوراه التي قدمها فلاديمير بوتين في العام ١٩٩٩، عرض تصوره لأهمية الطاقة ودورها في سياسة روسيا، واعتبرها توازى بأهميتها الترسانة النووية التي تملكها بلاده، رافضاً فكرة الخصخصة التي يُعمل عليها في القطاع الخاص.^(٢)

فروسيا، تملك ١,٧ تريليون قدم مكعب من احتياط الغاز، وما يوازي ٢٧,٥ % من الاحتياط الإجمالي العالمي، مما يجعلها الأولى في الاحتياط والإنتاج والتصدير. ووصلت أرباح شركة غاز بروم الروسية العملاقة التي تحكر تصدير الغاز الروسي بفضل سياسة بوتين إلى ١١,٦ مليار في العام ٢٠٠٥.^(٣)

وتعتبر روسيا الدولة السابعة في العالم لجهة احتياط النفط، حيث يبلغ حجم احتياطها ٧٤,٤ مليار برميل، حسب تقديرات العام ٢٠٠٥، وهي

(١) ليлиا شيفتسوفا، روسيا بوتين، مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص ٢٣٨.

(٢) مايكل كلير، الفاشية النفطية، مجلة محاور إستراتيجية، بيروت، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٧، العدد ١٣، ص ١٩.

(٣) أسامة مخيم، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧، العدد ١٧٠، ص ٩٢.

ثاني أكبر مصدر في العالم، بعد المملكة العربية السعودية، ويقدر إنتاجها بـ . ٩,٤٤ مليون برميل يومياً.^(١) وهي أكبر منتج للطاقة الكهربائية في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان. ولديها أكبر المفاعلات النووية (٣١ مفاعلاً) منتشرة في الأراضي الروسية، وهي تعمل على بناء محطات في الخارج منها في الهند وإيران.^(٢) وهي أيضاً تتحكم بخطوط مرور الغاز، من دول آسيا الوسطى إلى أوروبا وتملك اتفاقيات مع هذه الدول خاصة حول النفط والغاز.^(٣)

لقد أدرك بوتين أهمية موارد الطاقة التي تملكها روسيا وبخاصة الغاز والنفط، فوضع خطة محكمة للاستفادة من هذه الإمكانيات لتعزيز مكانة بلاده، وزيادة مواردها من هذه المواد إلى الحد الأقصى، وقد استثمر استخدام إستراتيجية الشروط السياسية مقابل الطاقة وحولها إلى "الطاقة الفاشية" ليخيف بواسطتها الدول المجاورة، وأوروبا، وأسواق النفط والغاز في العالم.^(٤)

(١) أسامة مخيمير، الطاقة والعلاقات الروسية مع آسيا، مرجع سابق ، ص ٩٣.

(٢) المرجع ذاته، ص ٩٤.

(٣) تشتري روسيا المتر المكعب من الغاز من تركمانستان، بموجب اتفاق، بسعر \$١٠٠ (مئة دولار أمريكي) وتبيعه بـ . ٢٣٠ دولار أمريكي، (وتطالب تركمنستان بتعديل هذا الاتفاق ليصبح سعر المتر المكعب ١٥٠ دولار أمريكي، وجراء ذلك وصل مجموع إنتاج روسيا من الغاز في العام ٢٠٠٧ إلى ٤٢٩ مليار متر مكعب. ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ٢٠٠).

(٤) مايكل كلير، الفاشية النفطية، مرجع سابق، ص ١٧.

وشدد الرئيس الروسي بوتين خلال رسالته السنوية إلى البرلمان الروسي على المهام الإستراتيجية للمرحلة القادمة، وفي مقدمتها السعي إلى مضاعفة الناتج القومي خلال عشرة أعوام، ومحاربة الفقر، وأوضح أن روسيا استطاعت تحقيق خطوات مهمة في المجالين الاقتصادي والمالي، إذ استطاعت موسكو تسديد ربع ديونها الخارجية، ورفع الاحتياطي للعملات الصعبة إلى ٦١ مليار دولار، ورفع دخل الفرد بنسبة ٣٢٪، كما تحولت روسيا من بلد مستورد للحبوب إلى مصدر له لأول مرة، وازدادت الصادرات من الآلات والمعدات والسيارات بحدود ٧٠٪، والمواد الغذائية قرابة ٣٠٠ بالمائة، وازداد تصدير النفط والغاز ومشتقاتها بنسبة ١٨٪، وركز على أن الشركات الروسية أخذت دوراً مهماً في الاقتصاد الدولي. وباتت تنافس بجدارة كبريات شركات العالم، وأن النمو الاقتصادي شهد تطوراً ملحوظاً في غضون ذلك، مع أن هذا النمو لا يحمل صفة مستقرة، وأن المنتجات لم تصل إلى مرحلة المنافسة المتكافئة معترفاً بأن السكان ما زالوا تحت خط الفقر، ومشدداً على المعضلات الخطيرة كالمخدرات والأمراض، وخاصة الإيدز، ناهيك عن نقصان عدد السكان، مشيراً إلى أن مؤشرات تعداد السكان في روسيا بدأت تتحسن نسبياً^(١).

^(١) لمى مصر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١٦٨.

أولاًً: البعد السياسي

إن الأحداث التي وقعت في النصف الأول من العام ٢٠٠٤، أرغمت روسيا على إعادة النظر في علاقتها مع الغرب. فبعد غزو العراق، بدأ الأميركيون يغوصون في مستنقع العراق، ذلك مع تزايد المقاومة ضد الاحتلال.

وقد ولدت هذه المشاكل التي عانى منها الأميركيون، شعوراً إيجابياً لدى القوميين الروس، إذ قدمت وسائل الإعلام الروسية معلومات تفصيلية وحية عن الفضائح التي كانت تحصل في سجن أبو غريب، وإساءات الجنود الأميركيين للمساجين العراقيين.

لقد أصبحت المأساة العراقية المستمرة والمصاعب الأميركية هناك، واحدة من أكثر الحجج شعبية ل القوميين الروس الذين حاولوا إثبات، أن الحضارة الغربية لا تستطيع تكوين نظام عالمي أكثر سعادة وخيراً. ولكن كانت هنالك أحداث أخرى، أظهرت أن الأميركيين جربوا الأساليب المناسبة لمعالجة فضائهم، ذلك من خلال الشفافية والتحقيق العلني في سلوك الجيش والنقاش العلني حول أسباب وانعكاسات الحرب العراقية.

لقد ساهمت أحداث العراق في تعزيز خيبة أمل الشعب الروسي بأميركا، وكان المؤشر يتوجه نحو بروادة جديدة في العلاقات الأمريكية - الروسية. صحيح أن موسكو لم تفوّت الفرصة لاستغلال الشعارات المعادية لأمريكا لأغراض داخلية، إلا أنها لم تكن مهتمة بهزيمة

الولايات المتحدة في العراق أو حتى بإضعاف الدور العالمي لأمريكا، خشية زعزعة الاستقرار في العالم.^(١)

وفاز فلاديمير بوتين في ١٤ آذار / مارس ٢٠٠٤ بولاية رئاسية ثانية، وحصل على ٧١,٢ % من أصوات المترعرين أي ما مجموعه (٤٨,٩٠٠,٠٠٠) صوتاً.^(٢) وقد ساعدت هذه النتيجة بوتين في تعزيز دوره، وتأكيده السياسة التي اتبعتها الأمجاد السوفيتية، فأعاد النشيد السوفيتي رسمياً كنثيد للدولة، واعتبر أن انهيار الاتحاد السوفيتي هو أسوأ كارثة جيو سياسية في القرن العشرين، وتعرض أثر ذلك لحملة قوية من الغرب على سياسته في الشيشان، لا سيما بعد مقتل الرئيس الشيشاني المنتخب أحمد قادiroف في انفجار في موسكو بتاريخ ٩ أيار / مايو ٢٠٠٤.^(٣)

هذه الانتقادات الغربية لسياسته جعلت كل فئات الشعب الروسي تقف خلفه. فاستغل بشكل ذكي صراع روسيا مع الغرب، وصادمه مع المصالح الغربية في القوقاز وآسيا الوسطى، لتكريس الصالحيات الواسعة التي يتمتع بها.

وبأساليب تشبه الديكتاتورية، دفع بوتين روسيا نحو مركزية متشددة قريبة من الملكية المنتخبة: إذ حظيت بتأكيد مختلف الاتجاهات السياسية حتى التي كانت تعارضه بالأمس القريب، ذلك بعد أن أصبح للجميع، أن

(١) ليлиا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

(٢) بادية حيدر، روسيا والدور الجديد، المركز العربي للمعلومات، بيروت: تشرين الأول ٢٠٠٠، ص ٧.

(٣) ناصر زيدان، المرجع السابق، ص ١٩٤.

قيادة بوتين أعادت الحيوية إلى روسيا، والمكانة لدورها في المحيطين الإقليمي والدولي.^(١)

وجاء الفوز الكاسح لحزب بوتين "روسيا الموحدة" في الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٠٠٧/٢، لجعل من بوتين زعيمًا لروسيا بلا منازع، لا سيما وأنه أصبح يختار الرؤساء الذين سيخلفونه، لأن الدستور لا يسمح له بأن يكون رئيساً لأكثر من دورتين، فقد اختار خليفته الرئيس ميدفيديف، الذي فاز بالرئاسة في آذار/ مارس ٢٠٠٨. واختار الأخير بوتين رئيساً للوزراء، وبقيت البصمات السياسية لبوتين ظاهرة في معظم مفاصل سياسة روسيا في الداخل والخارج.

قد نتفق مع منهج بوتين بإحكام قبضته على روسيا أو قد نختلف معه، لكنه بلا شك حق هدفه الأساسي من الإصلاحات التي أدخلها على نظام الدولة لبنائها بشكل قوي ومستقر، وهو أمر جعله يحظى بتأييد واسع على المستويين الشعبي والسياسي بعد نجاحه بإعادة الكثير من القوة السابقة لروسيا وزنها العالمي سياسياً واقتصادياً، وعلى الرغم من ذلك، آثر عدم خرق الدستور أو اللجوء إلى تعديله ليتأثر بفترة رئاسية ثالثة، إذ ذكر أنه "لا يصح تغيير الدستور تماشياً مع رغبات شخص واحد".^(٢)

كما ساعد تنظيم الجيش والقوات الروسية الرئيس بوتين في إعادة وضع اليد على مؤسسات الدولة المترهلة، التي تسلّمها في حالة من الفوضى والتفکك، والتي كادت أن تودي بالبلاد إلى أخطار التشرذم والانقسام. لقد

(١) ناصر زيدان، المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٢) لمى مصر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١٧٣.

تطلع أولاً إلى الإمساك بالشركات الكبرى التي كانت تستثمر المواد الأولية، لا سيما النفط والغاز، واستطاع أن يعيد التعايش بين الشيوخ عيين القدماء والإدارة، وبين المتفذين الجدد^(١).

ثانياً: البعد العسكري

شهدت روسيا منذ تولي بوتين مقاليد الحكم في العام ٢٠٠٠ خطوات جادة في إطار تجديد أسلحة جيشه، وبدأت بزيادة ميزانيات تحديث وتطوير القوات الروسية.

وفي هذا الإطار، أمر الرئيس الروسي، المؤسسة العسكرية بإطلاق عملية واسعة لإعادة تسليح وتطوير الأسطول الروسي، والتركيز على تعزيز القوات النووية الروسية في مواجهة الأخطار المحتملة، وأعلن أن هذه العملية ستبدأ عام ٢٠١١، مشيراً إلى أن موسكو نجحت عام ٢٠٠٨ في التردد بتشكيلات أسلحة وتقنيات عسكرية جديدة، وشدد على أن مهمة تجهيز الجيش بأحدث الأسلحة والتقنيات العسكرية تمثل أولوية روسية على الرغم من الأزمة المالية، في إشارة إلى خطة إستراتيجية لتزويدها بأحدث العتاد حتى العام ٢٠٢٠^(٢). وقد جرى التركيز على قطاع الصناعة العسكرية من خلال:

(١) ليлиا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٢) محمد محمود السيد، الحوار المتمدن، مرجع سابق، ص ١٨.

١. إعادة بناء الجيش ومؤسسات الدولة:

لقد استحوذت مسألة إعادة تأهيل الدولة ومؤسساتها المترهلة على حيز كبير في جهود الرئيس الروسي بوتين، في ظل أجواء انطوت على نزعة الابتعاد عن المركز من قبل حكام الأقاليم، فاعتمد على تقوية سلطة الدولة المركزية بالدرجة الأولى وتشديد القبضة على قدراتها الإستراتيجية^(١). وتمكن (الكرملين) بفضل إيرادات النفط والغاز الضخمة التي جنتها روسيا مع ارتفاع أسعارهما من مضاعفة الإنفاق العسكري، إلا أن ذلك لا يقاس بحجم الإنفاق الأمريكي على التسليح الذي بلغ ٤٨٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٨، ويشار أن موازنة الدفاع الروسية التي عانت شح التمويل في فترة تسعينيات القرن العشرين، قد تضاعفت من ٨,١ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ٣١ مليار دولار لعام ٢٠٠٧، بفضل عائدات النفط، وعلى الرغم من مضاعفة الكرملين للإنفاق العسكري، إلا أن الرئيس الروسي اعتبر إن موازنة روسيا العسكرية ما زالت ضئيلة أمام نظيرتها الأمريكية. ونص مشروع الميزانية الروسية لعام ٢٠٠٩، على زيادة الإنفاق العسكري من نحو ٤٠ مليار دولار إلى نحو ٥٠ مليار دولار، حيث تم تخصيص جزء أساسي لتمويل التسليح وشراء المنظومات الصاروخية المتطرفة من طراز اسكندر، وتحديث صواريخ توبول، وتصنيع غواصات متطرفة وحاملة للصواريخ الإستراتيجية^(٢).

(١) أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا، مجلة السياسية الدولية، ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ ، العدد ١٧٥، ص ٦٧.

(٢) محمد محمود السيد، مرجع سابق، ص ٩.

٢. إعادة بناء الجيش وحل مشكلاته:

لـجأ عدد كبير من ضباط الجيش الأكفاء إلى الاستقالة، على خلفية الرواتب التي لم تكن تتفق بانتظام، وإن دفعت لا تكفي لسد حاجات المعيشة الlanقة لعائلاتهم. حيث كلف بوتين رئيس هيئة الأركان في العام ٢٠٠٠، بوضع خطة إصلاح، متتجاوزاً وزير الدفاع إيفور سيرغيف، فبدأ مرحلة التدخل المباشر في وضع الجيش وشؤونه الداخلية، وقدّم في خريف العام ٢٠٠٠ اقتراحاً يقضي بتخفيض ٣٦٥,٠٠٠ من عدده المتفرغين، وإلغاء ١٢٠,٠٠٠ وظيفة مدنية يعمل أصحابها في خدمة الجيش والبحرية الروسية.^(١)

وبعد أن كانت الآلات الحديثة العسكرية المتطرفة تُصدر إلى الخارج ولا تسلم إلى الجيش^(٢)، أعاد بوتين الاعتبار للصناعات العسكرية والأبحاث، وأقرت موازنة الدولة للعام ٢٠٠١، بدون مشاكل مع الدوما، ولحظت زيادة ٤٠٪ على موازنة الدفاع، بعدما تم تخفيض موازنة الأقاليم إلى حدود ٤٠٪، في حين بلغت موازنة المركز ٦٠٪، كما تم تخفيض مدة الخدمة الإلزامية إلى سنة واحدة بعد أن كانت ثلاثة سنوات في القوات البحرية، وستيني للقوات البرية، وتم التعاقد مع اختصاصيين لتقديم خدمات مؤقتة للجيش.^(٣)

يشار إلى أن روسيا تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في تصدير الأسلحة للعالم كما سبق ذكره، فنsem الأولى بما يقارب من

(١) ليлиا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٢) أمين شلبي، مرجع سابق، ص ٦٨.

(٣) ليлиا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ١٧٠.

٤٠٪ والثانية بما يقارب من ٢٠٪، وتلي روسيا كلاً من فرنسا والمملكة المتحدة التي تسهم كل منها بنحو ٩٪، والصين وألمانيا كل منها بنحو ٤٪. وتصدر روسيا أنماطاً مختلفة من الأسلحة وبصفة خاصة في ميدان القوات الجوية الشهير بطائرات سوخوي إلى نحو ٨٠ دولة في العالم. وتعود مثل هذه المبيعات على روسيا بعوائد تتراوح قيمتها ما بين ٧ إلى ٩ مليار دولار سنوياً، في مقابل ارتفاع عائدات روسيا من الأسلحة من ٦ إلى ٨,٥ مليار دولار، أما بالنسبة للولايات المتحدة فتراجع من ١٦,٥ إلى ١٢ مليار دولار.^(١)، لكن الملفت في الموضوع أن السلاح الروسي والأميركي يسجلان مركز جذب للدول العربية.

المطلب الثاني

أحياء القوة الروسية خارجياً

تتضمن قوة الدولة في الوقت ذاته نقاط ضعفها، فإذا ما كانت جوانب القوة تحتاج إلى الاستمرار بمعدلات متزايدة، فإن نقاط الضعف تحتاج إلى المتابعة والمعالجة، وبين استمرار جوانب القوة ومعالجة نقاط الضعف، يمكن أن توضع الخطط والاستراتيجيات المستندة إلى أوثق الدراسات الواقعية، لا إلى مجرد الوصفات المتداولة الشائعة، التي إن تحققت مرة، فإنها قد لا تكون كذلك في المرات الأخرى، وبذلك يتوجه

^(١) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي.. أزمة الانتقالية، الدار العربية للعلوم، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠، ص ٦٧-٦٨.

منهج قياس القوة في الدولة نحو هدفه النهائي الصحيح، ليصب بنتائجها في وعاء التخطيط والإستراتيجية من أجل مزيد من القوة.^(١)

فمن الثابت، أن عوامل القوة أو الضعف غير ثابتة زماناً ومكاناً، لا من حيث درجة أهميتها فيما بينهما، ولا من حيث درجة فاعلية أو عدم فاعلية كل منها في التأثير لجهة رسم استراتيجيات الدول، فالانطلاق في دراسة عوامل القوة على قاعدة أن الغلبة دائماً هي للقوة الاقتصادية أو الجغرافية، أمر لا يستقيم مع الواقع. فالفرضية التي لا تصور من ثابتاً ملاحظة الواقع واستقراره، ليست فروضاً علمية، وواقع الحياة الدولية يؤكد أن عوامل القوة والضعف تختلف من عصر إلى عصر، وأن أوزانها من حيث فاعليتها ليست ثابتة، وإنما هي متغيرة تتبعاً للتغيرات الظروف الواقع. وهذا ما ينطبق أيضاً على علاقة روسيا بالدول العربية، لجهة الاستفادة من بعض العوامل لتقوية أوضاعها الخارجية.

من ذلك، أن أسباب القوة في زمن السلم، ليست هي نفسها أسباب القوة في زمن الحرب، ففي زمن السلم يكون الوزن الأكبر في تشكيل قوة الدولة للعوامل الاقتصادية والمهارة الدبلوماسية، غير مغفلين قوة رسالة الردع التي توجهها الدولة إلى خصومها المحتملين مثلاً. بينما تعتمد قوة الدولة في زمن الحرب بطريقة مباشرة على قوتها المسلحة وتكنولوجيا الحرب، وعلى مهارتها في صوغ إستراتيجيتها، بعد أن تم التحول من إستراتيجية الردع إلى إستراتيجية الحرب، بل إن العامل ذاته، قد تناولت أهميته بالنسبة إلى الدولة ذاتها من عصر إلى عصر، فليس من شك مثلاً، في أن أهمية الإستراتيجية التي كانت للحدود الجغرافية في

(١) السيد رجب، مرجع سابق، ص ١٦.

الماضي قد أخذت تتضاءل أمام تكنولوجيا الحرب المعاصرة.^(١) وهكذا مع أن الحدود الجغرافية اكتسبت بالتقادم قيمة إستراتيجية أو جيو إستراتيجية لا يمكن نكرانها^(٢).

لا شك، أن من يمتلك قدرات صناعية كبيرة وموارد اقتصادية ومالية متنوعة وكفاءات صناعية وتقنية مناسبة، يستطيع أن يقصص إلى حد بعيد اعتماده على الآخرين، وبالتالي يحقق أفضل الشروط للتوفيق بين السياسة الخارجية والدفاع الوطني، وعندما يصبح التسلح نشاطاً متتناسباً ومتكاملاً وطنياً، لا مجرد صفقات تجارية عادية تبرم مع دول أجنبية، تكون الأمة قد ثبتت مكانتها علمياً في موقع القوة لامتلاك الحد الأقصى من حرية العمل، وهكذا ينظر إلى جميع العناصر الطبيعية للمكان باعتبارها مورداً قابلاً للاستثمار الاقتصادي، أو هي تقوم فعلاً بوظيفتها الاقتصادية، سواءً بمجرد وجودها وتوزيعاتها المكانية، أو بما توفره من كلفة ابتدائية سينتدعى عنها في حالة تحويلها إلى عناصر اقتصادية، أو بما تمثله من رصيد ينتظر الاستغلال، وتترتب الدول تبعاً لذلك في مجموعات أكثر تقدماً قطعت شوطاً طويلاً في مجال تحويلها الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية، وتنقذ المجموعة الثانية في مرحلة متوسطة من هذا المجال، أما الثالثة فلا تزال مواردها الطبيعية دون

(١) محمد طه بدوي وليلي أمين مرسي، *أصول علم العلاقات الدولية*، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، ١٩٨٩، ص ٣٨.

(٢) تشغيل الاعتبارات الجغرافية كالحدود والجبال والأنهار أو أقاليم الدول أو الموقع من البحار والمضايق والمرات الإستراتيجية سيجعل لها قيمة جيو إستراتيجية لا يمكن نكرانها.

مستوى التحول الفعلي إلى موارد اقتصادية، وهذا ما ينطبق على الدول العربية، التي لم تتمكن من توظيف مواردها في مجال علاقاتها الدولية ومن بينها العلاقات مع روسيا الاتحادية^(١).

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن طبيعة الموارد تعتبر عنصراً حيوياً لأي دولة، وأن صانع القرار يتأثر بما لديه من موارد قابلة للاستخدام وهنا يتأثر سلباً صانع القرار، إذا كانت الدولة تتجه إلى طلب المعونات والقرفوس، وهذا بدوره يؤدي إلى خلق تبعية اقتصادية سياسية. أما إذا كان لدى الدولة موارد طبيعية قابلة للاستخدام، فتكون حاجتها إلى غيرها من الدول، مسألة نسبية إذا ما توفّرت القيادة السياسية الحكيمية التي تقيّم توازنناً بين الموارد الأولية ودرجة احتياجاتها من دولة أخرى^(٢).

يتولد لدى الدولة التي تمتلك حالة من الاكتفاء الذاتي شعوراً بعدم الخوف من نقص الغذاء، فقد كان الاكتفاء الذاتي دائماً، مصدراً من مصادر القوة، وقد يكون الافتقار إلى الغذاء مصدراً من مصادر الضعف، وهو ما يملي عليها وبالتالي انتهاج سياسات نابعة من الضعف لا من القوة، فالمعتارف عليه دولياً، هو أن المواد تؤدي إلى الاحتياط بجهاز اقتصادي متين، بقدر مساندة القوة العسكرية للدولة، ودون هذه الإمكانيات

(١) لمى مصر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٧٧.

الاقتصادية يتعدى على الدولة رسم استراتيجيات ناجحة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة بأقل التكاليف^(١).

أولاً: المجال السياسي

أتى فلاديمير بوتين بتوجهات جديدة في السياسة الخارجية الروسية، مفادها أن سنوات الضعف والترابع قد انتهت، وطالب الولايات المتحدة والغرب، بأن تعامل روسيا باحترام كقوة لها مكانها دورها العالمي، ويمكن إبراز أهم ملامح التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية فيما يلي^(٢):

1. العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية، والنظر إلى تلك القوة على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسية الدولية. وقد عبر بوتين عن ذلك في خطابه أمام البرلمان الروسي في أيار/ مايو ٢٠٠٥ بقوله: "إن روسيا دولة تصنون قيمتها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية"، وأضاف: "لن يتحدد وضعنا في العالم الحديث، إلا بمقدار نجاحنا وقواتنا". وفي هذا السياق، رفضت روسيا الانتقادات الأمريكية على التطور الديمقراطي في روسيا.
2. معارضة الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ بدون ترخيص من مجلس الأمن.

(١) حبيب عارف العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص٢٨.

(٢) محمد محمود السيد، مرجع سابق، ص٢٠.

٣. انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية، وطالب بإنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب، وبتفوقة دور القانون الدولي، وذلك في مقابلة صحفية له في كانون الثاني / يناير سنة ٢٠٠٧. وفي مناسبة الانتصار السوفياتي في ستالينغراد على النازية، أشار بوتين، إلى أن الأخطار التي شكلتها النازية لم تختف، وإنما اتخذت أشكالاً جديدة. فأفكار الرايخ الثالث التي تتسم باحتقار البشر والسعى للهيمنة على العالم، ما زالت قائمة، وهو ما كان يعتبر إشارة إلى أن الخطر الأمريكي موازٍ للخطر النازي.

٤. سعت روسيا إلى تقليل النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، وطالبت الولايات المتحدة بسحب قواها العسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، وبالفعل نجحت من خلال علاقاتهما الجديدة مع أوزبكستان في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تلك الدولة.

٥. عارض بوتين سياسة الولايات المتحدة للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولندا وجمهورية التشيك، إذ اعتبر أن الدرع والمحطة ليستا موجهتين ضد إيران، وإنما ضد روسيا ذاتها.

٦. سعت روسيا إلى بناء شراكة إستراتيجية مؤسسة مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تضم دول آسيا الوسطى، عدا تركمانستان، كما شملت أيضاً مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي مع سيبيريا إلى الصين، مع السعي إلى إعطاء المنظمة بعداً عسكرياً.

٧. سعت روسيا إلى إعادة تقوية علاقتها مع دول الكومونولث (رابطة الدول المستقلة). من خلال أساليب بما فيها الدبلوماسية، خاصة لدى الدول ذات التوجه الأمريكي في سياستها الخارجية، فقد نجحت في إعادة

دول آسيا الوسطى إلى دائرة النفوذ الروسي، من خلال دعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية المعارضة، من ناحية أخرى قامت روسيا بتنمية علاقاتها المؤسسية الأمنية والاقتصادية بدول الكومونولث.

٨. سعت روسيا إلى الاضطلاع بدور في منطقة الشرق الأوسط وتحول بوتين من سياسة الحياد السلبي إزاء قضايا المنطقة إلى سياسة المبادرات، وقد أجرت روسيا تلك التحولات دون أن تدخل في صدامات حادة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد أشار الرئيس الروسي بوتين، إلى أنه يسعى إلى تحقيق سياسة جديدة من خلال الحوار القائم على المسارات بين كل الأطراف والمصالح، ومن بينها الدول العربية وإسرائيل وبخاصة المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حيث انخرطت بشكل فاعل في اللجنة الدولية الرباعية.^(١)

كما أكد على مبدأ التعاون والصداقة مع الشعوب ودول العالم كافة، مشيراً إلى أهمية الخط الاستراتيجي في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وأكَّد ذلك خلال خطاب ألقاه في السفارة الروسية في واشنطن، إذ قال: "إن روسيا والولايات المتحدة لم تعد تتبايناً الأحقاد، وأن ذلك سيعطي فرصة للتخلص معاً، مما كان مصدر رعب للعالم بأسره"، مؤكداً أن مستوى الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، لا يتماشى مع الوضع الدولي الحالي ولا التهديدات الجديدة، مؤكداً أن الولايات المتحدة ستتبدى تفهمًا حول هذه المسألة، ومشيراً إلى

^(١) لمى مصر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١٦٧.

أن الدولتين لم تعودا بحاجة إلى أن تخيف أحدهما الأخرى للتوصل إلى اتفاق.^(١)

وركز على دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، موضحاً أن قرارات المنظمة الدولية تتخذ في كثير من الأحيان بصعوبة، ويتم تجاوز الأمم المتحدة أحياناً، وأضاف أن بعض القرارات قد لا تحظى بقبول من بعض الأطراف، ولكن هذه المنظمة هي الآلية الشرعية الوحيدة الموجودة حالياً، وأكد على ضرورة تعميق دورها وتطويرها، وأن روسيا مستعدة لمناقشة هذه المسائل لتحقيق الأهداف.^(٢) وفي ذلك إشارة واضحة إلى موقف موسكو السابق من الاحتلال الأميركي للعراق، وما أثار من تباين واضح بين موسكو وواشنطن.

ومع وصول ديمتري ميدفيديف إلى سدة الحكم في روسيا العام ٢٠٠٨، سعت موسكو إلى استعادة نفوذها في الجمهوريات السوفيتية السابقة والدفاع عن فنائها الخفي ضد التمدد الأميركي الغربي، ذلك من خلال إستراتيجية قامت على أربعة محاور^(٣):

- ١ - الاعتماد على مناخات الحروب الأهلية المسلحة التي تتيح لروسيا التدخل والتحكم بداخل الدول السوفيتية السابقة.
- ٢ - استعادة نفوذ أو احتواء وتطويق الخصم المتعاون مع الغرب ضد موسكو.

(١) لمى مصر الأمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٢) المرجع ذاته، ص ١٦٩، ١٧٠، ص ١٧٠.

(٣) محمد محمود السيد، مرجع سابق، ص ١٦.

٣- استمالة جمهوريات سوفيتية سابقة في أثناء نزاعها الإقليمي مع جمهورية أخرى على مناطق محددة.

٤- استمرار النفوذ الروسي القوي داخل الجمهوريات الجديدة، خاصة الأقاليم التي تضم أقليات روسية كبيرة والتي كانت ترتبط بالمركز السوفيتي بروابط اقتصادية قوية.

وقد كانت تلك الإستراتيجية موضع تطبيق من جانب القيادة الروس، وكان لها جل الأثر في استعادة روسيا مكانتها في مناطق نفوذها وفنائها الخلفي، فسمحت تلك الإستراتيجية، بأن تتحقق لروسيا عدة انتصارات سياسية في الفضاء السوفيتي السابق، في الفترة من ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ كان أبرزها^(١):

أ- الحرب الجورجية وإعادة الهيبة الروسية:

لم تكن المواجهة الروسية الجورجية لأوسيتيا الجنوبية، مجرد أزمة إقليمية بين دولتي جوار، وإنما في حقيقة الأمر مواجهة بين روسيا التي تحاول استعادة نفوذها ومكانتها إبان الحقبة السوفيتية، فقد أوضحت تلك الأزمة أن روسيا استعادت مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إرادتها في هذا الشأن. وكانت تلك الحرب بمثابة فرصة لتلقين الرئيس الجورجي، ميخائيل ساكشفي، درساً لمعارضته الصريحة والمعلنة، وتحديه الواضح لروسيا، واستخفافه بالمصالح الروسية.

^(١) محمد محمود السيد، مرجع سابق ، ص ٣٣.

بــ الاتفاقيات السوفيتية – العربية:

أعادت روسيا الروح إلى الاتفاقيات التي كانت تربط الاتحاد السوفيتي بالعديد من الدول العربية، بعد أن كانت مفاعيل الاتفاقيات معلقة بمعظمها، على خلفية عدم التزام هذه الدول بإيفاء الديون المستحقة، لقد عمل بوتين على خطين لتجاوز هذه الإشكالية بهدف تحريك التبادلات التي تراجعت بشكل كبير جداً. الخط الأول، هو الإعفاء من القسم الأكبر من الديون المترتبة على هذه الدول، وجدولة سداد القسم الآخر، فقام بوتين بإعفاء سوريا من ٣٧٪ من ديونها لروسيا البالغة ١٣ مليارا في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥. وشطب ٩٣٪ من ديون العراق البالغة ١٢,٩ مليار دولار، بعد أن وقع صفقة مع حكومة بغداد لصالح الشركات الروسية بقيمة ٤ مليارات دولار أمريكي. كما أُعفِيتَ ليبية من كامل ديونها المترتبة لصالح روسيا والبالغة ٤,٦ مليار دولار. أما الخط الثاني الذي اعتمدَه بوتين مع هذه الدول فهو إعادة إحياء الاتفاقيات السابقة معها، وتوقيع عقود استثمارات روسية تعوض خسائر الديون، وهذا ما حصل مع العراق وسوريا ولبيا^(١).

ثانياً: المجال الاقتصادي

بذل الرئيس بوتين جهوداً كبيرة للتواصل التجاري والاقتصادي مع دول لم تكن في نادي الأصدقاء، إضافة إلى تطوير التبادل مع كل من تركيا وإيران كشريكين تجاريين أساسين، قام بجولات خارجية شملت دول

^(١) ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

ال الخليج العربي والأردن، واستطاع أن يسجل تقدماً كبيراً في مجال تعزيز العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول، عن طريق توقيع مجموعة كبيرة من الاتفاقيات في مجال التبادل التجاري والاستثماري، ومد خيوط التعاون في حقل النفط والغاز، لاسيما في موضوع تحديد الأسعار العالمية لهاتين المادتين، اللتين تشكلان ٨٠٪ من صادرات روسيا، ويعتمد اقتصادياً اعتماداً كبيراً على وضع أسعارها. ومن هذا المدخل تطلع بوتين إلى إعادة التوازن المفقود بين حجم علاقات روسيا السياسية الكبيرة في المنطقة، وبين تبادلاتها التجارية التي لم تتجاوز ٦ مليارات دولار مع مجمل الدول العربية عام ٢٠٠٦، أي ما نسبته ١,٧٪ من مجمل صادرات روسيا.^(١)

كما نجح الاقتصاد الروسي بعد الإصلاحات التي مر بها، وبخاصة اعتماده قواعد اقتصاد السوق، وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متواطي وصغار رجال الأعمال وخفض الضرائب، أن يكون من بين اقتصادات العالم جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء؛ كما إن تسارع عمليات التنمية الاقتصادية في روسيا، وتعدد اختصاصات فروعها وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا وأوروبا، واتساع نشاط الرأس المال الروسي العام والخاص خارج حدود البلاد، نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكميل ضمن الاقتصاد العالمي.^(٢)

(١) خضر عطوان، سياسة روسيا – العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٠، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص ٦٠.

(٢) لمحات عن الاقتصاد في روسيا، تاريخ التصفح ٢٠١٤-٧-٥.

فقد أفاد المصرف المركزي الروسي، بأن حجم الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الروسي ازدادت خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٩,٢ % بالمقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٠٧، وقد بلغت الاستثمارات المباشرة وفق معلومات المصرف في الفترة المذكورة ٢٠,١٩١ مليار مقابل ١٨,٤٨٤ ملياراً في الربع الأول من عام ٢٠٠٧. وكانت الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الروسي قد بلغت عام ٢٠٠٧، ٥٤,٢٩٢ مليار دولار مقابل ٢٩,٧٠٢ مليار دولار سجلت عام (١).٢٠٠٦

وشكل نمو الإنتاج الصناعي في روسيا خلال الفترة من كانون الثاني - تشرين الثاني عام ٢٠٠٨، مقارنة بالفترة ذاتها من السنة التي سبقتها نسبة ٣,٧ %، وارتفع استخراج الغاز خلال الفترة من كانون الثاني / يناير - تشرين الأول / أكتوبر بنسبة ١,٤ % وبلغ ٥٤١ مليار متر مكعب، وجاء في تقرير دوري لوزارة التنمية الاقتصادية الروسية، أن روسيا خفضت صادراتها من النفط في الفترة من كانون الثاني - تشرين الأول، ٢٠٠٨ بنسبة ٦,٢ % مقارنة بالفترة نفسها من العام (٢).٢٠٠٧
أما بالنسبة لإنتاج الفحم، فقد بلغ في الفترة من كانون الثاني - تشرين الأول من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٦,٧ %، وبلغ ٢٧٠,٣ مليون طن، كما نما قطاع الكهرباء في البلاد خلال الفترة ذاتها بنسبة ٤,١ % وبلغ ٨٥١

(١) موقع روسيا اليوم، ازدياد حجم الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الروسي، المرجع السابق، تاريخ التصفح ٢٠١٤-٧-٥.

(٢) لمى مصر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص. ١٥٠.

مليار كيلو واط / ساعة. وتجاوزت مصروف الحبوب في عام ٢٠٠٨، ١٠٨ مليون طن، محققاً مستوىً قياسياً، كما تقدمت روسيا في حينها إلى المرتبة الثالثة بين أكبر مصدرى الحبوب في العالم. وشكل إنتاج اللحوم خلال الفترة كانون الثاني - آب ٢٠٠٨، حوالي ٩١ مليون طن، أي ما يزيد على مؤشر الفترة ذاتها من خلال عام ٢٠٠٧ بنسبة ١٢,٨%， كما زاد إنتاج اللحوم شبه الجاهزة خلال الفترة المذكورة بنسبة ١٢,٥% وبلغ ٨٩٨ ألف طن.^(١)

وبحسب إحصاءات البنك المركزي الروسي، أن فائض ميزان التجارة الخارجية الروسية في عام ٢٠٠٨ بلغ ٦١٧٦ مليار دولار، مقابل ١٣٠,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، كما بلغ حجم الصادرات الروسية ٤٦٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. فيما حجم الصادرات الروسية بلغ ٤٦٩ مليار دولار، أي بزيادة نسبتها ٣,٣٪، مقارنة بعام ٢٠٠٧، بينما وصل حجم الاستيراد إلى ٢٩٢ مليار دولار، أي بزيادة نسبتها ٣٠,٩٪. وتشمل هذه الأرقام أحجام التبادل التجاري مع بعض الدول العربية وبخاصة العراق وسوريا ولبيا كما أسلفنا^(٢)

أما المكتب الصحفي في وزارة المالية الروسية، فقد أعلن أن فائض الميزانية الفيدرالية الروسية في عام ٢٠٠٨ بلغ ٩٩ مليار دولار، مقابل ٧٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، وبلغ احتياطيات روسيا الدولية من العملات الصعبة والذهب بداية شهر كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩ نحو

(١) لمى مصر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٢) المرجع ذاته، ص ١٥١.

٤٢٦ مليار دولار. كما أن حجم الديون الخارجية انخفض بحلول تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨. وبلغ معدل التضخم في منذ بداية عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٪.^(١)

وأفادت هيئة الإحصاء الفيدرالية الروسية استناداً إلى الحسابات التي أعدت بحسب طريقة منظمة العمل الدولية، أن عدد العاطلين عن العمل في روسيا شكل، وفقاً لنتائج تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨، حوالي ٦٪ من عدد السكان النشطين اقتصادياً، وقد زاد مجمل عدد العاطلين عن العمل مقارنة بشهر أيلول / سبتمبر بنسبة ١,٧٪، بينما تقلصت البطالة رسمياً بنسبة ٠,٢٪، وتعتبر مكافحة البطالة في روسيا أحد إجراءات الحكومة لاحتواء الأزمة.

وعلى أثر ذلك، تقرر زيادة مبلغ الإعانة القصوى للعاطلين عن العمل اعتباراً من الأول من كانون الثاني / يناير عام ٢٠٠٩ إلى حد ٩,٤ ألف روبل في الشهر. وبلغ عدد الولادات في البلاد في عام ٢٠٠٨ مليوناً و٦٠٢٠٠ مولود أي بزيادة نسبتها ٨,٣٪، أما عدد الوفيات فوصل ٢ مليون و٨٠ ألفاً أي بانخفاض نسبته ٤٪، وبلغت الهجرة إلى روسيا من بلدان رابطة الدول المستقلة ٢٧٤ ألف شخص، بينما هاجر إلى تلك البلدان من روسيا ٣١ ألف شخص، وهاجر إلى البلدان الأجنبية حوالي ١٥ ألف مواطن روسي، بينما قدم إلى روسيا من الخارج حوالي ١٣ ألف مواطن أجنبي.^(٢)

(١) لمى مصر الامارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق ، ص ١٥١.

(٢) المرجع ذاته ، ص ١٥٢.

ثالثاً: المجال العسكري والتكنولوجي

أعلن الكرملين في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، أنه سوف يتخلّى عن معايدة خفض السلاح النووي التي وقعت مع واشنطن في العام ٢٠٠٩، ووضع تخلّي الولايات المتحدة عن خططها لنشر منظومات صاروخية دفاعية في أوروبا شرطاً للتزامه بها. وجاء إعلان الكرملين، كما سبق ذكره مرفقاً بالكشف عن قاعدة صواريخ روسية في مدينة كالينغراد والتي تقع على الحدود مع ليتوانيا وبولندا، وهما عضوان في حلف الناتو، ويدرك أن معايدة خفض السلاح النووي، الموقعة بين الولايات المتحدة وروسيا عام ٢٠٠٩، اعتبرت أحد الانجازات المهمة للبيت الأبيض في مجال السياسة الخارجية في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما، والتي تعتبر أحد أهم الانجازات التي كان يريد استخدامها في حملته الانتخابية لعام ٢٠١٢.^(١)

وبحسب المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، فإن مبيعات روسيا من السلاح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغت ٤,٨ مليار دولار في الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١١، مقارنة بـ ٤,٣ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ في حين بلغت المبيعات الأمريكية ٢١,٨ مليار دولار في الفترة الأولى و ١٩,٦ مليار دولار في الفترة الثانية.^(٢)

(١) احمد دياب، بوتين يتحدى أوباما ، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٨٨، ٢٠١٢، ص ١٠٧.

(٢) أسعد عبد الرحمن، موسكو وواشنطن: تحولات الأدوار؟، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٠١٤/٢/١٥.

كما اهتمت روسيا بتطوير قدراتها البحرية، إذ وافق بوتين بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو ٢٠٠١، على مرسوم لإحياء مجد البحرية الروسية، مؤكداً ضرورة استعادة دور روسيا كدولة بحرية رئيسية. ويأتي هذا الأمر كرد فعل على ما تعرضت له البحرية الروسية في العام ٢٠٠٠ من ضربة

شديدة بعد غرق الغواصة الروسية كورسك في بحر بارنيتس.^(١)

وقد ارتفعت النفقات العسكرية الإجمالية لعام ٢٠٠٤ بـ ٢١ مليار دولار، بما في ذلك الإنفاق على القوات شبه العسكرية والبحث والتطوير العسكري خارج الميزانية الرسمية بنحو ١٪ إلى ٢٪ بالمعدلات الحقيقية في عام ٢٠٠٤.^(٢)

كما عززت روسيا وضعها العسكري إلى مستويات أعلى مما كانت عليه في السابق، فقد أعلن الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف، بناء نظام ردع نووي فعال بحلول عام ٢٠٢٠، والتوصل إلى برنامج لبناء غواصات بحرية نووية جديدة وكذلك للدفاع الفضائي، وهو ما أعاد وأكده نائب رئيس اللجنة الصناعية العسكرية فلادislav بوتين في ٢٣/١٢/٢٠٠٨، من أن الحكومة تتوى إجراء زيادة ملموسة في وتيرة التسلح بالصواريخ الإستراتيجية، وعزم الجيش الروسي على تعزيز قواته بأكثر من ٧٠ صاروخاً نووياً وأنواع متعددة من الأسلحة بتكلفة تبلغ نحو ١٤٠ مليار

(١) لمى مصر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٢) إليزا بيشكونز وآخرون، النفقات العسكرية في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، ترجمة فادي حمود وآخرون، إشراف سمير كرم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص ٥٠١ - ٥٠٠.

دولار. كما أن الجيش سيحصل على ٤٨ طائرة مقاتلة وست طائرات تجسس وأكثر من ٦٠ طائرة هليكوبتر عسكرية، و١٤ سفينة بحرية ونحو ٣٠٠ دبابة. وربما تهدف الزيادة إلى تعزيز الإصلاح العسكري، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد، وتوفير منظومات أسلحة جديدة^(١). أخيراً يمكن القول، إن الوضع في الجانب العسكري كان منكباً على مضاعفة الاهتمام والتركيز على ما تمتلكه روسيا من السلاح عموماً، والسلاح النووي على وجه الخصوص، ليصبح هذا السلاح محوراً لا غنى عنه، سواءً بما يتعلق بالأمن الروسي، أو حتى بالجانب الاقتصادي من خلال تجارة السلاح لدعم الاقتصاد الدولي.

^(١) لمى مصر الامارة، مرجع سابق، ص ١٦١ - ١٦٢.

المبحث الثاني

مظاهر إحياء القوة الروسية

أطلق على سياسات بوتين وأسلوب حكمه، "عقيدة بوتين"، التي سعت إلى تجديد مكانة روسيا ونفوذها في السياسات الإقليمية والدولية على حد سواء. وبغية تحقيق هذا الهدف، تحدى بوتين مواقف الولايات المتحدة وعرقل مصالحها، وبخاصة في الشرق الأوسط، بالاستناد إلى ثلاثة عوامل رئيسة^(١):

أولاًً: عملية البناء الشامل للقوات المسلحة الروسية، حيث استخدمت عائدات موارد الطاقة، خصوصاً الغاز والنفط الخام، فطوال فترة تسعينيات القرن الماضي، انهمك صانعو السياسات الروسية في العمل للحيلولة دون انهيار البلاد سياسياً واقتصادياً. وكانت المؤسسة العسكرية من أكثر المتضررين. فلم تُدفع الرواتب وتركت القواعد العسكرية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. كذلك تراجعت عمليات التدريب وتعرضت المعدات الحساسة للصدأ نتيجة الإهمال. كما انخفضت الجاهزية العلمية إلى أدنى مستوياتها، ولكن منذ مطلع الألفية الجديدة وبالتحديد بعد وصول بوتين إلى سدة الرئاسة للمرة الأولى، ازدادت الميزانية العسكرية في روسيا ثلاثة أضعاف، ويشير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بأن هذه الميزانية فاقت التسعين مليار دولار وشكلت نحو ٤٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الروسي.

(١) سعد مكي، اليقظة الروسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٤٧، ٢٠٠٩، ص ٤٤.

ثانياً: استخدام عدد من المؤسسات لعرقلة أو إفشال المبادرات الأمريكية التي اعتبرها بوتين مضررة بالمصالح الروسية. على سبيل المثال، قبل حرب العراق عام ٢٠٠٣ نجحت روسيا في منع إدارة بوش من تمرير قرار في مجلس الأمن يخولها استخدام القوة ضد الحكومة العراقية. واليوم مع تطور الأزمة السورية سعى الرئيس الأمريكي باراك أوباما للحصول على تقويض من الكونغرس لشن ضربة عسكرية ضد سوريا، فاستخدمت روسيا بفعالية حق النقض في مجلس الأمن، كما اتبعت موسكو السلوك عينه في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في معرض مناقشة برنامج إيران النووي.

ثالثاً: شكّل بوتين مجموعة من الدول التي شاطرته إستراتيجيته الأساسية للنظام الدولي؛ فقد أصبحت الصين حليف روسيا الأولى في إطار أهداف سياسة باراك أوباما الخارجية. فمن المسألة الإيرانية إلى الأزمة السورية، ومن قمة كوبنهاغن لتغيرات المناخ لعام ٢٠٠٩، إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، تجلّى التوافق الروسي - الصيني في التعامل مع الولايات المتحدة. فروسيا والصين التزمتا توجها مشتركا لنظام عالمي متعدد.

وسنحاول في هذا المبحث التركيز على مظاهر إحياء القوة الروسية في فترة حكم بوتين، موضحين ذلك من خلال المطلبين التاليين: المطلب الأول: تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي داخلياً. وفي المطلب الثاني: التناقض الدولي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية.

المطلب الأول

تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي

مررت روسيا في العقد الأخير من القرن الماضي، بمرحلة من التدهور الحاد، انهارت فيها مؤسسات الدولة، وانتشر الفساد، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وصاحب ذلك انكفاء وتراجع واضحين للدور الروسي دولياً وإقليمياً، إلى حد فقد موسكو نفوذها حتى في منطقة كومونولث الدول المستقلة، إلا أنه مع مطلع الألفية الثالثة، بدأت روسيا في تحقيق قفزات أذهلت الكثيرين، وأثارت تساؤلات عدة حول مستقبلها. وهو ما سنتناوله كالتالي:

أولاً: الاستقرار السياسي

حكم الرئيس بوتين الساحة السياسية الروسية بأسلوب حذر وبشكل تدريجي، وبدون الدخول في مواجهة مع المجموعة الحاكمة السابقة، وتمكن من إعادة بناء النظام السياسي الذي خلفه يلتسين^(١). وشكلت البيروقراطية المصدر الأساسي للسلطة الدكتاتورية، من خلال تقليص مكانة وأهمية التكنوقراطيين والشركات الكبرى. وهذا يمكن وصفه " بالنظام الدكتوري البيروقراطي"^(٢). وقد استخدم هذا المفهوم لِلقاء

(١) ليлиا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ٣٩٦

(٢) وهذا المفهوم ليس جديداً على أي حال، فقد استخدمه عدة باحثين في السابق، من بينهم غوبلير اودونيل، لوصف الأنظمة التي كانت قائمة في أمريكا =

الضوء على عنصرين أساسين في النظام الروسي: الدكتاتورية واستغلال الزعيم للبيروقراطية، وهذا الجمع بين العنصرين، هو الذي ميّز نظام الرئيس بوتين عن نظام سابقه.

ولهذا، نجد في روسيا بناء دولة قوية تفضل وضع قواعد رسمية تتغير باستمرار، بدلاً من إتباع القانون. وفي أي حال، ثمة دوافع خاصة وراء أساليب بوتين من بينها حاجته لبناء قاعدة خاصة به. فلم يكن باستطاعته الاعتماد إلى الأبد على مجموعة يلتسين التي شكلت حاشيته في البداية. وبالتالي أن الطريقة الأسرع والأبسط لمحافظة على السلطة، تكمن في وضع أشخاص مواليين له في المناصب الأساسية في الدولة. ولهذا السبب بدأ بوتين، بما يملكه من خلفية وذهنية خاصتين به، إعادة بناء الهيكلية الإدارية للدولة عن طريق جلب الأشخاص من الأجهزة الأمنية^(١).

كما حقق الاستقرار في الوقت الذي لم تحل فيه المشاكل المتعلقة بتجديد وإعادة هيكلية المجتمع بشكل كامل، وبعد عشر سنوات من التحول ظل المجتمع هجينًا مكونًا من عناصر متقاضة: ضغط بيروقراطي ومعارضة غير منظمة، اقتصاد سوق مع رغبة الحكومة في التحكم بكل شيء، في حين كان الروس يريدون أن يكونوا أحراراً وفي نفس الوقت

=اللاتينية في السبعينيات، والسبعينيات من القرن الماضي. تلك الأنظمة التي لعبت دوراً جوهرياً في تحديث الاقتصاد استناداً إلى المواد والأنظمة الأمريكية - اللاتينية لأنها تتنمي إلى ظروف تاريخية مختلفة.

(١) ليлиا شيفتسوفا، المرجع السابق، ص ٣٩٨ ص ٣٩٩.

كانوا خائفين من الحرية، لأنهم لم يعرفوا كيف يتعاملون معها.^(١) لكن ذلك لم يمنع من وجود قادة حفروا أسماءهم في التاريخ الروسي، لما لهم من بصمات مضيئة، غيرت وجه روسيا منهم بطرس الأكبر، فلاديمير بوتين. فقد ارتبطت الصحوة الروسية باسم الرئيس بوتين الذي تولى السلطة مطلع العام ٢٠٠٠. وكان على إدراك كامل بالأزمات والمشكلات التي تعصف بروسيا^(٢)

لقد جمع بوتين بين الدراسة الأكademية والخبرة العلمية، فقد درس القانون والاقتصاد، وكلاهما داعمة للتفكير المنطقي السليم. كما عمل في المخابرات السوفيتية لمدة تزيد على خمسة عشر عاماً، وعاصر تفكك الاتحاد السوفيتي، وكان على وعي مواطن الداء، وسبل النهوض وإعادة البناء. وانتقل للعمل السياسي، حيث عمل مساعداً لرئيس جامعة لينينغراد للشؤون الخارجية ومستشاراً لعمدة مدينة سان بطرسبرغ، ثم رئيساً لإدارة الرقابة بالكرملين التي تشرف على تنفيذ القرارات الرئيسية، ونائباً أول لمدير الديوان الرئاسي.^(٣)

ومما تقدم فإن الرئيس بوتين خرج من رحم نظام يلتسين المتداعي، فقدم نموذجاً لقيادة الوطنية القادرة على التغيير، ومكنته خبرته وخلفيته السياسية والأمنية، من بلورة رؤية مستقبل روسيا وما يجب أن تكون

(١) ليлиا شيفتسوفا، المرجع السابق، ص ٢١٣.

(٢) نورهان الشيخ، كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٥ يناير ٢٠١٤، ص ٨٧.

(٣) ليлиا شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ٨٤.

عليه. وكيفية تحقيق ذلك من خلال سياسات اتسمت بالبراغماتية والواقعية الشديدة.^(١)

وفي الواقع، أثرت شخصية بوتين في سياسة روسيا الخارجية، لا سيما في العلاقات مع بعض الدول العربية، وبخاصة سوريا وليبيا، حيث استفادتا من أسلوب المواجهة مع الولايات المتحدة لتحسين وضعهما الإقليمي، وفي بعض الملفات ذات الصلة بالصراع العربي-الإسرائيلي وفي ملفات أخرى كانت واشنطن تثيرها للضغط على كل من دمشق وطرابلس الغرب.

ثانياً: إعادة الاستقرار والبناء الداخلي

كرس بوتين فترة رئاسته الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٠) لنهاض روسيا من أزمتها الاقتصادية، وتعزيز قدرتها العسكرية وتحقيق التوافق السياسي، وإناء حالة الاستقطاب بينقوى الشيوعية والقومية من ناحية، والقوى الليبرالية من ناحية أخرى. مع توظيف السياسة الخارجية لخدمة الأوليات الداخلية، وسعى لثبت هذه الدعائم خلال فترة رئاسته الثانية (٢٠٠٤-٢٠٠٨) التي كانت بمثابة فترة نقاهة لروسيا المتعافية.^(٢)

وكما كان الاقتصاد العامل الأساسي الذي أجهز على الاتحاد السوفيتي، وأدى إلى انهياره، فقد كان الانتعاش الاقتصادي بداية الصحوة الروسية، فبعد أن كادت روسيا تعلن إفلاسها، خلال الأزمة الاقتصادية التي

(١) ليли娅 شيفتسوفا، المرجع السابق ، ص ٨٥.

(٢) نورهان الشيخ، كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا، مرجع سابق، ص ٨٤.

واجهتها في آب / أغسطس ١٩٩٨، شهدت انتعاشًا اقتصاديًا وصل إلى حد الطفرة، واعتمد بوتين في ذلك على قطاعين أساسيين يدران عوائد كبيرة وسريعة للخزانة الروسية التي كانت شبه خاوية، عند وصوله للسلطة، وهما قطاع الطاقة، حيث تمد عوائد صادرات النفط والغاز الموازنة الروسية بأكثر من ٥٥٪ من وارداتها، وعوائد صادرات الأسلحة الروسية.^(١)

وبفضل النمو الاقتصادي، نجحت السلطات في تخفيف حدة الأزمة الاجتماعية العميقة التي برزت في التسعينيات. حيث بدأت الحكومة بدفع الأجراء والرواتب التقاعدية بشكل منظم، وهو تغيير إيجابي بالمقارنة مع حقبة يلتسين التي عانت من تخلف مزمن عن دفع الأجراء والرواتب التقاعدية. وبحلول العام ٢٠٠٤، أصبحت الأجور الحقيقة (الأجر قياساً إلى قوتها الشرائية) والدخل الحقيقي (الدخل بعد حسم الضرائب منه)، أعلى بشكل كبير من أعلى ذروة بلغتها قبل الأزمة. فقد ازدادت الأجور الحقيقة بنسبة ٢٥٪، وبلغ متوسط الأجر ٢١٠ دولاراً في الشهر بداية العام ٢٠٠٤، وازداد الدخل الحقيقي ١٢٪.^(٢) وانخفض معدل البطالة من ١٣٪ في العام ١٩٩٨ إلى ٨٪ في العام ٢٠٠٤.^(٣)

وقد نجح بوتين في استعادة الاقتصاد الروسي لعافيته، ليحقق معدلات نمو متزايدة، بلغت نحو ٧٠٪ سنويًا منذ العام ٢٠٠٣. صحيح أن هذه النسبة تراجعت بفعل الأزمة المالية العالمية العام ٢٠٠٨، إلا أن

(١) نور هان الشيخ، كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا ، ص ٨٦.

(٢) ليли娅 شيفتسوفا، مرجع سابق، ص ٤٠٧.

(٣) المرجع ذاته، ص ٤٠٨.

المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١٣ - ٢٠١٢ تعكس حالة جيدة للاقتصاد الروسي، إذ حققت روسيا معدل نمو بلغ نحو ٥,٣٪ في العام ٢٠١٢، وبذلك تحتل المرتبة السادسة عالمياً، من حيث حجم الناتج القومي الإجمالي (٣٨,٣ ترليون دولار العام ٢٠١٢)، ولديها ثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الصعبة (٥١٤,٩ مليار دولار في أيلول / سبتمبر ٢٠١٢)، وأقل مستوى للدين الخارجي (٣٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي)، وبلغ عجز الميزانية ٤٢٠ مليون دولار فقط في العام ٢٠١٢، أي ما يعادل أقل ١٪ من إجمالي الناتج المحلي، وبلغت الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الروسي أكثر من ٣٧٠ مليار دولار في العام ٢٠١٣، لتحتل روسيا المرتبة الخامسة بين الدول الأوروبية الأكثر جاذبية للاستثمار^(١).

وعلى الصعيد السياسي، سعى الرئيس الروسي بوتين إلى تنظيم الحياة السياسية، والخروج بها من حالة الفوضى والصراع الذي شهدته البلاد. والسعى إلى تنظيم الحياة الحزبية وإنهاء حالة التشرذم فيها، والتعددية المفرطة والمربكة على النمو الذي يجعل حزبين كبيرين يقودان العملية السياسية. وكان حاسماً في الحد من تدخل رجال الأعمال في السياسة، انطلاقاً من أن الجمع بين السلطة والمال كان سبباً أساسياً في تدهور البلاد.

وقد استطاع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بديломاسيته وحركته السياسية، أن يجعل من نفسه رمزاً للحلول الوسط، وأن يفتح حواراً مع

(١) نورهان الشيخ، كيف استعاد بوتين مكانة العالمية لروسيا، مرجع سابق، ص. ٨٧.

القوى السياسية المختلفة، وأوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين، دون التخلي عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليميني الليبرالي، ليحقق بذلك قدرًا كبيراً من التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان، ودرجة عالية من الاستقرار السياسي، الذي لم تشهده روسيا منذ سبعينيات القرن الماضي، ومع حصول حزب (روسيا الموحدة) الذي قاده بوتين أغلبية مقاعد الدوما، منذ الانتخابات البرلمانية العام ٢٠٠٣، أصبح هذا التوافق أمراً مؤكداً. كما استطاع بوتين استعادة هيبة الحكومة المركزية وبقائها، وسلب حكام الأقاليم، والسلطات التي استغلوها خلال فترة حكم الرئيس السابق بوريس يلتسين، وهو ما دعم الاستقرار السياسي في البلاد وأدى إلى تراجع النزاعات الانفصالية حتى داخل الشيشان ذاتها، التي ظلت بؤرة أساسية لعدم الاستقرار، حتى تمت تصفية العناصر الإرهابية الشيشانية، وإحکام سلطة رمضان قادiroف، رئيس وزراء جمهورية الشيشان منذ العام ٢٠٠٥، ورئيس الجمهورية منذ العام ٢٠٠٧ والمدعوم من موسكو، على مقاليد الأمور في الشيشان.^(١)

وهذا نجد أن تجربة روسيا إبان حكم الرئيس فلاديمير بوتين، قد انطوت على ثلات دلالات مهمة.^(٢)

١- إن القيادة السياسية العليا في أي دولة لها الدور المحوري في نهضتها أو كبوتها، وكما كان الرئيس السابق بوريس يلتسين، وسياساته

(١) نورهان الشيخ، كيف استعاد بوتين مكانة العالمية لروسيا، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) خالد عبد المعتصم محمد، سياسات بوتين. السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد ١٦٢، ٢٠١٥، ص ٤٤.

سبباً مباشراً في تدهور روسيا، وقد انها نفوذها وهيبتها، فقد كان الرئيس فلاديمير بوتين عاملاً أساسياً في استعادة روسيا لمكانتها كقوة كبرى. فالقيادة يجب أن تكون لديها خبرة و دراية بالمشكلات والأزمات التي تعصف بالدولة والمجتمع، والأهم من ذلك أن تكون لديها رؤية لكيفية التعامل الناجح مع هذه المشكلات والأزمات، وأن تكون هذه الرؤية قابلة للتنفيذ، وليس مجرد خيال وأحلام، وأن يكون لدى القيادة القدرة على الخروج بها إلى أرض الواقع حيث يشعر بها كل مواطن.

٢- لا يمكن تصور دور فاعل لدولة ما إقليمياً ودولياً. دون تماسك مجتمعي واستقرار سياسي، وانتعاش اقتصادي مع قدرات عسكرية تكفل لها الهيبة والمكانة، وأن استعادة أي دولة لدورها تبدأ من تقوية الداخل، واحترام مواطنها والنهوض بهم صحياً وتعليمياً ومعيشياً.

٣- أن دور الدولة وقواتها لا يتناقضان مع الديمقراطية. فالديمقراطية لا تعني الفوضى، ولا يمكن تصور احترام الحقوق والحريات، دون احترام سيادة القانون، وللدولة دور رئيس في وضع الأطر الحاكمة لحركة المجتمع اقتصادياً، وسياسياً واجتماعياً، وإنما انزلق المجتمع إلى الفوضى، واحتكر الأقلية لمقدرات الأغلبية، ليفقد كل منها حريته وأمنه، وتفقد البلاد استقرارها وهيبتها بين الأمم.

واثمة من يعتقد، أن قضية توسيع الحريات والتخلص من بعض الأعباء والقيود الاقتصادية ستكون في مقدمة أولويات الرئيس الجديد. ولتأكيد ذلك قال مدفديف في ١٨ شباط / فبراير ٢٠٠٨: "إن الحرية لا غنى عنها في جميع المجالات، بداية بالنشاط الاقتصادي، ونهاية بتحقيق الذات، لأن الفرد غير الحر لا يستطيع تطوير وتجديد بلاده... نحن على علم بأن الدول غير الديمقراطية، لم ولن تكون حقيقة، ولا تعم

بالطمأنينة... وذلك لسبب بسيط، هو أن الحرية أحسن بكثير من بلد "غير حرية"، وهو ما عاد وأكده في أكثر من مناسبة في العام ٢٠١١، ذاكراً أنه "لدينا الآن فرصة بأن نواصل تطورنا على الطريق ذاته الذي سلكنا في السنوات الأخيرة، بأن ندعم الاستقرار ونحسن نوعية عيشنا بالطريقة نفسها".^(١) وكما قدم الرئيس الروسي السابق ديميتري مدفيديف في ١٥ شباط / فبراير ٢٠٠٨ تقريراً في منتدى كراسنويارسك الاقتصادي ضمن برنامج التنمية الاقتصادية للبلاد للسنوات الأربع المقبلة، وجاء في التقرير أنه سيتولى حل أهم المشاكل الاقتصادية في البلاد من خلال سيره في أربع اتجاهات. المقصودة بها، مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، والبني التحتية والابتكارات والاستثمارات.^(٢)

المطلب الثاني

التنافس الدولي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية

إن القوى الدولية لها تأثير كبير في التناقض، ولاسيما تلك القوى التي ترى في حدود الآخرين تراجعاً لمكانتها من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويعتبر كل من القوتين الأمريكية والأوروبية متغيرين جوهريين لهما تأثير في

(١) لمي مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) راجع صحيفة الأهرام، الملحق الأسبوعي، القاهرة، ١٨-٢-٢٠٠٨.

التنافس الدولي، وبخاصة إذا ما كان مكان وموضوع التناقض مناطق ودول ذات موقع استراتيجي كالدول العربية.

وتعتبر الولايات المتحدة القطب الذي لا يمكن إغفاله بأي حال من الأحوال لدى أية دراسة جادة عن توازنات وتنافسات القوى الكبرى، فالولايات المتحدة هي أقوى دول العالم، بلا منافس لأية إحصائية بهذا الخصوص منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، على الرغم من المصاعب والمشاكل التي اعترضت وتعترض طريقها على كل الصعيد.^(١)

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدولي وبزوغ قوى دولية جديدة، وعلى وجه التحديد روسيا والصين، اللتان تتنافسان مع الولايات المتحدة الأمريكية على المكانة الدولية، لذا ترى الولايات المتحدة في تواصل الصعود الصيني مصدر الخطر الرئيسي لهيمنتها الاقتصادية والسياسية عالميا وعلى مستوى القارة الآسيوية في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور، لذلك تقوم الولايات المتحدة بمحاولة التأثير على الصين عن طريق احتواها.^(٢)

(١) بيترجي كاتر انشنلين، *الحضارات في السياسة العالمية*، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٣٨٥، ص ٧٧.

(٢) نجم الدين عبد الله عباس، *مستقبل التناقض الصيني - الهندي، وأثره في العلاقات الإقليمية والدولية*، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٣، ص ٦٦.

أولاً: التناقض الروسي في المجال السياسي

Sad اعتقد عالمي بأن احتمالات عودة الحرب الباردة بين طرفي الصراع القديم حتى ولو بشكلها البسيط، وعودة روسيا لتكون قوة دولية من جديد أصبحت مستحيلة. إلا أن مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية ذات الصلة بروسيا الاتحادية، بدأت تظهر مع بداية النصف الثاني من عقد التسعينيات وتعززت مع وصول فلاديمير بوتين للرئاسة الروسية وصولاً إلى الحد الأهم، ألا وهو الأزمة التي اندلعت بين روسيا وجورجيا في العام ٢٠٠٨ واستخدمت فيها القوة العسكرية لجسم جانب من جوانبها عبر القوة. وقد غيرت تلك القناعات والتطورات والمدركات الدولية عن القوة والدور الروسي العالمي، سواءً لجهة إدراك الروس لدورهم ومكانتهم الإقليمية والدولية الجديدة، أو لجهة إدراك حلفاء وأعداء روسيا الإقليميين والدوليين، إلى الحد الذي دفعت فيه، أسباب هذه الأزمة والمتغيرات الفاعلة فيها والنتائج المتوقعة منها الكثير إلى أن يجمعوا على أنها ستؤسس لبداية نوع جديد ومختلف من العلاقات الدولية، تكون فيه روسيا طرفاً فاعلاً، وإن لم يكن مشابهاً لذلك الدور الذي كان يؤديه الاتحاد السوفيتي السابق، وقد أضافت حزمة من

الأسباب المختلفة على الأزمة الروسية - الجورجية.^(١)

كما استعادت روسيا موقعها في العراق، والمنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، فروسيا تدرك بأنها إذا ما أرادت أن تحافظ بموقعها

(١) سعد السعدي، تداعيات الأزمة الروسية على العلاقات الروسية - الأمريكية، دراسات دولية، العدد ٤٢، جامعة بغداد، ص ٨٩.

الاستراتيجي في المنطقة العربية خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط عامة، يتوجب عليها، أن ترجم كفة الميزان الإقليمية ببساط نفوذها من جديد، إما في مصر أو العراق فضلاً عن نفوذها الحالي في سوريا، والذي تحاول أن تحفظ به بكلة الوسائل والطرق، لأن سوريا بالنسبة لها أكثر من حلف سياسي وعسكري، ودمشق هي بوابة روسيا الرئيسة إلى منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من اختلاف التوجهات السياسية.

وبالنظر إلى إمكانية استعادة النفوذ الروسي في العراق أو في مصر، نلاحظ بلا شك أمرين هما: إن العراق الذي يدور في الفلك الأمريكي منذ العام ٢٠٠٣، أي منذ سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين، وما تبع هذا السقوط من تداعيات على العراق تمثلت في تغير البنية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حتى أصبح العراق ميداناً لتصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتنظيم القاعدة من جهة، وبين دول الخليج العربية وإيران من جهة أخرى.^(١). وكان قد أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، خلال مؤتمر صحفي مشترك له مع نظيره العراقي هوشيار زبياري، أثناء زيارة لموسكو ١٥/٦/٢٠١٢، رأينا الرغبة الروسية الواضحة والجديدة في العودة إلى العراق، وذلك بعد أن صرخ سيرغي لافروف، بأن الشركات لديها سمعة جيدة في السوق العراقية، وأن ذلك سيسمح لها بتوسيع نشاطها في العراق، كما أعرب الوزير الروسي عن شكره للقيادة العراقية لتوفيرها كافة ظروف العمل المناسبة للشركات الروسية في إطار النظام العام لرؤوس الأموال الأجنبية في العراق، معتبراً عن ثقته

^(١) حسام الدين سلوم، صحيفة، الاتحاد، بغداد، ٩/١/٢٠١٢.

بأن النتائج التي حققتها بعض الشركات الروسية في العراق، ستتجه غیرها من شركات روسيا العامة والخاصة للعمل، مما سيدفع بعلاقات الجانبين الروسي والعراقي، لكي تمضي قدماً. من جانبه أكد وزير الخارجية العراقي، إثناء تلك الزيارة، أن العديد من الشركات الروسية تعمل بفاعلية في العراق خاصة في مجالات النفط والغاز والطاقة الكهربائية، كما أشار إلى أن هناك رغبة عراقية حقيقة في تشجيع الشركات الروسية على دخول السوق العراقية في المجالات كافة، وبالذات في مجالات البنية التحتية والزراعة والصناعية والصحية، وحتى في الجانب العسكري أيضاً، مؤكداً بأن كل الطرق مفتوحة للشركات الروسية كي تعمل في ظروف آمنة، داخل السوق العراقية، ومنوهاً بأن الحكومة العراقية تتطلع برغبة شديدة إلى فتح خط جوي بين موسكو وبغداد في المرحلة المقبلة، فذكر بأن اللجنة الوزارية العليا للبلدين، ستجتمع في بغداد قبل نهاية العام ٢٠١٢، من أجل تفعيل جميع الاتفاقيات الموقعة بين العراق وروسيا، ولذلك نسأل هنا ما هي العوامل الحقيقة، فعلاً التي بدأت تدفع بالعلاقات الروسية العراقية كي تعود إلى سابق عهدها؟ للإجابة عن السؤال يجدر بنا، أن لا نغفل الرؤية الروسية العراقية الموحدة، للوضع المتغير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي بدأت تشكلها وحدة المصالح بين الجانبين خلال الفترة الأخيرة. حيث بدأت القيادة الروسية بإحياء هذا التحالف الاستراتيجي مع حليفها القديم الجديد العراق، حيث سيضمن لها هذا التحالف، إذا ما تطور بالشكل المطلوب والمخطط، له كافة المصالح المتوقعة. كما سيضمن المحافظة على الأدوار الإقليمية للجانبين الروسي والعراقي. لأن من شأن هذا تحالف، أن يعزز موقف موسكو وبغداد.

لقد سعت روسيا إلى تحقيق مكاسب سياسية على المستوى الدولي من خلال استغلال علاقتها مع العراق والكويت، على أن تكون الفاعل الدولي المهم في هذه القضية، وكان العراق مجبراً على الرضوخ، لـأي ضغوط روسية، باعتبار روسيا العضو الوحيد الدائم في مجلس الأمن،

الذي يستطيع أن يعرض على أي قرار يصدر بحق العراق.^(١)

لقد تميزت سياسة روسيا الخارجية في عهد الرئيس بوتين بالبناء غير الإيديولوجي. فعلى الرغم من محاولات عدم التخلص من أدوار القوى الكبرى، فقد قبلت بفكرة التفوق الأمريكي، تحت غطاء مصالح روسيا الإستراتيجية، وسعت إلى إعادة علاقتها مع الحلفاء السابقين وإلى وقف الخطر عن مصالحها وعلى التوازن الدولي. وقد اعتمدت فيما تقدم على نفوذها المتراكم تاريخياً وعلى موقعها الجيوسياسي المميز وحضورها في النادي النووي، وإنتاجها العسكري وقدراتها العلمية.^(٢)

وكان هناك حاجة في روسيا الاتحادية لبناء إيديولوجي جديد، يتمثل بالعمل على دمقرطة المجتمع من خلال بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية على أساس مبدأ الديمقراطية والكافحة والنزاهة والإخلاص، وإقرار التعديلية السياسية السلمية والصحيحة وعلى أساس إيديولوجي، واضح المعالم والأهداف، وإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة، والإقرار بتنوع الأنماط الاقتصادية، وإعطاء الأولوية للقطاع العام في قيادة عملية

(١) علي محمد عيدان الجبوري، العلاقات العراقية - الروسية (٢٠٠٩-٢٠١١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٣٠٣.

(٢) خضر عباس عطوان، سياسة روسيا والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٠، بيروت، خريف ٢٠٠٨، ص ٥٦.

التحولات الاقتصادية والاجتماعية لصالح المجتمع، ويتاتي ذلك من خلال تعزيز دور الدولة ومكانتها في الميدان الاقتصادي الاجتماعي.^(١)

ثانياً: التنافس الروسي في المجال الاقتصادي

على مدى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من البلدان العربية بما فيها حلفاؤها التقليديون، وفي مقدمتهم سوريا وليبيا والجزائر، والشركاء الجدد مثل بلدان الخليج والأردن. حيث أصبح لروسيا مصالح حقيقية، تسعى إلى الحفاظ عليها وتنميتها حتى مع تغير النظم الحاكمة في بعض الأقطار العربية في أعقاب الثورات. فروسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري ينافس الوجود الأمريكي المكثف في المنطقة العربية، وإنما إلى شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا وعائد تموي حقيقي لدول المنطقة.^(٢)

ولعلَّ النفط يعتبر من أبرز مصادر الطاقة ذات التأثير في السياسة الدولية، إذ إن استمرار حاجة العالم المتقدم ودخول دول تتنافس عليه ليس من أجل السيطرة على منابعه، كما كان سابقاً، وإنما التنافس في

(١) نجم عبد الحسن، الإثارة الاقتصادية - الاجتماعية للنهج الاقتصادي الليبرالي: روسيا نموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٨، جامعة بغداد، ص ١٣٦.

(٢) نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٩٥.

إطار حماية طرق إمداداته، وتتويع مصادر الاستيراد ودعم قواتها البحرية والاعتماد على حلفاء موثوق بهم وتبني سياسة التخزين الاستراتيجي.^(١)

إن المسالة المثيرة للانتباه، هو انتقال مركز القوة إلى الدول المنتجة للنفط في عملية التأثير في النظام الدولي، فالتحكم في أسعار النفط والإنتاج، والتحكم في العرض والطلب، أصبح بيد البلدان المنتجة للنفط.

ويلاحظ أن روسيا أكدت في العقيدة العسكرية التي أعلن عنها الرئيس فلاديمير بوتين في ٢١ نيسان / ابريل عام ٢٠٠٠، على أن وظائف القوات المسلحة الروسية تتضمن خلق الشروط لأجل أمن النشاط الاقتصادي وحماية المصالح القومية الروسية في البحار الإقليمية على الجرف القاري، وفي النطاق الاقتصادي، قبالة شواطئ الاتحاد الروسي وفي أعلى البحار. كما وسّعت روسيا توجهاتها نحو بحر قزوين متنافسة في الغالب مع الولايات المتحدة على النفوذ في دول آسيا الوسطى^(٢)، كما ويتركز اهتمام الإستراتيجية الأمريكية لقرن الحادي والعشرين على محاولة منع ربط أوروبا - آسيا المتمحورة حول روسيا بمنطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط.^(٣).

(١) نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفيافي وروسيا من الوحدة العربية، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(٢) سعد حقي توفيق، التناقض الدولي وضمان أمن النفط، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤٣، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص ٢٠.

(٣) المرجع ذاته، ص ٣ - ١٢.

ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحولها تتمحور الدبلوماسية الروسية والتقارب الروسي مع البلدان العربية، فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقي فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية الروسية في المستقبل والداعمة الأساسية لها.^(١)

على الصعيد الاقتصادي، تمثل المنطقة العربية سوقاً مهمة وقوية استيعابية كبيرة لل الصادرات الروسية من السلع الإستراتيجية، مثل الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب. وفي عام ٢٠١١ بلغ التبادل التجاري بين روسيا والبلدان العربية ١٠ مليارات دولار. وتأتي مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الشركاء التجاريين لروسيا في المنطقة، وعادة ما يميل الميزان التجاري لصالح روسيا بفارق كبير.^(٢)

كذلك تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة إلى المنطقة ليس انطلاقاً من اعتبارات سياسية أو إيديولوجية، ولكن نظراً إلى ما تمثله عوائدها مورداً مهماً للدخل القومي، ذلك ليس فقط لحلفائها التقليديين في المنطقة، ولا سيما سوريا والجزائر وليبيا واليمن، ولكن من خلال فتح أسواق جديدة في الأردن وأقطار الخليج العربي التي تعتبر سوقاً تقليدية للولايات المتحدة والدول الغربية. ويضاف إلى ذلك عشرات المشروعات المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بbillions الدولارات، وستتأثر إما بالإلغاء أو بالتأجيل، نتيجة

(١) نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفيافي وروسيا من الوحدة العربية، مرجع سابق، ص ١٩٥.

(٢) المرجع ذاته، ص ١٩٦.

عدم الاستقرار التي تحتاج البلدان العربية. وفي ضوء التداعيات السلبية المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسية، أكدت روسيا أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط، من منطلق أن عدم الاستقرار يضر في المنطقة ضرراً مباشراً بمصالح روسيا، وأشار وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط، وأن زعزعة الاستقرار فيها ستكون له عواقب وخيمة في المناطق البعيدة جداً عن سوريا نفسها. فروسيا ترى، أن سوريا بمثابة حجر الزاوية في أمن منطقة الشرق الأوسط، وأن عدم الاستقرار فيها أو نشوب حرب أهلية، سيؤدي بدوره حتماً إلى زعزعة الوضع في البلدان المجاورة، وخاصة في لبنان، وتؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وستصبح تهديداً حقيقياً للأمن الإقليمي والمصالح الروسية الحيوية فيها.^(١)

ثالثاً: التناقض الروسي في المجال الأمني

تجاوزت روسيا أواخر القرن العشرين، عواقب الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ورفعت من مستوى ونوعية معيشة المواطنين الروس، وصمدت في وجه النزاعتين القومية والانفصالية والإرهاب الدولي، وحالت دون نزعة الثقة عن النظام الدستوري، واحتفظت

(١) نورهان الشيخ، موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوحدة العربية، مرجع سابق، ص ١٩٦ - ١٩٧.

باليادة ووحدة الأرضي، واستعادت إمكاناتها في تقوية قدراتها على المنافسة.^(١)

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت تتوضّح الطموحات الروسية التي من الصعب إخفائها، أو التراجع عنها، فهناك مصالح قومية روسية علياً، لا يجوز التساهل بها، كما أن هناك العديد من الملفات والقضايا الدولية التي ترتبط بأمنها ومكانتها الخارجية، وقد شعرت أن الأحادية القطبية تحرمها التأثير في هذه الملفات. ولعل منطقة الشرق الأوسط، كانت في مقدمة الأماكن التي عملت روسيا على عدم التخلّي عن التأثير فيها، ومناؤة الأحادية القطبية من خلالها.^(٢)

ويبدو أن روسيا لن تتهاون في مكانتها الدولية، حتى لو كان طموحها الأكبر يتجسد في دعوتها إلى تمثيل كامل للدور الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي سابقاً، فالرئيسان مدفيديف وبوتين، أكدوا على أن روسيا ستكون جاهزة للتعامل مع كل القضايا الدولية، وفقاً لمصالحها الإستراتيجية، وأنها لن تعتمد على أمجاد الماضي، بل ستكون دولة عظمى على أساس سياسة ذكية تحفظ مصالحها ومكانتها.^(٣) وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي ووجود عدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعت بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة ما يتعلق منها بالحد من التسلح وضبط الترسانة النووية، فإن الدولتين تدركان أن التنافس بينهما لم ينته

(١) تنافس روسي - أمريكي، مركز الصقر للدراسات الإستراتيجية

www.saqr center / index.php.2014-3-6

(٢) ناصر زيدان، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(٣) المرجع ذاته، ص ٢٧١.

بعد، لقد ظلت واشنطن طيلة السنوات الماضية، تتصرف على أن روسيا هي القوة الوحيدة في العالم التي يمكنها تدمير الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من التعاون والتفاهم حول العديد من الملفات بين روسيا والغرب عموماً، وانتقاء حالة العداء أو الخصومة، ظلت روسيا تعتبر أن حلف شمال الأطلسي بنزعته التوسعية يشكل خطراً عليها، وهي عارضت الاقتراح الأوروبي بتحويل الأطلسي لمنتدى تشاور حول الأمن العالمي.^(١)

وهكذا، تعتبر الملفات الإستراتيجية الهامة أساساً للتحاذبات الدولية، يضاف إليها الملفات الإقليمية الساخنة التي غالباً ما تكون هي المكان الذي تعكس فيه الصراعات الدولية، سواءً أكان تقابها واستقراراً أو توتراً وخلافات، وتعتبر روسيا نفسها ممراً إلزامياً لمجموعة كبيرة من الملفات الدولية، ومنها الملف النووي الإيراني، ومشكلة أفغانستان، ومشكلة بحر قزوين وإمدادات النفط، والصراع العربي - الإسرائيلي، إضافة للاستقرار في أوروبا والمرر لحل هذه المشكلات لا يُفتح بدون مقابل، وإنما يكون وفق توافقات تخدم مصالحها بالدرجة الأساس فكل شيء له ثمن.^(٢)

وربطت موسكو بين اشتداد التدخل الأوروبي والغربي في أوكرانيا وجورجيا وكوسوفو، والذي استهدف إضعاف دورها في هذه المناطق

(١) ناصر زيدان، المرجع السابق، ص ٢٧٢.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٧٢.

الهامة لامنها القومي، وبين الأوضاع في الشرق الأوسط وأفغانستان وإيران، ورفضت التدخلات الأجنبية في المشاكل الداخلية اللبنانية.^(١) جاهدت روسيا لإثبات ذاتها وقوة تأثيرها في ساحات التوتر في سبيل منع التفرد الأمريكي، ومن أجل خلق عالم متعدد الأقطاب، صرخ ميدفيديف: "إن روسيا لن تسمح بالسيطرة الأحادية الأمريكية على العالم، وأن هذه الأخيرة استغلت موضوع محاربة الإرهاب لتنفيذ مشروع الهيمنة".^(٢) وعليه تعتبر موسكو أن أحداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ الدافع الأساسي لبروز القوة الأمريكية إلى الواجهة في الوقت الذي سعت فيه روسيا إلى العمل لإعادة مكانتها كقوة عالمية، منطلقة من المناطق البرية والبحرية المجاورة لها والتي شكلت عقدة جيو سياسية لها. ومع أن البحر الأبيض المتوسط ساحة مميزة، ولم يسبق أن مارست روسيا فيه أي نوع من السيطرة، فإنها تقع ضمن الساحات التي ترى فيها روسيا أنها وأمؤشرات مكانتها الدولية، سواء بانخراطها في الصراع العربي - الإسرائيلي، أو بتدخلها لإحداث توازن إقليمي ببيع السلاح لبعض الأطراف المهمشة جيو سياسيا.^(٣)

تشكل المجالات المحيطة بروسيا أهمية كبيرة وضغوطاً جيو سياسية عليها، ومنها المتوسط، ففي هذا المجال تزدحم روسيا بدول تعترضها جغرافياً مثل تركيا، ويشكل بذلك أمن مرورها نحو البحر المتوسط، أحد

(١) تصريح وزير خارجية روسيا لافروف في إثناء استقباله وليد جنبلاط في موسكو، جريدة، النهار، بيروت، ٢٨/٢/٢٠٠٩.

(٢) ناصر زيدان، المرجع السابق، ص ٢٧٣.

(٣) كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، مرجع سابق، ص ٢٧٦.

العناصر الإستراتيجية الحيوية لموسكو، فمنع مرورها عبر الدردنيل والبوسفور يعتبر خنقا لها، ويوظف الناتو تلك الممرات لمراقبة السلوك العسكري الروسي، وترى روسيا أن الدول الأوروبية تعمل لعزل روسيا عن البحر الأبيض المتوسط بهدف منع روسيا من استخدام هذا المجال للتأثير في المنطقة العربية والأوروبية.^(١)

ولتأكيد ذلك، أعلن فلاديمير بوتين: "أن الشرق الأوسط منطقة خطيرة جداً". وموسكو على هذه الخلفية لم تتوافق على أن تكون مساهما في مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقته قمة (سي ايلاندا) في الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، بالرغم من حضور بوتين لهذا المؤتمر.^(٢)

فالمجال المتوسطي، يعتبر مجال تقاطع جيو إستراتيجي لروسيا، شأن نشر صواريخ بالستية في تركيا وسحبها أثر الأزمة الكوبية في ستينيات القرن العشرين، ولا يمكن إغفال أثر مسألة الردع الصاروخية للناتو في شرق أوروبا وفي تركيا على السلوك الروسي إزاء الأزمة السورية، فروسيا بذلك تسعى للحفاظ على مركز لها بهدف المواجهة في حال نشر الدرع الصاروخية في تركيا، وفي ظل عدم أمان العلاقة مع إيران التي تعتبر المنافس والمعاون معا لروسيا، إضافة إلى إظهار الضغط وبجدية أكبر من خلال الأزمة السورية في سياق ملف الدرع الصاروخية الأطلسية في أوروبا.^(٣)

(١) كريم مصطفى، التعاون والتآلف في المتوسط، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .

(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٧٦ .

(٣) المرجع ذاته ، ص ٢٧٧ .

إلا أن كل ما تقدم لا ينفي حقيقة المخاوف الروسية من الوجود الغربي بالقرب من حدودها، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤكد هذه الحقيقة الرئيس فلاديمير بوتين بقوله: "إن التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسية، يهدد مصالحها وأمنها القومي". وقد توصلنا إلى أن روسيا بدورها الجديد لم تصل بعد إلى أن تكون نداً متساوياً لا من حيث الإمكانيات، ولا الأدوار أو الطموحات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار النظام العالمي، لا في الحاضر ولا في المستقبل القريب، إلا أنها نجحت حتماً في البدء بإرساء عملية تغيير حقيقي في هيكل النظام العالمي نحو عالم متعدد الأقطاب، تكون فيه الولايات المتحدة أكبر هذه الأقطاب، لكن ليس بشكل حاسم أو إقصائي، كما هو الآن وخلق نوع من التوازن العالمي، ربما يشبه ذلك التوازن الذي ساد العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر إلى حد كبير، وسيعتمد هذا التوازن على مقاييس القوة وآليات استخدامها لكل من الطرفين الأمريكي والروسي، ونوعية العلاقات بينهما التي ستُؤطرها حدود القوة والقدرة والأداء لهما.

المبحث الثالث

روسيا والأزمة السورية

تحولت الانفراقة السورية التي بدأت في آذار / مارس ٢٠١١ إلى حرب أهلية عنيفة ذات طابع إقليمي ودولي وبلبوس طائفي مذهبى. وفي حين وقفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا وبلدان الخليج - قطر والمملكة العربية السعودية بشكل خاص - علناً مع المعارضة المسلحة للرئيس السوري بشار الأسد، عارضت روسيا والصين ممارسة أي ضغوط على دمشق. فيما دعمت إيران الرئيس بشار الأسد مادياً ومعنوياً.

ثمة أمور كثيرة تتوقف على مواقف وسياسات الحكومة الروسية تجاه التطورات السورية. وبعد عقدين ونصف من زوال الاتحاد السوفيетى، لا تزال روسيا لاعباً دولياً رئيساً بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن. وتتبّنى موسكو منظوراً عالمياً متميزاً يختلف على نحو متزايد عن نظيره الغربي، وهي لا تتوانى عن طرح حلول بديلة لمجموعة من القضايا الدولية. وهو أمر مهم باعتبارها تملك القدرة على عرقلة سياسات الولايات المتحدة في مجلس الأمن، وتجعلها غير قانونية لجهة القانون الدولي، إذا ما أرادت واشنطن المضي قدماً من دون الحصول على موافقة مجلس الأمن. لكن، بالنظر إلى نقل موسكو الدولي، يمكن للتعاون بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن سورية أن يمهد الطريق باتجاه وضع حد للصراع.

كما أن موقف روسيا مهم في ضوء موقف الصين، القوة العالمية الصاعدة التي لا تزال متربدة عموماً في معارضة الغرب وحدها، بشأن

القضايا التي لا تؤثّر على مصالحها المباشرة. ومع ذلك، انضمت بكين إلى موسكو أحياناً كثيرة في معارضة قضايا محدّدة، ما سمح لروسيا الضطلع بدور قيادي، وبالتالي خلق نمط من المعارضة الصينية - الروسية للولايات المتحدة الأميركيّة وأوروبا.

وتحظى موسكو في كثير من الأحيان بدعم دولي لجهودها البارزة في الوقوف في وجه واشنطن. وعادة ما يكون دعم مواقف روسيا علنياً لدى عدد من الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعارض سياسات الولايات المتحدة، أو تتشبّث بالقيم التقليدية في العلاقات الدوليّة، مثل سيادة الدولة وعدم التدخل، التي تدافع عنها روسيا في مواجهة التدخل الغربي الإنساني.

وهدّدت هذه المعارضة بتقسيم مجلس الأمن بشكل دائم بشأن قضايا السيادة وحقوق الإنسان. وبما أن أكثر الصراعات المسلحة في العالم تحدث داخل الدول وليس بينها – وهو ما كان عليه الحال في منتصف القرن العشرين، عندما تمت كتابة ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذا الخلاف يمكن أن يشلّ الجهاز الرئيسي للهيئة الدوليّة المسؤولة عن السلام والأمن الدوليّين، أي مجلس الأمن.

ومع ذلك، وفي ظل تراجع الهيمنة الغربية العالميّة، ووجود أمور كثيرة في حالة تغيير مستمر، تقدم روسيا نفسها كثقل موازن للغرب يمكنه أن يؤثّر في شكل النظام الدولي الناشئ.

وفي الواقع، تمثل الخلافات حول سوريا سجالاً بين وجهات نظر مختلفة من النظام العالمي، وقضايا السيادة وحقوق الإنسان، واستخدام القوة، والمسؤولية عن استخدام القوة بدلاً من السماح لصراع ما، بأن يخدم من تلقاء نفسه. يختلف هذا السجال اختلافاً جوهرياً عن التناقض السوفييتي -

الأميركي في حقبة الحرب الباردة في الشرق الأوسط، والذي كان أساساً حول الإيديولوجية والهيمنة الإقليمية. والوضع يختلف أيضاً عما كان عليه في الماضي، لأن في سوريا الآن، أزمة دولية تضاف إلى صراع محلي حادّ هو جزء من عملية تعمّ المنطقة بأسرها، أطلق عليها اسم الربيع العربي.

وتجسد سوريا من نواحٍ عدّة مواجهة في غاية التطور في أوائل القرن الحادي والعشرين، ويمثل التحدّي الذي يؤلّب روسيا ضدّ الغرب والعالم العربي في مجلس الأمن، صعوبة التعامل مع مثل هذه الصراعات على المستوى العالمي. إذ لم يعد بوسع الولايات المتحدة وحلفائها حلّ هذه القضايا وحدهم. إذ تتطلّب الإدارة الناجحة للصراعات وحلّها تعاوّناً دولياً وإقليمياً حتى عندما تكون القيم متباعدة. وبدوره، يتطلّب التعاون الفعال في الحدّ الأدنى، أن تتفهم الأطراف بوضوح دوافعها وأهدافها، وخصوصاً روسيا.

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في العلاقات الروسية - السورية

تأثّر موقف موسكو تجاه التطورات في سوريا بالدروس المستقادة من الأزمة الليبية، لكن الروس ليسوا غرباء عن سوريا. فمنذ ستينيات القرن الماضي وحتى أوائل تسعينياته، حافظت موسكو على علاقات وثيقة شبيهة بالتحالف مع دمشق إبان حقبة الرئيس الراحل حافظ الأسد الممتدة من العام ١٩٧٠ حتى العام ٢٠٠٠. وفي العام

١٩٨٠، وقّعت موسكو ودمشق معاً نصّت على التشاور في حال وجود تهديد للسلام، وعلى التعاون العسكري.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كانت سوريا في المرتبة الثانية بعد مصر من حيث الأهمية بين الدول العربية المنخرطة في الصراع مع إسرائيل، وهو الصراع الذي كان مظهراً أساسياً للمواجهة الأوسع في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، وعلى مدى ربع قرن في أعقاب حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧ التي احتلت فيها إسرائيل مرتفعات الجولان السورية، دعم الاتحاد السوفييتي دمشق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

وعلى الرغم من أن الرئيس حافظ الأسد، اعتمد بشكل كبير على الاتحاد السوفييتي، فقد ظل الأمر الناهي في الداخل السوري وفي الخارج القريب. ففي العام ١٩٧٦، دخلت القوات السورية لبنان، وظلت لمدة ثلاثة عاماً.

عندما اتجه الرئيس المصري آنذاك أنور السادات إلى المعسكر الأميركي في العام ١٩٧٢، أصبحت سوريا الحليف الفعلي السوفييتي الرئيس في الشرق الأوسط، واحتفظت بهذا الوضع حتى العام ١٩٩١. لم تكن كل أسلحتها تقريباً سوفيتية الصنع وحسب، بل استضافت سوريا أيضاً ما يصل إلى ٦٠٠٠ من المستشارين والفنين العسكريين السوفيت، وكذلك الموظفين المدنيين، وقد تخرج عشرات الآلاف من الطلاب السوريين من الجامعات والكليات والأكاديميات العسكرية السوفيتية، وتزوج الكثيرون منهم أيضاً من مواطنات سوفياتيات.

وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، استمر عدد من المستشارين العسكريين، الذين يمثلون الاتحاد الروسي حالياً، في تقديم خدماتهم

للحكومة السورية. وأصبحت طرطوس، وهي مرفأ سوري كان يستخدمه السرب الخامس في أسطول البحر المتوسط السوفييتي خلال الحرب الباردة، المرفق الروسي الوحيد للإمداد البحري خارج الاتحاد السوفييتي السابق. واصلت موسكو تسليح سوريا، على رغم من أنها ألغت في العام ٢٠٠٥ مبلغ ١٠ مليارات دولار من ديون سوريا التي تعود إلى الحقبة السوفيتية والبالغة ١٣ مليار دولار، بهدف بيع أسلحة جديدة إلى دمشق^(١).

مع ذلك، لم تكن دمشق آخر حلفاء روسيا في الشرق الأوسط. فقد انسحب موسكو من المنافسة الجيو سياسية في المنطقة في وقت مبكر من العام ١٩٩٠. حين ابتعد الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف ووزير الخارجية إدوارد شيفرنادزه عن حليفهم الآخر في العراق صدام حسين، الذي غزا الكويت وضمهما، وسمح لقوات التحالف التي قادتها الولايات المتحدة بهزيمة قوات صدام حسين في حرب الخليج الأولى، في خريف العام ١٩٩١، وقبيل تفكك الاتحاد السوفييتي رسمياً، أعادت موسكو علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

منذ ذلك الحين، استرشد الوجود الروسي في المنطقة بمزيج من المصالح التجارية والمخاوف بشأن الدعم الآتي من المنطقة للملحين والإرهابيين في شمال القوقاز الروسي، وأيضاً بشأن معالم الجذب الروحي المكتشفة حديثاً في الأراضي المقدسة والشواطئ الطبيعية للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج. فثمة رقمان يشيران إلى قصة

(١) فؤاد موسى، العلاقات الروسية السورية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٤.

تحول وجود موسكو في المنطقة. فعندما حول أنور السادات ولاء مصر من موسكو إلى واشنطن، أعاد ما لا يقل عن ٢٠ ألف مستشار عسكري سوفييتي إلى بلادهم، وعندما أطاحت الثورة المصرية بالرئيس حسني مبارك، ورث أنور السادات، بعد ما يقرب من أربعين عاماً، تقطّعت السبل بأكثر من ٤٠ ألفاً من المصطافين الروس في الغردقة وشرم الشيخ والمنتجعات المصرية الأخرى، لكن هؤلاء واصلوا قضاء عطلاتهم، سواء كانت هناك ثورة أم لا^(١).

وفي الواقع، ينطلق تحليل المقاربة الروسية تجاه سوريا من أربعة مستويات: الحسابات القائمة على النظام الدولي المتغير، وأثار الربيع العربي، والمصالح المادية في سوريا، ودور الدين، والقاعدة العسكرية في طرطوس.

أولاً: القراءة الروسية للنظام الدولي

في المستوى الأول، يظهر القلق الروسي بشأن النظام الدولي واضحاً، إذ غالباً ما يشير المسؤولون الروس إلى ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما دعمه للسيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في حين كان الاتحاد سوفييتي يدافع لغويًا فقط عن ميثاق الأمم المتحدة، ويعتمد بدلاً من ذلك على قوته العسكرية وعلى السيطرة السياسية - الإيديولوجية لإمبراطوريته العالمية الواسعة، وبالتالي أصبح الاتحاد الروسي الذي يصغره كثيراً في حجمه، ينظر إلى مجلس الأمن والقانون الدولي التقليدي، باعتباره حصناً للنظام العالمي، وتصرّ موسكو على

^(١) فؤاد موسى، مرجع سابق، ص ٣٥.

ضرورة أن يركّز مجلس الأمن على المسائل المتعلقة بضمان السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن عليه الامتناع عن دعم الأطراف المتناقضة في صراع داخلي، كما هو الحال في سوريا.

لكن روسيا تقبل، من حيث المبدأ، حدوث تغيير تدريجي وتوافقي في القانون الدولي. وهي تعترف رسمياً بمسؤولية الحماية، أي المبدأ القائل إن اعتبارات حقوق الإنسان، يمكن أن تجعل التدخل العسكري من قبل الأمم المتحدة أو أحد أعضائها ضرورياً. في الواقع، كانت موسكو قد أشارت إلى ذلك المبدأ خلال الحرب القصيرة مع جورجيا في العام ٢٠٠٨، والتي خاضتها معها شكلياً دفاعاً عن سكان أوسيتيا الجنوبية^(١). حتى عندما تتم الموافقة على التدخل لأسباب إنسانية على النحو الواجب، ينبغي أن تقتصر العملية العسكرية، برأي موسكو، على حماية المدنيين، وليس تغيير النظام أو مساعدة المعارضة المسلحة في قتال النظام، ويجب ألا يتحول التغيير التدريجي في المهمة إلى تورط مباشر في الحرب الأهلية المحلية. قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: "نحن لسنا في وارد تغيير النظام"، مضيفاً أن مجلس الأمن "لا يتعامل مع الثورات"^(٢). وبثني الروس على عمليتهم القصيرة في جورجيا في العام ٢٠٠٨، في حين لم يؤدّ الزحف من مناطق النزاع في جنوب أوسيتيا وأبخازيا إلى جورجيا ذاتها، إلى الأطباق على تبليسي والإطاحة بالحكومة الجورجية، كما كان يخشى الكثيرون في الغرب.

(١) منعم الآغا، روسيا وجورجيا وشایا القانون الدولي، ملحق الأهرام الدولي، القاهرة، ١٥-١٢-٢٠٠٨ .

(٢) السفير، بيروت، ٧-١١-٢٠٠٨

يصرّ الروس أيضاً على ألا يكون هناك أي استخدام للقوة أو تهديد باستخدامها من هذا القبيل، إلا عندما يقرر مجلس الأمن، حيث تمتلك موسكو حق النقض (الفيتو)، إذ إن الفشل في البحث عن / أو الحصول على مثل هذا التقويض، يجعل التدخل غير مشروع، من وجهة النظر الروسية. وتصرّ موسكو على أن استخدام القوة في العلاقات الدولية، يجب ألا يقتصر الحصول على التقويض اللازم فقط، بل يجب أن يشرف عليه ويراقبه عن كثب مجلس الأمن طيلة الفترة التي تستغرقها العملية^(١).

إن الإدارة العالمية المثالبة، من وجهة نظر موسكو، مبنية على التوافق بين القوى العظمى: هذه هي فكرة روزفلت بشأن رجال الشرطة العالميين. إذ إن التعديدية القطبية التي يتم التباahi بها هي مجرد أحدث تكرار للمفهوم الذي تجسد للمرة الأولى في حقبة الوفاق الأوروبي المعروف أيضاً بنظام فيينا للعلاقات الدولية في القرن التاسع عشر، والذي شعرت من خلاله الإمبراطورية الروسية بالاطمئنان التام^(٢).

(١) يبدو أن روسيا تعترف بوجود استثناءات لهذه القاعدة. ففي أوسيتيا الجنوبية، تصرفت روسيا من دون الحصول على تقويض دولي، ما يعني أن موسكو تعتقد أن التدخل، في بعض الحالات، قد يكون ملحاً وله ما يبرره حتى دون وجود ضوء أخضر من مجلس الأمن. وعندما يصبح العمل العسكري خياراً سياسياً متقدلاً بنتائج سياسية وقانونية دولية. راجع مواقف روسيا والغرب في الأزمة الجورجية في: احمد السعيد، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٤٥ وما يليها.

(٢) سوريا، من وجهة نظر الكرملين، هي مجرد حالة أخرى يشغل فيها الغرب بإدارة عملية تغيير النظام. ففي العراق، نفذت الولايات المتحدة عملية غزو =

ثانياً: الحراك العربي

إن تقييم الحكومة الروسية للتطورات في سوريا، وعلى نطاق أوسع، للحراك العربي، الذي أنهى حكم الرئيس حسني مبارك في مصر، وأسفر عن الإطاحة بالأنظمة في تونس واليمن وليبيا. كان ومنذ البداية أقلّ تقائلاً بنظر المراقبين الروس من نظرائهم الغربيين حول طبيعة واتجاه التغيير في المنطقة.

إذ يمكن تسمية ما يراه الروس بأنها "ثورة إسلامية كبرى"، في حين رأى الأوروبيون والأميركيون في العالم العربي تكراراً للانتفاضات الديموقراطية التي شهدتها أوروبا في العام ١٨٤٨ أو العام ١٩٨٩، كما رسم الروس أوجه تشابه مع ثورتهم التي جرت في العام ١٩١٧، وكان السؤال الوحيد يتعلق بالشهر الذي يعادل "أكتوبر الأحمر".

ففي مرحلة مبكرة، خشت روسيا من أن استيلاء الإسلاميين على السلطة سيعقب الإطاحة بالحكام المستبدّين العلمانيين. فقد اعتقدت أن الدول الغربية واللبيراليين المؤيّدين للغرب في الدول العربية يمهدون الطريق

=إطاحة صدام حسين. وقد عاشت إيران فترة طويلة في ظل تهديد مماثل. في يوغوسلافيا، أدت الحملة الجوية لحلف الناتو إلى فصل كوسوفو عن صربيا، وتمت إطاحة سلوبودان ميلوسيفيتش بعد ذلك بوقت قصير، في أول ثورة مما عرف آنذاك بالثورات الملونة. وفي الآونة الأخيرة، في ليبيا، اختار الكرملين أولاً عدم معارضته إقامة "منطقة حظر طيران" لإنقاذ الأرواح البريئة، لكنه غضب فيما بعد عندما تحولت العملية الإنسانية إلى عملية تغيير لنظام. انظر في ذلك، خليل حسين، النظام الدولي: الثوابت والمتغيرات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٤٤ .

للمتطرفين الدينيين أو حلفاء تنظيم القاعدة. وكانت الإشارات إلى الحرالك العربي والديمقراطية في هذا السياق، بالنسبة إلى وزير الخارجية، سيرغي لافروف، مجرد "حديث أطفال"^(١).

لم يكن هناك تقريراً أي ابتهاج في المجتمع الروسي تجاه "انتصارات الشعب" في مصر وتونس، وهم البلدان اللذان أصبحا من المعالم السياحية لكثير من الروس. لكن الخوف يبدو واضحاً في ما يتعلق بسوريا، حيث تتضمن قائمة معارضي الرئيس بشار الأسد عناصر جهادية، بعضها يرتبط بتنظيم القاعدة، حيث يبدو خطر نشوب حرب طائفية بين السنة والشيعة، والعرب والأكراد، والمسلمين والمسيحيين حقيقياً جداً. وعلاوة على ذلك، تحوي ترسانات الأسد صواريخ وأسلحة كيميائية يمكن أن تجد طريقها إلى خارج البلاد، وتوجّح الصراعات في أماكن أخرى أقرب هذه المرة إلى حدود روسيا، على عكس ليبيا.

وفي حساب التفاضل والتكميل الأولى للحكومة الروسية، كان من المرجح أن يمسك الرئيس بشار الأسد بالسلطة لبعض الوقت، وقد ثبت أن ذلك التقييم كان أكثر دقة من التنبؤات الغربية المتكررة، بأن أيام الأسد معدودة. كما اعتقد الروس أيضاً أن الإطاحة بالأسد في نهاية المطاف لن تعني نهاية الحرب الأهلية، ولكن بداية المرحلة التالية فيها. وكما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، فإن الحكومة السورية والمعارضة، في هذه الحالة سيتبادلان الأماكن ليس إلا، لكن القتال سيستمر. ووجود مثل هذا الرجل من العنف واسع النطاق على بعد بضع مئات من الأميال عن منطقة شمال القوقاز الروسية المضطربة،

^(١) أحمد السيد، مرجع سابق، ص ٤٦.

ليس بالخبر الطيب بالنسبة إلى موسكو^(١)، خاصة وأنه كان لا يفصلها سوى عام واحد فقط، عن دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام ٢٠١٤ في سوتشي.

ثالثاً: المصالح المادية

المصالح المادية الروسية في سوريا نفسها متواضعة نسبياً، وهي تأتي في المستوى الثالث فقط. إذ توقفت دمشق عن كونها حليف موسكو قبل عقدين من الزمن، عندما انسحبت روسيا من المنافسة الجيو سياسية في المنطقة. وعلى غرار والده، لا يزال بشار الأسد يشتري الأسلحة الروسية. من جهة ثانية، فإن المنشأة البحرية في طرطوس مفيدة للبحرية الروسية، خاصة أنها الوحيدة من هذا النوع خارج الاتحاد السوفييتي السابق، وقد أصبحت الأزمة السورية مناسبة للبحرية الروسية لتنكير الآخرين بوجودها. فمنذ العام ٢٠١١، قامت سفن تابعة للبحرية الروسية بزيارات عدّة إلى ميناء طرطوس. وفي كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، تجمّعت سفن من جميع الأسطولين الروسي والأربعية في شرق البحر المتوسط للقيام بأكبر تدريبات بحرية لها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي. وخلص العديد من المراقبين إلى أن الغرض من التدريبات لم يكن إجلاء المواطنين الروس من سوريا، بل إرسال رسالة مفادها أن البحرية الروسية، بعد استراحة استمرت عشرين عاماً، عادت مرة أخرى إلى المياه الدولية.

^(١) راجع صحيفة الحياة، ١٧/١٠/٢٠١٣.

هناك أيضاً الآلاف من المواطنين الروس الذين يعيشون في سوريا. وهؤلاء في الغالب زوجات مواطنين سوريين، الكثير منهم من ضباط الجيش الذين درسوا في السابق في الاتحاد السوفييتي، ومع ذلك، فإن ثلاثة آلاف منهم فقط مسجلون بشكل صحيح لدى الفنصلية الروسية في دمشق؛ وقد عاد حوالي ١٠٠٠ من يحملون جوازات سفر روسية إلى روسيا منذ بداية الحرب في سوريا، ولكن الغالبية العظمى ظلوا فيها. وبما أن سياسة موسكو الخارجية الآن تولي المزيد من الاهتمام، قولهً وفعلاً، لرفاهية المواطنين الروس في الخارج، فهذه بالتأكيد مسألة لا يمكن تجاهلها^(١).

كانت موسكو أكثر حزراً فيما يتعلق بحوالي ٢٠٠ ألف من الشركس تقريباً، الذين لجأ أجدادهم إلى سوريا وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر، هرباً من الغزو الروسي لشمال القوقاز. في خضم الصراع السوري، وقدم آلاف عدّة من هؤلاء الأشخاص المهجرين، طلبات للحصول على إذن لإعادة توطينهم في شمال القوقاز الروسي. ومع ذلك، سمحت الحكومة الروسية بعودة عدد قليل من الأشخاص فقط، ذلك من باب الحرص على عدم تصعيد الوضع العرقي - السياسي المعقد في شمال القوقاز^(٢).

(١) فؤاد موسى، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٣٧.

رابعاً: مبيعات السلاح

عندما نتحدث عن المصالح الحيوية الروسية السورية، فإن أول ما يمكن أن يتadar إلى الذهن العلاقات التجارية القائمة بين البلدين، ومن ضمنها مشتريات سوريا من السلاح الروسي. اذ تبلغ التبادلات التجارية بين البلدين ما يقارب مليار ومائة مليون دولار، وفق إحصاءات العام ٢٠١٠، وتختلف عن التبادلات الروسية مع تركيا وإيران وإسرائيل ومصر. لكنها ترتدى مع سوريا أهمية خاصة، نظراً إلى العقود المبرمة مع الشركات الروسية المتخصصة بصناعة الأسلحة، حيث تعتبر سوريا شريكاً أساسياً لروسيا في مضمار استيراد السلاح الروسي، سواءً في زمن الاتحاد السوفياتي، أو مع روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد^(١). وتجددت مبيعات الأسلحة الروسية لسوريا بعدما توصلت الدولتان إلى إتفاقيات حول الديون المترتبة من الفترة السوفياتية العام ٢٠٠٥، وبقرار من الرئيس فلاديمير بوتين، تم شطب ما يقارب القسم الأكبر من الديون التي تجاوزت ١٣ مليار دولار أمريكي.

تجددت عقود صفقات الأسلحة الروسية لسوريا، خصوصاً مع الشركات الروسية التي تأثرت بعملية شطب الديون السابقة. وبلغت الواردات السورية من السلاح الروسي ٨ % من مجموع الصادرات الروسية، وهي في المرتبة الرابعة بعد الهند والجزائر وفيتنام، ولكنها عادت وتقدمت إلى المرتبة الثانية العام ٢٠١١، حيث بلغت وارداتها ١٥ %،

^(١) The New York Times, For Syrian, Reliant on Russia for weapons. www.nytimes.com/2012/02/19/world/middleeast/for-russia-and-syria...

أي أنها حلّت مباشرةً بعد الصين التي استوردت ٣٩ % من محمل صادرات الأسلحة الروسية خلال العام المذكور^(١).

استورد سوريا من روسيا طائرات "ميغ ٢٩" المقاتلة وطائرات التدريب "ياك ١٣٠"، وصواريخ دفاع أرض جو من طراز "بانسيير" و"بوك-م" أو ما يعرف غربياً بـ "س مام ١٧" ، بالإضافة إلى دبابات "ت ٧٢" وصواريخ جوالة للدفاع البحري من طرازي "يا خوند ت وباس تيون". وقدرت قيمة هذه الصفقات بما يقارب سنتة مليارات دولار. وكادت موسكو تتوقع ارتفاع قيمة العقود الجديدة مع سوريا، بنسبة تعوض فيها ما خسرته من توقف عقودها مع ليبيا بعد الثورة^(٢).

ترك روسيا مدى الخسائر التي ستلحق بها في حال سقوط النظام في سوريا، الأمر الذي يفسّر دوافع الإصرار على سياساتها، وبالتالي عدم إظهار أي مرونة في مجلس الأمن، بانتظار التوصل إلى توافق مع الولايات المتحدة على إطار حلّ يؤمّن لها استمرار احترام مصالحها في سوريا، وفي مقدمها تجارة السلاح. لكن، ليس هناك من خطر على المشتريات السورية من روسيا في المدىين القريب والمتوسط، حيث تستمر حاجة سوريا إلى شراء المعدّات العسكرية، وقطع البدل والصيانة لمختلف المنظومات الدفاعية التي تملكها منذ عقود.

^(١) Wikipedia Encyclopedia, Economy of Syria–Foreign debt. Visited on 23/3/2012.

^(٢) Wikipedia Encyclopedia op . cit

ثمة مؤشرات أن روسيا مجموعة من المصالح والضمانات التي تزيد تحقيقها قبل تغيير مواقفها، وبالتالي الانخراط في حل الأزمة السورية عبر:

- ١- الحصول على ضمانات من المعارضة السورية، بالتزام هذه الأخيرة تنفيذ كل العقود والبروتوكولات المعقدة، ومنها استمرار شراء السلاح الروسي.
- ٢- تتطلع موسكو إلى الحصول على مكافأة كبيرة لقاء تبديل موقفها، من خلال توقيع عقود جديدة لشراء الأسلحة الروسية من قبل الكويت والإمارات العربية المتحدة، حيث سبق لهاتين الدولتين أن استوردا السلاح الروسي.
- ٣- تصمم موسكو أن تحصل على المكافأة الكبرى على انخراطها في الحل من خلال فتح السوق السعودية أمام صادراتها من الأسلحة. ويمكن أن يشكل افتتاح هذه الأسواق الكبيرة أمام تجارة السلاح الروسي، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات الدول الخليجية على تسديد قيمة العقود مباشرةً، المكافأة التي تبحث عنها موسكو للانخراط في حل دولي ينهي الأزمة السورية.

خامساً: قاعدة طرطوس البحرية

عندما نتحدث عن المصالح الإستراتيجية والعسكرية الروسية في سوريا، فإن القاعدة البحرية في طرطوس تأتي في رأس قائمة هذه المصالح، حيث تشكل القاعدة البحرية الوحيدة التي ورثتها روسيا من الفترة السوفيتية في البحر المتوسط، والتي لا تعترف روسيا بها كقاعدة بحرية

لأسطولها بل تصفها بأنها نقطة دعم لوجستي وتقني. وبالفعل فإن روسيا تستعملها كالقاعدة الوحيدة المتوافرة لها لإصلاح سفنها وتمويلها في المتوسط.

جرى بناء هذه القاعدة بموجب اتفاق مع سوريا في العام ١٩٧١. وبإمكانها بعدها تم تهيئتها أن تخدم أربعة مراكب متوسطة الحجم من خلال رصيفين عائدين بطول مئة متر^(١). وكان لدى السوفيات في السبعينيات قواعد بحرية في مصر وأثيوبيا وفيتنام، ولكن لم يبق منها سوى قاعدة طرطوس، ذلك ما يعطيها أهمية خاصة، لا بل إستراتيجية بالنسبة للمراتب البحرية الروسية العاملة في البحر المتوسط، وما يؤكّد ذلك إصلاح المراكب الروسية التي جرت في هذا المرفأ خلال العاشرتين ٢٠١١ و ٢٠١٢، والتي شملت مراكب من أسطول البحر الأسود ومراكب من أسطول البلطيق التي انتشرت عملاً في المتوسط أو في البحر الأحمر والقرن الإفريقي في مهام لمحاربة القرصنة البحرية في هذه المناطق^(٢).

وستعمل قاعدة طرطوس البحرية كذلك لمهمات أخرى، أبرزها شحن الأسلحة والذخائر الروسية للقوات المسلحة السورية، وهي ترتيدي أهمية خاصة بالنسبة إلى روسيا في ظل الأحداث الراهنة، سواءً لاستمرار عمليات شحن المعدات الروسية إلى سوريا أو لتسهيل إجراء عمليات

^(١) Naval facility in Tartus.

en.wikipedia.org/wiki/Russia_naval_facility_in_tartus

www.thediplomat.com/flashpoints-blog/2012/02/21/russian-syrian-naval-base

^(٢) فؤاد موسى، مرجع سابق.

إخلاء الرعايا الروس من سوريا عندما تدعو الظروف والتطورات إلى ذلك⁽¹⁾.

تحدّث بعض التقارير الصحفية عن قيام روسيا في الفترة التي سبقت أحداث الربيع العربي، ببذل أقصى جهودها لعقد اتفاقيات مع كل من ليبيا واليمن من أجل استئجار قاعدة بحرية تصلح كقاعدة لوجستية لدعم عمليات "المارينز" الروسي، ولكن دون أي نتيجة. من هنا تظهر أهمية قاعدة طرطوس للعمليات البحرية الروسية في البحر المتوسط والبحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي، بحيث لا يمكن لموسكو الاستغناء عنها، طالما لا تتوفر لها أي قاعدة أخرى بديلة في المناطق المذكورة. بالمقابل تفترض الطموحات الروسية إلى الاضطلاع بدور القوة العظمى والوصول إلى المياه الدافئة، وجود قواعد لها في هذه المناطق.

لا بدّ من ربط أهمية قاعدة طرطوس بعلاقة التحالف القائم بين روسيا وسوريا، والتي تحرص موسكو على الحفاظ عليها بعدما خسرت كل التحالفات التي كانت قائمة مع عدد من الدول الأخرى في حوض المتوسط والشرق الأوسط مع انفراط الاتحاد السوفيتي، ما أضعف موقعها وتأثيرها في الجيوسياسي الإقليمي والمتوسطي. وكانت العلاقات الروسية- السورية قد تدهورت في عهد الرئيس بوريس ياتسن، حيث

(1) Institute for the study of war, «Russian naval base Tartus», July 31, 2012

اتهمنه سوريا بالانحياز ضد المصالح العربية، ويرفضه إجراء أي تسوية للديون السورية العالقة من زمن الاتحاد السوفيتي^(١).

بدأت العلاقات بالتحسن بعد وصول الرئيس بشار الأسد إلى الحكم في بداية القرن الحالي، وخصوصاً بعد إتفاقية تخفيض الديون بنسبة ٨٠% التي عقدها الرئيس فلاديمير بوتين مع سوريا العام ٢٠٠٥، وما يدل على تنامي علاقات التعاون والصداقة بين البلدين يتضح في زيارة مارس ٢٠٠٥ التي قام بها الرئيس الأسد إلى موسكو في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨، بالإضافة إلى الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي ديفيد لمشق في العام ٢٠١٢، والتي كانت أول زيارة يقوم بها رئيس روسي إلى سوريا. وكان من النتائج السياسية البارزة لهذا التحسن الذي طرأ على العلاقات، أن دعمت سوريا بقوة موقف الروسي في حرب الشيشان وجنوب أوسيتيا^(٢).

ولا تقتصر الحسابات الروسية لدعم سوريا على أهمية قاعدة طرطوس أو على نمو العلاقات الثنائية، بل تستند أيضاً إلى قراءات وحسابات جيو- استراتيجية، حيث ترى موسكو، أن إسقاط النظام في سوريا يعتبر مقدمة لإسقاط النظام في إيران، ويشكل ذلك خسارة إستراتيجية كبيرة لروسيا، بحيث تفقد حليفها الوحедин في منطقة الشرق الأوسط. كما سيؤثر حتماً على الدور الذي تطمح روسيا إلى الاضطلاع به من جديد،

^(١) Margaret Klein, «Russian's policy: on the way to Isolation.» www.sepss.org/liles/spaw/uploads/file/policy/03-30-2012-russia's-policy-on-syria-klein.pdf

^(٢) Margaret Klein , ibid.

كقوة رئيسة في التوازنات الدولية الجديدة، خصوصاً في ظل تراجع مستوى الوجود العسكري الأميركي بعد الانسحاب من العراق، ومع اقتراب موعد الانسحاب من أفغانستان.

فالتوارد العسكري الروسي في سوريا، الذي بات يتخذ نقلات نوعية في العديد والعتاد، لا يعني بالضرورة فقط كما يفسره البعض، انه دعم مباشر للقوى العسكرية النظامية وسياساتها الداخلية، بل يمكن أن يُفسر أيضاً، بأن موسكو قد اتخذت قرارات من نوع استراتيجي، مرتبطة بسياسات دولية وليس مجرد دعم نظام أو فئة سياسية محددة، وما يعزز ذلك المسار، نوعية التعاطي الروسي مع الملفات السورية، ومن بينها مثلاً ملف السلاح الكيميائي الذي كان لروسيا دور أساسى في إغلاقه، والتي حصلت دمشق في مقابلة على وضع سوريا تحت المظلة النووية الروسية^(١).

فموسكو نشرت أعداداً إضافية من مستشارين وفييين عسكريين في قاعدة طرطوس، وبحسب تقارير غربية، فإن الانتشار تمدد إلى موقع ومناطق محاذية تقدر الأوساط نفسها، أنها ستكون ببيئات عسكرية إضافية روسية على ساحل المتوسط، ما يعزز الاعتقاد أيضاً أن لموسكو برامج إقليمية خاصة ابعد من مسألة دعم عسكري لوجستي وحتى قتالي للقوة النظامية السورية.

وفي موازاة ذلك السلوك المدفع بمحاجس العودة إلى الشرق الأوسط، - ثمة ديناميات متسرعة في العلاقات الأمنية والعسكرية الروسية -

(١) حسين الهلالي، روسيا والعودة العسكرية إلى الشرق الأوسط، الخليج، الشارقة، ٢٠١٥/٩/١٢

الإيرانية، وهي ليست بالضرورة أيضاً مفصولة عن سياقات العلاقات مع سوريا، بل ثمة ربط موضوعي بها. فثمة حديث عن صفقة طائرات "سوخوي ٣٠" ستعقد لمصلحة طهران، وهي طائرات إستراتيجية ومزدوجة المهام دفاعياً وهجومياً علاوة على التفاصيل والمزايا المتقدمة التي تتمتع بها، وهي بالمناسبة لا تمتلكها سوى دول قليلة جداً حليفة لموسكو، إضافة إلى صفقة صواريخ أرس أرس ٣٠٠، التي باتت شبه منجزة بعد اتفاق الإطار الإيراني مع الدول الست بخصوص البرنامج النووي، وهنا يطرح السؤال الأكثر حرارة، هل أن موسكو وضعت إيران أيضاً تحت المظلة النووية بعد اتفاق الإطار؟ نظرياً ما ينطبق على دمشق من الممكن منطقياً أن ينطبق أيضاً على طهران.

في المحصلة، ثمة حراك روسي متعدد الاتجاهات في الزمان والمكان المقلقين لواشنطن ولإسرائيل أيضاً، وما يعزز ذلك أيضاً ارتفاع منسوب تصريحات القيادات العسكرية والسياسية الإسرائيلية مؤخراً والمتجوسة من هذا الحراك، الذي اعتبرته تل أبيب خطراً على جبهتها الشمالية في حال ازدياد الاندفاع الجوي الروسي في سماء سوريا^(١).

في أي حال من الأحوال، لم تكن موسكو في يوم من الأيام غير مهتمة بمنطقة الشرق الأوسط، بل سعت بكل قوتها لتكون طرفاً فاعلاً في أزماتها ومشاريع حلولها ماضياً ومستقبلاً، بل ظلت المنطقة باباً رئيساً لعودتها للنظام العالمي، لكن مراقبة السلوكيين السياسي والعسكري الحاليين، يشيران إلى جملة من الأسئلة التي ينبغي التوقف عندها ومن

(١) حسين الهلالي، روسيا والعودة العسكرية إلى الشرق الأوسط، الخليج، المرجع السابق.

بينها، هل تعتبر موسكو أن ظروف المنطقة مناسبة لهذه الاندفاعة؟ وهل بمقدورها حالياً الوصول إلى أهداف محددة عجزت عن تحقيقها خلال العقدين المنصرمين مثلاً؟ وهل ثمة فك وربط بين ما يجري شرق أوروبا وتحديداً في البلقان وما يجري في الشرق الأوسط؟ ثمة الكثير من يربط بين أزمات القرم سابقاً، وما جرى من حروب امتدت عالمياً وكانت حساباتها مرتبطة بحسابات شرق أوسطية.

المطلب الثاني

الأبعاد الإقليمية للموقف الروسي

لم تقتصر العلاقات بين الشعبين الروسي والصوري على فترة الحرب الباردة، وما نتج عنها من فرزٍ سياسي على المستوى الدولي، كما لا يمكن ربطها واقتصرها على توريد السلاح الروسي إلى سوريا منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي، فالعلاقات قديمة بين البلدين والشعبين، وهي تعود إلى القرن التاسع عشر، ذلك انطلاقاً من العلاقة الخاصة بين الكنيسة الأرثوذكسية في البلدين، وإلى استقرار جالية شركسية أتت من شمال القوقاز الروسي في سوريا في القرن التاسع عشر أيضاً^(١).

^(١) Syria's civil war destabilizing the Caucasus»

www.wsws.org/en/articles/2013/02/18/lauc-f18.html

أولاًً: الأبعاد الإقليمية

لا يمكن ربط الإصرار الروسي على دعم سوريا بمبيعات السلاح الروسي للجيش السوري فقط، فثمة مجموعة من الاعتبارات والمصالح ذات البعد الدولي والإقليمي، تبرر ذلك الإصرار، خصوصاً في ظل إدراك القيادة الروسية للأضرار المترتبة على هذا الموقف في المستويين العربي والدولي.

ولعل من أهم الأسباب السياسية التي أوردتتها الخارجية الروسية في تبريرها لاستعمال حق النقض ضد مشاريع القرارات الخاصة بسوريا في مجلس الأمن، كان اعتراضها على التفسيرات "الخاطئة" التي اعتمدتها الدول الغربية للقرار الخاص بليبيا، بهدف تبرير تدخلها العسكري المباشر لقلب نظام معمر القذافي^(١).

كما تبدي القيادة الروسية حرصاً شديداً على ربط مواقفها تجاه الأزمة السورية ولجوئها إلى استعمال حق النقض بموضع الحفاظ على مفهوم الدول وحقها وسيادتها، والذي لا يحجز بالمطلق للدول الأخرى التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما. وهذا الأمر لا يشمل التدخل العسكري فحسب، بل يتجاوزه إلى رفض نظام العقوبات الاقتصادية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن موسكو تدرك مدى التراجع الحاصل على مستوى الشرعية الدولية في احترام حق سيادة الدول، وأن روسيا والدول التي

^(١) Lavrov: «Russia will not allow Libyan's scenario in Syria»
www.counterpsyops.com/.../russia_cu.ll-not-allow-libyans-scenario-in-syria.

كانت عضوا في الاتحاد السوفيتي باتت معرّضة لتدخلات خارجية في أمورها الداخلية.

ولا يمكن ربط موقف فلاديمير بوتين المتصلب بالطريقة التي حصل فيها التدخل الغربي في ليبيا^(١)، فهناك إرث ثقيل من التدخل الغربي الخارجي في شؤون بعض الدول القريبة جداً من روسيا، ومنها في جورجيا خلال "ثورة الورود" التي شهدتها، وفي أوكرانيا خلال "الثورة البرتقالية" حيث قامت الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية الممولة من الدول الغربية بدعم الانفصاليين والمساعدة على إقامة سلطة جديدة موالية للغرب. حدث هذا التدخل الغربي ما بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، ومن ثم عاد وتكرّر في جمهورية قرغيزستان العام ٢٠٠٥ في عملية خلع الرئيس عسکر أکایيف عن السلطة. وقد فاق بعض المستشارين في الكرملين من أن ينتقل "الفيروس البرتقالى" للثورة الأوكرانية إلى روسيا نفسها بهدف العمل على قلب السلطة، لذا اتخذت القيادة الروسية احتياطاتها المسبقة لمواجهة ذلك، من خلال إيجاد منظمة شبابية روسية مرتبطة بالنظام، يمكن دعوتها للنزول إلى الشارع لمواجهة أي انتفاضة ثورية ضد الحكم، وطلبت السلطات الروسية، ومن باب الحيطة والاستدراك، إلى جميع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية

^(١) Reuters, Feb 26, 2012, Russian Putin warns west not to meddle
www.reuters.com/article/2012/02/27/45-russia-putin-idUSTRE81Q04K20120227.

التي تتلقى مساعدات من الخارج، ضرورة تسجيل لوائحها لدى دوائر وزارة الداخلية "كميل أجنبي"^(١).

في مراجعة سريعة للمواقف الروسية التي أعلنها السفير الروسي في الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، نجد أن هناك حججاً متدرجة من أجل تبرير استعمال روسيا حق النقض ضد مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول العربية والغربية لمعالجة الأزمة السورية. فقد ربط تشوركين الفيتو الروسي في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ ضد مشروع قرار يطلب فرض عقوبات على سوريا، بكونه يتعلق بحق سيادة الدولة، وأن على مجلس الأمن احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل. وجاء مشروع القرار الدولي الثاني في شباط / فبراير ٢٠١٢ ليعبر مجلس الأمن من خلاله عن مخاوفه وهواجسه العميقة من مقتل آلاف المدنيين، طالباً من الجميع وقف العنف، من دون التهديد باستعمال أي إجراءات تدخل. واستعملت روسيا مجدداً حق النقض بحجة عدم وجود توازن في الدعوة لمختلف الأطراف بوقف العنف، وأن القرار لا يحمل المعارضين النظام مسؤولية واضحة عن العنف. وجاءت المحاولة الثالثة لاستصدار قرار من مجلس الأمن في تموز / يوليو ٢٠١٢ يهدد سوريا بلجوء المجلس إلى اتخاذ تدابير تحت الفصل السابع، إذا لم تنفذ القرارات الدولية السابقة. وقد واجهته روسيا باستعمال حق النقض، على خلفية، أنه يفتح الطريق أمام

^(١) Russian NGOS receiving foreign funding greet new law to register as foreign agents. www.bellona.org/ancient-20/2/ngo_law_in_force.

فرض عقوبات وتدخل عسكري ضد النظام، وأنه سيخرب كل ما اتفق عليه من مبادئ في اجتماع جنيف الخاص بسوريا^(١).

وفي معرض تحليل المواقف، لا بدّ من ربط الموقف الروسي الداعم لسوريا برؤية روسيا للتطورات في منطقة الشرق الأوسط، ومن بينها العلاقات الخاصة والمتباعدة التي تربطها بإيران، والتي تعتبرها الصديق الأقرب لسوريا وروسيا على حد سواء. فالعلاقات الروسية- الإيرانية مثلاً، كانت دائمًا حميمة ومتينة منذ تفكّك الاتحاد السوفياتي، سواءً في مجال التعاون الاستراتيجي في بحر قزوين أو في المجال النووي والعسكري أو في مجال المساعدة على ضبط الأوضاع في جنوب القوقاز وشمالها، خصوصاً الحركات ذات الخلفية الإسلامية^(٢).

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى التقاطع الحاصل بين بوتين والقيادات الإيرانية حول الكراهية التي يكنّها كل منهما للولايات المتحدة، ولضرورة طردها من منطقة الخليج وإسقاط الأنظمة العربية المتحالفه معها. وهناك أيضاً المخاوف الروسية - الإيرانية من انتشار إرهاب "القاعدة"، حيث يمكن لإيران وروسيا التعاون لضبط الوضع في سوريا والعراق وأفغانستان بعد انسحاب قوات حلف الأطلسي.

^(١) Russia and China veto Syria sanctions resolution at UN Security Council», the New York Times.

[www.nytimes.com/2012/07/20/world/middle east/russia-and-china](http://www.nytimes.com/2012/07/20/world/middle-east/russia-and-china)

^(٢) Russia, Iran sign agreement to form strategic partnership.

www.flashtrafficblog.wordpress.com/2013/02/14/russia-iran-sign-agreements-to-form

تعتقد الدبلوماسية الروسية أن مواقفها تجاه سوريا ودول الربع العربي الأخرى، كانت وما زالت تتسم بالواقعية السياسية والمدعومة برؤية مستقبلية حول الإرهاب، وسرعة انتشاره ومخاطره بعد سقوط الأنظمة التي تمثل "الستاتيكو" السياسي والأمني الإقليمي القائم منذ عقود، وتعتقد موسكو أن الوصول المبكر للجماعات الإرهابية إلى سوريا، ومقتل السفير الأميركي في ليبيا، يدعمان وجهة نظرها وقرارها لحماية سوريا من السقوط تحت ضغط التدخل العسكري والاقتصادي الغربي^(١).

ثانياً: الدور الديني

يمثل العنصر الديني لموقف روسيا تجاه سوريا خاصةً، وتتجاه الشرق الأوسط بشكل عام عنصراً إضافياً في تشكيل سياساتها الخارجية. فالنسخة المحافظة من القومية الروسية، التي باتت تمثل الاتجاه السائد الجديد للكرمelin، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بال المسيحية الأرثوذكسية. وثمة سعي للارتفاع بالدين كي يصبح محوراً للهوية الوطنية الروسية، كما يجري اعتماد مبادئ الأخلاقية التقليدية كأساس لسياسة موسكو الخارجية.

وفي الآونة الأخيرة أصبح القادة والمسؤولون والعديد من المواطنين العاديين في روسيا، زواراً دائمين إلى الأرض المقدسة، ذلك بفضل نظام الإعفاء من التأشيرات الذي تم اعتماده في العام ٢٠٠٨ بين روسيا

^(١) Russia beyond the Headlines, «Russia continues pragmatic stance on Syria», January 10, 2013.

www.rbth.ru/articles/2013/0110/russia_continues_pragmatic_stance

وإِسْرَائِيلُ. وقد أَدَّتْ إِعادَة تنشيط الجمعية الإِمْپَراطُوريَّةِ الأُرثُوذُوكسِيَّةِ الْفَلَسْطِينِيَّةِ، التي تأسَّست في العام ١٨٨٢ وتحظى بدعم الكرملين، إلى تمكينها من المطالبة باستعادة الممتلكات أو إصلاحها في القدس وبيت لحم (والتي فيها شارع باسم فلاديمير بوتين، تماماً مثل غروزني)، وأماكن أخرى، وهو ما أَدَّى إلى تعزيز وجود روسيا في الأراضي المقدسة. وقد زار البطريرك كيريل، رئيس الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية، سوريا في العام ٢٠١١، ثم سافر إلى إِسْرَائِيلُ والأراضي الْفَلَسْطِينِيَّةِ والْأَرْدُنُ في السنة التالية^(١).

في سوريا، كما في مصر والعراق، عَبَرَ المسؤولون الروس علَّنا عن قلقهم بشأن سلامه وحقوق الأقليات المسيحية التي علقت في دوامة الصحوة الإسلامية. فقد قال سيرغي لافروف، خلال حديثه إلى الجمعية الأرثوذوكسية الفلسطينية، أن من مصلحة روسيا "بذل كل ما بوسعها لمنع تشكُّل دول تسيطر عليها الجماعات المتطرفة ويسودها التمييز ضد أي مجموعة عرقية أو دينية". بل ذهب لافروف إلى أبعد من ذلك حين قال "إن الممارسة المستخدمة من قبل أحفاد المسيحيين الأوروبيين في مجال حقوق الإنسان"، "تبثت بشكل متزايد أن الحقيقة ليست هناك"^(٢). هذا الاقتباس يوضح أن ثمة قناعة لدى الكثرين في موسكو، بأن أوروبا

(١) سامي عطار، اليقظة الأرثوذوكسية الروسية، ملحق النهار، بيروت، ١٧-١٠-٢٠١١.

(٢) ربیع برکات، الدين وسياسة روسيا الخارجية، السفير، بيروت، ١١ / ٤ / ٢٠١٣.

الحالية ابتعدت كثيراً عن جذورها وبالغت في إباحة التسامح وأنكرت هويتها المسيحية.

ثالثاً: علاقات موسكو الأخرى

الموقف الروسي تجاه سوريا تحكمه أيضاً علاقات موسكو مع اللاعبين الآخرين الذين لهم مصالح في المنطقة، بما في ذلك إيران وإسرائيل والغرب. إذ ترى موسكو أن سياسات العديد من الجهات الإقليمية الفاعلة تجاه سوريا، لا تنطلق من مخاوف تلك الدول إزاء معاناة المواطنين السوريين العاديين، بقدر ما تنطلق من رغبة مشتركة لحرمان إيران من أهم حليف عربي لها، وهو سوريا. علاوة على ذلك، من شأن الإطاحة بالنظام العلوي في سوريا أن يضرّ بإيران بأشكال أخرى أيضاً، ما يؤدي إلى إضعاف حزب الله في لبنان، الذي يحظى بدعم كلٍّ من طهران ودمشق. وينطبق هذا الأمر على الولايات المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية وقطر وإسرائيل على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، سيكون موقف الولايات المتحدة وحلفائها أكثر قوّة في أي مواجهة مستقبلية مع إيران في حال سقوط النظام في سوريا. ولا يخفى المسؤولون الروس شعورهم بأن نشر حلف الناتو بطاريات صواريخ باطريوت على الحدود التركية - السورية موجه في الحقيقة ضد إيران وليس سوريا.

وتدرك روسيا طبيعة الروابط التي تجمع بين إيران وسوريا، بيد أنها تبني وجهة نظر مختلفة كلياً حيال ذلك. ويعتقد الروس أن طهران يجب أن تكون جزءاً من أي حل للقضية السورية. وقد شعرت موسكو

بالإحباط نتيجة رفض السعوديين مناقشة الوضع السوري مع إيران، وكذلك جراء دعم الولايات المتحدة للموقف السعودي. بالنسبة إلى مراقبي الشرق الأوسط الروس، لا تمارس الولايات المتحدة القيادة من وراء ستار في ما يتعلق بالوضع السوري، بل هي تتبع إلى حد كبير السياسة السعودية، التي تتطرق من أجندتها إلى الرياض الإقليمية والمتحورة حول التنافس السنّي - الشيعي.

لقد فسر الروس حقيقة انضمام إسرائيل إلى المعسكر المعادي للرئيس الأسد، بأنها ناتجة عن القلق المتزايد لحكومة بنيامين نتنياهو، بشأن البرنامج النووي الإيراني. وحتى لو كان الروس لا يوافقون على بعض ما يذهب إليه الإسرائيليون في تحلياتهم تجاه إيران، فإنهم مع ذلك يتقهّمون موقف إسرائيل. والذي يدعوه إلى السخرية هو أن الروس، بالنظر إلى تاريخ الحرب الباردة، يُظهرون الآن الكثير من التعاطف تجاه الدولة اليهودية. فقد أصبحت إسرائيل موطنًا لأكثر من مليون من المواطنين الروس السابقين الذين لا زالوا يتحدثون اللغة الروسية، كما تواجه الدولتان العديد من التحديات المتشابهة، مثل الإرهاب، والأعداء المشتركون كالجهاديين. وقد زار الرئيس بوتين إسرائيل في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ بعد وقت قصير من توليه منصبه، ويتفق معظم الروس والإسرائيليين حول طبيعة الحراك العربي، باعتباره صحوة إسلامية، وليس ديمقراطية.

تبادر وجهات نظر موسكو حيال سياسات مختلف الدول العربية تجاه سوريا. فقد رحبّت موسكو بجهود الرئيس المصري محمد مرسي لإشراك إيران والملكة العربية السعودية وتركيا في عملية التسوية في سوريا. لكن منذ العام ٢٠٠٣، كانت الحركة الأوسع التي ينتمي إليها

محمد مرسي، أي جماعة الإخوان المسلمين، على قائمة موسكو للمنظمات الإرهابية، ذلك نتيجةً لأنشطة التي مارستها في شمال القوقاز خلال حرب الشيشان^(١). وقد كانت تلك الحرب الطويلة السبب في جعل موسكو تدرك، أن في العالم العربي بعض بؤر التطرف الإسلامي التي تشكل خطراً على روسيا وجوارها القريب في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز.

ترى موسكو، أن الأنظمة الإسلامية الموجودة حالياً في السلطة، بمثابة مناصرين إيديولوجيين للمعارضة السورية، كما ترى أن الأنظمة الملكية المحافظة في الخليج، تمثل الحليف الجيو سياسي والطائفي لتلك المعارضة. ووفقاً لوجهة النظر الروسية، كان تصدير التطرف الإسلامي إلى مختلف البلدان، يمثل دائماً إستراتيجية بقاء بالنسبة إلى السعودية وقطر.

امتنعت روسيا عن توجيه انتقاد علني إلى الموقف التركي المتشدد إزاء سوريا، كما تجاهلت تقريباً انتقادات أنقرة للموقف الروسي. لا بل سافر الرئيس فلاديمير بوتين إلى إسطنبول في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢، لإثبات حسن النية تجاه رئيس الوزراء رجب طيب إردوغان، وإبرام صفقات تجارية جديدة مع تركيا^(٢).

بالكاد فهم الروس حقيقة أن الولايات المتحدة وأوروبا كانتا تميّزان بين روسيا والصين، حيث تنظران إلى بكين نظرة أكثر إيجابية. وقد

(١) ميرفت سيد حسنين، روسيا والمنظمات الإسلامية، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٠٢ وما يليها.

(٢) صحيفة الحياة، لندن، ٧-١٢-٢٠١٢.

استخدمت موسكو وبكين حق النقض ضد مشروع قرارين في مجلس الأمن. لكن في حين كان موقف روسيا بشأن سوريا صريحاً، اتسم موقف الصين بدرجة أكبر من الصمت، إذ كان اهتمام موسكو منصبّاً في معظمها على النظام العالمي، في حين ركّزت بكين على مصالحها الخاصة. وكانت مخاوف الصين في الشرق الأوسط تتمحور بشكل رئيس حول إمدادات الطاقة، الأمر الذي جعل بكين تولي المزيد من الاهتمام لطروحات المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. في الوقت الذي قام الصينيون باللقاءات مجدداً إلى مصالحهم في المناطق المحيطة بهم، كما هو الحال في بحر الصين الشرقي والجنوبي، بدا جلياً أنهم رأوا، أنه ليس من الحكمة إرهاق علاقتهم الدبلوماسية مع الغرب عبر إضافة صراع في دولة بعيدة لا تحظى بأهمية تذكر بالنسبة إليهم، فضلاً عن أنهم لا يفهمونها بشكلٍ جيد. وبعكس روسيا، امتنعت الصين عن الدخول في جدلٍ معلن مع الغرب بشأن سوريا. ورداً على ذلك، عمد الأميركيون والأوروبيون بهدوء إلى عدم توجيه اللوم إلى بكين، وركزوا انتقاداتهم على موسكو وحدها.

رابعاً: تحولات السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية وأبعاده

في بداية الأزمة السورية في آذار / مارس ٢٠١١، اعتبرت الحكومة الروسية أن النظام في سوريا صديقاً لكنه بعيد ويواجه تحدياً من قبل مجموعة متنوعة من المحتجين. وقد أدركت بطبيعة الحال أن سوريا تعاني العديد من المشاكل الجيو سياسية المماثلة لتلك التي تعاني منها تونس ومصر، والمتمثلة بنظام أمضى وقتاً طويلاً من الزمن في

السلطة، وأخفق في إحداث تغيرات في مجتمع يطالب بمزيد من الانفتاح والديمقراطية. وخلص خبراء الحكومة الروسية منذ وقت مبكر، إلى أن نتيجة الأزمة السورية ليست قرراً محظوماً، بل رأوا أن الرئيس بشار الأسد يستطيع الصمود في وجه أعدائه لفترة طويلة إلى حد ما.

خلال الأشهر الستة الأولى، كان اشتداد الأزمة السورية يسير بالتوالي مع العملية العسكرية التي قادها حلف الناتو في ليبيا. وهكذا، فقد أصبح الهمّ الرئيس لموسكو يتمثّل في منع تكرار حدوث السيناريyo الليبي في سوريا. وبعد التغيير الكلي الذي طرأ على موقف واشنطن إزاء ليبيا خلال آذار/ مارس ٢٠١١، لم يكن ثمة يقين بأن الولايات المتحدة لن تفكّر في شن هجومٍ ما ضد القوات الحكومية السورية.

وسعياً منها لانتهاج سياسة عملية تفضّل موسكو التعامل مع الحكومات الممسكة بالسلطة لا مع معارضيها، لا سيما في البلدان غير الديمقراطية. من الواضح أن موسكو فضلت بقوة الحكومة القائمة في دمشق على المعارضة. وقد اعترف المسؤولون الروس سرّاً بأن الحكومة السورية قمعية بلا شك، لكنها لا تتفوّق في ذلك كثيراً على معظم الأنظمة الموجودة في المنطقة. فهي على الأقل، برأيهم، حكومة علمانية وتشكل حسناً منيعاً في مواجهة التطرف الإسلامي والإرهاب من نمط إرهاب تنظيم القاعدة^(١).

لم يكن الروس معجبين أبداً بالمعارضة السورية، وعموماً يشعرون الكرملين بالكراهية تجاه الثورات من حيث المبدأ، كما أنه يقدم روسيا

^(١) رشيد قواص، الحيرة الروسية في الأزمة السورية، اللواء، بيروت، ١٢-٧.

بوصفها مدافعاً قوياً عن الوضع الراهن، وقد عبرت موسكو عن رفضها تقريراً لذلك الجزء من المعارضة السورية المكون من سياسيين سابقين ومثقفين مواليين للغرب، ممن يقيمون منذ زمن بعيد خارج سوريا ولا توجد لديهم أي روابط تذكر في داخل البلد، بما في ذلك المجلس الوطني السوري، الذي شكل جزءاً من تجمع أوسع للمعارضة، في حين كانت نظرة الروس أكثر دفأً تجاه معارضي النظام من المعتدلين والعلمانيين الموجودين داخل البلد الذين قبلوا الحوار مع السلطات، مثل هيئة التنسيق الوطني للتغيير الديمقراطي.

في المقابل، نظر الروس إلى متطرفِي الجيش السوري الحر الذين يريدون إسقاط نظام الأسد بالقوة بوصفهم مجموعة خطيرة. تضم هذه المجموعة بعض الديموقراطيين لكن نسبة الإسلاميين بين صفوفها أكثر بكثير. وقد رصدت موسكو، في وقت مبكر، وجود أنماط على غرار تنظيم القاعدة كامنة بين صفوف المعارضة السورية. ومع استمرار الصراع، يخُشى الروس من أن تصبح لهؤلاء المقاتلين اليد العليا بين معارضي النظام^(١).

طوال فترة الصراع، رأت موسكو أن المعارضة المتطرفة تسعى باستمرار لاستفزاز الحكومة وجرّها للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة، على نحو يجلب أكبر قدرٍ من المعاناة للسكان ويحرّك الرأي العام الغربي ضدها. كما يشكّ الروس بأن المعارضة تسعى إلى إثارة الصراع بين سوريا وتركيا من خلال جلب القتال مباشرةً إلى الحدود

(١) رشيد قواص، *الحيرة الروسية في الأزمة السورية*، اللواء، بيروت، ٢٠١٣ - ١٢ - ٧.

السورية - التركية. ويعتقدون أيضاً أن المجازر التي وقعت بحق المدنيين، والتي ألقى الجماهير والحكومات الغربية اللوم فيها على القوات الحكومية السورية، كانت من تنظيم المعارضة. من جانبهم، انتقد المسؤولون الروس نظراءهم الغربيين لفشلهم في إدانة الهجمات الإرهابية التي شنت ضد الأهداف الحكومية. ويرأيهم، لا يمكن أن يكون هناك إرهابيون جيدون.

ومن بين القضايا العديدة التي يشتمل عليها الصراع في سوريا، تبرز بوضوح إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد أخذت موسكو تلك المسألة على محمل الجد، حيث حذر العديد من المعلقين الروس من أن خطر حصول هجوم كيميائي في سوريا قد يشكل ذريعة لتدخل عسكري تقويه الولايات المتحدة، على غرار غزو العراق في العام ٢٠٠٣، عندما اتّهمت إدارة جورج بوش الابن بغداد بأنها تعلم سراً على تطوير أسلحة دمار شامل. ولا يتمثل التهديد الرئيسي في سوريا، من وجهة النظر الروسية، في قيام الجيش السوري باستخدام الذخائر الكيميائية ضد قوات المعارضة. فمن الواضح أن موسكو صدّقت دمشق عندما قالت إن هذه الأسلحة لن تُستخدم إلا ضد معتدى أجنبى، وبعبارة أخرى، ستبقى رادعاً ضد التدخل الخارجي، وحسب وجهة النظر الروسية، يتمثل التهديد الرئيسي فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية في انتشارها المحتمل إذا ما فقدت الحكومة السورية السيطرة عليها. يشار إلى أن موسكو لعبت دوراً بارزاً وأساسياً في إغلاق ملف البرنامج الكيميائي السوري في العام ٢٠١٤، بعد تفكيكه وانضمام سوريا إلى الاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية، حيث حصلت سوريا في المقابل على

ضمانات روسية، من بينها وضع سوريا تحت المظلة النووية الروسية^(١).

خامساً: مواقف روسيا في الأمم المتحدة

دعت مشاريع القرارات التي قدمتها روسيا والصين إلى مجلس الأمن في خريف العام ٢٠١١ طرفي الصراع في سوريا إلى وقف القتال والانخراط في الحوار. وكان من شأن وقف إطلاق النار وفقاً لتلك الشروط، أن يبقى حكومة الأسد في السلطة، وهو ما لم يكن مقبولاً بالنسبة إلى الدول الغربية، ولا إلى المعارضة السورية بطبيعة الحال.

وبعكس ذلك، كانت الاقتراحات الغربية المضادة تلقي بالمسؤولية على عاتق الحكومة السورية، ملزمة إياها، وليس المعارضة، بالانسحاب من المدن. وقد استخدمت موسكو وبكين حق النقض ضد تلك الاقتراحات مرتين. ونتيجةً لذلك، أصيب مجلس الأمن بالشلل، ما أدى إلى إثارة الأسئلة مجدداً، في دول الخليج وغيرها، حول شرعنته، وخاصةً في ضوء الدور "المتضخم" لروسيا.

كان الدبلوماسيون الروس في الأمم المتحدة حريصين جداً على ألا يتضمن أي قرار لمجلس الأمن لغة من شأنها أن تعطي ميزة تكتيكية لل المعارضة وتكون بمثابة ذريعة للتدخل. وعندما رأت موسكو أن مشروع القرارين يميلان لصالح معارضي الأسد أو يفرضان على

(١) راجع بخصوص ذلك عبد الفتاح محسن، روسيا وتفكيك البرنامج الكيميائي السوري، الخليج/ الملحق السياسي، الشارقة، ٢٢/١٢/٢٠١٤.

الحكومة السورية عقوبات بموجب الفصل السابع، لم تتردد في استخدام حق النقض.

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، عين الكرملين مبعوثاً رئاسياً خاصاً إلى سوريا، هو نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، الذي يتمتع بمعرفة ممتازة في شؤون الشرق الأوسط، والرسالة التي كان يتعين عليه إيصالها إلى طرفي النزاع في سوريا كانت البدء في الحوار والمصالحة الوطنية. وقد حضرت روسيا على إنهاء العنف في سوريا كما أسفت لزيادة أعداد القتلى، الذين حملت المعارضة المسؤولية عن سقوط معظمهم، بما في ذلك المسؤولية غير المباشرة عبر القتال في المدن واستفزاز الجيش لشن هجمات مضادة^(١).

اتسم الواقع الدبلوماسي للاتصالات الروسية - الغربية حول سوريا بالدقة البالغة، ذلك على نحو يفوق كثيراً تلك الصورة العامة للتنافس بينهما ضمن إطار لا يشبه الحرب الباردة. فقد ساندت روسيا والغرب بعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية، ومن بعدها بعثة السلام التي قام بها كوفي عنان، والمبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، علمًا أن ثقة موسكو بقدرة عنان على تحقيق التناح كانت أكبر من ثقة واشنطن. في ربيع العام ٢٠١٢، دعمت موسكو والعواصم الغربية بشكل رسمي ما سُميّت "خطة عنان"، والتي تبنت بحصول حوار وطني يفضي إلى حل يقوده السوريون، على رغم أن الغرب بدا ولمرة الثانية أكثر تشكيكاً من روسيا حيال ذلك. ولدى اجتماعهما في

^(١) راجع صحيفة السفير، بيروت، ١٧-١-٢٠١٢

قمة العشرين في لاس كابوس بالمكسيك، في حزيران / يونيو ٢٠١٢، أكد الرئيسان أوباما وبوتين مجدداً دعمهما لهذا المبدأ العام.

في الواقع، كانت نقطة الخلاف الرئيسة بين موسكو والعواصم الغربية والتركية والعربية تمثل في إصرار الروس على أن حل الأزمة السورية، يجب أن يكون في أيدي السوريين أنفسهم، وأنه يتبع على الأطراف الخارجية الامتناع عن التدخل أو معاقبة دمشق. بدلاً من ذلك، حثّت موسكو الأطراف الخارجية الضغط على الشركاء السوريين الذين لديهم تأثير عليهم - بحيث تضغط موسكو على دمشق، في حين تضغط واشنطن وحلفاؤها على المعارضة - بغية دفعهم عنوة للجلوس إلى طاولة المفاوضات، بطريقة مشابهة لصيغة دايتون، مع فارق مهم وهو أنه سيكون هناك راعيان رئيسان، روسيا والولايات المتحدة، بدلاً من راعٍ واحد فقط، كما حدث في البلقان في العام ١٩٩٥^(١).

سادساً: مؤتمر جنيف

تم في جنيف في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، التوصل إلى اتفاق بين مجموعة العمل حول سوريا التي تدعمها الأمم المتحدة، والتي ضمت الدول الخمس دائمة العضوية وتركيا والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. وقد أشار بيان جنيف إلى "جهاز حكم انتقالى، " مكون من عناصر من الحكومة الحالية والمعارضة، يتولى كامل السلطة التنفيذية في البلاد، ويقود الشعب السوري نحو المصالحة

^(١) راجع هذه المواقف في التقرير السياسي لملحق صحيفة الأهرام، القاهرة، ١٨-٢٠١٢.

الوطنية والتسوية السياسية. لكن المؤتمرين في جنيف فشلوا في الاتفاق على خطوات عملية وفورية تفضي إلى تشكيل سلطة انتقالية.

كان ذلك تطوراً مصرياً، إذ رفضت جميع عناصر المعارضة السورية عملياً التعامل مع دمشق، وقالت القوى الغربية، إن الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية تضمن إزاحة نظام الأسد في بداية العملية. شعر كوفي عنان بالإحباط، وتخلّى عن دوره كببير الوسطاء الدوليين حول سوريا. أما موسكو فشعرت بالغضب وقالت إن الذين أفشلوا الاتفاق يريدون "رأس الأسد" أكثر مما يريدون وضع حد للمجازر في سوريا، وبالتالي فهم شركاء في المسؤولية عن تزايد أعداد القتلى في البلاد^(١).

وعلى الرغم من أن محاولات موسكو لدعم الحوار بين السوريين كانت عبئية إلى حد كبير، إلا أنه يُنسب لها الفضل أولاً في قبول الأسد بمبادرة سلام الجامعة العربية ثم ببعثة مراقبي الأمم المتحدة إلى سوريا، وموافقته بعد ذلك على خطة عنان، وأخيراً، قرار الرئيس الأسد بعد بيان جنيف بتعيين مفاوض مع المعارضة. ووفقاً للروس، لم تلق هذه الخطوات التقدير الكافي من جانب الغرب في حين سخرت المعارضة منها بوصفها نفاقاً. وعلى شاكلة هذا النمط من إدارة الأزمة تابعت روسيا محاولتها في العديد من المناسبات من بينها استضافة المعارضة وأركان السلطات السورية في موسكو، إلا أنها لم تسفر عن جديد في هذا المجال.

(١) التقرير السياسي لملحق صحيفة الأهرام، المرجع السابق.

سابعاً: إمكانية التعاون الروسي - الغربي

ثمة قيمة إيجابية للغرب في التعاون مع روسيا حتى ولو لم يكن هو من يحدد شروط التعاون. وتمثل الصعوبة بالنسبة إلى الدول الغربية في الاعتراف بقيمة التعاون، بعد أن اتّضح أن روسيا لن تتضمّن إلى الغرب أو تساعده في أماكن مثل سوريا. هناك ثلاثة عناصر رئيسة يجب أن تُبني عليها أي مقاربة غربية جديدة تجاه روسيا.

أولاً، يتعين على الغرب تقبل التعاون على أساس المصالح المشتركة. ففي سوريا على وجه الخصوص، وبغضّ النظر عن مدى قوة الخلاف بين موسكو وواشنطن حول ما إذا كان ينبغي إخراج بشار الأسد بشكل مفاجئ أو تدريجي من السلطة وتوقيت ذلك، فلا الأميركيون ولا الروس يريدون أن تعمّ الفوضى في أعقاب رحيله، كما أنه لا الولايات المتحدة ولا روسيا ستُرحبان بوجود نظام إسلامي سني متطرف في سوريا تكون له روابط مع تنظيم القاعدة. وقد يشجع التركيز على هذه الأهداف المشتركة روسيا والغرب على العمل جنباً إلى جنب، ويمكن تطبيق هذا النمط من التعاون الروسي - الأميركي القائم على المصالح على عدد من حالات الصراع. وهذا ينطبق بالتأكيد على الحالتين الرئيستين للانتشار النووي الممثلتين بإيران وكوريا الشمالية، حيث إن كلاً الدولتين مجاورتان لروسيا ويجمعها بهما تاريخٌ طويلٌ من العلاقات وقد أدى التعاون مثلاً بين روسيا والغرب في البرنامج النووي الإيراني إلى التوصل لاتفاق يعتبر انجازاً مهماً.

ثانياً، على الغرب أن يعترف بأنّ النظام العالمي يتغيّر. فتالك الحقبة الطويلة من الهيمنة الغربية، التي شكلَ الاتحاد السوفييتي تحدياً خطيراً

لها خلال القرن الماضي، إلا أنها لم تهزم أمامه، بدأت تصل أخيراً إلى نهايتها. فروسيا ليست جزءاً من الغرب، ولن تكون كذلك، ولكنها ترى نفسها كقوة لترسيخ الاستقرار تقدم التقاليد والقواعد الإجرائية على العاطفة والإيديولوجيا. هذا الموقف يزعج في الغالب تلك الأطراف الغربية التي أخذت تبني التغيير الثوري. ولكن في حال تبدّل هذا الحماس الثوري، فإن روسيا ستكون حليفاً طبيعياً لأولئك الذين يسعون إلى جعل العلاقات الدولية تتسم بدرجة أكبر من قابلية التتبّؤ.

ثالثاً، يتعيّن على الدول الغربية الاستفادة من الرؤية الفريدة والبراغماتية لروسيا والتي هي نتاج تجربتها التي استمرّت على مدى مائة عام، والتي أعقبتها الثورة وحكم الإيديولوجيا، وبلوغ مكانة الدولة العظمى، والتفكُّ الشامل للدولة، وإعادة تشكيلها من جديد في نهاية المطاف. عادةً، يتم رفض هذه التجربة في الولايات المتحدة باعتبارها عديمة القيمة أساساً، حيث تشكّل روما القديمة وبريطانيا النموذجين الإمبرياليين المفضلين لمقارنة الذات. ولا تشكّل روسيا، بطبيعة الحال، نموذجاً مثالياً، لكن تجربتها التاريخية، سواءً تجلّى ذلك في نظرية وتطبيق الثورة الدائمة عند ليون تروتسكي، أو في الغزو السوفياتي لأفغانستان والانسحاب منها في نهاية المطاف، تقدّم منظوراً مثيراً للاهتمام، وسيكون من الغباء إغفالها تماماً. ففي الشرق الأوسط بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص، كانت الرؤية الأكثر واقعية وتشكيكاً من جانب موسكو، على رغم ميلها الواضح لارتكاب الأخطاء على الجانب المحافظ، أقرب إلى الواقع في بعض الأحيان من السلسلة المتعاقبة من الحماس واليأس الغربيين.

وفي حال تبلورت هذه المقاربة، فقد تتمحّض عن شيء كانت تفتقر إليه الولايات المتحدة وأوروبا منذ نهاية الحرب الباردة، والمتمثل بإستراتيجية سياسة خارجية قابلة للتطبيق تجاه روسيا. ولن تكون هذه إستراتيجية خاصة بروسيا، والتي هي بالطبع شأن يخصّ الروس أنفسهم، كما أنها ليست إستراتيجية ضد روسيا، لأن ذلك سيكون خطأً وسوف تتمحّض عنه نتائج سيئة. بيد أن تلك الإستراتيجية ستكون مفهوماً وخطة على المدى الطويل لتحديد المجالات التي تقاطع فيها المصالح المشتركة، وإيجاد السبل الكفيلة بتعزيز وحماية تلك المصالح. كما تحدّد مجالات الاختلاف، بما فيها القضايا المتعلقة بالقيم، وإيجاد طريقة لإدارتها. وبما أنها تعكس التطور المستمر لروسيا، فإن السياسات التي سيتم وضعها بموجبها ستخضع إلى التعديل المستمر وفقاً لذلك التطور. ويتطّلّب وضع مثل هذه الإستراتيجية إلقاء نظرة بعيدة المدى؛ أما تفديها فيحتاج إلى الشجاعة السياسية والقيادة.

الفصل الثاني

إستراتيجية روسيا العالمية في القرن الحادي والعشرين

إن لجوء روسيا لبناء التحالفات سواء مع دول البريكس أو الاتحاد الأوروبي وغيرها، من أجل زيادة نفوذها وتأثيرها العالمي يقوم على افتراض استمرارية السياسة التي ينتهجها الرئيس فلاديمير بوتين منذ توليه الرئاسة في العام ٢٠٠٠.

وفي أعقاب التطورات الإقليمية والعالمية، لا سيما بعد التطورات الأخيرة في أوكرانيا وسوريا والعراق، وانتشار الوجود الغربي في مناطق جغرافية قريبة من الحدود الروسية، إذ امتد الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي إلى الحدود الروسية من الجهة الغربية والشمالية، واقتربت القوات الأمريكية من الحدود الجنوبية لروسيا، ما يعني بالنسبة لروسيا أنها تواجه من الناحية الإستراتيجية، ما يمكن تسميته سياسة الخنق الاستراتيجي، حيث ارتأت روسيا ضرورة أن تفتح ثغرة ما في الجدار، لذا سعت إلى تعزيز التحالف مع سوريا. واليوم تحاول روسيا الرجوع إلى ذات الساحة، لرعاية مصالحها التي أصبحت مهددة بالخطر، بسبب خشية زوال مناذتها الإستراتيجية في الشرق الأوسط، ومحاولة استرداد هيبة "الاتحاد السوفيتي السابق".

وعليه، سنقوم في هذا الفصل، بمحاولة رصد بعض التوجهات والاهتمامات الروسية تجاه بعض المناطق الدولية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين. ولهذا قسمّنا هذا الفصل إلى المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: مواجهة الهيمنة الأمريكية.

المبحث الثاني: سيناريوهات المستقبل الروسي في ظل النظام العالمي الجديد.

المبحث الأول

مواجهة الهيمنة الأمريكية

سعت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إلى الاستثمار الذي حققه الدولة الروسية في علاقتها بمختلف المناطق الإستراتيجية على مدى السنوات العشر الماضية، سواء منطقة آسيا الوسطى، أو شرق آسيا أو في سياق مجموعة البركيّس، وهو ما يؤكد أن تحولات السياسية الروسية تدور وفق مصالح اقتصادية عالمية كبرى، وليس منطلقة من ترتيبات إستراتيجية شرق أوسطية فقط. غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، وتحرك الصين باتجاه ملء المركز الأول كقوة اقتصادية عالمية بحلول العام ٢٠٢٠، والإجهاد الذي عانته القوة الأمريكية في كل من أفغانستان والعراق، وتبني جورج بوش الابن، سياسات مندفعة، أو حتى متھورة، فضلاً عن يقظة روسيا من غفوتها، كل ذلك أسهم في تحول النظام الدولي، من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية أو على الأقل بدء ذلك التحول.^(١)

ولا يعني مما تقدم، أن روسيا قد استطاعت أن تحصل في قيادة النظام العالمي على موقع أو مكانة متساوية لتلك التي لا تزال تحظى بها الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) مصطفى علوى، تحولات السياسية الروسية تجاه الولايات المتحدة، مجلة السياسية الدولية، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٤. العدد ١٩٥، ص ١٠٤.

وفي المقابل، أصبحت روسيا في موقع أهم ومرتبة أعلى، مما كانت عليه، ذلك في الوقت الذي تراجعت فيه مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة حركة النظام العالمي، وإعلان الصين عن إنشاء منطقة جديدة للدفاع الجوي في بحر الصين الشرقي كمحاولة واضحة في المواجهة الأمريكية، ولتحذير الدول المجاورة من أن سلاحها البحري يستعد لمنافسة الأسطول الأمريكي. وبدت الرسالة مماثلة عندما قطعت السفينة التابعة للبحرية الصينية الطريق أمام مدمرة أمريكية وأجبرتها على تغيير مسارها.^(١) بيد أن مثل هذه الحوادث قد لا تشير إلى بدء الحرب الباردة أو أي نوع آخر من الحروب، لكنها تعني أن الصين تتوي كسر وضع المراوحة وإضعاف ثقة حلفاء الولايات المتحدة كالصين، وكوريا الجنوبية، والفلبين، بالنفوذ الأمريكي ودفعهم على الأقل لإعادة النظر باتفاقياتهم الاقتصادية والعسكرية والتجارية القديمة.

خلال عام كانت روسيا تمارس النوع ذاته من المواجهة مع حلف الأطلسي، فلم توجه أي تهديدات صريحة بل مجرد تلميحات، فقد أطلقت القوات الجوية الروسية اعتداءً وهما على السويد، عندما اقتربت على نحو خطر من المجال الجوي السويدي^(٢)، وكذلك، أطلق المسؤولون الروس تهديدات مبطنة وأخرى أكثر وضوحاً لفنلندا، فقاطعوا الصناعات في دول البلطيق،^(٣) وألحوا إلى أن روسيا تتوي نشر صواريخ طويلة

(١) آنا بلباوم، الصين وروسيا تستعيدان تكتيكات الحرب الباردة، واشنطن بوست، ٢٠١٤/١٠.

(٢) المرجع ذاته.

(٣) المرجع ذاته.

المدى على حدودها الغربية، مع أنها لا تتوى شن أي حرب، بقدر ما كانت تتوى على المدى القصير، إضعاف النقة الإقليمية بحلف الأطلسي، والضمادات العسكرية الأمريكية تجاه دول أوروبا الغربية على المدى الطويل.

وتشترك الصين وروسيا في مواجهة الهيمنة الأمريكية في شرق البحر المتوسط، فقد فسرت المناورات البحرية المشتركة التي أجرتها السفينتان الضخمتان التابعتان لروسيا والصين "بطرس الأكبر" و"باتشنغ" في ٢٠١٤/١٢٥، عن أنها "إشارة صينية روسية مشتركة" للولايات المتحدة في هذه المنطقة الحساسة من العالم وفي تحليله لهذه الإشارة يقول سيفكوف^(*): "إن الصراع من أجل هذه المنطقة، خاصة في قسمها الشرقي، سيكون صعباً، ولهذا تستعد كل من روسيا والصين لتعزيز تواجدها البحري هناك، علماً أنه لا روسيا وحدها ولا الصين قادرة بذاتها على تأسيس مجموعة قوية بما فيه الكفاية لمواجهة أسطول حلف شمال الأطلسي، في حين سيكون بالإمكان حل هذه المشكلة سوية. وبالتالي فإن التعاون المتبادل المبني على أساس المنفعة، والذي سيشكل توازنًا لقوة الناتو، سوف يخلق مجموعة متوازنة من القوات البحرية القادرة على مقاومة حلف شمال الأطلسي".^(١)

(*) قسطنطين سيفكوف النائب الأول لرئيس أكاديمية القضايا الجيوسياسية الروسية في حديث لإذاعة صوت روسيا.

(١) محمود ريا، روسيا والصين في الشرق، صحيفة (السفير) (اللبنانية في ٢٠١٤/٢/٦).

ثمة كلام واضح وصريح يتحدث عن المواجهة الروسية الصينية المشتركة للولايات المتحدة والغرب في الشرق المتوسط، يقابلها صمت صيني مطبق عن موضوع المناورات، إلى درجة أن معظم ما ورد عن هذا الموضوع في وسائل الإعلام الصينية، كان منقولاً عن وسائل الإعلام الروسية.

تقول صحيفة الشعب الصينية في تعليق لها نشرته بتاريخ ٢٠١٤/١/٢٨، إن الجيل الجديد من القيادة الصينية يهتم أكثر بالتقديم الإيجابي والأعمال الفعلية، "الحلم الصيني"، و"العلاقات الجديدة بين القوى الكبرى"، و"نظيرية المصلحة المتبادلة والعادلة في الدبلوماسية".^(١)

ما تطروحه الصحيفة الصينية يفيد، أن ما تعلم الصين من أجله في المنطقة، صار أكثر تحديداً، وهو الانخراط في القضايا المصيرية الهامة التي تنتشر على مجمل خريطتها، وهو ما يعني أن إثبات الوجود العسكري من خلال المشاركة في تامين نقل الأسلحة الكيميائية السورية إلى أوروبا، ومن ثم الانخراط في مناورات بحرية مع الأسطول الروسي، هو خطوة إلى الأمام في إعلان الحضور الصيني الكامل في مستقبل المنطقة، وهي رسالة بحد ذاتها، مفادها أن الصين قررت الانخراط أكثر مع روسيا في لعبة الشرق الأوسط الكبرى، وحددت الطرف الذي يقف إلى جانبها في عملية إعادة رسم الخريطة السياسية والإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وللعالم.

^(١) للمزيد ينظر: الانصات المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، العدد ٥٨٨٨، ٢٠١٤/١/٢٨، ص ٦٧.

ومنحاول في هذا المبحث، التركيز على مواجهة الهيمنة الأمريكية
موضعين ذلك من خلال المطلبيين التاليين:

المطلب الأول: أساليب ووسائل مواجهة الهيمنة الأمريكية.

**المطلب الثاني: دور القوى الصاعدة من مساندة روسيا في مواجهة
الهيمنة الأمريكية.**

المطلب الأول

أساليب ووسائل مواجهة الهيمنة الأمريكية

فتحت روسيا صفحة جديدة في سياستها تجاه الولايات المتحدة وأوروبا،
وأعادت تقييم أهدافها في ضوء التغيير الجوهرى الحاصل في بنية النظام
الدولى المتحول من الأحادية إلى التعددية القطبية، وهو ما يحتاج إلى
مراجعة لأولوياتها وسياساتها، وبالتالي تأكيد مكانتها كقوة عالمية فاعلة،
وإن كان ذلك يمكن أن يؤدي إلى إحياء مشاعر القلق والخوف لدى
بعض الدول التي تمثل جواراً إقليمياً لروسيا.

لقد حصلت روسيا على مكاسب غير مباشرة من الاحتلال الأمريكي
للعراق، فقد استغلت انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان
والعراق، وبدأت توسيع مناطق نفوذها، فلجأت إلى إيران، باعتبارها
الخصم المناوى للولايات المتحدة، والجسر الإقليمي الذي ينقلها إلى
سوريا ولبنان وفلسطين، والذي امتلكت تجهيزاته بالوقود النووي

ومحطات توليد الطاقة الهيدروكهربائية في نهاية كانون الثاني من العام
(١).٢٠٠٨

ودفعت سياسات الولايات المتحدة بالرئيس الروسي بوتين إلى إطلاق تحديات صريحة، وواضحة، بدأها في مؤتمر ميونخ للأمن في شباط/فبراير العام ٢٠٠٧، ثم في مستهل أيار/مايو من ذات العام، ثم في نهاية الشهر ذاته، عندما قامت روسيا بإجراء التجربة الصاروخية (إطلاق صاروخ RS-24 العابر للقارات في ٢٩ أيار/مايو، ما يعكس رسالة موجهة إلى الولايات المتحدة، بأن روسيا ستعيد التوازن الاستراتيجي العالمي، وأنها قادرة على تهديد العمق الاستراتيجي الأمريكي).^(٢)

إن تحول النظام الدولي إلى نظام عالمي له دلالات عديدة، منها أن قوى غربية أو أمريكية، مثل الولايات المتحدة، أو قوى أوراسية مثل روسيا، والتي امتدت لتشمل قوى آسيوية مثل الصين ثم الهند أو لاتينية مثل البرازيل. إضافة إلى مجموعة البريكس (BRICS)^(*)، ومجموعة العشرين، جميعها تعتبر مؤشرات واضحة على انطلاق التعديبة القطبية اقتصادياً، ما يجعل مساحة السيطرة والتأثير لكل من الولايات المتحدة وروسيا، أقل مما كانت عليه خلال الحرب الباردة وما بعدها.^(٣)

(١) امجد جهاد عبدالله، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٢) المرجع ذاته ، ص ١١٥

(*) البريكس (BRICS) التي تضم كل من الصين، والهند، وروسيا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا.

(٣) مصطفى علوى، مرجع سابق، ص ٤٠٤ .

ومعنى ذلك، أن النظام الدولي أصبح أكثر تعقيداً وأكثر اهتزازاً، إذ تراجع فيه النفوذ الأمريكي، كما النفوذ الروسي ابن الحقبة السوفياتية، وهو ما يؤدي إلى أجندات دولية أكثر تعقيداً على الجميع، وخاصة على الأطراف الكبرى القيادية مثل الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما يمكن أن يمثل دافعاً لكل من هاتين القوتين لتنسيق سياسات مشتركة أو متجانسة في تعامل كل منها مع الأخرى، حتى لا ينتهي الأمر بخسارة أحدهما أو كلاهما، لمزايا القيادة الإستراتيجية للنظام الدولي، وهو ما أصبح واضحاً في تعاملها مع قضايا الملف الكيماوي السوري والملف النووي الإيراني، والملف الأفغاني، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن التقارب بين الولايات المتحدة وروسيا، في كل من الملفات المشار إليها، يعكس توافقاً بين الطرفين لقيادة النظام الدولي، بما يحقق المصالح المشتركة أو المتبادلة للطرفين في مواجهة التهديدات أو التحديات التي يمثلها تزايد أعداد الدول المالكة لأنواع الأسلحة الدمار الشامل، أو التي يمكن أن تنتج عن انسحاب القوات الأمريكية والغربية من أفغانستان، دون أن تتم تسوية قضية الإرهاب الذي يمثل تهديداً لكل من روسيا القريبة من أفغانستان، والولايات المتحدة بمصالحها الجوهرية في مناطق قريبة من موطن الخطر الإرهابي.^(١)

ثمة مصلحة متبادلة روسية أمريكية، في عدم اطلاق صراع جديد بينهما، لأن نتيجة ذلك ستؤدي بالنتيجة إلى انهيار الوضع في غير منطقة، وبالتالي تضاؤل فرص تسوية القضايا المتعلقة بالبرامج النووية لكوريا الشمالية وإيران، فضلاً عن احتدام الأزمة التي يواجهها نظام منع

^(١) مصطفى علوى، مرجع سابق، ص ١٠٥.

انتشار الأسلحة النووية، ما يمكن أن يمثل تهديدا خطيرا للأمن والاستقرار العالميين، الأمر الذي يجعل النظام الدولي أكثر توترا وأقل حكمة. وسيكون من شأن السياسات الروسية والأمريكية أو كلاهما معاً، أن يؤلب عليهما حلفاء أو شركاء متعاونون في آسيا أو أوروبا، ما يؤدي إلى توازن قوى عالمية في غير صالحهما^(١).

واستثناءً من ذلك، سيكون بمقدور موسكو أن تتجه كمركز قوة عالمي بمواجهة الولايات المتحدة فقط. إذا ما عادت السياسة الأمريكية مجدداً إلى المواقف التسلطية العدوانية الأحادية التي سبق أن اتبعها الرئيس السابق، جورج دبليو بوش، في سنوات حكمه الأولى، حيث أدت تلك السياسات إلى صياغة مواقف معادية أو على الأقل مواقف مختلفة معها من قبل المجتمع الدولي على وجه العموم.

لكن السياسات الأمريكية قد تكون غير محتملة الحدوث بسبب الأوضاع الاقتصادية والمالية في الداخل الأمريكي، فيما المواجهة الأمريكية-الروسية قد تكون غير محتملة أيضاً، لما سوف تسببه من أضرار ومخاطر لكلا الطرفين، وما تؤدي إليه من عدم استقرار النظام الدولي^(٢).

من ناحية أخرى، انطلق بوتين في سياساته الخارجية من رؤية تقوم على التعاون، وليس التناقض والمواجهة مع الولايات المتحدة، كما كان الحال في فترة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين، فلم يعد هناك شرق أو غرب، وإنما مجموعة من القوى الكبرى تقود العالم، من بينهما روسيا، التي

^(١) مصطفى علوى، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

^(٢) المرجع ذاته ، ص ١٠٦ .

ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقة مع الولايات المتحدة، وغيره من القوى الكبرى، إذ يظل هناك حد لما يمكن أن يصل إليه به الخلاف بينهما، حيث يحرص البلدان على عدم تجاوز المواجهة الدبلوماسية، وألا تصل الأمور بأي حال من الأحوال للمواجهة العسكرية المباشرة^(١). إن لجوء روسيا لبناء تحالفات سواء مع الصين أو الهند أو الاتحاد الأوروبي وغيرها، من أجل زيادة نفوذها وتأثيرها العالمي، يقوم على افتراض استمرارية السياسة التي انتهجها الرئيس بوتين منذ توليه الرئاسة في العام ٢٠٠٠، وهو ما قد لا يحدث بالضرورة، فالغيرات الإستراتيجية المتوقعة في البيئة العالمية خلال العقدين المقبلين تتوجه مكاسب وخيارات مفيدة لروسيا يمكن أن تستثمرها لتعظيم دورها ومكانتها العالمية والإقليمية.

كما تدرك القيادة الروسية، أن وضع القوة العظمى في القرن الحادى والعشرين، لا تتحدد مقوماتها بقدر ما تملكه من السلاح النووي فحسب، وقد عبر الرئيس بوتين عن ذلك بقوله: "لا تظهر قوة الدولة في عالمنا الآن من خلال ما تملكه من قوة عسكرية فحسب، بل من خلال قدرتها على البروز في المجال التكنولوجي وتوفير مستوى معيشي أفضل لشعبها".^(٢)

(١) نورهان الشيخ، كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) عد العزيز مهدي الرواوى، توجهات السياسة الخارجية الروسية في المرحلة الباردة، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد ٣٥، ص ١٨٢.

لقد سعت روسيا إلى تطوير علاقاتها مع إيران التي تزداد اهتمامها بمحيطها الإقليمي، وخاصة بعد أن دخلت إيران إطار التنافس للدخول إلى جمهوريات آسيا الوسطى مع كل من تركيا المدعومة من الغرب.
روسيا التي تعد هذه المنطقة مجالا حيويا لها.^(١)

وبصفة عامة، استفادت روسيا من مسلسل أخطاء السياسة الأمريكية في المنطقة. ومن أحدث هذه الأخطاء وليس بالضرورة الأخيرة، ثورة ٣٠ حزيران / يونيو في مصر، عبر إحياء الشراكة الإستراتيجية التي وقعتها روسيا مع مصر خلال زيارة الرئيس الروسي للقاهرة في آب / أغسطس ٢٠١٥ ، والحديث عن صفقات تسليح وشراكات اقتصادية تجارية وازنة.^(٢)

وفي الواقع، أن سياسة روسيا الخارجية خلال ولايتي بـ وتين الأولى والثانية ٢٠٠٨-٢٠٠٠، انطلقت من قناعة بأنه لم يعد للغرب تأثير يذكر في عملية صنع القرار في روسيا، فبعد أن قامت بسداد ديونها، حصلت روسيا على كامل استقلالها عن مؤسسات التمويل الدولية.^(٣)

(١) لمى مضر جري الإمار، سياسة روسيا الاتحادية تجاه المنطقة الخليج وأفاق المستقبل، رسالة ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة النهرین، بغداد، ٢٠٠٠، ص ٧١.

(٢) عزت سعد الدين، التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية، مجلة سياسة الدولي (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٥) العدد ١٩٥، ص ٨٩.

(٣) المرجع ذاته ، ص ٨٨.

وفي تصوره لدور روسيا في العالم في القرن الحادي والعشرين، يرى سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي، عن دخول العالم مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد أمريكا (POST-American) أنه "عالم تراجعت فيه الأهمية النسبية لدور الولايات المتحدة بعد ظهور مراكز قوى عالمية أخرى".

أما فيما يتعلق بالزعامة (Leadership)، فيرى الآخرون، أنها موضوع آخر، يعني في المقام الأول التوصل إلى اتفاق بين الشركاء، والقدرة على أن تظل الأولى ولكن بين متساوين.^(١) ويحيل لافروف في هذا الصدد إلى ما ذكره ريتشارد هاس، مدير إدارة التخطيط السياسي الأسبق بوزارة الخارجية الأمريكية، عندما أقر بأنه نتيجة لأفعالها؛ وما فشلت في فعله، أسهمت الولايات المتحدة في الإسراع بظهور مراكز قوى بديلة في العالم، مضيفاً إن ضمان إدارة عملية التنمية العالمية، ما في ظل الظروف الجديدة، يتطلب مجموعة من الدول الرائدة.^(٢) ويستخلص لافروف من ذلك، إلى أن ما يعنيه هاس، هو الحاجة إلى زعامة أو قيادة جماعية "Collective Leadership"، كثيراً ما طالبت بها روسيا.

^(١) Lavrov (Sergei): Russia and the World in the 21 Century, in: Russia in Global Affairs Vol.G.N.3 July ,2008.p.8.

^(٢) Mark Bensons Nick Basely (Ed.) Issues in 21 Century World Politics ,Bal Grave Macmillan. New York 2010 p 72.

و حول مواصفات هذه القيادة، يعتقد لافروف إن ما يتسم به العالم من تنوع جغرافي وحضارى، يستوجب أن تكون تلك القيادة تمثيلية حقاً^(١). (Truly Representative)

إن روسيا ليست وحدها في صراعها مع واشنطن والغرب، فالصين، التي قفز اقتصادها إلى المرتبة الثانية بعد أميركا متخاطياً الاقتصاديين الألماني والياباني، تدعم بقوة الموقف الروسي في مجلس الأمن، وكذلك الهند التي تعتبر من أكبر المستوردين للسلاح الروسي، وكذلك المحور الشيعي (إيران، العراق، وحزب الله في لبنان) الذي التقت مصالحه مع المصالح الروسية، والمحور الاشتراكي في أمريكا اللاتينية (كوبا، وفنزويلا، والبرازيل، وبوليفيا) المناهض للهيمنة الأمريكية، فضلاً عن تجمع دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)^(٢).

اما بخصوص الاتحاد الأوروبي - آسيوي الذي يفترض أن يمثل في نهاية الأمر موازيًا للاتحاد الأوروبي. فقد لعبت روسيا في الآونة الأخيرة بقيادة زعيمها فلاديمير بوتين، دوراً محورياً في العديد من القضايا الإستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي، كان من أبرزها الأزمة الأوكرانية عندما استرجعت القرم بسرعة خاطفة من خلال سياسات المواجهة المباشرة مع الغرب، وكذلك الأمر في الأزمة السورية، و شيئاً فشيئاً بدأت روسيا تستعيد جاذبيتها على الصعيد الدولي، على حساب التراجع التكتيكي للنفوذ الأمريكي، ذلك من خلال بناء بروتوكولات

^(١) عزت سعد الدين، المرجع السابق، ص ٩٠.

^(٢) مصطفى دالع، صحيفة خبر، القاهرة، ٢٢-٩-٢٠١٤.

دبلوماسية عسكرية بثوب ديمقراطي مع معظم دول القارة الصفراء، فربما تستطيع روسيا اليوم من خلال سياستها البرغمانية سحب الهيمنة من أمريكا خصوصاً، إذ سعت روسيا بالاتجاه نحو آسيا الوسطى وتحديداً الجمهوريات السوفيتية السابقة، لبناء الاتحاد الجديد فمن المرجح أن تتجذب هذه الدول إلى الفلك الروسي مع سعيها لاستعادة نفوذها في المنطقة التي ظلت تحكمها طوال القرنين التاسع عشر والعشرين.^(١)

وفي الإطار ذاته، تقرّبت روسيا من الصين على نحو إيجابي لبناء حسور اقتصادية أكثر متنانة، وعلى الرغم من البوادر الإيجابية الصينية، مما زال هناك بعض التوجّس بين الصين وروسيا اللتين كادتا تنزلقان إلى مواجهة عسكرية بسبب نزاع حدودي خلال ستينيات القرن الماضي، عندما كانت روسيا جزءاً من الاتحاد السوفيتي، لكن في الوقت ذاته فإن الصين مهتمة اهتماماً كبيراً بالاستثمار في البنية التحتية والطاقة والسلع الأولية في روسيا، وقد يرغم روسيا، تراجع التعاملات مع الغرب على التخلّي عن بعض تحفظاتها على الاستثمار الصيني في المجالات الإستراتيجية^(٢). يشار إلى أن التقارب الصيني الروسي رسالة واضحة، إذا أقدمت الولايات المتحدة وأوروبا على عزل روسيا، فستطلع هذه الأخيرة شرقاً، لإبرام الصفقات التجارية واتفاقيات الطاقة والعقود العسكرية والتحالفات السياسية.

(١) قناة الاتجاه، بوتين، Aletejah tv-org/index.php/permalink.

10832.html.2014-4-7

(٢) المرجع ذاته.

كما تحظى روسيا بدعم من دولة لها وزنها الاقتصادي في الآونة الأخيرة، وهي الهند التي على الرغم من انها أصبحت اكبر سوق ل الصادرات الأسلحة الأمريكية، فما زالت روسيا مورداً الأسلحة الرئيسي لها، كما أن العلاقات بين البلدين ودية بفضل الشراكة الإستراتيجية.^(١)

كما ان لروسيا توجهات في شبه جزيرة القرم، تستند الى حسابات داخلية وأخرى خارجية، ويرى الكرملين انه يجب أن تسيطر روسيا أولاً على ما تسميه (الجوار القريب)^(*)، وإذا ما أرادت روسيا أن تستعيد مكانتها كقوة عالمية في ما يتعلق بالرمزية السياسية، فان أوكرانيا يجب ان تمثل ذلك الهدف، لأن استقلالها كان عاملاً حاسماً في تفكك الاتحاد السوفيتي، كفاعل سياسي في المنظومة الدولية.^(٢) ورغم محاولات السياسة الخارجية الروسية في العقد الماضي من استرجاع كيف إلى مجال نفوذها، الا ان نجاحها في ذلك كان محدوداً.

إن عودة شبه جزيرة القرم لروسيا، هو جزء من إستراتيجية أوسع بهدف السيطرة على الجوار القريب والتحكم فيه، فأوكرانيا تربط روسيا مع الغرب عبر شبكة أنابيب الغاز الخاصة بها، بينما تقف كحاجز جيوسياسي بين أوروبا الغربية وروسيا. ومع ذلك فإن سلوك روسيا الدولي

(١) قناة الاتجاه، مرجع سابق.

(*) الجوار القريب: يشمل الدول التي ظهرت بعد التفكك الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩١.

(٢) جورج فيشان، أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية، ترجمة محمود الحرثاني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ٥٥.

يثير أسئلة حول مكانتها كمساهم مسؤول في المنظمة الدولية كما يهدد الأمن الأوروبي.^(١)

إضافة إلى ذلك، فغزو القرم وضمه يثير السؤال حول مدى احترام روسيا لاستقلال جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وسيادتها، كما يثير سلوك روسيا السابق، تجاه جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، باعتبار ان موسكو لم تقبل يوما فكرة تفكك الاتحاد السوفيتي، وتطبق معايير مختلفة عن المعايير الدولية، حين يتعلق الأمر باحترام التكامل الجغرافي لهذه الدول واستقلالها.

وتشير التحليلات الروسية، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تكون قادرة على انجاز أهدافها لتحقيق سيادة عسكرية، ومن شأن هذا التفوق أن يضمن القدرة على تدمير أو تعطيل المنشآت العسكرية الروسية.

وهناك من المحللين الاستراتيجيين من قال: "إنه من الممكن أن يحصل تقارب أو تحالف بين روسيا واحد الفاعلين في النظام الدولي"، في حين يرى بريجنسكي: "إن السيناريو الأكثر خطورة يتمثل في قيام تحالف أكبر بين الصين وروسيا، وربما إيران أيضاً، وهو تحالف مضاد للهيمنة الأمريكية، لا بداع الأيديولوجيا بل التنمر المشترك". وهذا التحالف سوف يكون مشابها في أهميته لما كان عليه المعسكر الصيني السوفيتي السابق.^(٢)

ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت حقبة جديدة في العلاقات إتسمت بتعدد القوى، وتراجعت فيها الهيمنة الأمريكية،

(١) جورج فيشان، أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية، ص ٥.

(٢) زيجينوف بريجنسكي، رقعة الشطرنج، مرجع سابق، ص ٧٥.

تحت ضغط مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتي بدأت تطفو على السطح تدريجيا، إلى جانب فشلها في إدارة حملاتها العسكرية في أفغانستان والعراق، فالانكسار الأمريكي وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشؤون الدولية والإقليمية، يتتأكد يوما بعد يوم، في حين تراكم القوى الأخرى قوتها وصعوبتها، وهو أمر يبدو طبيعيا، فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها، يؤكد إن سيطرة أي قوة في قيادة النظام الدولي، مهما تطل مدتها إلى زوال، وتعد القوى الآسيوية عامة، والصين خاصة، إحدى أهم هذه القوى الصاعدة اقتصاديا وعسكريا^(١).

وقد اختلفت ردود القوى الدولية والإقليمية الأخرى تجاه الصعود الصيني. ففي حين تعتبر الولايات المتحدة تهديداً مباشراً لأمنها ومصالحها وإخلالاً بتوزن القوى في القارة الآسيوية لغيرها، وفي مقدمتهم اليابان وكوريا الجنوبية، فإن روسيا ورغم ما ينتابها من قلق نسبي من تنامي قدرات الصين المجاورة، وما قد يصاحب ذلك من توسيع اقتصادها في الشرق الأقصى الروسي، فقد يشكل فيما بعد خطراً على وضعها، لكنه أكثر قبولاً، وترى أن الشراكة والتحالف هو السبيل الأمثل للتعامل مع بكين، الأمر الذي يمكن إيجازه بمقوله فلنصدع معاً.^(٢)

وقد أكدت القيادة الروسية دوماً ذلك، فوصف الرئيس الروسي، العلاقات الروسية الصينية بأنها: تحمل طابعاً استراتيجية وتميز بالثقة، وارتقت إلى أعلى مستوى، وأكد أكثر من مرة أن "الشراكة الإستراتيجية الحقيقة

(١) نورهان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: ٢٠١١: ١٨٣، العدد ٩٢.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٩٣ .

القائمة بين البلدين، تستجيب لمصالح الشعبين على المدى الطويل، وتساعد على ضمان أمن واستقرار الدولتين، وان العلاقات الثنائية بلغت أعلى مستوى لها حالياً على مر تاريخهما المشترك، وهي تتصف بتنمية التعاون الديناميكي والمتبادل للمنفعة في جميع الميادين.^(١)

المطلب الثاني

دور القوى الصاعدة في مساندة روسيا لمواجهة الهيمنة الأمريكية

رغم انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إلا أن هذا النظام شهد تحولات هيكلية تمثل بمحاولات قوى دولية سعت للصعود إلى مستوى القوى العظمى لمنافسة الولايات المتحدة في تقادها لقيادة النظام الجديد.

ويميل العديد من الباحثين، إلى اعتبار أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى ظهور مراكز اقتصادية وسياسية في أوروبا وآسيا كالاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والصين. وأصبحت المهمة الأساسية للولايات المتحدة هي منع ظهور أقطاب منافسة، وأخذت هذه القوى ترتفق لاحتلال مكانة دولية تتكافأ مع طبيعة إمكاناتها، وأخذت تؤدي أدواراً دولية فاعلة، على

^(١) نور هان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، مرجع سابق، ص ٩٦.

خلفية التعددية في مراكز القوى العالمية وبما لا يفقدها دورها في الترتيب، وصياغة هيكلية النظام الدولي الجديد.^(١)

وثمة رأي يشير، إلى أن بروز هذه القوى الصاعدة الكبرى، لا سيما الاتحاد الأوروبي، جعلها بمثابة العدو الرئيسي للولايات المتحدة، لكن ذلك، لا يعني أن الولايات المتحدة التزمت الصمت ولم تحرك ساكناً، فتلك القوى تحركت نحو مكانة أكثر تأثيراً، فيما الولايات المتحدة، تحركت أيضاً نحو الحد من تفاقم هذه القوى المتамمية^(٢).

فقد تصاعد دور الاقتصادات الصاعدة، بالإضافة إلى التكتلات الدولية والإقليمية، بعد أن أخذ هامش التفوق الغربي في التراجع والتقلص، فالمشروع الأوروبي واجه عدة أزمات سياسية واجتماعية. أما اليابان، فرغم كونها الصلع الثالث من مثلث الصعود الآسيوي، فقد بدأت في الأفول تحت وطأة تراجع معدلات النمو، وتراجع مكانتها الاقتصادية العالمية، كثاني أكبر اقتصاد عالمي، بعد ما حققته من تقدم ونمو اقتصادي في ثمانينات القرن الماضي والذي وصف بالمعجزة، وهو ما كان مصدر تقلها العالمي، حيث فاق ناتجها المحلي الإجمالي آنذاك نظيره الأمريكي، وقد أدى ما تعرضت له في آذار/مارس ٢٠١١ من زلزال وتsunami مدمرتين، وتسرب إشعاعي لمحطة فوكوشيميا النووية،

(١) فكرت نامق عبد الفتاح، الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب، مجلة قضايا سياسية، بغداد، جامعة النهرین، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٢، العدد ٢، ص ٤٨.

(٢) كوثر عباس الريبيعي ومروان سالم العلي، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة، مجلة قضايا سياسية، بغداد: ٢٠١٢، جامعة النهرین، كلية العلوم السياسية، العدد ٢٦، ص ١٠.

وما أحدثه كل ذلك من خسائر جسيمة في الأرواح والأموال، إلى تقويض فرص تقدمها.^(١)

أما الصعود الصيني، فقد تواصل النمو بشكل لافت للنظر ومثير للإعجاب، حيث نجحت الصين في أن تحتل موقع ثاني أكبر اقتصاد على المستوى العالمي. وتظهر المؤشرات إلى أن اقتصاد الصين قد يتقدّم على الاقتصاد الأمريكي في مدى زمني أقصاه العام ٢٠٣٩ وأدنى عشرة سنوات، كما أنها حققت أعلى معدل للنمو في العالم رغم تراجعه، وقد جاء إعلان الصين عن استعدادها لمساعدة دول منطقة اليورو على مواجهة أزمة الديون السياسية، وهو بمثابة رسالة مفادها، أن استقرار الغرب واستقرار النظام الرأسمالي العالمي، مرهون بالدعم الصيني. كما أن روسيا قد استعادت عافيتها، إلا أنها لم تستطع العودة إلى ممارسة دور القوة العظمى الموازنة للولايات المتحدة، باعتبارها ورثة الاتحاد السوفيتي^(٢)

كما أن هناك صعوداً ملحوظاً لكل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وهي دول طامحة في الحصول على العضوية الدائمة لمجلس الأمن، كما تسعى لتعزيز موقعها التفاوضي في صنع القرار السياسي والاقتصادي العالمي. فالهند ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، وهي ذات معدلات نمو اقتصادي وسكاني مرتفع، ولديها تجربة ديمقراطية عريقة. أما البرازيل، ذات النظام اليساري، فقد أصبحت قوة إقليمية صاعدة لا يضاهيها أحد

(١) أبو بكر الدسوقي، العالم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، (القاهرة: ٢٠١٢)، العدد ١٨٧، ص ٥٨.

(٢) أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص ٥٩.

في القوة والنفوذ في دول الجوار اللاتيني، حيث بلغ إنفاقها العسكري ٣٣,١ مليار دولار في العام ٢٠١٠، وهو ما يعادل الإنفاق العسكري لكل دولة أمريكا الجنوبية مجتمعة.^(١)

وقد حذر زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي آبان رئاسة جيمي كارتر (١٩٧٦ - ١٩٨١)، من أن عالماً جديداً متذمراً من أميركا ومعادياً لها، سيظهر مع بداية القرن الحادي والعشرين، وأن تكتل هذه القوى سيشكل خطراً جديداً على أميركا ما لم تعزز تدخلاتها الفاعلة في العالم، وتعالج ضعفها الداخلي، وهكذا فان هذه القوى، لم تعد تمتلك قدرات اقتصادية وعسكرية فحسب، وإنما صارت تتمتع بقدرات صناعية وتكنولوجية رفيعة وواحدة، وأصبحت تشتراك بقواسم مشتركة قوامها النمو الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي المتضاد رغم تباينه، ومن القوى المرشحة للعب دور القوى العظمى مستقبلاً في إطار نظام دولي جديد: روسيا والصين والاتحاد الأوروبي واليابان.^(٢)

وعلى صعيد القضايا السياسية الدولية، تتوافق المواقف الصينية مع المواقف الروسية، خاصة في مجلس الأمن، لمواجهة المخططات الغربية لفرض معايير جديدة في العلاقات الدولية. وقد تجلى ذلك في موقف الدولتين من أحداث ليبيا، أو مسيرة التعامل مع الملفين النوويين الإيراني والكوري الشمالي، أو إزاء الملف السوري والعراقي.^(٣)

(١) أبو بكر الدسوقي، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) كوثر عباس الريبيعي ومروان سالم العلي، مرجع سابق، ص ١١.

(٣) وليد محمود عبد الناصر، تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠١٢، العدد ١٨٧، ص ٨٤.

أولاً: مجموعة الاقتصادات الصاعدة

وإذا كنا قد ذكرنا روسيا والصين، فمن المحمتم الاشارة إلى بقية اعضاء تجمع البريكس، وهي الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا. والدول الثلاث لها مطامح في العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وتتمتع بعضوية مجموعة العشرين، وترى أنها مع الصين وروسيا، تمثل جزءاً معتبراً في مؤشرات الاقتصاد العالمي وتعداد سكان العالم، مقارنة بدول التحالف الغربي مجتمعة. وتسعى هذه الدول وبالتالي لفرض أمر واقع دولي جديد، عبر تعزيز نسبي لموقعها التفاوضي في صنع القرار السياسي والاقتصادي الدولي.^(١)

ويمكن النظر إلى قرارات القمة السادسة لمجموعة البريكس التي عُقدت في مدينة فورتاليزا بالبرازيل بتاريخ ١٥/٧/٢٠١٤ ، والتي أنشأت بنك التنمية وصندوق للاحياطيات النقدية برأسمال ١٠٠ مليار دولار، ومقرهما في مدينة شنغهاي بالصين.^(٢) وتنتظر موسكو إلى هذه الخطوة كبديل محتمل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن المقرر أن يمنح بنك التنمية قروضاً لتمويل المشاريع الطويلة الأجل وفق شروط تتفق عليها الدول الخمس، والتي يفترض أن تكون مغایرة لشروط الصندوق والبنك الدوليين. وقد يساعد إنشاء البنك على حل مشكلة نقص رؤوس الأموال في مشروعات التنمية في الدول النامية، وقد يزيد أيضاً من وزن تجمع البريكس في المفاوضات الهدافة إلى اصلاح النظام المالي

^(١) وليد محمود عبد الناصر، تحولات موازين القوى في النظام الدولي، ، ص ٨٥.

^(٢) بنك دول البريكس للتنمية يهزم النظام المالي العلمي صحيفة الشعب الصينية في ١٦/٧/٢٠١٤.

الدولي. أما الاحتياطيات النقدية، فسيتعين عليها أن تصبح وسيلة "تأمين وأمان" للرد المشترك على التحديات المالية. كما أن روسيا اقترحت تأسيس صندوق دولي للمجموعة خاص بالاستثمار في البنية التحتية، وتأسيس "منتدى للطاقة" بهدف تعزيز أمن الطاقة للدول الخمس^(١).

ويراهن الكثرون على أن الهند هي الأبرز ضمن هذه المجموعة، وأنها على المدى الأطول هي القادرة على الاستمرار في معدلات النمو الاقتصادي المرتفع. ويرجعون ذلك، إلى استمرار معدلات النمو السكاني المرتفع، إضافة إلى نظامها السياسي الديمقراطي، ولنشاطها الواسع في إفريقيا ومنطقة الخليج العربي^(٢). وكما ان تقدم الهند بشكل مطرد له إشارات تدل على أنها قد تلعب في القريب العاجل نفس الدور الذي تلعبه الصين حاليا، فليس من المستغرب تاريخياً أن تتقدم الحضاراتان نحو ريادة الاقتصاد العالمي^(٣). وبحسب إحصائيات العام ٢٠٠٧، نما الاقتصاد الصيني بمعدل ١١,٤٪ والاقتصاد الهندي بمعدل ٩,٤٪. وإذا ما استمر الاتجاه الحالي لأقتصاد هذين البلدين بهذا المعدل المتتسارع، فان العالم الثالث سيسهم بنمو ثالثي إجمالي الناتج العالمي خلال العقود المقبلين^(٤).

(١) هاني شادي، جيد البريكس، السفير، بيروت، ٢٠١٤/٧/٢١.

(٢) وليد محمود عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٣) بيتراس أوستر ييفيشيوس وجون بوزمان، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود، ط١، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت: ٢٠١٠، ص ٦٧.

(٤) المرجع ذاته، ص ٦٨.

فقد نما الاقتصاد الهندي بمعدل ٦٪ سنوياً فيما بين ١٩٨٠-٢٠٠٠، وبنمو بلغ ٨٪ بعد العام ٢٠٠٠، وخلال العام ٢٠٠٧ قفز المعدل إلى ٩،٤٪. فيما وصل في العام ٢٠٠٨ إلى ٧,٨٪، وبسبب الركود الذي صاحب الأزمة المالية العالمية، هبط المعدل إلى ٦,٧٪ في العام ٢٠٠٩^(١)، كما زادت الصادرات الهندية من ١٠٠ مليون دولار في العام ١٩٩٠-١٩٩١ إلى نحو ١٠٠ بليون في العام ٢٠٠٧^(٢).

أما البرازيل، فتعكس ما طرأ على دول أمريكا اللاتينية من تطور اقتصادي وأستقرار سياسي، مبني على نظم ديمقراطية، وعلى انتقال الحكم لليسار. وتتطلع البرازيل للعب دور خارج الحدود القارية^(٣).

لم يكن الصعود الاقتصادي في البرازيل بالدرجة التي بدأ عليها في بقية دول البريك (BRIC) (الهند، والصين وروسيا، إضافة إلى البرازيل) إلا أن نقطة التمييز الأساسية للبرازيل عن بقية دول هذه المجموعة، هي أن التهديدات الإستراتيجية التي تحيط بها، أقل عدداً وأخف خطورة.^(٤)

وتحظى البرازيل باهتمام عالمي خاصه بعد أن أثبت اقتصادها صموده بشكل أثار الإعجاب خلال الأزمة المالية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فضلاً

(١) بيتراس أوستر ييفيشيوس وجون بوزمان، الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود ، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٣٩.

(٣) وليد حمود عبد الناصر، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٤) أوليفر ستونكيل، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مجموعة من المشاركون، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت: ٢٠١٠، ص ١٧٣.

عن ذلك، أسلحت كاريزما رئيس البرازيل (الولا) في تفعيل الوجود البرزالي على الساحة الدولية.^(١)

و تعد البرازيل من أكبر وأهم دول قارة أميركا الجنوبية، حيث يشكل سكانها ٣٥٪ من سكان القارة، كما يمثل الناتج المحلي الإجمالي ثلث انتاج القارة بأسرها. ومع ذلك لم تتمكن البرازيل من التأكيد على أنها قادرة على ريادة القارة إقليمياً، وهو المطلب الأساس للأمة البرازيلية التي تحلم بالوصول إلى مصاف الدول العظمى.^(٢) ويعرب عدد من الساسة والعسكريين عن استيائهم مما فرضته البرازيل على نفسها من تقييد قدرتها في مجال الابحاث النووية، ويشار هنا إلى أن البرازيل هي الدولة الوحيدة من بين دول البريكس الأربع (التي تضم روسيا والهند والصين والبرازيل) التي لا تمتلك أسلحة نووية.^(٣)

وللبرازيل جيش محدود نسبياً، لكنه مع ذلك يعد واحداً من أفضل ٢٠ جيشاً في العالم، وهو ما يجعل البرازيل الدولة الأكبر حجماً لناحية القوة العسكرية في أميركا الجنوبية، فحجم الجيش ثلاثة أمثال نظيره الكولومبي، وأربعة أمثال الجيش المكسيكي، وبسبعينة أمثال الجيش الأرجنتيني. وليس هناك تهديد عسكري للبرازيل من قبل أي دولة من دول أميركا اللاتينية، حتى إن الجيران يعتبرون البرازيل دولة متفردة

(١) أوليفر ستونكيل، البرازيل القوة الصاعدة في أميركا اللاتينية، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٢) المرجع ذاته ، ص ١٧٦.

(٣) المرجع ذاته، ص ١٨٠.

عسكرياً، كما أن عدة دول صغيرة في القارة تعتبر البرازيل الضامن الأمني الرئيس في أميركا الجنوبية.^(١)

وقد وقعت البرازيل عدة معااهدات دولية للحد من التسلح. ونظراً لأنها سادس أكبر دول العالم امتلاكاً لخامات اليورانيوم، فضلاً عن قدرتها على تخصيبه، فإن البرازيل تقبل أيضاً بكافة التعهدات الدولية التي تلتزم بها الدول المصدرة بشكل قانوني للمواد النووية.^(٢)

وعلى المستوى العسكري - السياسي، لا نزال نعيش في عالم القوة الواحدة، لكن توزيع القوة في جميع المستويات الأخرى، الصناعية، والمالية، والتعليمية، والاجتماعية، والثقافية، يتحول بعيداً عن الهيمنة الأمريكية، وهذا لا يعني أننا ندخل عالماً معادياً لأمريكا، لأننا ننتقل إلى عالم ما بعد الهيمنة الأمريكية، عالم متعدد الأقطاب على الصعيد الاقتصادي، وعالم يجدد معالمه ويرسم توجهاته الكثير من الدول^(٣)، ومن ضمنها الصين والهند، ويرتبط الحراك الحالي في مركز القوى بواقع جديد يصعد فيه الاقتصاد الآسيوي إلى درجة لم يعرف لها التاريخ نظيراً في السرعة، إذ خلص تقرير صدر عن المجلس القومي للاستخبارات في الولايات المتحدة تحت عنوان " التوجهات العالمية ٢٠٢٥ " في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ ، بأنه " تشكل كل من الصين

(١) أوليفر ستونكيل، البرازيل القوة الصاعدة في أميركا اللاتينية، مرجع سابق ص ١٨٨.

(٢) نجم الدين عبد الله عباس، مستقبل التفاضل الصيني - الهندي، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، كلية الحقوق، ٢٠١٢ ، ص ٤٠ .

(٣) المرجع ذاته ، ص ١١٤ .

والهند تحدياً لنفوذ الولايات المتحدة على الصعيد العالمي وتنافسها أكثر على رأس نظام عالمي متعدد الأقطاب^(١).

ومن المعروف أن الصين والهند أعلنتا دوماً معارضتهما صراحة لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي، في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة، باعتبار نظام القوة الواحدة ليس في صالح أي منهما. وتكتسب دولتا الصين والهند أهمية متزايدة على صعيد العلاقات الدولية، ويتمثل ذلك في السعي الدائم إلى إقامة توازن استراتيجي عالمي مع القوى العالمية الكبرى الأخرى، وذلك عن طريق التفاهم الاستراتيجي مع تلك القوى من أجل محاولة الوصول إلى نظام دولي بعيد عن الهيمنة من قبل أي دولة متقدمة ومحاولة جعله نظاماً متعدد الأقطاب بما يحقق أقصى فائدة للدولتين، و تستطيع أكثر من الدولة التحكم في آلياته.

إن مجموعة (بريكس) تختلف بشكل كبير عن بقية التجمعات والتحالفات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو غيره، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، كما أن هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينهما متباعدة بشكل نسبي، فهي مجموعة محايدة تماماً بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية؛ لأنها تضم دولاً مختلفة ومتباينة^(٢)، غير أن هذه الدول الخمس بينها

(١) نجم الدين عبد الله عباس، مرجع سابق ، ص ٤٠١ .

(٢) أحمد دياب، البريكس تكتل القوى الصاعدة، الاهرام الرقمي، ٢٠١٤ -٩-١٠ . ص ٣

رابط ثقافي هام، وهو أنها لا تنتمي إلى دائرة الحضارات الغربية، بل تشكل مزيجاً متميزاً من حضارات مختلفة، حيث قمة الحضارة الشرقية العريقة الهندوسية في الهند، والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الارثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب معاً في روسيا، والحضارات الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيرة حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا، لكن من المؤكد أن الرابط السياسي الذي يربط هذه الدول الخمس، والذي على أساسه نشأت هذه المجموعة، هو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يعاني الكثيرون للخروج منها.^(١)

ثانياً: تكامل بريكس لا تنافس

وعلى الرغم من تباين مستويات وإمكانات دول (البريكس) الخمس، فإن لدى كل منها ما يعوّضه في النقص عن الآخر. فروسيا التي تعتبر الأقل في النمو الاقتصادي بالمقارنة مع الأربعة الآخرين، نجدها هي الأقوى سياسياً وعسكرياً ونفوذاً في العالم، ويمكن القول إن روسيا هي رأس هذه المجموعة والصين جسدها والباقيون أطراها، بل أكثر من ذلك، يذهب البعض في واشنطن والغرب إلى الاعتقاد بأن روسيا هي التي تهيمن على هذه المجموعة وتوجهها حسب مصالحها وطموحاتها وتطلّعاتها على الساحة الدولية، لكن قد يكون هذا الاعتقاد مبالغ فيه،

^(١) أحمد دياب، البريكس تكتل القوى الصاعدة، مرجع سابق، ص ٣. ص ٤.

وهو من موروثات الحرب الباردة، وربما انضم جنوب إفريقيا لهذه المجموعة، يؤكد بطلان هذه التوقعات والمبالغات، باعتبار أن جنوب إفريقيا دولة مرتبطة بالغرب تماماً في توجهاتها السياسية، وقد أيدت التحالف الغربي في ليبيا، بينما امتنعت الدول الأربع الأخرى عن التصويت على قرار مجلس الأمن.

فبعد انضمام جنوب إفريقيا لمجموعة (البريك) أوائل العام ٢٠١١، أبدى جيم أونيل^(*) ملاحظة ساخرة قال فيها: عندما وضعت مصطلح (بريك) لم أكن أتوقع أن يتكون (تكتل سياسي) من الدول الأربع نتيجة لذلك، إذ كان أونيل واثقاً من أن (البريك) لن يتطور حتى إلى مجرد تكتل اقتصادي أو تجاري على شاكلة الاتحاد الأوروبي، الذي يضم ٢٧ دولة، أو تجمع جنوب شرق آسيا الآسيان، الذي يضم ١٠ دول^(١)، لكن بتتوسيع (بريك) لتصبح خمس دول، فإن المجموعة قد تكون في طريقها إلى تكوين تكتل سياسي على شاكلة الاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان كخطوة جانبية للتعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الخمس، فالسياسة تتبع التجارة حيثما ذهبت، فعملية ضم جنوب إفريقيا، مثلاً خضعت لاعتبارات سياسة وجيوستراتيجية أكثر منها اقتصادية أو تجارية^(٢). فكوريا الجنوبية والمكسيك وتركيا تصنف ضمن الاقتصاديات الصاعدة، وكانت تملك مشروعًا أكبر في الانضمام إلى (بريك) مقارنة

(*) محل اقتصادي معروف ورئيس قسم الأبحاث الدولية لدى "غولدمان ساكس".

(١) أحمد دياب، المرجع السابق، ص٥.

(٢) كريس ألدن، الصين في إفريقيا، شريك أم منافس، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، الدار العربية للعلوم الناشرون، (بيروت: ٢٠٠٩) ص٥١.

جنوب أفريقيا. فالدول الثلاث تشارك كل منها بنسبة ١٪ من الاقتصاد العالمي (يبلغ إجمالي الناتج المحلي للمكسيك ٨٧٥ مليار دولار وكوريا الجنوبية ٨٣٠ مليار دولار وتركيا ٦١٥ مليار دولار)^(١). لكن الصين رأت ضرورة ضم دولة أفريقيا مهمة إلى المجموعة، باعتبار أن الصين هي الشريك التجاري الأول لجنوب أفريقيا ولتكون بريتوريا هي بوابة (بريك) إلى قارة أفريقيا في ظل السباق الأمريكي - الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة. هذا علاوة على أن جنوب أفريقيا تتمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة، فهي تشرف على المحيطين: الأطلسي غرباً والهندي شرقاً من ناحية الجنوب عبر طريق رأس الرجاء الصالح.^(٢) ولعل الاعتبارات السياسية والاستراتيجية لم تكن غائبة عن قائمة (بريكس) الأخيرة.

فقد حرصت المجموعة على إظهار وحدة صفتها بشأن القضايا الدولية الكبرى وإثبات وزنها المتزايد في العالم، خصوصاً بشأن ما يجرى في المنطقة العربية، إذ توافق قادة (بريكس) على ضرورة تفادي استخدام القوة، معربين عن قلقهم الكبير إزاء الأضطرابات في الشرق الأوسط وشمال وغرب أفريقيا ليبيا وسوريا، مشيرين إلى أن وجود دول (البريكس) جميعاً هذه السنة في مجلس الأمن الدولي يمنح المجموعة فرصة للتنسيق بشأن الملف الليبي.

وتختلف النظرة إلى البريكس ما بين التقييم الإيجابي المفرط ، والمفرط سلباً، حيث يذهب البعض إلى عدم تجمع البريكس قوة دولية كبرى، ولو

^(١) أحمد دياب، مرجع سابق، ص ٦.

^(٢) كريس ألدن، مرجع السابق، ص ٥٢.

في طور التشكّل، انطلاقاً من كونه يضم الدول النامية، ومقابل هذه النظرة التقاوئلية، توجد النظرة التشاورية التي ترى في البريكس جمعاً للأضداد المتنافرة من الزاوية التاريخية - الحضارية والجيوبوليتيكية، الخاصة لكل من الهند والصين، وروسيا والصين، بما لا يسمح بتكونين كتلة تاريخية حرجية، قادرة على إحداث تغيير جزري في هيكل النظام العالمي^(١).

وبغض النظر عن الإفراط في التفاصل أو التشاوم، وعن التوسط بين الطرفين، فإن تجمع البريكس يبقى قوة دولية كبيرة محتملة، على طريق التكوين، وأنه يحمل إمكانات التطور نحو صيغة فعالة في مجالى التعاون الاقتصادي البيني المتبادل، والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وقد حقق البريكس نجاحاً نسبياً ملحوظاً، من خلال الالتفاف حول البنية التقليدية للنظام المالي العالمي، بالعمل على تأسيس كيانات موازية أكثر قرباً من إحتياطات العالم النامي، ويتبّع ذلك من محصلة أعمال القمة الأخيرة للبريكس في البرازيل في ١٦ تموز / يوليو ٢٠١٤، حيث أسفرت عن توقيع أربعة اتفاقيات هي:^(٢)

١. مذكرة التفاهم حول التعاون بين وكالات التأمين على ائتمانات التصدير.
٢. اتفاقية تأسيس مجمع الإحتياطيات النقدية.
٣. اتفاق حول إنشاء بنك التنمية لدول البريكس.

(١) محمد عبد الشفيع عيسى، التكتلات الاقتصادية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٠، القاهرة: مركز الاهرام، ٢٠١٥ ، ص ١١٤ .

(٢) المرجع ذاته ، ص ١١٦-١١٧ .

٤. اتفاق تعاون حول الإبتكار.

يمكن القول، أن مستقبل روسيا مرتبط بمكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالمياً، وبمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوى جديدة، وجماعات ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات قوة وتأثير يفوق بعض الدول القوية. فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم، نجدها اليوم تتعرض بشدة في حروبها التوسعية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر، بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصادات القوى الصاعدة الأخرى.

كما أنه من غير المستبعد إطلاقاً أن يتزايد التناقض بين القوتين في المستقبل، ومن ثم بروز التكتلات كقوة صاعدة والتي يمكن أن، تشكل تحدياً مباشراً للولايات المتحدة، لأن روسيا سوف تعمل على تثبيت وجودها في النظام العالمي الجديد وأن يكون لها دور بارز فيه.

المبحث الثاني

سيناريوهات المستقبل الروسي في ظل النظام العالمي الجديد

لو ألقينا نظرة فاحصة على التاريخ السياسي للنظام الدولي لوجدنا أن هناك ما يمكن اعتباره ثوابت تؤطر عملية التغيير في صعود القوى الدولية وأفولها. وعلى الرغم من أنه لا يمكن وضع حدود زمنية لعملية نشوء وسقوط القوى الكبرى، إلا أن ثمة مقومات يمكن ان تكون فيها مقومات الصعود او الهبوط.

فقد وصف القرن التاسع عشر، بأنه قرن بريطانيا بلا منازع، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى في مطلع القرن العشرين لتعزز تلك المكانة، بينما كانت الحرب العالمية الثانية بمثابة إعلان عن بداية الأفول للإمبراطورية البريطانية، وبزوغ قوى دولية أخرى، تمثلت في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فقدت كل منها أحد معسكرين، هما المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، الذين قادا تفاعلات البيئة الدولية نحو نصف قرن.

وسيطرت على المشهد الدولي في التسعينيات تداعيات انهيار الاتحاد السوفييتي وتدعاعي الدول المرتبطة بها، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بموقع الدولة العظمى، التي طرحت ايديولوجيتها لتسير شؤون العالم، عبر الدعوة إلى ما اطلق عليه توصيف النظام الدولي الجديد إبان رئاسة جورج بوش (١٩٨٩-١٩٩٣)، ثم إطلاق العولمة إبان رئاسة بيل كلينتون (١٩٩٣-٢٠٠١) وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين الذي يصر الأميركيون على أن يكون أمريكاً، ويحرصون

على تقديم تصورات إستراتيجية، تدعم هذا الطموح، وتعمل على منع بروز قوى أخرى جديدة.

وعلى الرغم من ان السيطرة الأمريكية على المشهد الدولي، كانت واضحة خلال العقدين الأخيرين، الا أن ذلك لا يعني أن الطموحات الأمريكية كانت تسير بلا عوائق، بل إن القوى الكبرى المتعددة في الساحة الدولية، سعت إلى كبح جماح القوى الأمريكية والحد من انفرادها في الشؤون العالمية، وكان في مقدمة تلك القوى روسيا الاتحادية، التي ظهرت بعد نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد كانت المنطقة العربية ولقرون عدة بمثابة المختبر الذي وقعت عليه نتائج التفاعلات الدولية المختلفة، وكانت القضايا المصيرية في أحيان كثيرة رهنا بتوازنات القوى العالمية.

ونسعي في هذا البحث إلى دراسة سيناريوهات المستقبل الروسي في الصعود والترابع، وبقاء الوضع الروسي الراهن والفرص المتاحة أمام روسيا، في تشكيل ملامح النظام الدولي في المستقبل. وفي الوقت ذاته محاولة التعرف على تأثيرات تفاعل المتغير الروسي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

المطلب الأول

سيناريو الصعود والازدهار

ما يعنيها في هذا البحث، متابعة التحديات الخارجية حسب التصور الأمريكي، وهي تتلخص بانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي، ووجود قوى منافسة لها على الزعامة الدولية وفي مقدمتها روسيا الاتحادية.

تعتبر الولايات المتحدة، أن النظام الدولي الجديد يواجه تحديات انتشار أسلحة الدمار الشامل، كونها تحديات خطيرة وكبيرة، وتدخل في إطار هذا التحدي وسائل الإطلاق البعيدة المدى، ونقل تكنولوجيا السلاح إلى جانب انتشار السلاح النووي، حيث توجد حالياً أكثر من عشرين دولة تمتلك صواريخ بالستية والتي يمكن تحديدها برؤوس تقليدية وغير تقليدية، وهذا الرقم مرشح ليصل إلى ثلاثين دولة^(١). وتسعي الولايات المتحدة إلى الحفاظ على قدرتها العسكرية المتقدمة دون منافس، لتصبح الدولة الوحيدة القادرة على خوض حربين في آن واحد، وتأمين وجود أمريكي في أي نقطة من العالم والعمل على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها^(٢).

وعلى الرغم من أن سمعة الولايات المتحدة، لا تزال أقوى مما تشير إليه البيانات الحقيقة، فاستطلاع المنتدى الاقتصادي يقول: إن الولايات المتحدة، هي من أكبر الدول المستقبلة لرأس المال المغامر وثالث دولة منفقة على الانجازات التي تقوم بها الشركات الخاصة، ولكن الحقائق الموضوعية تضعها في المرتبة الخامسة في كلتا الحالتين^(٣)، والأكثر إثارة للاهتمام هو، أن دراسة مؤسسة تغذية المعلومات والابتكار، تشير

(١) للمزيد ينظر، حسب الله يحيى، ثقافة الإرهاب والعلوم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد: ٤، ٢٠٠٤، ص ٣٥.

(٢) كوثر عباس الريبيعي، تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٢٨.

(٣) السيد أمين شلبي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة: ٢٠١٠، العدد ١٨٣، ص ٣٦.

إلى أن الولايات المتحدة أحرزت أقل قدر من التقدم في السنوات القليلة الماضية.^(١) ومع نهاية الحرب الباردة، توقفت الولايات المتحدة عن الشعور بالقلق تجاه خطر الاتحاد السوفيتي، لهذا تراجع تمويل الابحاث والتطوير في ميدان العلوم التطبيقية بصورة ملحوظة، ولعل انحدار الولايات المتحدة هو الأوضح في ميدان واحد من ميادين التكنولوجيا المتقدمة، والذي لم تظهر الحكومة الأمريكية حتى وقت قريب أدنى اهتمام به وهو الطاقة.

كذلك، فإن صعود الدول الأخرى يقوّض من الميزة العظيمة الأخرى التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة، أي أن تكون مركز الجذب للأشخاص الأفضل والأكثر ذكاءً من المهاجرين حول العالم، فمع تزايد الفرص في الصين والهند وغيرهما من الدول النامية، فإن عدد أقل من العلماء سيحتاجون إلى اقلاع أنفسهم من بلادهم وثقافاتهم من أجل أن يعيشوا حياة أفضل في الولايات المتحدة. وفي ثمانينيات القرن الماضي، كان نحو ٧٥٪ من جميع خريجي معهد التقنية الهندي ينتهي بهم الأمر في الولايات المتحدة. ولكن في السنوات الأخيرة، فإن أقل من ١٠٪ من هؤلاء يتوجهون إلى الولايات المتحدة.^(٢)

(١) السيد أمين شلبي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، المرجع السابق ، ص ٣٦ .
(٢) المرجع ذاته، ص ٣٧ .

أما المؤرخ الاقتصادي نيل فيرجسون^(١)، فينبه إلى الأخطار المالية والاقتصادية التي تتعرض لها الولايات المتحدة. ويذهب تحت عنوان الإمبراطورية في خطر، إلى أن الولايات المتحدة قد انتصرت في الحرب الباردة، وتخطر هجمات الإرهاب، إلا أن الضعف الاقتصادي أصبح يهدد نفوذها العالمي، ويحذر من أنه إذا انهارت الولايات المتحدة تحت وطأة أزمة مالية، وهو ما يخشاه عدد متزايد من الخبراء الماليين، فقد يؤدي ذلك إلى تغيير موازين القوى الاقتصادية العالمية بكمالها. كما ينبه إلى أن انهيار الإمبراطوريات يبدأ ب-collapse of debts، وينتهي بتخفيض مطرد في المواد المتوفرة لدعم الجيش وسلاح البحرية وسلاح الجو. وشمة سوابق تاريخية تؤكد ذلك، فقد كانت فرنسا في الفترة السابقة للثورة تتفق ٦٢٪ من الإيرادات الملكية على خدمة الدين، وقد لقيت الإمبراطورية العثمانية المصير نفسه. ويجب ألا ننسى الإمبراطورية البريطانية العظمى. ويستخلص فيرجسون، أن هذه الحسابات الفتاكـة التي تؤدي إلى انهيار الإمبراطوريات. ومن دون إصلاحات مالية جذرية، قد تلقـى الولايات المتحدة المصير ذاته أيضاً. وأنه في الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة تراجعاً في مكانـتها الدولية، تبرز لتحديها قوى صاعدة مثل روسيا الاتحادية.

فضـم روسيا لـشبه جزـيرة القرم هو جـزء من استراتيجـية أوسع من أجل السيـطرة على "جوارـها القـرـيب" والـتحـكم فيـه. وينظر إلى سيـطرـة

^(١)Niall Ferguson ,An Empire at Risk, WWW.niall ferguson. com / site / ferg / temr / ates / articleitem. aspx ? pageid ,5/12/2013.

الكرملين على دول الاتحاد السوفيتي السابق على أنه مفتاح لاستعادة مكانة روسيا كقوة عظمى بنفس مستوى الغرب^(١).

فروسيا تمثل فاعلاً أساسياً في النظام الدولي وقدراتها تؤهلها للقيام بدور مستقبلي أوسع نطاقاً على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومنذ منتصف التسعينيات، بلورت روسيا تصوراً استراتيجياً في ما يتعلق بهيكلاً القوة في النظام الدولي، وأعلنت معارضتها صراحة لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي، في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة. كما عارضت توسيع حلف الأطلسي، وعبرت عن قلقها تجاه احتمالات تبادل الهيمنة الأمريكية في ظل سعي الولايات المتحدة إلى السيطرة على مصادر الطاقة الأساسية في العالم، ومدد نفوذها شرقاً إلى الحدود الروسية في أوروبا الشرقية ودول الكومونولوث^(٢).

ونتيجة للحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، فقد ارتفع حجم ديونها من ٥,٨ تريليون دولار، إبان تغييرات سبتمبر، إلى ١٤,٧ تريليون في العام ٢٠١١، ويعزى الارتفاع في جزء منه إلى تكلفة حروب واشنطن في العراق وباكستان وأفغانستان، وفي جزء آخر لتفاقم المديونية في التخفيضات الضريبية وإجراءات التحفيز الاقتصادي لمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق الحكومي، في الوقت الذي نجحت فيه دول (البريكس) في تجنب

(١) جورج فيشان، أوكرانيا والقرم في السياسة الروسية، ترجمة محمود الحرثاني، مركز الجزيرة للدراسات، ، ، ٢٠١٤، ص ٥٤.

(٢) نورهان الشيخ، الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: ٢٠٠٩: ٢٤، العدد ٥٣.

التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، وإن لم يكن قد استفادت منها، فقد ازداد التقل الاقتصادي والمالي للصين التي صارت الآن أكبر دائن أجنبي للولايات المتحدة، حيث تحوز على ١,٢ تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية.^(١)

روسيا اليوم تختلف إلى حد بعيد عنها قبل تسلم بوتين السلطة، ومع بداية العام ٢٠٠٠ تسلم بوتين رئاسة روسيا وكرس جهوده لإصلاح الأوضاع على مختلف الصعد، إذ تمكن من معالجة مظاهر التردي، وكانت الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد تلخص على الشكل الآتي:

حجم الدخل القومي ٢٢٠ مليار دولار، أي أن معدل الدخل الفردي أقل من ١٥٠٠ دولار سنويًا، ومستوى الدين العام ١٤٠ مليار دولار، والاحتياط من القطع الأجنبي والذهب المتوفر ١٠ مليارات دولار، ومعدل التضخم ٩٠ %، وفضلاً عن ذلك إعلان الدولة التوقف عن دفع الديون الخارجية والداخلية^(٢). وفي نهاية العام ٢٠٠٧ أي بعد ثمان سنوات من تولي بوتين قيادة روسيا، أصبحت الصورة على الوجه الآتي: الدخل القومي يتجاوز عتبة إلى ١٣٠٠ مليار دولار، والدخل الوسطي للمواطن الروسي يضاهي ٩٠٠٠ دولار سنويًا، ومعدل

(١) ايyan عبد الحكيم، تقويض الهيمنة ! تنافس القوى العالمية على رئاسة البنك الدولي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام (القاهرة: ٢٠١٢) العدد ١٨٩، ص ١٥٠.

(٢) مروان أسكندر، روسيا على المتوسط، معلومات، يصدرها المركز العربي للمعلومات، العدد، ٥٩، ص ٧٦، ٢٠٠٨/٤/٢٠، الصحفة النهار.

التضخم دون ٩٪، واحتياط روسيا من العملات والذهب يفوق ٧٠٠ مليار دولار.^(١)

وروسيا تحتل الموقع الأول في العالم لجهة حجم إنتاج النفط والغاز، والموقع الأول في قيمة صادراتها، كما تحتل مركز الصدارة في تأمين القسم الأكبر من محمل استهلاك الغاز في أوروبا الغربية ٢٥٪. فيما يتتصاعد الطلب على الغاز أكثر من النفط لأسباب بيئية.^(٢)

أصبحت روسيا اليوم جزءاً أساسياً من الاقتصاد العالمي. فهي الأولى عالمياً على صعيد إنتاج النفط والغاز، والأولى عالمياً على صعيد إنتاج الألمنيوم والليورانيوم والتاتيانيوم وهي الثانية عالمياً في إنتاج الذهب والخشب.^(٣)

ويبلغ عدد افراد الجيش الروسي، ١٠٠٤١٠٠ فرد، بما في ذلك ٢٠٠,٠٠٠ من ضباط وعناصر في وزارة الدفاع، وفي هيئات الحكومة المركزية^(٤).

وتعداد القوات البرية الروسية الذي يخدم في صفوف القوات البرية أو المشاة في الجيش الروسي ٣٤٨ ألف فرد، منهم ١٩٠ ألف جندي إلزامي. وتتقسم القوات البرية على النحو التالي: سبع دوائر حربية،

(١) مروان أسكندر، روسيا على المتوسط، معلومات، ص ٧٦.

(٢) المرجع ذاته، ص ٧٧.

(٣) المرجع ذاته، ص ٧٧.

(٤) طه عبد الواحد، الجيشان الروسي، الأمريكي بالأرقام، معلومات، يصدرها المركز العربي للمعلومات، العدد ٢٩، ص ٥١.

ودائرة مجموعة العمليات الاستراتيجية. وستة أركان جيوش فضلاً عن ثلاثة غرف أركان . رئيسية حسب نوع القوات.^(١)

أما القوات البحرية الروسية فيخدم في صفوف الأسطول البحري الروسي ٧٣,٥٠٠ فرد، منهم ١٦,٠٠٠ مجند وضابط إلزامي و ١٣,٠٠٠ فرد ضمن القوات الصاروخية للمهام الاستراتيجية و ٣٥,٠٠٠ في القوات الجوية البحرية. على متن حاملات الطائرات الروسية، و ٩,٥٠٠ في قوات حرس الشواطئ. وتتألف القوات البحرية الروسية من أسطول بحر البلطيق، وأسطول المحيط الهادئ، وأسطول البحر الأسود، وأخيراً أسطول بحر قزوين. أما القطع البحرية الحربية العاملة ضمن الأسطول الروسي فهي ٦٢ غواصة ١٩ للمهام الاستراتيجية و ٤٣ للمهام التكتيكية. ويضم حاملة طائرات واحدة، فضلاً عن مجموعة سفن وبوارج وفرقاطات وكاسحات. يصل كلها إلى ٣٩ قطعة حربية بحرية.^(٢)

اما القوات الجوية الروسية فيخدم في صفوفها عدة أنواع مختلفة من الطائرات موزعة حسب مهامها.

(١) عدد الطائرات بعيد المدى الإستراتيجي ومن مختلف الأنواع هي ٣١٩.

(٢) عدد الطائرات من المهام التكتيكية العاملة ضمن القوات الجوية الروسية من الأنواع هي ١١٧٥ عدد.

(١) د. طه عبد الواحد، الجيشان الروسي والأمريكي بالأرقام، مرجع سابق، ص ٥١

(٢) المرجع ذاته، ص ٥١.

(٣) يبلغ عدد الطائرات المقاتلة ضمن الخدمة في القوات الجوية الروسية ٢٧٣٣ طائرة.^(١)

يشكل السلاح النووي قوة رئيسة في معادلة ميزان القوى بين روسيا والولايات المتحدة، وفي كلتا الدولتين يدخل السلاح النووي ضمن القوات الاستراتيجية النووية التي تشمل القوات البرية لمهام الإستراتيجية، والغواصات المزودة بصواريخ حاملة للرؤوس النووية، والقاذفات الجوية الإستراتيجية المزودة هي أيضاً بصواريخ حاملة للرؤوس النووية والقنابل النووية.^(٢)

كما تشكل القوة الصاروخية النووية البرية الروسية من ثلاثة أنواع من الصواريخ هي: (SS19) المعروف باسم ستيلت، و (SS25) المعروف باسم توبيل، و (SS27) المعروف باسم توبلام، ويبلغ عددها ٤٨٩ تحمل كلها ١٧٨٨ شحنة رأس نووية، أما الولايات المتحدة فتعتمد في قواها البرية على الصاروخين (Minitmen) و (Mx)، والتي بلغ عددها ضمن القوات البرية ٥٥٠ صاروخاً تحمل ٥٠٠ شحنة رأس نووي.^(٣)

ويعد هذا التفاوت بين الدولتين في عدد الصواريخ والرؤوس النووية العاملة ضمن القوات الاستراتيجية البرية إلى طبيعة المهام لكل منها. والتي تتحدد وفق الموقع الجيو سياسي لكل دولة. فروسيا قوة برية تشكل قلب أوراسيا، والتي يجمع علماء السياسة أن من يسيطر عليها

(١) د. طه عبد الواحد، الجيشان الروسي والأمريكي بالأرقام، مرجع سابق ، ص ٥٢.

(٢) المرجع ذاته، ص ٥٣.

(٣) المرجع ذاته، ص ٥٢.

يسطير على العالم، ولهذا فإن مهام جيشه يقتصر على حماية هذا البر، ومحاولة شق معاابر له نحو البحار الدافئة. أما الجيش الأمريكي، فهو قوة بحرية أطلسية مهمته فرض السيطرة على البر الأوروبي، لضمان تفوق القوة البحرية وتأمين هيمنة عالمية لها.

أما الفرق البسيط في عدد الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية ضمن القوات البرية للدولتين، فإن السبب في ذلك يعود إلى أن روسيا مضطربة لتأمين أوسع حماية ممكنة لبرها الواسع ومناطق نفوذها، كما تعتمد على القوة النووية البرية كقوة ضاربة، تنتشر ضمن مساحات توغلها لإصابة أهدافها في أي نقطة في العالم، الأمر الذي لا يمكن قوله عن الولايات المتحدة. ولذلك فهي توزع العدد الأكبر من رؤوسها النووية على القاذفات الاستراتيجية، والقوات البحرية، التي تنتشر في مختلف أنحاء العالم في محاولة لخلق توازن مع القوة النووية البرية الروسية الرادعة – الضاربة.

إن معادلة الردع ما زالت قائمة والدرع الصاروخية محور التنافس. فالمعلومات التقنية والأرقام، لا تعني وجود تفوق لدى أي طرف على آخر، لأن معادلة الردع، والرعب المتبادل بين الطرفين ما زالت قائمة على الرغم من تفوق هذا الطرف في المجال وذاك الطرف في آخر، مما زالت صواريخ كل طرف قادرة على بلوغ أراضي الآخر، ولا يمكن الحديث عن أي تفوق، وهذا يوضح التناقض في السياسة الأمريكية بشأن التسلح النووي.

عوامل تعزيز الدور الروسي

تتضافر مجموعة من العوامل التي تدعم الدور الروسي في المنطقة.
وتشير إلى تصاعد في المستقبل وأهمها:

١. استعادة روسيا لمقانتها كإحدى القوى الكبرى.

استعادت روسيا مكانتها كقوة كبرى فاعلة ومؤثرة إقليمياً ودولياً وهي قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إرادتها في هذا الخصوص، كما عادت روسيا لتلعب دوراً وتتخذ موقفاً واضحاً في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ذلك عقب حقبة من التخطيط والسكنون التي شهدت تراجعاً واضحاً في الدور الروسي على الصعيد الدولي والإقليمي، وانهيار سريع في القدرات الروسية الاقتصادية والعسكرية، ودرجة حادة من عدم الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ انتهاء الحرب الأهلية، وإعلان قيام للاتحاد السوفيتي مطلع العشرينات من القرن الماضي، واستطاعت موسكو تحجيم الولايات المتحدة وإعاقة حركتها في مواقف عدة كان من أبرزها، أزمة أوستيا الجنوبية ٢٠٠٨ ثم الأزمة السورية، الأمر الذي أكسبها احترام الدول الأخرى وإعادة الثقة في روسيا كشريك فاعل وهام.

٢. الآفاق الرحبة للتعاون العربي - الروسي.

شهدت المصالح المتبادلة بين روسيا ودول المنطقة العربية نمواً واضحاً، واستطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد كبير من الدول العربية تتضمن حلفاءها التقليديين في مقدمتهم الجزائر وسوريا وليبيا ومصر والشركاء الجدد مثل دول الخليج والأردن والسودان. وأصبح لروسيا مصالح حقيقة تسعى لحفظها عليها وتنميتها حتى مع تغيير النظم

الحاكمة في بعض الدول العربية في أعقاب الثورات. وترتبط المصالح الروسية. بثلاثة قطاعات رئيسية، وهي الطاقة النفط والغاز والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية، والتعاون العسكري. من ناحية أخرى. تزداد أهمية الشراكة مع روسيا بالنسبة للدول العربية. فهناك آفاق رحبة للتعاون الروسي - العربي في مجالات الطاقة النووية، وتقنيات الفضاء، وتطوير البنية الصناعية العربية. وهو التعاون الذي بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم تقني في هذا المجال، يضاف إلى ذلك، حاجة الدول العربية للدعم السياسي الروسي فيما يتعلق بقضايا المنطقة، وخاصة القضية الفلسطينية داخل الأمم المتحدة وخارجها، حيث يتسم موقف روسيا بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي في مواجهة التحيز الأمريكي الدائم لإسرائيل.

٣. التوافق الروسي - الصيني

يتتفق كثير من المحللين. على أن التوافق الروسي - الصيني هو توافق الضرورة، وتتميه الحاجة إلى خلق نظرة جديدة إلى العالم من أجل فهم مصالح كل دولة في ظل خلفية العولمة، وبهدف تحقيق السلام في العالم مستقبلاً، إذ تمكنت روسيا من إنجاح استراتيجية النهوض بعد عشر سنوات من المعاناة بحثاً عن هوية جديدة في غياب إيديولوجية الاتحاد السوفياتي المنحل، وانهيار الركائز الاقتصادية والهيكلية السياسة، فقد سعت وبثقة تامة إلى التوافق مع الصين الصاعدة بقوة، لإنشاء تعددية قطبية على مستوى القرار الدولي وخدمة المصالح الحيوية المشتركة. وقد أدى هذا التوافق إلى تعزيز القوة العسكرية للصين بما يلائم مكانتها

الاقتصادية، حيث رفعت روسيا القيود عن بيع التكنولوجيا المتقدمة للأسلحة الحديثة، وزوّدت الصين كمية ضخمة من الأعنة والطائرات والسفن والغواصات، كما أقامت مركزاً مشتركاً للبحث والتطوير والتعاون في المجال النووي.

جرى تأطير هذا التوافق عبر معايدة الصداقة الروسية - الصينية، حيث حدّت الأهداف والآليات لتحقيقها، وجاءت التكتلات والأحلاف الإضافية لمجموعة دول البريكس لترسخ الارتباط الوثيق بين روسيا والصين، ولإعطائهما قيمة مضافة بانضمام قوى ضخمة ذات حيوية لتحقيق الأهداف نفسها.^(١)

ويمكن القول، إن الأزمة السورية كشفت عن أزمة أخرى، وهي أزمة عالمية تتمثل في عودة التنافس التقليدي ما بين القوة العظمى الوحيدة حالياً في العالم، وهي الولايات المتحدة والتي لا تزال منفردة بصفة العظمى ومعها توابعها في الناتو، والمجموعة الأوروبية واليابان وأستراليا وكندا وغيرها من جانب آخر. ثمة محاولة روسية للعودة كقوة عظمى بعد تلاشي حلف وارسو، ما عدا بعض الحلفاء والثانويين والإقليميين للعودة كقطب مناوئ للولايات المتحدة، ومنافس من خلال مد شبكة المصالح، وهو ما يجري في سواحل البحر المتوسط لإعطاء إشارة للمجتمع الدولي وشعوب الشرق الأوسط، بأن العالم لم يعد أحادي القطب.

(١) العلاقات الروسية الصينية، متاحة على الموقع الإلكتروني <http://www.arabic.rt.com> تاريخ التصفح ٤-٩-٢٠١٤.

المطلب الثاني

سيناريو التراجع والانهيار

لا يزال الاقتصاد الروسي يواجه صعوبات عده، في مقدمتها الفساد الذي يستترن جزءاً من الموارد الروسية،^(١) كما إن الفساد والبيروقراطية، وضعف النظام القانوني والقضائي، هي كلها عقبات كبرى أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما يتسم النمو الاقتصادي الروسي بأنه نمو كمي فقط، حيث تعد المنتجات غير العسكرية، في معظمها غير منافسة، وبالتالي لم تجد روسيا لنفسها مكاناً في الأسواق العالمية للمنتجات الصناعية والزراعية مكتملة الصنع، ذلك على خلاف الحال بالنسبة لاقتصادات الدول الأخرى الصناعية الجديدة، والكبرى النامية كالصين، والهند والبرازيل.^(٢) ولا يبدو أن ثمة إرادة سياسية لإعادة النظر في دور الدولة في العملية الاقتصادية بصفة عامة، وبخاصة فيما يتعلق بقائمة المشروعات الإستراتيجية والاحتكارات التي تمتلكها الدولة.^(٣)

كما أن التحديات التي تواجه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للقانون الدولي والرأي العام العالمي، ستكون مختلفة عن تداعيات الحملة الطويلة التي شنّها الاتحاد السوفيتي السابق للاحق الهزيمة بالرأسمالية،

(١) نورهان الشيخ، القيادة المحسوبة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة: ٢٠١٠، العدد ١٩٥، ص ٨٧.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٩٠.

(٣) المرجع ذاته، ص ٩١

فمن المؤكد أن التأثيرات الجيو سياسية غير المقصودة، لن تقل عن تلك التداعيات خطورة، إن لم تكن خطورتها أشد جسامه.

كما إن روسيا تعمل على تهميش نفسها في الاقتصاد العالمي، وبهذا، فإنها تتذر بقدوم حقبة جديدة في العلاقات الدولية، ولن تكون العقوبات الدولية سوى العقبة الأولى،^(١) إذ ان الأسواق والبنوك تتأثر بشدة بحالة عدم الاستقرار، ولهذا فإن الاقتصاد الروسي سوف ينعزل تدريجياً عن التجارة والاستثمار العالميين، ويتجه نحو مستقبل من النمو البطيء أو انعدامه، وسوف تكون النتيجة الأولى للمواجهة بين الغرب وروسيا وضع نهاية لمجموعة البريكس، فعلى مدى عشر سنوات أو أكثر، كان هذا التجمع فاعلاً رئيساً في السياسيات العالمية، ولكن مع اقتراب روسيا من التحول إلى دولة محاصرة بالعقوبات على الصعيد الدولي، سواءً باستبعادها أو انسحابها من الأسواق العالمية والمحافل الدولية المتعددة الأطراف، فيبدو أن أيام قم ومؤسسات مجموعة بريكس، مثل بنك التنمية التابع لمجموعة باتت معروفة^(٢).

وقد لا تتحل مجموعة البريكس رسمياً، ولكن من الصعب أن نتصور أن البلدان الأعضاء الأربع الأخرى قد تكون على استعداد لاستعراض موقعها في الاقتصاد الخاضع للعولمة للخطر، بالانجرار إلى الصراع الروسي مع العالم. فغياب روسيا الم قبل من المشهد المتعدد الأطراف، سوف يكون الحافز لفكرة جديدة في التعامل مع التحديات العالمية.

^(١) جايلز ميريت، النظام العالمي بعد روسيا، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٣/٣٠.

^(٢) المرجع ذاته.

ويبدو من الواضح، أن عضوية روسيا في مجموعة الثمانى من الممكн ان تُلغى، وأن المجموعة سوف تعود إلى أصلها بوصفها مجموعة الدول السبع التي تضم كل من الولايات المتحدة وكندا واليابان وألمانيا وفرنسا، المملكة المتحدة وإيطاليا، فضلا عن الاتحاد الأوروبي. وبالتالي إن إقدام بوتين في عالم اليوم المتزايد الترابط على إقصاء روسيا عن كل مؤسسات المجتمع الدولي على هذا النحو، يبدو من قبيل إلحاقي الهزيمة بالذات.

تحديات تراجع الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط:

للدور الروسي تحديات عددة، بعضها ينبع من رؤية روسيا لدورها الدولي والإقليمي وحدود المواجهة مع الولايات المتحدة، والبعض الآخر ناجم عن مقاومة بعض القوى الدولية والإقليمية للدور الروسي باعتباره يهدد وجودها ومصالحها في المنطقة^(١).

اولاً: رؤية روسيا لحدود دورها في المنطقة

تنطلق السياسة الروسية من رؤية تقوم على التعاون وليس المواجهة والصراع مع الولايات المتحدة، كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفياتي، ولا التبعية كما كان الحال في فترة الرئيس الأسبق بوريس يلتسين. فلم يعد هناك شرق أو غرب، وإنما مجموعة من القوى الكبرى

(١) نورهان الشيخ، التحديات والقيود: حدود الدور الروسي، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة: ٢٠١٤/٤/٣١، ص.٧.

تقود العالم ومن بينها روسيا، التي ترتبط بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقة مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى، وعلى الرغم من تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادي القطبية وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، يتسم بالعدالة واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية، وبدور أوسع للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن روسيا ترتبط بمصالح إستراتيجية وحقيقة مع الولايات المتحدة.

لقد أكد بوتين ذلك في أكثر من مناسبة، حيث أشار إلى أن "روسيا لا تتوى منازعة أحد، ولكنها تملك التأثير في عملية تشكيل النظام العالمي الجديد، لكي يكون صراع العلاقات الدولية المستقبلي متوازناً"^(١)، وأن الولايات المتحدة وروسيا أكبر دولتين نوويتين في العالم، ومن هنا فإن كلاً منها شريك طبيعي للأخر في التعامل مع قضايا الأمن الدولي ومنع انتشار الأسلحة النووية، وفي حل مشاكل الإرهاب الدولي، وبينهما علاقات اقتصادية كبيرة^(٢).

ثانياً: مقاومة الولايات المتحدة وحلفائها للدور الروسي

إن القيادة الروسية تدرك أن الولايات المتحدة هي الفاعل الأساسي في المنطقة وفي عملية التسوية، ولا تسعى إلى منافسة الولايات المتحدة في ذلك، وإنما إلى المساعدة وبذل جهود قد تسهم في التوصل لتسوية شاملة تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة. من ناحية أخرى ترفض إسرائيل

(١) فلاديمير بوتين، صحيفة موسكو فسكي - نوفستي، نقلًا عن شبكة فولتير، تاريخ

التصفح ٢٩/٢/٢٠١٢.

(٢) المرجع ذاته.

أي وساطة غير الأمريكية، ولا تمتلك روسيا إمكانيات للتأثير والضغط على تل أبيب، وما يتزدّد عن كون اليهود الروس المهاجرين في إسرائيل ورقة ضغط في يد روسيا على الحكومة الإسرائيليّة هو أمر ينقصه الدقة ويحتاج إلى مراجعة.

إن افتقار روسيا لإمكانيات التأثير والضغط على الطرف الإسرائيلي من ناحية، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة في الانفراد بإدارة عملية التسوية على النحو الذي يحقق مصالحها فقط، والحلولة دون تدخل أي طرف ذي موقف إيجابي دائم القضية الفلسطينية والذي يعني السير في الطريق التسوية المعادلة، يمثل عائقاً أساسياً لتفعيل الدور الروسي كراعي ثانٍ لعملية السلام وعضو اللجنة الرباعية للتسوية السلمية في المنطقة^(١).

لا جدل أن الولايات تتمتع بمزايا شمولية للقوة ببعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وهي تتربع على قمة النظام الدولي منذ عقدين، ومن أجل استمرار التفوق، ومواجهة تهديدات القوى الدولية الأخرى الصاعدة، بعد الحرب الباردة، ولتأكيد الهيمنة والزعامة الأمريكية واستمرارها في المستقبل، اتبعت الولايات المتحدة العديد من الوسائل لتوظيف النظام الدولي الجديد لخدمة أهدافها وتحديد ملامح المستقبل، ويمكن إيجاز التصورات الأمريكية لمظاهر النظام الدولي الجديد بالآتي:^(٢)

(١) نور هان الشيخ، التحديات والقيود، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) كوثر عباس الريبيعي ومروان سالم العلي، مرجع سابق، ص ١٥.

أولاً: المظهر السياسي

سعت الإدارة الأمريكية إلى تسخير وتوظيف مجموعة من العوامل من أجل ضمان هيمنتها على النظام الدولي، والحد من بروز قوى أخرى عبر:

أ- العمل على تسخير الأمم المتحدة لتحقيق مصالحها تحت غطاء من الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، واستخدام المنظمات الدولية للضغط على القوى الأخرى، بسبب ضعف تلك المنظمات، ومن أجل تبرير سياسات الهيمنة. وثمة من يشير بوضوح إلى أن الأمم المتحدة، أصبحت أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وأن مجلس الأمن أصبح مؤسسة تابعة للإدارة الأمريكية^(١).

ب- تقديم الدعم بإشكاله المختلفة للدول الحليفة والصديقة الداعمة للدور الأمريكي، ما دام في ذلك فائدة أو مصلحة حيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

ت- تطوير وتعزيز العلاقات مع القوى الصاعدة، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا الاتحادية، للحد من تأثيرها في مكانة الولايات المتحدة كقطب وحيد قدر الإمكان.

ث- التعويل قر الإمكان على العولمة السياسية (أمريكا العالم) وممارسة دور (الشرطي العالمي)، وإقامة نسيج من العلاقات الدولية بهدف ربط دول العالم بالمركز للبقاء على الدور السياسي المتقدم للولايات المتحدة،

(١) أحمد عبد الرحيم الخلالية، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون ثاني، ٢٠٠١، العدد ٢١، ص ٨٧.

وفرض نموذج النظام الأمريكي السياسي على العالم، وزيادة التفوّذ السياسي الأمريكي في المناطق الحيوية فيه^(١).

ثانياً: المظهر العسكري

انطلاقاً من حرصها على الاحتفاظ بالتفوق العسكري، لتأكيد مكانتها الدولية وتحييد الخصوم، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على العديد من المظاهر العسكرية وتوظيفها لذلك الغرض ومن ذلك:

١. نشر القوات والأساطيل الأمريكية وتطوير الأسلحة الإستراتيجية والصواريخ العابرة للقارات واللجوء إلى التدخل العسكري وشن الحروب تحت ذرائع شتى. والسعى لإقامة مشروع الدرع الصاروخي في شرق أوروبا لمواجهة إمكانية عودة المنافس الروسي إلى ساحة المواجهة على التفوّذ.^(٢)
٢. الإبقاء على حلف شمال الأطلسي، كدعامة عسكرية وسياسية أساسية لضمان توسيع الهيمنة الأمريكية، ليس على أوروبا فحسب، والحد من بروزها قوة عسكرية صاعدة منافسة للولايات المتحدة، وإنما

(١) مازن اسماعيل الرمضاني، القوى الكبرى والعرب عام ٢٠٠٠، مجلة أفق، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٥، العدد ٦، ص.٨.

(٢) نادية المختار، حول العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، مجلة شؤون سياسية، دار الجماهير للطباعة، (بغداد: ١٩٩٤) العدد ٣، ص ٩٤.

على العالم كله، عبر توسيع الحلف ليشمل بما يتيح له التدخل في شؤون الدول التي خارج نطاقه.^(١)

٣. السعي نحو تقييد الانتشار النووي والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشارها.

٤. تعزيز أمن الولايات المتحدة من خلال تطوير القوة العسكرية، ولهذا فقد أطلقت الولايات المتحدة مشروعًا طموحًا لبناء جيش جديد أطلق عليه توصيف، جيش القرن الحادي والعشرين، والذي بدأ العمل على تنفيذه في أواخر القرن العشرين لظهور طلائعه في الأعوام ٢٠١٠ - ٢٠١٦. ويعتمد بناء ذلك الجيش على الإفادة من التطور التكنولوجي الهائل^(٢). إن أهم ما يميز المظاهر العسكرية للولايات المتحدة، هو أنه ليست هناك أية دولة مستعدة لإنفاق ما تتفقه الولايات المتحدة على ميزانية دفاعها، وهذا ما يرى فيه البعض تفسيرًا لضعف موقف القوى الأخرى، كالاتحاد الأوروبي أو اليابان، في كثير من مواقف السياسة الدولية والأزمات أو النزاعات الإقليمية.^(٣)

(١) عدنان خلف حميد، طارق عبد ذنون، الإبعاد والدولية لمشروع الصاروخ الأمريكي، نشرة أوراق سياسية جامعة الموصل، ٢٠٠٨، كلية العلوم السياسية، العدد ٢٢، ص ٥١-٥.

(٢) أحمد باسيل، عباس البياتي، المهام الجديدة لحلف شمال الأطلسي، مجلة العلوم السياسية، الجامعة بغداد، ٢٠٠٢، عدد ٢٦، ص ٥١.

(٣) كوثر عباس الريبيعي تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٥، ص ١٠.

ثالثاً: المظاهر الاقتصادي

مع دخول العالم الألفية الثالثة كان الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة يبلغ نحو تسعه تريليونات في العام ٢٠٠٠ من أصل ثلاثة تريليون دولار، إجمالي الناتج العالمي للعام ذاته.^(١) ووضعت الإدارة الأميركية أهدافا اقتصادية في إطار مساعها للهيمنة من بينها:

- ١- زيادة الصادرات الأميركية من سلع الخدمات والسيطرة على الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي ومؤسساته كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ونجحت إلى حد كبير في تسييس هذه المنظمات.^(٢)
- ٢- الترويج للعولمة، لا سيما في جانبها الاقتصادي، وهي من المظاهر التي تعوّل عليها الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها بالهيمنة على العالم، ولم يخف الرؤساء الأميركيون وفي مقدمتهم الرئيس الأسبق جورج بوش وخلفه بيل كلينتون، رغبتهم في "إن القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكون أميركيا".^(٣)
- ٣- السيطرة على الموارد الأساسية للطاقة والمواد الخام الأساسية في الصناعة والنفط للضغط على المنافسين وفي مقدمتهم الاتحاد الأوروبي.

(١) جورج قرم، عالم القطب الواحد واتجاهاته، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت:٤، ٢٠٠٤ ، العدد ٢٣ ، ص ١٢ .

(٢) حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية، المؤسسات المالية الدولية" مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة:١٩٩٩:١، العدد ١٢٧ ، ص ١١١ .

(٣) حميد الجميلي، رؤية مستقبلية في الاقتصاد السياسي، مجلة أم المعارك، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد: ١٩٩٥ ، العدد ٣ ، ص ١١٥ .

٤- محاولة السيطرة على الأسواق العالمية وتقديم الحماية لها، لإبعاد المنافسين.

رابعاً: المظهر الثقافي والتكنولوجي

ما زالت الولايات الأمريكية تتقدم جميع دول العالم من دون استثناء في الميدان التكنولوجي، فبينما ولدت الثورة الزراعية في بلاد الرافدين والنيل قبل آلاف السنين، وكانت بريطانيا الرائدة في قيادة العالم الصناعي في القرن التاسع عشر والعشرين، فقد ولدت الثورة التكنولوجية في الولايات المتحدة، وما زالت هذه الدولة تقف في أعلى سلم الابتكار التكنولوجي، وكانت السباقة في دخول عصر المعلوماتية وبناء الاقتصاد الرقمي استعداداً للقرن الحادي والعشرين. حيث تعد الريادة التكنولوجية الأمريكية العامل الرئيس وراء عناصر التفوق الأمريكي، عسكرية كانت أم اقتصادية، وأصبح التطور في هذا الميدان وسيلة أساسية في تنشيط الاقتصاد الأمريكي وترسيخه عالمياً، كما ساعد على نشر الثقافة والأفكار الأمريكية في العالم، ويمكن إيجاز أهم أساليب الإفادة الأمريكية من هذه الميزة بالآتي:

١. الترويج لمفهوم العولمة الثقافية بما يعني "تعظيم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد، وجعله يشمل العالم كله".^(١) وبما أن الدعوة الأمريكية فإنها تهدف إلى نشر معايير وقيم الثقافة وأسلوب الحياة

(١) محمد حسنين هيكل، العرب على اعتاب القرن الحادي والعشرين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ١٩٩٤، العدد ١٩٠، ص ١٠.

والسلوك الأميركي على جميع دول وشعوب العالم. وتذويب قيم الشعوب وأفكارها وثقافاتها، فالعلومة تمارس سياسة الاختراق والتسطيح والتغييب وتمزيق الهوية. لذا ظهر ما يمكن اعتباره عملية تصدير الأسلوب والثقافة الأمريكية، التي تشمل الكتب والمجلات والموسيقى والأغاني والأفلام وغيرها، وأصبحت شبكة المعلومات الدولية الانترنتيّة المسيطر عليها أميركا، من بين أبرز وسائل نقل الثقافة والأفكار والسيطرة على العقول.^(١)

٢. الترويج للعديد من القيم السياسية التي تعبر عن فحوى النموذج الليبرالي الرأسمالي في الحكم، وتصدير القيم الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية، ونشر ما يطلق عليه مبادئ العالم الحر، بهدف إدخال أفكار ومفاهيم وثقافة العولمة ومكافحة الإرهاب وتحقيق الهيمنة الثقافية مع الهيمنة العسكرية الاقتصادية.^(٢)

إن مظاهر القوة الأمريكية مجتمعة بأبعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية جعلت من الولايات المتحدة تتجه نحو زيادة مكامن القوة لديها، وإضعاف عوامل القوة لدى منافسيها، ولكن كان عليها أيضاً، أن تواجه التحديات التي تفرضها مثل تلك المواجهة، ويشهد العالم الآن ظهور ملامح لإقامة نظام دولي جديد في النهاية وإلى الأبد لنظام

(١) صالح عباس الطائي، مستقبل الأمراكة: تساؤلات في ثورتي الاقتصاد والمعلومات، مجلة أم المعارك، بغداد: ٢٠٠٠، العدد ٢٤، ص ٦٧.

(٢) كوثر عباس الريبيعي، الأمن القومي الأمريكي، والصراع العربي الإسرائيلي، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية القانون والسياسة، بغداد، ١٩٩٩، ص ١٩٠.

الأحادية القطبية الذي هيمنت فيه على العالم لمدة عقدين الولايات المتحدة الأمريكية، وسيطرت فيها على صنع القرار الدولي، إن روسيا بدأت تفرض واقعاً جديداً في العلاقات الدولية، باتجاه إقامة نظام التعددية القطبية، وهناك قوى دولية أخرى صاعدة كالصين والهند واليابان، إضافة لاتحاد الأوروبي وهذه القوى ستفرض إرادتها في المشاركة في صنع القرار الدولي، وتعمل باتجاه إقامة نظام التعددية القطبية.^(١)

في أي حال، ثمة مشاكل خطيرة أخرى تؤثر في الوضع الاجتماعي الإنساني على المدى القصير أيضاً، منها على سبيل المثال، اليتامى من الأطفال، أو الأطفال الذين يملكون آباء لكنهم لا يهتمون بهم. حيث يعيش مئات الآلاف في روسيا من الأطفال المشردين في الشوارع، حيث يصبحون مواد للجريمة المتamمية وتعاطي المخدرات. كما أن مئات الآلاف من الأطفال المعاقين الذين يعيشون في مساكن تمتلكها الحكومة، ولم يتلقوا أي نوع من التعليم، سينتهي بهم الأمر إلى العيش على إعانة الدولة. وهناك أيضاً مشكلة الهجرة التي يضطر إليها الملايين من العاطلين عن العمل.

فعلى مستوى النظام الدولي، نجد أن هناك عالماً دولياً لا تزال تتصدره الولايات المتحدة، رغم كل أزماتها الداخلية والخارجية، مع وجود

(١) فلاح علي، نظام التعددية القطبية القادم، الحوار المتمدن ٢٠١٣/١٢/٥، المحور: السياسة والعلاقات الدولية، العدد ٣٩٦٧، ص ٥٦.

مؤشرات لصعود روسيا والصين يلاحقهما الاتحاد الأوروبي، واليابان، والقوى الصاعدة في الدول النامية^(١).

فقد عكست سياسات القوى الكبرى الحالة التي تمر بها هذه الدول، مثل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة الباسيفيك، وأزمة القيادة والسياسة الأمريكية تجاه آسيا، وخروج القوى الكبرى من مناطق التدخل الولايات المتحدة نموذجاً. وتعد هذه قضايا بمنزلة نماذج معبرة عن حالة التراجع الأمريكي، مثلما كانت هناك قضايا تشير لصعود القوى الأخرى، مثل عودة بوتين، وتحديات وطموحات روسيا بعد الانتخابات الرئاسية، والقطب العائد والدور الروسي في السياق الإقليمي الجديد، وركائز استراتيجية الصعود الصيني، وفرص ومخاطر عودة القوة اليابانية.

كما عكست هذه القضايا تفاعلات القوى الكبرى فيما بينها، وإلى أي مدى، وصلت حالة التنافس بينها، مثل تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة، ومستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية، وحسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، وأبعاد الموقف الغربي من الأزمة الأوكرانية.

كما كشفت أيضاً، عدة مؤشرات رصدتها الورقة البحثية الصادرة عن مؤسسة بروكنغز^(*)، بعنوان "حالة النظام الدولي" في شباط / فبراير

(١) أبوبكر الدسوقي، "قضايا السياسة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٠، القاهرة: مركز الاهرام، ٢٠١٥، ص ٨٠.

٢٠١٤، عن أن إِقْتَصَادَاتِ الدُّولِ الأَسْرَعِ نَمَوْا بَاتَتْ تَحْتَ مَكَانَةِ مَركِزِيَّةٍ فِي الإِقْتَصَادِ الْعَالَمِيِّ، مَقَابِلَ تَرَاجُعِ الإِقْتَصَادِ الْأَمْرِيَّكِيِّ. فَالْمَقَارِنَةُ بَيْنَ النَّاتِحِ الْمَحْلِيِّ الإِجمَالِيِّ لِلْلُّوْلَاهِيَّاتِ الْمُتَّحِدَةِ وَنَظِيرِهَا لِمَجْمُوعَةِ الْبَرِيكِسْ، كَشَفَتْ عَنْ تَقْلُصِ الْفَجُوَّةِ بَيْنِ الْطَّرْفَيْنِ، حِيثُ وَصَلَتْ مَجْمُوعَةُ النَّوْاجِ الْمَحْلِيَّةِ الإِجمَالِيَّةِ الْأَمْرِيَّكِيَّةِ فِي نَهَايَةِ الْعَامِ ٢٠١٤ إِلَى نَحْوِ ١٠,٣٥ تِرْلِيُونَ دُولَارٍ، مَقَابِلَ النَّاتِحِ الْمَحْلِيِّ الْأَمْرِيَّكِيِّ الَّذِي وَصَلَ إِلَى ١٦,٧ تِرْلِيُونَ دُولَارٍ، إِلَّا أَنَّ إِنْخَافَضَ اسْعَارِ النَّفْطِ قَبْلِ نَهَايَةِ الْعَامِ ٢٠١٤ أَدَى إِلَى تَغْيِيرِ الْمَعَادِلَاتِ بِصُورَةٍ لَافْتَةٍ^(١).

المطلب الثالث

سيناريو بقاء الوضع الراهن

إن المرحلة الراهنة التي تمر بها روسيا، كونها مرحلة انتقالية لا يمكن بأي حال الخروج منها بإيجابيات نهائية حول قدرتها على العودة كقطب دولي بعد عقدين من الزمن، فباستعادة روسيا لقدرتها على التوازن في مكانتها الدولية مطلع القرن، ستتمكن من استعادة موقعها التقليدي في النظام الدولي بشكل كامل، إذ إنها حققت تقدماً ملحوظاً على المستويين الاقتصادي والعسكري، وتجاوزت في غضون فترة وجيزة أزماتها

(*) مؤسسة فكرية أمريكية وهي واحدة من أقدم مؤسسات الفكر والرأي. مقرها واشنطن. تأسست عام ١٩١٦ من قبل رجل الأعمال الأمريكي روبرت بروكينسون. يرأس هذه المؤسسة منذ العام ٢٠٠٤ ستروب تالبوت.

(١) أبوبيكير الدسوقي، مرجع سابق، ص ٨١.

الاقتصادية والاجتماعية لتعود من جديد لاعباً رئيسياً على المسرح الدولي الذي يشهد تغيرات هيكلية بوتيرة متسارعة.^(١)

ولا بد أن نشير إلى أن هناك عملية تحول جارية شرقاً على صعيد القوى العالمية جراء البروز المتزايد للصين والهند، ومكانة اليابان، فالمثلث الآسيوي بوجود الصين، يعد قوة عظمى على المستوى الاقتصادي، إلا أن الصين تواجه مشاكل متعددة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فمن مصلحة الصين إقامة علاقات مستمرة من التعاون الاستراتيجي مع الجيران، وبخاصة القوى الكبرى، وكذلك العمل مع القوة الأمريكية على أساس توافق المصالح، وبناء المكانة الدولية^(٢).

إن النظام الدولي يعيش منذ ولادته حالة من التأرجح نحو التوتر تارة نحو التعاون تارة أخرى، ولم يشهد العالم مثل التوترات والصراعات الحادة السائدة في العالم اليوم، ولم تكن سمة التغيير بعيدة عن هيكلية النظام الدولي، فالحديث عن معالم القطبية الجديدة يقتربن دائمًا باسم ودور القوى الدولية الفاعلة والرئيسية ودورها الجديد والمتنا�ى نحو القيادة الكونية للعالم، ومع أن معظم الكتابات تتفق على أن الولايات المتحدة ستظل القوة الفاعلة في النظام الدولي الذي لا يزال في طور

(١) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي... أزمة الانتقالية، بيروت: الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠، ص ٣٦.

(٢) بايتس نigel، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩، ص ٢٥.

التشكيل، إلا أن اختلال موازين القوى بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة سيضع قدرة الولايات المتحدة على المحك في الخروج من أزماتها، وتحمل أعباء القيادة إلى جانب المطلب الواضح المتمثل بحماية منها القومي واستغلالها كفرصة لتعزز نفوذها الدولي.^(١)

كما لا يزال هناك اهتماماً متزايداً داخل الأوساط الغربية والأمريكية منها على وجه الخصوص، حول شكل النظام الدولي، في ضوء التحولات التي يشهدها من صعود قوى دولية جديدة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، وفي مناطق النفوذ الأمريكي. وهي تحولات مفصلية بدأت تلوح في الأفق مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وهناك انقسام بين الباحثين والكتاب الغربيين بالأساس حول شكل هذا النظام، إذ يرى قسم منهم، أن الولايات المتحدة ستظل القوة المسيطرة والمهيمنة لردع من الزمن، وأنها ستظل القوة العظمى التي تمسك بخيوط اللعبة، وأنها تملك من القدرات والإمكانات ما يمكنها من الحفاظ على مكانتها ودورها عالمياً، ويرى قسم آخر من الكتاب والمحللين أن مكانة الولايات المتحدة ستتراجع على الصعيد العالمي بين القوى الجديدة، وذلك في ضوء تراجع مصادر قوتها على كافة الأصعدة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.^(٢)

(١) زيفنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، ترجمة عمر أيoubi، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧، ص ١٢٠.

(٢) عمرو عبد العاطي، القضايا الأكثر تناولاً، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣، العدد ١٩١، ص ١٤٨.

أما الآن، فالنفوذ العالمي موزع ومتشتت، الأمر الذي يشكل بداية للمرحلة الانتقالية التي تتسم بالفراغ والفوضى في توزيع القوة والاستحواذ على النفوذ، ذلك بسبب السمة الرئيسة الغالبة على طبيعة العلاقات السائدة حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، والذي يميل نحو غياب مركزية القطبين الدوليين، أي نحو عالم لا تهيمن عليه قوة واحدة منفردة، ولا دولة غالبة أو دولتان عظميان متافستان، ولا حتى بضعة دول عظمى قليلة متقاربة في القوة، وإنما عشرات الفاعلين على المسرح الدولي، ومن يمتلكون أنواعاً مختلفة من القوة، وهذا بحد ذاته يشكل تحولاً بنرياً عن مرحلة الماضي التي رسمها القرنان التاسع عشر والعشرين المنصرمين^(١).

إن اتجاه تطور القوة في العالم يرجح تراجع الزعامة الأمريكية لتتواءن القوة الأمريكية مع القوى الصاعدة الأخرى، وبهذا المعنى فإن استمرار الهيكليات الهرمية للنظام العالمي الجديد بات أمراً مستبعداً، لكن الأمور لم تصل بعد إلى درجة حدوث استقطاب دولي، واستبدال النظام الهرمي، الذي نشا على أثر انهيار نظام القطبية الثانية، بنظام متعدد الأقطاب، لأن شروط ذلك غير متوفرة بشكل كامل، خاصة بعد غياب الصراع الساخن كنمط للعلاقات بين الكتل الكبرى، وأيضاً تأخر تبلور حالة الاستقطاب الإيديولوجي والسياسي، وعدم طغيان الاعتبارات الأمنية الإستراتيجية على العلاقات بين هذه الكتل. وقد يتمثل المشهد في توافق إرادات ثلاثة أو أربع قوى عالمية كبيرة تدفع بنفسها إلى المشاركة في

(١) حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد ٤٣، ص ٢١.

هذا التوافق وتدعيم أنشطة بمحض اختيارها الخاص، وبدافعاً من الوعي بوجود مصالح مشتركة فيما بينها، على أن يمثل هذا الوفاق قوة جاذبة للأطراف الدولية الأخرى غير المشاركة، سواء لما يمثله من مكاسب تغري بالانضمام إليه، أو بما يمثله من قوة رادعة قادرة على إحباط أي محاولة للتكتل ضده، ومن ثم يتحول وفاق القوى إلى وفاق عالمي، يعبر عن مصالح معظم فواعل النظام العالمي^(١).

وتتشكل هيكلية هذا النظام "التوافق" على مركز يستند إلى مجموعة من القوى الكبرى القوية تجمع بينها المصالح المشتركة والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والتوافق الأيديولوجي، وتحمل مجتمعة مسؤولية قيام النظام وحمايته وجذب الأطراف الدولية الأخرى إليه، ومن ثم فهو يستبعد، من البداية أي احتمال لوجود قوى عظمى مهيمنة داخل هذا النظام، لأن وجود مثل هذه القوى يؤدي إلى ضياع معنى "حالة التوافق"، ولأن مثل هذه القوة لم تعد موجودة على المسرح العالمي من الناحية العملية، فالحالة الطبيعية والتي يستقر عندها النظام الدولي هي حالة المشاركة، والترابط بين القوى الدولية، وأن خلاف ذلك هو حالة شاذة سرعان ما تنتهي أما بتدمير القطب الثاني في حالة الثانية القطبية أو بانهيار القطب المنفرد.^(٢)

(١) حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية ، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٢) محمد السعيد ادريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، السياسية الدولية، الأهرام الرقمي، على الرابط <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219640&eid=327>. تاريخ التصفح ١٢-٥-٢٠١٥.

يقول رتشارد هاس، المفكر الإستراتيجي الأمريكي ورئيس مجلس العلاقات الخارجية: "إن العالم يتجه الآن إلى نظام غياب القطبية، وهذا يشير إلى أن شكل الهيكلية الحالية غير واضحة المعالم والتي هي في طور التكوين، والتي سوف تولد نظاماً ونمطاً جديداً في الترتيب القطبي، الدولي يتمثل في هيكلية متعددة إقليمية لم تألفها العلاقات الدولية، وهو ما يمكن أن يطلق عليه تسمية القطبية الإقليمية الجديدة، التي تعني أن العالم سوف ينقسم إلى عدة أقاليم، وهذه الأقاليم سوف تكون متعددة الأقطاب، تدار من قبل مجموعة أطراف تشارك في تكوين معاالم الأقاليم، كبروز عدد متزايد من اللاعبين المؤثرين - إقليمياً ودولياً - مثل الصين، والهند، واليابان، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، والبرازيل، ووراءهم مباشرة قوى إقليمية من الدرجة الثانية، كتركيا، وإيران، وباكستان، وإسرائيل.^(١)

وعلى سبيل المثال نذكر منطقة الشرق الأوسط المحصورة بعده أقطاب إقليمية، وهي تركيا وإسرائيل وال سعودية وإيران، والتي سوف تقودإقليم بعد الانفلات والفراغ العالمي الذي سوف يحدث ما بين طبيعية القطبية الأمريكية، وما بين تشكيل الهيكلية الدولية الجديدة، ولكن مع الالتزام بالتوازن النووي لكل دولة من الدول، بحيث أن هذه البوتقة الإقليمية الجديدة، تشارك جميعها في وضع معاالم الإقليم وخلق نوع من التوازن فيه.^(٢)

^(١) حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص ٢٣.

^(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٥.

وإذا ما تطرقنا إلى باقي الأقاليم، كإقليم شبه القارة الهندية، التي سوف يكون فيها ذات التوازن العالمي، ولكن مع اشتراك الصين في هذا التوازن الباكستاني - الهندي، بحيث سوف يكون للصين دوراً محورياً في كثير من المناطق، إلى جانب دورها في منطقة شرق آسيا والتوازن مع الإقليم الآخر، والذي يضم كلاً من النمور الآسيوية إلى جانب الدور الجيو إستراتيجي الصيني الذي سوف تلعبه في محيطها المكاني، ودورها في خلق التوازن مع كل من اليابان وروسيا والكوربيتين، إن هذا يعني أن الصين سوف تكون لها دور حامل الميزان في جزء كبير من القارة الآسيوية إلى حين التهيؤ الكامل والانتقال من وضعها الإقليمي الآسيوي إلى قيادة العالمية.^(١)

وانطلاقاً إلى القارة الأوروبية، فإن معاالم القطبية الإقليمية الجديدة قد تشكلت منذ تشكيل الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من القيادة الألمانية والفرنسية للاتحاد، إلا أن هذا الأمر لا يعني الانفراد في القيادة، ولكن مكانتها الاقتصادية والسياسية تؤهلها إلى القيام بدور أكبر بقليل من باقي الدول الأوروبية، وبالتالي فإن الانتقالة التي سوف تحدث ما بين تحلي الولايات المتحدة الأمريكية والتغيير في الهيكلية الدولية، لن تحدث أي تغيير في معاالم هذا الإقليم، لا نحو الأسوأ ولا نحو الأحسن، لأن الاتحاد الأوروبي حالياً يعني من جمود في النمو بسبب الاستهلاك الكبير الذي تشهده القارة من موارد تجعل من أمر زيادة الأعضاء صعباً للغاية، وذلك لأن إشراك دول أخرى في الاتحاد الأوروبي يعني زيادة المشاكل التي تعاني منها دول الاتحاد، كالبطالة والهجرة غير الشرعية والمديونية

^(١) حيدر علي حسين، مرجع سابق ، ص ٢٦.

المتزايدة لأعضاء الاتحاد، وإن زيادة حدود الاتحاد، تعني زيادة المشاكل خاصةً، إذا ما اقتربت من حدود ملتهبة ومشحونة بالصراعات، الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة التحديات، ناهيك عن أن أوروبا ما زالت تفتقر إلى سياسة خارجية موحدة، وأدوات عسكرية وأمنية موحدة، لدعم سياستها والمساهمة في تطبيقها.^(١)

ومن خلال معطيات الواقع واحتمالية تطورها في بعدها المستقبلي، فإن المشهد القائل بالتحول نحو القطبية الإقليمية الجديدة هو الأكثر ترجيحاً، فيما يتعلق بالشكل المستقبلي للنظام الدولي في المرحلة المستقبلية بعد استقرار معالمه الأساسية وانتهاء المرحلة الانتقالية.

يقسم النظام الدولي الراهن بحالة مركبة تتصرف بشيء من الغرابة، فالهيكلية التقليدية للتقاعلات الدولية، حيث تبدو بنية النظام الدولي قائمة على أساس نظام أحادي - متعدد الأقطاب يمتاز بوجود قوة عظمى متغيرة نسبياً هي الولايات المتحدة، تتفاعل مع مجموعة من القوى الرئيسية والقطبية، إذ من المرجح أن يبقى نفوذ الولايات المتحدة مؤثراً، ولكن ستنتهي المركزية الأحادية التي تمثلها الولايات المتحدة، وستكون متواجدة ليس كقوة مركزية أحادية، خاصةً وأن مصالح القوى المتعددة للنظام المُقبل، ستكون متداخلة فيما بينها في المصالح الإستراتيجية المباشرة. فروسيا هي الدولة التي تزود أوروبا بمعظم احتياجاتها من الطاقة، والصين هي أكبر مقرض للولايات المتحدة، بما يعني أن أي

(١) علي بشار أغوان، مستقبل الهيكلية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، على الرابط <http://digital.ahrarm.org/artices>. تاريخ التصفح ٢٠١٥-٥-٢، serial = 327، g640 & eid

حرب ستتشبّه بين هذه القوى ستكون مدمرة تطال المنظومة بأكملها، لذلك لا بد من إيجاد طرق للتعامل مع كافة القضايا الهامة الراهنة على الساحة الدولية، وعبر آلية ومنظومة النظام العالمي ذاته.

ولو نظرنا إلى القوى الفاعلة في النظام الدولي الراهن وبسبب غياب المعطى الإيديولوجي المضاد، وبسبب كون العديد من هذه القوى تدين بنفس غياب الإيديولوجية التي تحملها الولايات المتحدة^(١). لوجدنا أنها قوى متافسة أكثر من كونها قوى متشارعة. صحيح أننا لا نستطيع أن ننكر وجود خلافات فيما بينها، إلا أن هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية يصعب وصفها بأنها خلافات إيديولوجية أو مذهبية – عقائدية ذات طبيعة تصارعية، وبالتالي فإن السمة الغالبة التي تميز بها قواعد إدارة العلاقات بين هذه القوى هي سمة التنافس وليس الصراع.^(٢)

وهذا لا يعني أن الحال سيفقى كما هو سائد، لكن القول بإمكانية التحول عبر المرحلة الانتقالية إلى نظام قطبية آخر تلقى قبولاً كبيراً، وهذا يعني أن هيكلية النظام الدولي متمثلة بالقطبية سيكون على موعد مع التغيير نحو بنية جديدة تشهد إعادة ترتيب لقوى ومكانتها الدولية والإقليمية. ثمة ثلاثة قضايا رئيسة يجب إدراكها، لفهم الوضع الدولي لروسيا واستراتيجياتها الراهنة والمستقبلية.^(٣)

^(١) حيدر علي حسين، مرجع سابق، ص ٢٩.

^(٢) المرجع ذاته، ص ٢٥.

^(٣) طلعت رميح، إستراتيجية بوتين الروسية: من الدولة عظمى إلى دولة إقليمية، على رابط. النشر ١/٥/٢٠١٤ www.islamtoday.net/ablasheer.

القضية الأولى: إن الانهيار الذي حدث لاتحاد السوفيتي السابق قد خلقَ قدرًا هائلاً من المشاكل التي يصعب تجاوزها عبر مدة قصيرة من الزمن، سواء لاستيعاب مشكلاتها ومتغيراتها أو تغيير السلوك القديم والمؤسسات القديمة أو الاستقرار على البديل الجديد والعودة للانطلاق مجدداً واستعادة التوازن والحيوية. وأن هذا الانهيار قد أدى إلى التغيير في الجغرافيا والقوة العسكرية ومكوناتها الإستراتيجية ومؤسساتها ومصانعها، وكذلك إن هذا الانهيار قد نتج عنه تغيير في الجوانب العقائدية والمفاهيم السائدة في الدولة والمجتمع وليس في الأنظمة السياسية والاقتصادية فقط.

القضية الثانية: إن هذا الانهيار لم يكن حدثاً داخلياً فقط بل جاء محدثاً متغيرات وتغيرات دولية ليس في وضع الدولة الروسية فقط، بل في الوضع العالمي بما أطلق يد الولايات المتحدة على العالم كله وعلى روسيا بشكل خاص، وبما أحدثه من انهيار جميع التحالفات الدولية القديمة لروسيا في جميع أنحاء العالم، حيث فقدت روسيا في دفعه واحدة أذرعها في جميع دول العالم المتمثلة في الأحزاب الشيوعية، كما فقدت علاقاتها السياسية مع جميع الدول في قارتي أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقدت أيضاً نقطة قوتها التحالفية على المستوى العسكري، ممثلة في انهيار منظومة حلف وارسو بشكل خاص، وهو ما بات يفرض قيوداً مشددة على قدرة الروس على فرض أي قدر من الهيبة الخارجية - ارتكاناً إلى القوة النووية دون خطر مدمر، خاصة في ظل حاجة روسيا

الماسة للاستثمارات الأجنبية والقروض من الهيئات الغربية والمؤسسات الدولية الخاضعة لهيمنة القرار الأمريكي^(١).

القضية الثالثة: أدى انهيار روسيا السوفيتية إلى تحرر أوروبا من سيطرة الولايات المتحدة، أو على الأقل تحرر أوروبا من المنطقة التي ارتكزت إليها الولايات المتحدة في السيطرة عليها، وهي عقدة الخوف من الإتحاد السوفيتي، كما أدى هذا الانهيار إلى تبدد بعض جوانب الخلاف الروسي الصيني، وظهور الصين في آسيا كدولة مزاحمة لأمريكا، وصاحبة مصلحة في دور الروس الإقليمي لمواجهة الدور الأمريكي الساعي للهيمنة والسيطرة على آسيا، وقد تزامن مع ذلك الظهور الاقتصادي والإستراتيجي للهند بما عزز طموحها الإقليمي، وكذلك الظهور الاستراتيجي لإيران خاصة بعد الحرب الأمريكية والغربية ضدها.^(٢)

لقد لجأت روسيا إلى تعزيز قواعدها العسكرية بتحديث القديم منها وإقامة قواعد جديدة تتناسب مع الوضع المستجد. وأبرز دور قامت به روسيا هو إقامة مؤسسات متعددة تجمع بعض هذه الجمهوريات، وأقدمها رابطة الدول المستقلة، والاتحاد الجمركي، فضلا عن نسج علاقات ثنائية مع دول المنطقة.

وعلى المستوى الإستراتيجي، تج اوزت روسيا بأزمات الإنفاق مال الاقتصادي والسياسي، عقب نهاية الحرب الباردة، وتمدد حلف الناتو في مجالها الحيوي، وعادت لمناؤة الولايات المتحدة، بداية من اتفاقات

(١) طلعت رميج، مرجع السابق، الرابط السابق.

(٢) المرجع ذاته .

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، للأحادية الأمريكية، وسياسات الهيمنة في مؤتمر ميونخ للأمن العام ٢٠٠٦، وتجميد روسيا لمعاهدة الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا من طرف واحد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، احتجاجاً على توسيعات حلف الناتو، والتدخل العسكري في أوسيتيا الجنوبية في جورجيا العام ٢٠٠٨، بـ التوازي مع التهدئة الروسية بنصب صواريخ إسكندر قصيرة المدى التي يصل مداها إلى ٤٨٠ كم بمواجهة دول شرق أوروبا، رداً على عدم الدرع الصاروخية الأمريكية^(١).

كما تصاعد زخم الاحتقان بين روسيا والولايات المتحدة باستعادة شبه جزيرة القرم، وإجراء إستفتاء لضمها لروسيا في آذار / مارس ٢٠١٤، ودعم روسيا للمطالبين بالاستقلال من طرف واحد في إقليمي دونيتسك ولوغانسك في شرق أوكرانيا، وتأييد إعلانهما في أيار / مايو ٢٠١٤، على الرغم من العقوبات الغربية التي فرضت على روسيا. ويرتبط ذلك بمضاعفة روسيا ميزانية التسلح الخاصة بها من ٢٥ مليار دولار إلى ١٥٠ ملياراً العام ٢٠١٠ لاستبدال ٥٠٪ من الأسلحة الروسية بـ أول العام ٢٠١٥. إلا أن الإنفاق العسكري الروسي عاود الانخفاض في مطلع العام ٢٠١٥ ليصل إلى نحو ٧٠ مليار دولار^(٢).

يمكن القول، بات واضحاً منذ تولي فلاديمير بوتين لرئاسة الحكم الروسي الاتحادية تصدع كفوة عظمى ساعية لاستعادة دورها الذي قامت

(١) محمد عبد الله يونس، تحولات النظام الدولي خلال خمسين عاماً، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٠، القاهرة: مركز الاهرام، ٢٠١٥ ، ص ١٠١.

(٢) المرجع ذاته ، ص ١٠١.

به في زمن الاتحاد السوفيتي السابق. وإن الاستمرار الروسي وفق المؤشرات الحالية، يشير إلى أن روسيا ربما تكون في المستقبل غير بعيد في طريقها لتحقيق التعايش في مكانتها الدولية، لأنها دولة على قدر كبير من القدرة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية، فروسيا تخوض صراعاً بوجه نزعة الهيمنة الأحادية الأمريكية، خصوصاً وأن هذه النزعة هدتها ولا تزال تهددها في مجالها الحيوي المباشر.

ولهذا تحاول روسيا بناء عالم متعدد الأقطاب في إطار بناء قوتها الذاتية، وإعادة بناء محيطها الإقليمي من دون أن تدخل في مواجهة مباشرة مع أمريكا وتعتمد روسيا في ذلك على:

١. تأسيس تحالفات جماعية وثنائية اقتصادية وسياسية وعسكرية وأبرزها منظمة شنغنهاي ومجموعة البريكس.
٢. السعي الروسي لمزيد من ترتيب العلاقات مع إيران وسوريا والعراق.

لذا يمكننا القول إنَّ المستقبل الروسي في ظل النظام العالمي الجديد، هو في السيناريو الأرجح، صعود روسي ذلك للأسباب المذكورة أعلاه.

الخاتمة

إن النظام العالمي الجديد، ليس إلا مجموعة الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والثقافية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل مفرداته من الدول والشعوب وأفراد ومنظمات المجتمع المدني. ولكن هذه المجموعة من الحقائق، لا تتفاعل في الفراغ الكوني، بل تتفاعل وتتأثر بتكوينات هذا النظام والفاعلين الرئيسيين فيه، مع الأخذ في الاعتبار، الدور المهيمن للقطب الأحادي المسيطر على السياسة الدولية.

وفي إطار النظام العالمي الجديد، الذي يتسم بالأحادية القطبية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على العديد من الآليات لإحكام سيطرتها على النظام وتأثيرها فيه، أهمها القوة الذكية التي تمزج بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، فضلاً عن توظيف دور المؤسسات والهيئات الدولية، وبخاصة مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن وسائل الإعلام وشبكة الانترنت وإقامة تكتلات وتحالفات جديدة، ودبلوماسية موازية وال الحرب بالوكالة والاتفاقيات الثنائية المتعددة الأطراف ودبلوماسية المؤتمرات والتدخل العسكري المباشر وغير المباشر.

وما زالت روسيا تملك معالن الدولة الكبرى على المستوى الجغرافي والسياسي. فهي كبرى دول العالم مساحة وتحتل المرتبة الثامنة في قائمة أكبر دول العالم سكاناً، ولديها موارد طبيعية وبيئية شاسعة الانتشار، ويندر أن يغيب اسم روسيا عن قائمة الدول الخمس الكبرى في إنتاج الخامات المعdenية، وتتصدر دول العالم في إنتاج موارد الطاقة، وبصفة خاصة الغاز الطبيعي. كما أن لديها رصيداً متيناً من البنية الأساسية

للقوة البشرية التي تلت درجات عالية من التعليم والتقدم العلمي والحضاري. وكل هذه المقومات كفيلة بأن تمثل المواد الخام التي يمكنها تحويل روسيا إلى واحدة من دول العالم الكبرى.

كما تمتلك روسيا المقوم "الروحي" لأية دولة تتطلع إلى السيادة العالمية، ذلك المقوم الذي أطلق عليه عالم الأنثروبولوجيا الروسي "جوملييف" اسم "الباسيونارنست" أو "الولع بالسيطرة على العالم" إذ يبدو الشعب الروسي على دراية بذاته، ويمتلك وعيًا تاريخياً بالدور المحوري الذي يمكن أن يؤديه في العالم.

تحاول روسيا أن تصبح لاعباً كونياً لصعوبة أن تعود قطباً رئيسياً في النظام العالمي الجديد، لذلك فهي تحاول إعادة بناء وتحقيق الإصلاحات القانونية والتشريعات، وال الحاجة إلى تحديث الاقتصاد أكثر، وأن تكون طرفاً سياسياً فاعلاً ومؤثراً في بعض الأزمات الإقليمية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من خلال الاتحاد الأوروبي وجناحه العسكري حلف شمال الأطلسي، وكذلك من خلال الجهود الأمريكية غير المباشرة على الحد من النفوذ العالمي لروسيا، وتشكل سياق جغرافي مناسب يستطيع احتواء روسيا في سياق تعاوني أكبر مع أوروبا، ذلك للحفاظ على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام العالمي الجديد.

أما بالنسبة إلى الآثار الإستراتيجية للتغيرات المتوقعة للنظام العالمي الجديد، فإنها تمتد إلى مجالات مختلفة؛ حيث ستشهد الأمم المتحدة كثيراً من التراجع لحساب القطب المهيمن، وسيظل الاتحاد الأوروبي يدور في الفلك الأمريكي، وستعمل روسيا على القيام بدور مؤثر في النظام العالمي الجديد، ما سيدعو الولايات المتحدة الأمريكية

إلى العمل على احتواها، وستتعرض معظم دول أمريكا اللاتينية لضغط من أجل الإصلاح السياسي، وستظل اليابان حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية، وستعمل واشنطن على إشراك الهند تدريجياً في مناقشة مستقبل الاستقرار في آسيا، وفي الشرق الأوسط، ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الاعتماد على بعض القوى، مثل إسرائيل وتركيا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر للتعامل مع قضايا عدة مثل: الأمن الإقليمي، والإسلام السياسي، والتنمية السياسية وأمن الطاقة، وأخيراً ستصبح أفريقيا مسرحاً للتنافس الدولي، وبخاصة بين الولايات المتحدة والصين، ومن المتوقع أن تصبح الصين قوة عالمية ذات طابع اقتصادي.

إن روسيا بمساعدة الصين، تسعى إلى إزام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين بالعمل تحت مظلة الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة، أي العودة إلى مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣، حين قامت إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن، بغزو العراق من دون توقيض دولي، وبالتنسيق مع دول ومنظمات تعد معادية للمشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط كإيران، وسوريا، مقابل استمرار التفاصيل السلبية للحرب العالمية على الإرهاب في العراق وسوريا واليمن وأفغانستان، ومشكلة القرم في أوكرانيا، التي قد تؤدي إلى أزمات جديدة تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في العالم، وقد تدفع بالولايات المتحدة إلى الاعتراف بروسيا كقوة عالمية لا يمكن أن تتجاوزها في تحديد نمط العلاقات الدولية في العالم.

ومن جانب آخر، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل خلال العقد المقبل، على الحد من اعتمادها على النفط من المناطق

التي تزداد فيها مخاطر عدم الاستقرار، مثل منطقة الشرق الأوسط، ما يعني إمكانية حدوث تغير نسبي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه المناطق، ومن ثم تراجع تأثيرها في الأحداث والتطورات والنزاعات التي قد تحدث فيها، الأمر الذي يلقي بعبء مواجهتها والتعامل معها على دولها وشعوبها ومنظماتها المجتمعية.

أما الدول العربية وفي ضوء ما تعانيه كثير من واقع تموي صعب في المجالات كافة، يصعب القول أن المدى المنظور سيفرز وضعياً أفضل لهذه الدول، ولا سيما في ظل تفاقم الأزمات الداخلية في دول عربية رئيسة مثل مصر وسوريا والعراق، والتمدد الإستراتيجي لقوى إقليمية غير عربية لملء الفراغ الناجم عن تراجع الدور الإقليمي للقوى العربية التقليدية، فضلاً عن تدعيم مكانة تركيا وإيران وإسرائيل، التي باتت في أفضل وضع إستراتيجي منذ نشأتها، من حيث غياب أي مصدر تهديد حقيقي لها من الدول العربية، وانشغال الدول المجاورة بمعالجة أزمتها الداخلية أو باحتواء مصادر الخطر والتهديد الخارجي.

ثمة شبه إجماع بأن القطبية الأحادية الأمريكية، وصلت إلى خواتيمها، لكن ما لم يحز على إجماع هو شكل النظام العالمي البديل الذي سيحل مكان القطبية الأحادية. وهنا يمكن رصد ثلاثة اتجهادات.
الأول: يرى أن التطورات الأخيرة، وعلى الرغم من أنها كشفت دور الرعامة الأمريكية، إلا أنها لن تغير في هذه المرحلة على الأقل من طبيعة النظام العالمي.

الثاني: يرى أن التغيير، سيكون حتمياً بحكم صعود البريكس وبقية النمور الآسيوية إلى قمة القيادة العالمية.

الثالث: لا يرى هذا وذاك، بل يتوقع بروز "اللا قطبية الفوضوية" مكان القطبية الأحادية.
فأي الاجتهادات الأقرب إلى الحقيقة؟

كفة المنطق تميل بقوة لصالح نظرية "اللا قطبية". ذلك لسبب مقنع، لأن السلطة العالمية الحقيقة في عصر العولمة، تبدو في كل مكان، ولا مكان في آن واحد، فهي تبدو كشيء مدرك، وغير مدرك أو لا يمكن الشعور بوجوده.

هذه اللا قطبية، قد تعني في لحظة ما، تفاقم المنافسات والصراعات بين الدول الكبرى القديمة والجديدة، من أميركا وأوروبا واليابان والصين إلى روسيا والبرازيل وبقية النمور الآسيوية، بعد أن أصبحت كل هذه الدول رأسمالية، أي أن الصراع سيكون بين مختلف أصناف الرأسماليات الأساسية في العالم، في شكل تنافس على الأسواق والرأسمال والموارد الطبيعية وخطوط التجارة البرية والبحرية. هذا ما دفع العديد من المحللين الأوروبيين إلى تشبيه الوضع الدولي الراهن، بذلك الذي كان قائماً عشية الحرب العالمية الأولى. ومن خلال هذه الدراسة، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات أبرزها:

أولاً: الاستنتاجات

١. عندما استكملت روسيا مقومات حضورها كقطب دولي فاعل وقوى ومؤثر في السياسة الدولية، والذي يؤهلها لإعادة التوازن في العلاقات الدولية، يستنتج من ذلك، أن هذه العودة القوية لروسيا ستتحمل معها عودة الاستقرار إلى العالم. فشعوب العالم التي تضررت من السياسات الأمريكية تستقبل اليوم بتقاؤل عودة روسيا كقطب ثانٍ على الساحة

الدولية، وتتجه أنظار العالم نحوها، لأنها البلد الذي يتميز بقوة جيوسياسة كبيرة، وينظر لها على إنها القوة التي تمتلك مصداقية. كما ينظر لها بأنها القوة التي تستطيع أن تحد من التفرد الأمريكي في الهيمنة وصنع القرارات الدولية.

٢. بعودة روسيا كقطب دولي، سيعود معها دور الأمم المتحدة وميثاقها في حفظ السلام والأمن الدوليين، وسيعود معها دور البلدان النامية في السياسة الدولية، بما يخلق التكافؤ في العلاقات الدولية بين دول العالم انطلاقاً من مبدأ سيادة الدول، فروسيا تريد أن يكون النظام الدولي معنِّياً بكل دول العالم ومصالحها، وبالأمن والسلام الدوليين، وليس بمصالح الدول الخمسة الدائمة العضوية فقط. أكدت تجربة وحقيقة العلاقات الدولية خلال العقدين الماضيين، أن نظام القطب الواحد، هو حالة طارئة فرضت نفسها على العلاقات الدولية، كنتيجة للتداعيات التي شهدتها الاتحاد السوفيافي ودول أوروبا الشرقية آنذاك، بعد انتهاء الحرب الباردة وأن طبيعة النظام الدولي لعالم اليوم، هو أن يكون متعدد الأقطاب.

٣. واجهت دول العالم مخاطر كبيرة جراء تفرد سياسة القطب الواحد، فلم يقنع الرأي العام العالمي بعد اليوم، أن هناك مبرراً لكي تتفرد دولة في الهيمنة على العالم والتحكم بمصادره ومصائر شعوبه، مهما امتلكت من القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية ومهمما كانت أيديولوجيتها.

٤. إن حقبة العقدين الماضية (١٩٩١-٢٠١٤) التي مر بها العالم في ظل نظام القطب الواحد. أكدت على عدم عدالة نظام القطب الواحد، ما مر به العالم من أحداث، ليس فقط لأنه حدث إخلال في التوازن الدولي، مع استخدام القوة في العلاقات الدولية. وإضعاف دور الأمم المتحدة

كمنظمة دولية، وإضعاف الشرعية الدولية، وتلاشي دور الدول النامية في هذا النظام والتدخل في شؤونها الداخلية، وانتهاك سيادتها الوطنية وتعرضها للحروب الأهلية والإرهاب والاحتلال. وإنما كانت خطورة هذا النظام الدولي، أنه مشوّب بالغموض والمفاجئات في الأحداث، وأن ذلك بحد ذاته يؤشر إلى عدم الاستقرار في مناطق عديدة من العالم بحكم إستراتيجية الولايات المتحدة وأهدافها البعيدة المدى.

٥. وبذلك، ففي ظل نظام القطب الواحد اتسعت مظاهر الفجوة بين اقتصadiات البلدان النامية واقتصاديات الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وشركاتها الاحتكارية الدولية. وما نمو البطالة والفقر واتساع دائرة المهمشين على الصعيد العالمي، وعلى صعيد كل بلد، سوى بعض مظاهر هذه الفجوة وهذا التناقض بين اقتصadiات بلدان العالم الرأسمالي ودول العالم الثالث.

٦. أكدت التجربة أن السياسة النيو ليبرالية للولايات المتحدة الأمريكية وتوجهاتها الاقتصادية في ظل العولمة الرأسمالية، إنها خالية من المضامين الاجتماعية، ولها تأثيرات سلبية في البلدان النامية، وما أنتجته هو عولمة الفقر في العالم، وبالذات في البلدان النامية مع المزيد من التهييش لهذه الدول على صعيد السياسة الدولية، وعلى الصعيد الداخلي لكل دولة تعمق السياسة النيو ليبرالية التمايزات بين الفئات الاجتماعية في البلد الواحد.

٧. أكدت تجربة العقدين الماضية، أن الولايات المتحدة الأميركية إن تمكنت من فرض حالة الاستقرار في هذه المنطقة أو تلك، فإنه استقرار نسبي يخضع للمتغيرات والمفاجئات غير المتوقعة للأحداث والموافقات

السياسية للدول، وحتى في التحالفات وما يعزز هذا الرأي، هو نضال الشعوب المعادي للهيمنة الأمريكية.

٨. أضعفت الأزمة المالية العالمية، الدور الأمريكي على الصعيد الدولي وتحمل هي مسؤولية هذه الأزمة، وذلك ساعد ويساعد روسيا على تجميع الدول المعارضة للعولمة الرأسمالية، بهدف إحداث تغيرات في النظمتين الاقتصادي والمالي، وهذا ما قامت به من تشكيل مجموعة البريكس BRICS المؤلفة من دول عاملة في امتلاكها للثروات وفي القوة الاقتصادية وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. كما شكلت تحالف شنغيائي وكذلك إقامة تحالف مع ثلات دول هي روسيا والصين والهند، فضلا عن تعاونها مع دول الكومونولث المستقلة. مما سيهيئ الأرضية لروسيا في العمل باتجاه العالمية، وإضعاف العولمة الأمريكية التي اعتبرتها أمريكا نهجاً لسيطرتها على العالم، وستوفر روسيا فرص كبيرة أمام البلدان النامية لبدء عمليات التنمية، ومشاركتها في مساعدة هذه الدول.

٩. التدخل الدولي مهم وضروري في حالات إنسانية، لكن تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية باسم الشرعية الدولية، يعد انتهاكاً لسيادة الدول، وحصل ضد إرادة شعوبها، كما أن كل التدخلات الأمريكية أسهمت في تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي تدخلت في شؤونها، وهي باسم الشرعية الدولية بسطت نفوذها وضمنت مصالحها الإستراتيجية.

١٠. المفاهيم والشعارات الأمريكية التي تبرر بها تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان، من هذه المفاهيم أو الشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأكدت تجارب البلدان التي دخلتها جيوش القوات الأمريكية

وحلف الناتو ومنها العراق، أن هذه الشعارات الأمريكية هي مجرد شعارات تسويقية جذابة وتستهوي المضللين السياسيين الذين يعولون على المشروع الأمريكي، فمن حيث الواقع مضلة، ولا تحقق الديمقراطية التي تريدها الشعوب، ولا تضمن حقوق الإنسان.

١١. إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تلتقي مع تنامي نفوذ الإسلام السياسي في هذا البلد أو ذاك، وما أكدته التجربة أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل نظام القطب الواحد، إنها كانت عامل مساعد قوي لنمو القوى المتطرفة من الإسلام السياسي في هذا البلد أو ذاك.

١٢. بحكم الإمكانيات الكبيرة الموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي تمتلكها روسيا، تبرز الآن احتمالات كبيرة بأن تتجه روسيا لتطوير تعاونها مع دول الاتحاد السوفيتي السابق، لتحوله إلى تحالف أو اتحاد أوراسي ذات أبعاد إستراتيجية، وسيكون لهذا التحالف أو الاتحاد حيثية في السياسة الدولية.

١٣. بعد أن منعت باكستان من وصول الإمدادات والمساعدات الأمريكية لقواتها في أفغانستان، ظل هناك منفذ واحد لوصول المساعدات والإمدادات الأمريكية لقواتها في أفغانستان والمنفذ هو الأجواء الروسية، بوجود اتفاق بين البلدين وقع في العام ٢٠٠٩ عند زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى روسيا، وبهذا ستكون أمريكا تحت رحمة روسيا في أفغانستان، وهناك ثمن على أمريكا أن تقدمه لروسيا إزاء هذه التسهيلات الروسية.

١٤. ستنظر في الفترة القادمة إمكانيات كبيرة للتفاعل والتعاون ما بين روسيا كقطب دولي جديد، وما بين الاتحاد الأوروبي، وهذا ما تفرضه مصالح شعوب أوروبا اليوم، هو التقارب والتعاون مع روسيا. وسواءً

ظهر محور أوروبي - روسي أو لم يظهر، فإن أوروبا هي اليوم، بحاجة إلى التعديلية القطبية، وسيكون الاتحاد الأوروبي فضلاً عن الصين والهند واليابان المؤهلة كأقطاب دولية جديدة مع روسيا العائدة بقوة كقطب دولي، سيكون لهذه الأقطاب أو القوى وبالذات روسيا، دور وتأثير فاعل وذات أبعاد دولية لتخلص العالم من الوحل الذي وقع فيه في ظل نظام القطب الواحد.

١٥. إن سيناريو نهاية التجاذب الدولي، قد يسهم في دفع النظام العالمي الجديد، إما إلى مزيد من الهيمنة الأمريكية على حساب التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة، أو إلى التراجع لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، والاعتراف ضمناً بعدم مقدرتها على القيادة الأحادية للنظام، والسماح بوجود شركاء آخرين، والعودة إلى الاحتكام إلى الأمم المتحدة في ما يتعلق بتأطير قواعد الشرعية الدولية والأمن والسلم الدوليين.

ثانياً: المقترنات

١. إن عودة روسيا وبقوة كشريك وفاعل رئيسي في قضايا المنطقة، يعتبر أحد أبعد ميلاد نظام عالمي جديد متعدد القوى أكثر عدلاً وإنصافاً، علينا نحن شعوب الدول العربية القراءة المبكرة للمتغيرات الإقليمية والدولية حتى نستطيع تعظيم فرصنا ومكاسبنا من هذه التغيرات.
٢. إلا أن التراجع الروسي لا يقل بأي حال من الأحوال من أهمية الدعم الدبلوماسي والفكري الروسي للسلطة والحكومة الفلسطينية لاسيما، في مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وسلبية المواقف الأوروبية وتبعيتها لهذه الضغوط كتجه عام. وعلى الدول العربية من ناحية أخرى

تضليل علاقتها بروسيا بهدف جذب تأييدها الكامل والفعال للقضايا العربية، وهو ما يقتضي ربط روسيا بشبكة من المصالح الاقتصادية، كي تصبح قوة دافعة وضاغطة لتحركها الفاعل في المنطقة. ونشاطاً دبلوماسياً وإعلامياً مكثفاً، لكي يضمن العرب عبراً صادقاً عن مصالحهم وقضاياهم، وتبئنة الرأي العام في روسيا بما يخدم هذه المصالح.

٣. يضاف إلى ذلك، حاجة البلدان العربية إلى الدعم السياسي في ما يتعلق بقضايا المنطقة. فموقف روسيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تعقد آمال البلدان العربية على مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة.

٤. إن القراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا في الماضي، وما يمكن أن تقدمه إلى البلدان العربية في الحاضر والمستقبل، تؤكد أنها تمثل، من دون شك، شريكاً أساسياً في تحقيق النهضة العربية المأمولة، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، إن دور الأمم المتحدة ودور روسيا فيها يمكن أن يخدم المصالح العربية من خلال تعزيز دورهم فيها، كمنظمة دولية عالمية ومحاولة تطويرها لخدمة المصالح العربية فيها.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية والمتدرجة:

أولاًً: الكتب العربية والمتدرجة

١. أحمد داود أوغلو، "العمق الاستراتيجي"، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم الناشرون، بيروت، ٢٠١٠.
٢. إسماعيل صبري مقد، "الإستراتيجية في السياسة الدولية"، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٢، بيروت، ١٩٨٤.
٣. الكسندر دوغينين، "اسس الجيوبيولتيكا، ومستقبل روسيا"، ترجمة عماد حاتم، دار الكتب الجديد، بيروت، ٢٠٠٤.
٤. أمجد جهاد عبدالله، "التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية - الروسية"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١١.
٥. إيان رتليدج، "العطش إلى النفط"، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦.
٦. أيفورد الدر وآخرون، هلال الأزمات"، ترجمة حسان البستاني، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٦.
٧. باتيس نigel، "النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا تاريخ.
٨. جانيسج تيري، "السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دور جماعات الضغط ذات الاهتمامات الخاصة"، ترجمة حسان البستاني، ط١، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٦.

٩. جمال سند السويفي، "أفاق العصر الأمريكي"، ط١، الأمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤.
١٠. جميل مطر وعلي الدين هلال، "النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
١١. جيرمي شارب، "سياسة أميركا لنشر الديمقراطية بالشرق الأوسط.. معضلة الإسلاميين" وشنطن، خدمة أبحاث الكونغرس، ٢٠٠٦.
١٢. حسب الله يحيى، "ثقافة الإرهاب والعلمة"، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٤.
١٣. حسن علي الجميلي، مستقبل العلاقات الروسية مع الجمهوريات الإسلامية (السوفيتية السابقة)، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٢.
١٤. حميد احمد السعدون، "فوضوية النظام العالمي الجديد" عمان، دار الطليعة العربية، ٢٠٠١.
١٥. خليل حسين، "الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والبشرية والجيوبوليتika" بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٣.
١٦. _____، "العلاقات الدولية. النظرية والواقع.. الأشخاص والقضايا"، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٢.
١٧. _____، "النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية"، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩.
١٨. _____، "قضايا دولية معاصرة"، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٦.
١٩. خير الدين عبد الرحمن، "القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين"، دمشق: دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

٢٠. رجب السيد، الفاروق عمر، "قياس قوة الدولة"، جامعة الكويت:
مجلس النشر العلمي، ٢٠٠٨.
٢١. روبرتسبيث، "جدى القوة ؛ من الحرب في العالم المعاصر"،
ترجمة وتحقيق مازن جندلي، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨ .
٢٢. ريتشارد نيكسون، "ما وراء "، ترجمة مالك عباس، عمان، الأهلية
للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
٢٣. زيجينو بريجنسي، "رقة الشطرنج الكبرى"، ترجمة: أمل الشرقي،
الأردن، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢ .
٢٤. زيجينو بريجنسي ويكتوبرن "أمريكا والعالم: أحاديث عن
المستقبل السياسة الخارجية الأمريكية"، إدارة ديفيد إيفانشيوس، بايزك
بوكس، ٢٠٠٨.
٢٥. زيجينو بريجنسي، "الفرصة الثانية، ترجمة عمر أيoubi، بيروت:
دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧ .
٢٦. سعيد سليم السيد، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات
الأسيوية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨ .
٢٧. س. غ لوزيانين، "عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة هاشم
حامدي، بغداد: دار المدى الثقافة والنشر ، ٢٠١٢ .
٢٨. سوسن العساف، "إستراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية
الجديدة والاستقرار الدولي" ، بيروت: الشبكة العربية لأبحاث ونشر،
٢٠٠٨ .
٢٩. سول لانداو، "الإمبراطورية الاستباقية.. الدليل إلى مملكة بوش" ،
بيروت: شركة الحوار الثقافي، ٢٠٠٥ .

٣٠. سيار الجميل، الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك في العلاقات العربية - التركية حوار مستقبلي، اورهان كوروغلو وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.
٣١. صباح محمود محمد، "تركيا بين الطربوش العثماني والبنطال الأوروبي"، بيروت: مركز البحث والدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٦.
٣٢. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي... أزمة الانتقالية، الدار العربية للعلوم، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠.
٣٣. عبد القادر محمد فهمي، نظرية السياسية الخارجية" السليمانية، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٠.
٣٤. عبد الحي زلوم، "حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد"، دون مكان نشر: المؤسسة العربية للنشر، دون تاريخ.
٣٥. عبد الله عطوى، "الدولة والمشكلات الدولية في الجغرافية السياسية"، بيروت، مؤسسة عز الدين، بلا تاريخ.
٣٦. عبد الوهاب حسن صالح، "النظام العالمي الجديد في نظر الإسلام والمسيحية"، ط١، الدار العربية للعلوم والناشرون، ٢٠١١.
٣٧. عدنان مناتي، "دور العامل الاقتصادي في الحرب: دراسات اقتصاد الحرب"، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٨.
٣٨. عدنان السيد حسين، "العامل القومي في السياسة المصرية"، بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٧.
٣٩. _____، "الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بلا تاريخ.

٤٠. علي كندي، "ئينسكلو بيد ياي كورستان و جيهان"بيروت: مركز الثقافة اللبنانية للطبع ونشر وترجمة وتوزيع، بلا تاريخ.
٤١. علي محمد عيد الجبوري، العلاقات العراقية - الروسية ١٩٩١-٢٠١١، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
٤٢. غيف غيود، الاتحاد السوفيتي، دار النقدم، موسكو، ١٩٧١.
٤٣. فلاديمير كوزيكتشن، "المخابرات السوفيتية من الداخل"، ترجمة أونيتال هاوس، ليماسو، قبرص، ١٩٩١.
٤٤. فيليب روينسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، دمشق، ٢٠١٤.
٤٥. فؤاد موسى، العلاقات الروسية السورية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١٣.
٤٦. كارل دوتيش، "تحليل العلاقات الدولية"، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة وتقديم عز الدين فودة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣.
٤٧. كارتر أشتون وولليام بيري، "الدفاع الوقائي.. إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن"، ط ١، القاهرة: مركز الأهرام، للترجمة والنشر ، ٢٠٠١.
٤٨. كريس ألدن، "الصين في أفريقيا، شريك أم منافس"، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، ٢٠٠٩ .
٤٩. كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، ط ١، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣ .
٥٠. كوثر عباس الريبيعي، "تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي"، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد: بغداد، ٢٠٠٢.

٥١. لمى مصر الأمارة، "الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية"، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.
٥٢. _____، "المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه المنطقة الخليج العربي في الفترة" ١٩٩٠-٢٠٠٣، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العربية، ٢٠٠٥.
٥٣. ليлиا شيفتسوفا، روسيا بوتين، ترجمة بسام شحنا، ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٦.
٥٤. مجموعة من المشاركين، "الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود"، ط١ بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، ٢٠١٠.
٥٥. مجموعة من المشاركين، "البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، بيروت- لبنان: الدار العربية للعلوم الناشرون، ٢٠١٠.
٥٦. مجموعة من المؤلفين، روسيا وأرثوذكس الشرق، طرابلس - لبنان: جامعة البلمند، ١٩٩٨.
٥٧. مجموعة من المؤلفين، ، "الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود"، ط١ بيروت: دار العربية للعلوم نашرون، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠.
٥٨. مجموعة من المؤلفين، "الشعوب الإسلامية في القفقاس وروسيا وآسيا الوسطى" دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٦.
٥٩. مروان أسكندر، الولادة الجديدة، الدب ينقلب نمراً، ط١، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠١١.

٦٠. محرر اكشي، مجموعة المشاركون، "تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج "، ط١، بيروت: دار العربية للعلوم الناشرون، ٢٠١٠.
٦١. مذكرات هيلاري كلينتون، "خيارات الصعبه" ترجمة: ميراي يونس، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٥.
٦٢. محمد إحسان رمضان، "الصراعات الدولية في القرن العشرين" أربيل، دار آراس، ٢٠٠٠.
٦٣. محمد السيد سعيد، "الوطن العربي والمتغيرات العالمية"، القاهرة: معهد البحث والدراسات العربية ١٩٩١.
٦٤. محمد المجنوب، "الوسيط في القانون الولي العام"، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٩.
٦٥. محمد حسنين هيكل، "الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق"، ط١ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣).
٦٦. محمد شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٨.
٦٧. محمد طه بدوي، وليلي أمين مرسي، "أصول علم العلاقات الدولية"، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ١٩٨٩.
٦٨. محمد علي سرحان، "أمريكا العولمة في الشرق الأوسط وآسيا"، دمشق: دار صفحات، ٢٠٠٧.
٦٩. مصطفى كامل السيد، "التطورات الداخلية في كومونولث الدول المستقلة وانعكاساتها الخارجية، القاهرة، معهد البحث والدراسات العربية، ١٩٩٤.

٧٠. منصور ممدوح، "الصراع الأميركي السوفيaticي في الشرق الأوسط"
القاهرة: مكتبة المدبولي، ١٩٩٥.
٧١. موسى إبراهيم، "قضايا عربية ودولية معاصرة"، بيروت: دار
المنهل اللبناني، ٢٠١٠.
٧٢. ميخائيل غورباتشوف، "ثلاثة أيام هزت العالم"، ترجمة فؤاد حطيط،
باريس، ١٩٩٢.
٧٣. ميخائيل غورباتشوف، "البريسترويكا: تفكير جديد لبلادنا والعالم"
ترجمة حمدي عبد الحواد، ط١، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٨.
٧٤. ميخائيل. بلاتونوف، "إكليل الشوك الروسي"، ترجمة مازن نفاع،
دمشق، دار علاء الدين، ٢٠٠٧.
٧٥. ميشال نوفل، "عودة تركيا إلى الشرق"، ط١، بيروت: دار العربية
للعلوم ناشرون، ٢٠١٠.
٧٦. ميشال يوغنون، "أمريكا التوتاليتارية.. الولايات المتحدة والعالم...
إلى أين؟"، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧.
٧٧. ناصر زيدان، "دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"
ط١(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣).
٧٨. نجم الحجار، "الماسونية والصهيونية ودورهما في سقوط الاتحاد
السوفيaticي"، دمشق: دار علاء الدين، ٢٠٠٧.
٧٩. نسيم طالب، "الجعة السوداء، تداعيات الأحداث غير المتوقعة"
ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم نашرون، ٢٠٠٩.
٨٠. نعوم تشومسكي، "الدول المارقة.. حكم القوة في الشؤون الدولية"
ط١، دمشق: دار الكتاب العربي، نينوى للدراسات والنشر، ٢٠٠٣.

٨١. نورهانالش يخ، " موقف الاتحاد السوفيافي وروسيا من الوحدة العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم" ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.
٨٢. _____، "صناعة القرار في روسيا" ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.
٨٣. نيكولا يزلوين، "ال الخليج في سياقات السياسة الخارجية الروسية" ، ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٦.
٨٤. هادي قبسي، "السياسة الخارجية الأمريكية" ، ط١، بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرون، ٢٠٠٨.
٨٥. هنري كيسنجر، "النظام العالمي" ترجمة: د. فاضل جتك، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠١٥.
٨٦. هيثم الكيلاني، "البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية - الإسرائيلية، في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، إشراف سمعان بطرس، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٧.
٨٧. ياسين سويد، "الوجود العسكري الأجنبي في الخليج" ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٤، ٢٠٠٦.
٨٨. يفغيني بريماكوف، "الشرق الأوسط: المعروف والمخفى" ، ترجمة عبد السلام شهباز، دمشق: دار اسكندرونة، ٢٠٠٦.
٨٩. يوسف أحمد أبو فارة، "إدارة الأزمات مدخل متأمل" ، ط١، عمان: الأردن-إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

ثانياً: القواميس

١. أحمد سعيفان، "قاموس المصطلحات السياسية والدولية والدستورية، عربي-إنجليزي-فرنسي"، ط١، بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٤.
٢. روحى البعبكي ومنير البعبكي، "المورد الوسيط مزدوج، قاموس عربي-إنكليزي، قاموس إنكليزي-عربي"، ط١(بيروت: دار العلم للملائين، ٢٠٠٦).
٣. ش. سامي محزمي "قاموس، الاعلام"، ط١، إستانبول: مطبعة مهران، ١٣١٤الهجري-١٨٩٦، مؤسسة انتشارات دار العلم، ١٩٩٦.
٤. غراهام اي凡ز وجيفري نوينهام "قاموس بنغوين للعلاقات الدولية"، ط١، الإمارات العربية المتحدة، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤.
٥. منير البعبكي، "المورد قاموس إنكليزي-عربي"، بيروت: دار العلم للملائين، ٢٠٠٣.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

١. حبيب عارف العبيدي، "القوة في العلاقات الدولية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٣.
٢. عامر هاشم "التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى ومستقبل التوازن الدولي" ، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.
٣. كوثر عباس الريبيعي، "الأمن القومي الأمريكي، والصراع العربي الإسرائيلي" أطروحة دكتوراه، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩.

٤. لمى مصر جرياء، "سياسة روسيا الاتحادية تجاه المنطقة الخليج وآفاق المستقبل" رسالة ماجستير، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٠.

٥. نجم الدين عبد الله عباس، "مستقبل التنافس الصيني - الهندي" رسالة ماجستير غير منشورة، بيروت، جامعة بيروت العربية، ٢٠١٢.

رابعاً: المجلات والدوريات

١. أبو بكر الدسوقي، "العلم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٢.

٢. أحمد إبراهيم محمود، "العقيدة العسكرية الروسية"، مجلة السياسية الدولية، العدد ١١٥ كانون ثاني/ يناير ١٩٩٤.

٣. أحمد باسيل وعباس البياتي، "المهام الجديدة لحلف شمال الأطلسي"، مجلة العلوم السياسية، العدد ٢٦، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

٤. أحمد دياب، "البريكس تكتل القوى الصاعدة"، الأهرام الرقمي، ٢٠١٤.

٥. _____ "أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية الروسية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٦، القاهرة، نيسان ٢٠٠٩.

٦. د. أحمد عبد الرحيم الخلليلة "العرب والتأثير في النظام العالمي"، مجلة دراسات دولية.

٧. أحمد علو، "بين تحالف المصالح وصراح الحضارات"، مجلة الجيش، العدد ٢٩٣، تشرين الثاني، ٢٠٠٩.

- .٨. ، "منظمة شنغنهاي"، مجلة الجيش، العدد ٢٩٣، ٢٠٠٩.
٩. د. أسامة مخيم "الطاقة وال العلاقات الروسية مع آسيا" ، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٧٠، القاهرة: تشنرين الأول، ٢٠٠٧.
١٠. الكسندر دوغنین، "محور موسكو - طهران" ، مجلة شؤون الأوسط، العدد ٨٨، بيروت: مركز دراسات إستراتيجية، تشنرين الأول، ١٩٩٨.
١١. أمين شببي، " الجدل حول مستقبل القوة الأمريكية".مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣ ، القاهرة: ٢٠١١.
١٢. _____، "بوتين وسياسة روسيا " ، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٧٥ ، القاهرة: كانون الثاني، ٢٠٠٩.
١٣. أيمن طلال يوسف "روسيا البوتينية بن الاوتوقراطية الداخلية والولايات الجيوبروليتية الخارجية " ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٨، بيروت:، ٢٠٠٨
١٤. إيمان عبد الحكيم" تقويض الهيمنة ! تناقض القوى العالمية على رئاسة البنك الدولي" ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩ ، القاهرة: ٢٠١٢ .
١٥. بيتريجي كاتزانشتاين "الحضارات في السياسة العالمية" عالم المعرفة، العدد ٣٨٥ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت:فيبرايير ٢٠١٢.
١٦. جورج قرم "عالم القطب الواحد واتجاهاته" ، سلسة كتب المستقبل العربي، العدد ٢٣ ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٤ . ٢٠٠٤ .
١٧. حميد الجميلي "الرؤية المستقبلية في الاقتصاد السياسي" ، مجلة أم المعارك، العدد ٣ ، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٩٥.

١٨. حميد شهاب أحمد "التنافس الإقليمي والدولي في المنطقة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى"، دراسات سياسية، جامعة بغداد، السنة ١ ، تشرين الثاني/نوفمبر ٤ . ٢٠٠٤.
١٩. حنان دويدار، "الولايات المتحدة الأمريكية" المؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٧ ، القاهرة: ١٩٩٩.
٢٠. حيدر علي حسين، "رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٤٣ ، بغداد: ٢٠١٤ ..
٢١. خالد ممدوح العزي، "الحوار المتمدن" - العدد ٤٢٥٧ ، ٢٠١٣/١٠/٢٦.
٢٢. خضر عباس عطوان، "سياسة روسيا والاستقرار في النظام الدولي" ، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٠ ، بيروت: خريف ٢٠٠٨ .
٢٣. خليل حسين، "الكونفولت الروسي: مشروع اتحاد أم انحلال؟، قضايا دولية" مركز دراسات السياسة الخارجية، العدد الأول ، بيروت: ١٩٩٢ .
١. زكريا محمد عبد الله، "العلاقات العربية - الروسية بين الواقع والمستقبل" ، مجلة شؤون عربية، العدد ٧٩ ، أيلول، ١٩٩٤ .
٢. _____ ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨ ، القاهرة: ٢٠١٢ .
٢٤. سعد السعدي، "تداعيات الأزمة الروسية على العلاقات الروسية - الأمريكية" ، الدراسات دولية، العدد ٤٢ .
٢٥. سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط" ، العلوم السياسية، العدد ٤٣ ، بغداد.

٢٦. سليمان عبد الله الحربي، "حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية"
تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ٣٣٨، ٢٠١١.
٢٧. صالح عباس الطائي "مستقبل الأمراكة:- تساؤلات في ثورتي
الاقتصاد والمعلومات"، مجلة أم المعارك، العدد ٢٤، بغداد: ٢٠٠٠.
٢٨. صدقى عابدين، "التقارب الروسي - التركى"، السياسة الدولية،
العدد ١٣٢، القاهرة: نيسان ١٩٩٨.
٢٩. طه عبد العليم، "ورثة الاتحاد السوفيتى"، السياسة الدولية،
الإصدارات اليومية.
٣٠. طه عبد الواحد، "الجيشان الروسي، الامريكي بالأرقام "،
معلومات، " يصدرها المركز العربي للمعلومات، العدد ٥٩، بيروت:
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ .
٣١. عبد الله صالح "مستقبل السياسة الخارجية الروسية"، مجلة العصر،
العدد ١٧ ، ٢٠٠٥ .
٣٢. عدنان خلف حميد هود. وطارق عبد ذنون، "الأبعاد والدولية
للمشروع الصاروخي الامريكي"، نشرة أوراق سياسية، العدد ٢٢ ، كلية
العلوم السياسية، جامعة الموصل.
٣٣. عزت سعد الدين، "التحديات امام مكانة روسيا في الاستراتيجية
العالمية"، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٩٥، القاهرة: ٢٠١٤.
٣٤. عماد الدين حاتم، "المستقبل الجيوبي لوتكي روسيا"، مجلة شؤون
الأوسط، العدد ١١٢ ، بيروت: خريف ٢٠٠٣ .
٣٥. عمرو عبد العاطي "القضايا الأكثر تناولاً"، مجلة السياسة الدولية،
العدد ١٩١ ، القاهرة: ٢٠١٣.

٣٦. فكرت نامق عبد الفتاح، "الولايات المتحدة الأمريكية والإرهاب"، مجلة قضايا سياسية، العدد ٢، كلية العلوم السياسية، بغداد: جامعة النهرين، ٢٠١٢.
٣٧. فلاح علي "نظام التعددية القطبية القائم"، الحوار المتمدن ٣٩٦٧/١٢/٥، المحور: السياسة وال العلاقات الدولية، العدد ٢٠١٣.
٣٨. كليم هارولدجي ولستانلي فولك، ظروف الأمن القومي، ترجمة جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، سلسلة الدراسات المترجمة، العدد ١٧، بغداد، ١٩٨١.
٣٩. كوثر عباس الربيعي ود. مروان سالم العلي، "مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة" ، مجلة قضايا سياسية، العدد ٢٦، بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢.
٤٠. ماجد كيالي، "التجاذب الإيراني - الأمريكي" ، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٠، القاهرة: ٢٠٠٧.
٤١. مازن إسماعيل الرمضاني، "القوى الكبرى والعرب عام ٢٠٠٠" ، مجلة آفاق، العدد ٦، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٥.
٤٢. مايكل كلير، "الفاشية النفطية" ، المجلة محاور إستراتيجية، العدد ١٣، بيروت: أكتوبر ٢٠٠٧.
٤٣. مروان اسكندر، "روسيا والدور الجديد" المركزي العربي للمعلومات، العدد ٥٩، بيروت: تشرين الأول ٢٠٠٨.
٤٤. محمد حسين هيكل، "العرب على اعتاب القرن الحادي والعشرين" مجلة المستقبل العربي، العدد ١٩٠، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

٤٥. محمد السعيد إدريس، "الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية"، مجلة السياسية الدولية.
٤٦. محمد السيد سعيد، "مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج"، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩١.
٤٧. محمد عبد السلام، "أزمة التفكك في الكومونولث الروسي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢١، القاهرة: ١٩٩٥.
٤٨. _____."مستقبل الهياكل الداعية لكومونولث الدول المستقلة"، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٢٠، القاهرة: نيسان / أبريل، ١٩٩٥
٤٩. محمد محمود السيد "أبعاد الصعود الروسي". الحوار المتمدن، العدد ٣٦٠٠، ٢٠١٢/٧/١ المحور السياسي والعلاقات الدولية.
٥٠. محمود عرابي، "الاتحاد السوفيتي تحت قيادة غورباتشوف، الفكر الاستراتيجي العربي"، العدد ٣٨، معهد الإنماء العربي، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١.
٥١. مصطفى علوى، "تحولات السياسية الروسية تجاه الولايات المتحدة"، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٩٥، القاهرة: ٢٠١٤.
٥٢. معتز محمد سلامة "أمن الكومونولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد"، مجلة السياسية الدولية، العدد ١٢١، القاهرة: كانون الأول فبراير، ١٩٩٥.
٥٣. المعتصم نجم الدين، "روسيا"، مجلة كوانة، العدد ٢١، السليمانية- العراق، ٢٠١٢.

٤٥. ميخائيل غورباتشوف، "تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المقدم للمؤتمرات"، طه عبد العليم، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٨.
٤٦. ميشال أيمن، "العلاقات الروسية - الإيرانية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١١٢، بيروت: ٢٠٠٤.
٤٧. نادية المختار، "حول العلاقات الأمريكية الإسرائيلية" مجلة شؤون سياسية، العدد ٣، بغداد: دار الجماهير للطباعة، ١٩٩٤.
٤٨. نجم عبد الحسن، "الإثارة الاقتصادية - الاجتماعية للنهج الاقتصادي الليبرالي لمدة ١٩٩٢-٢٠٠٦ روسيا نموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٨، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
٤٩. نفيف عبد الخالق، "أزمة تفكك الكومونولث، انعكاس التناقض الدولي والإقليمي"، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣١، العدد ١٢، القاهرة: نيسان / أبريل ١٩٩٥.
٥٠. نورهان الشيخ، "القيادة المحسوبة" مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٥، القاهرة: ٢٠١٤.
٥١. _____، "روسيا الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، القاهرة: ٢٠١٢.
٥٢. نورهان الشيخ _____، "الاستمرار والتغيير في السياسة الروسية" المجلة العربية للعلوم والسياسة، العدد ٢٤، بيروت: خريف، ٢٠٠٩.
٥٣. _____، "العلاقات الروسية الأوكرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل" مجلة السياسية الدولية، العدد ١٨٧.

٦٣. _____، "أزمة التفكير في الكومونولث الروسي" مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٣، القاهرة: ١٩٩٣.
٦٤. وليد محمود عبد الناصر، "تحولات موازين القوى في النظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، ٢٠١٢.
٦٥. وليم نصار، "روسيا كقوة كبرى"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: ريف ٢٠٠٨.

خامساً: الصحف والنشرات

١. الاتحاد (أبو ظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة).
٢. الاتحاد (بغداد-العراق)
٣. الانصات المركزية(سليمانية-العراق)
٤. البيان (دبي- دولة الإمارات العربية المتحدة).
٥. التآخي (أربيل-العراق).
٦. الحياة (لندن- المملكة المتحدة).
٧. السفير(بيروت- لبنان).
٨. الصباح (بغداد- العراق)
٩. الشرق الأوسط (لندن- المملكة المتحدة)
١٠. المستقبل (بيروت- لبنان).
١١. النهار(بيروت - لبنان).

سادساً: مراكز دراسات و مواقع الالكترونية.

١. الأمم المتحدة (<http://www.Un.org>).
٢. الأهرام الالكتروني (<http://digital.ahram.org.eg>) .
٣. بي بي سي العربية (<http://news.Bbc.co.uk/Arabic>) .
٤. الجزيرة نت (<http://www.aljazeera.net>) .
٥. الحوار المتمدن (<http://www.ahewar.org>) .
٦. روسيا اليوم (<http://Arabic.rt.com>) .
٧. سي إن إن العربية (<http://arabic.cnn.com>) .
٨. قناة الاتجاه (Aletejah tv-org) .
٩. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (<http://www.ecssr.com>) .
١٠. مركز آسیلاند تو دي نت (<http://www.islantoday.net/alb>) .
١١. مركز الصقر للدراسات الإستراتيجية (<http://www.saqar center>) / .(index)
١٢. مركز كارنيجي الشرق الأوسط (<http://canegie-mec.org>) .
١٣. موقع برولينغز (<http://www.brooking.edu>) .
١٤. المعهد الروسي للإحصاءات-أنقرة.

English Sources:

1. Brzezinski, Zbigew, living Russia, the National Interest – Fall, 2000.
2. Brzezinski, Zbignew, Lecture Transcript, New American Strategies for Security and Peace – 28-10-2003.
3. Christopher Makins: Zbrezinskit, the Atlantic council – May 31 '2006.
4. K.J.Holsti, International Politics 'A Framework for Analysis, 3rd ed (Englewood Cliffs 'NJ ! Prentice –Hall '1977.
5. Kudrow (Valentin): Russia against the Background of Majd Economies 'in Russia in Global Affairs. Vol..5.. No.1. Jan – March '2005.
6. Lavrov (Sergei): Russia and the World in the 21 Century, in: Russia in Global Affairs. Vol.G.N.3 July, 2008.
7. Lavrov: «Russia Will not Allow Libyan's Scenario in Syria «www.counteresyops.com/.../russia_cu.ll-not-allow-liscenario
8. Malik Mufti, Daring and Caution in Turkey Policy, Middle East Journal vol, 52 no 1 , Winter. 1998.
9. Margaret Klein, «Russian's Policy: on the Way to Isolation.«www.sepss.org/liles/spaw/uploads/file/policy/03-30-2012-russia's-policy-on-syria- klein.pdf.
10. Mark Bensons Nick Basely (Ed.) Issues in 21 Century World Politics 'Bal grave Macmillan. New York 2010.
11. Mark Katz, «Putin's Foreign Policy TowardSyria.www.digilib.
gruu.edu/dspace/bitstreaus/1920/3024/1/putinsyriameria.pdf
12. Roberto Keohan and Josephs. Nye, Power and Interdependence 'World Politics in Transition, Little Brown, 1977.
13. Russian NGOS Receiving Foreign Funding Greet New Law to Register as Foreign Agent .www.bellona.org/ancient-20/2/ngo _law_in_force

14. Syria's Civil War Destabilizing the Caucasus»[www.wsws.org
/en/articles/2013/02/18/lauc-f18.html](http://www.wsws.org/en/articles/2013/02/18/lauc-f18.html)
15. Wikipedia Encyclopedia, Economy of Syria-Foreign debt.
16. William Eldridge Odom: The collapse of the soviet military Yale university press '1999.
17. Wolfowitz, Paul, Defense Planning Guidance, US Department for Defense – 1992.
18. www.nytimes.com/2012/02/19/world/middleast/for-russia-and-syria...
19. www.thediplomat.com/flashpoints=blog/2012/02/21/russian-syrian-naval-base

